وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية العلوم السياسية



المجلة السياسية والدولية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدرها كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية

في هذا العدد

السنة الأولى العدد الرابع صيف ٢٠٠٦

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية العلوم السياسية



المجلة السياسية والدولية

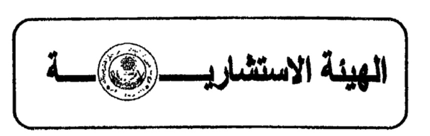
مجلة علمية فصلية محكمة تصدرها كلية العلوم السياسة –الجامعة المستنصرية

السنة الاولى العدد الرابع صيف ٢٠٠٦

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ٨١٠ في ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٥

المجلة السياسية والدولية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدرها كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية



قواعد النشر

ترحب المجلة السياسية والدولية والتي تصدرها كلية العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية بإسهامات الكتاب والمفكرين من الكليات في الجامعات العراقية والعربية والمتخصصة بالقضايا السياسية والعلاقات العربية-العربية والعربية-الدولية، مع الاهتمام بشكل خاص بما يتعلق بالمشروع السياسي والحضاري والنهضوي العربي وتحيطكم علماً بشروط النشر فيها:

١. ان تعالج القضايا باسلوب علمي موثق.
٢. ان يكون التوثيق بذكر المصادر والمراجع باسلوب اكاديمي، يتضمن الكتب والمجلات.
٣. معيار النشر هو الموضوعية والدقة ودرجة التوثيق.
٤. ترسل البحوث بنسختين مع قرص مرن.
٥. ان لا يزيد حجم الدراسة او البحث عن اربعة عشر صفحة A4.
٦. يشترط أن لا تكون البحوث او الدراسات قد نشرت في مجلات اخرى.
٧. تخضع البحوث او الدراسات المرسلة الى التحكيم العلمي من جانب الهيئة الاستشارية في المجلة.
٨. تحتفظ المجلة بحقها في نشر المادة المجازة وفق خطة التحرير.
٩. لا تدفع المجلة او الكلية أي مكافآت مالية عما تقبله من النشر فيها ويعتبر النشر اسهاماً معنوياً من الكاتب.

أن الآراء الواردة في البحوث والدراسات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة او الكلية

الاشتراك في المجلة تراجع كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية

بغداد- باب المعظم – صندوق بريد ٤٦١٥٩

هاتف ٤١٤٠٨٥١ ، ٤١٤٠٨٥٢ ، ٠٧٩٠١٩٢٣١٥٤

البريد الالكتروني : Psc_Mustainsiriyah@yahoo.com

المحتويات



كلية العلوم السياسية
الجامعة المستنصرية



المجلة السياسية والدولية



صيف ٢٠٠٦

افتتاحية العدد

رغم الظروف الأمنية الصعبة التي يمر بها بلدنا الحبيب العراق الصامد، والتي أجبرت الكثير من علماءه وخيرة أساتذته ومفكريه على الرحيل مرة أخرى الى المنافي بحثاً عن لقمة العيش وتنفس رياح الحرية والأمان، وكأنه قدر مكتوب على العراقيين، فأن المجلة تتحدى ذلك وتواصل البقاء والاستمرار في الصدور، وفي الموعد المحدد لها، لتقدم للقارئ العزيز والمختص في الدراسات الإنسانية العديد من الدراسات والبحوث التي تتناول مختلف القضايا والإحداث في إطارها الوطني والقومي والدولي، مؤكدة على منحها العالمي والموضوعي في الطرح والتحليل. وإذ تعاهد المجلة قراءها والجهات التي عبرت مشكورة عن دعمها المعنوي لهذا الوليد الذي مرت سنة واحدة على ولادته، على الاستمرار في العطاء العلمي خدمة لهذا الوطن العزيز، وطن المحبة والسلام..

والله الموفق........

الأستاذ الدكتور

ناظم عبد الواحد الجاسور

العميد-المشرف العام

صورة العربي المسلم في الرؤية الغربية

الاستاذ الدكتور
ناظم عبد الواحد الجاسور(*)

تمهيد

لقد اثار نشر الصور الكاريكاتورية المسيئة للرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) في احدى الصحف الدنماركية، العديد من الاسئلة، واستحضرت امام المراقبين، والمحللين ايضاً العديد من الصور التي ارتسمت في الذهنية الغربية عن الانسان العربي المسلم، وارجعتها الى تلك الصور التي احتلت مساحة واسعة في الاعلام الغربي. بعد ساعات قليلة من تفجيرات نيويورك وواشنطن وكيف اعيد تشكيل الصورة في الوعي الغربي الامريكي واضحة المعالم داخل برواز كبير عن العربي المسلم: (الارهابي) (المتوحش)، و(البربري)، وثم بثها ونشرها في كل وسائل الاعلام: المقروءة والمسموعة، والمرئية، لا بل وصل الامر الى نبش (مقولات) و(افتراضات) المنظورين الغربيين الذين اكدوا على (صراع الحضارات)، وحتميته ما بين الاسلام والغرب، والذي (تجلت) صورته (الواقعية) في احداث ايلول قادتها كبريات الصحف الامريكية والاوروبية معيدة انتاج الخطاب التقليدي الغربي الذي ساد منذ عصر التنوير الذي قام اساساً على التفرقة ما بين البربرية والمدنية. هذا الخطاب الذي تردد ليس فقط على الرؤساء الحكومات والدول. وانما في المقالات العديدة لبعض من الكتاب والمثقفين الغربيين، وهي المقالات والكتابات التي ما زالت مسكونة باشباح الحروب الصليبية[1].

وقد كانت هذه الاحداث فرصة لتنشط فيها صورة مثيرة للاستغراب الدارسات والبحوث الخاصة حول الاسلام والعقيدة الاسلامية، على الرغم من ان الاهتمام بظاهرة الاسلام السياسي او (الاصولية) ترجع الى اكثر من عقدين، حيث (الصحوة الاسلامية) التي سرت في منطقة الشرق الاوسط استأثرت باهتمام المختصين من مستشرقين ومحللين سياسيين الذين تساءلوا لماذا ينفرد الاسلام عن غيره من الديانات بظاهرة العنف و(التطرف) ويأبى الاندماج في القيم الكونية للحضارة الحديثة (الغربية)؟

(*) عميد كلية العلوم السياسية–الجامعة المستنصرية

(1) السيد ياسين، بين صورة الذات ومفهوم الاخر، صحيفة الاتحاد الاماراتية، ٩٥٧٣، الخميس ٢٠ سبتمبر- ايلول/٢٠٠١، ص٣١.

وتعددت الاجابات حول هذه الاشكالية ما بين الاسلام والحضارة الغربية، حتى ان قسم منها شدد على ان (الانفصام بين الاسلام والحداثة الغربية والعلاقة المتوترة بينهما) راجع الى (عجز) المسلمين عن القيام بقراءة نقدية (لدينهم ونصوصهم المقدسة) كما فعل الغربيون مسيحيون ويهود منذ القرن السادس عشر. اذ ذهب محمد اركون (الفرنسي الجنسية-جزائري الاصل) في حواره مع صحيفة اللوموند الفرنسية في ٧ اكتوبر ٢٠٠١ الى ان عمق الاشكال راجع الى تأخر المسلمين في تطبيق المناهج النقدية الى طغيان النزعات النضالية الضيقة، التي واكبت حركات التحرر في سعيها لمحاربة الغزو الثقافي الغربي كخطر على الهوية والذات. وفي الاطار نفسه فقد ذهب المفكر الفرنسي المعروف جان دانيال في مقالته في مجلة النوفيل او بزفاتور بتاريخ ٤ اكتوبر ٢٠٠١، الى ان التحدي المطروح على الفكر الاسلامي يتمثل في القدرة على خلخلة ومراجعة المرجعية النصية، لادماج المقومين الفكريين الاساسيين للحداثة، وهما تعويض (الحق المقدس) بسيادة الفرد الحر مما يفسح المجال امام قيام ديمقراطية تعددية حقيقية ولتجسيد المفهوم الفعلي للمواطنة والمساواة، واستيعاب الاثار المجتمعية للحضارة الصناعية من انهيار قيم العائلة الابوية وتحرر المرأة وانتشار ثقافة الاستهلاك والانفصال عن اسس التقاليد والعادات وبالتالي تجذر حرية الفرد. ومن خلال ذلك يمكن تحقق (مصالحة بين الاسلام والحضارة الغربية)(٢).

وقد سبق ان اصدر مارشال هودجسون في عام ١٩٧٢ كتاب: ((مغامرة السلام، الوعي والتاريخ في حضارة عالمية)) اكد فيه بأنه ((يعاني المسلمون، ورثة تلك الحضارة العالمية من ازمة ثقافية طاحنة نتيجة ما يعونه من افتراق بين الامكانات الهائلة في التاريخ والمعنى والموقع من جهة، وما يشهدونه من تضاؤل للدور امام انفسهم وامام العالم. ويذهب اوليفيه روا وجيل كيبل في طروحاتهم التي ظهرت في عقد التسعينات من القرن العشرين، حيث فشل الاسلام السياسي في التسعينات واستدلا على ذلك بلجوء فئات هامشية منه للعنف(٣).

السياسة المتعددة الاهداف

وفي الواقع، فان هذه النظرة المسبقة المخزونة في الوعي الغربي والتي غذتها القوة المعادية للأمة العربية باستمرار، وابرزت جوانبها السلبية و(ازمتها الثقافية) التي تعاني منها على حد تحديد الأستاذ رضوان السيد، فقد وفرت احداث ايلول الفرصة للبعض في الغرب لعرض الهجوم على انه (تعبير دموي) عن (صراع حضاري) قديم

---

(2) نقلاً عن السيد ولد اباه، حوادث الاسلام والحضارة الحديثة، صحيفة الاتحاد الاماراتية، العدد ٩٦٠٣، السبت ٢٠ اكتوبر ٢٠٠١، ص٣٠.

(3) نقلاً عن رضوان السيد، المسألة الحضارية.. الصراع والحوار المتواصل، صحيفة الاتحاد الاماراتية، العدد ٩٦٦٢، الثلاثاء، ١٨ ديسمبر ٢٠٠١، ص٣٠.

غير قابل للحل عن طريق الحوار والتحليل بل يجب ان يقاوم ويقمع بالعنف. فقد سرى في الاوساط الامريكية بالتحديد والاوروبية (شعور مناهض للعرب والاسلام)، ادى الى ان تقفز مقولة (صراع الحضارات) الى واجهة الاحداث(*)، وتفرض نفسها على مؤسسات صنع القرار السياسي، لا بل ان هناك اوساطاً امريكية طالبت بانتهاج سياسة لها اهداف اربعة:

١. توسيع دائرة المواجهة في الشرق، وقمع كل المنظمات والدول التي تمارس او تدعم الارهاب دون تحديد ماهية الارهاب.
٢. التدرج في وضع الاسلام نفسه في قفص الاتهام، والايحاء ثم التصريح، بأنه دين انعزالي يدعو الى العنف، غير مقتبل للآخر، وان الارهاب هو نتيجة منطقية للنظرة الدينية الاسلامية.
٣. التصعيد في الهجوم على الانظمة العربية الحاكمة الصديقة لامريكا، وتحميلها مسؤولية الارهاب لسياساتها غير المنفتحة ولاستشراء الفساد فيها ولتساهلها في ملاحقة المعارضة الدينية التي تمادت ووجهت ضرباتها لامريكا.
٤. التقليص من الحقوق المدنية للعرب والمسلمين في امريكا، وعلى الاخص اولئك الذين لا يمتلكون الجنسية الامريكية(٤).

وعلى ضوء هذه السياسة التي افضت على المستوى الداخلي انشاء وزارة للامن الداخلي الامريكي، كما ان السلطات الامنية قد اعطيت صلاحيات اكبر ترصد المشتبه بهم لم تكن تتمتع بها من قبل، واجاز الكونغرس قانون مكافحة الارهاب لعام ٢٠٠١ الذي اعطى السلطات الفيدرالية صلاحية التنصت على المحادثات الهاتفية واتخاذ الاجراءات ضد الحركات والمنظمات الاسلامية العاملة في الولايات المتحدة،

(*) يشير الاستاذ جميل مطر الى ان ظهور مفهوم النظام العالمي الجديد على لسان رئيس الولايات المتحدة تطلب من المنظرين والباحثين البحث عن مضمون لهذا المفهوم ولم يكن خافياً ان المطلوب او المرغوب فيه يتجاوز مجرد الاقرار بان نظاماً عالمياً جديداً نشأ دون تحديد واضح لدور الولايات المتحدة ومكانتها فيه، الى التمهيد بصيغة جديدة لنظام امبراطوري تنتقل فيه الولايات المتحدة من موقع القطب الاوحد الى موقع المركز الامبراطوري، أي موقع مناسب لكيان يتمتع بالهيمنة السياسية الشاملة وتسود العالم معتقداته الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية، ولاسيما انه توافرت له اسباب الهيمنة العسكرية، ولم يتبق له سوى خلق الظروف المناسبة لنشأة وعي كوني واحد شامل، أي فرض الاتباع الثقافي الحضاري والعلمي على مختلف شعوب واقاليم الارض، وهكذا غرست البذرة التي انبتت اطروحتي نهاية التاريخ وصدام الحضارات، بين اوعية اخرى يتولى صنعها او الكشف عنها او صقلها باتقان شديد مفكرون وسياسيون من ناحية ومستشرقون من ناحية اخرى، فجاء اعلان الصدام قبل وقوعه، كمحتوى ايديولوجي يبرر جهود التحول نحو نظام امبراطوري جديد، بمعنى اخر تفجرت او استحدث متفجرة صدامات وتحولات سياسية جديدة ولكن هذه المرة تحت عنوان صدامات حضارية. ينظر جميل مطر، حوار الحضارات... السياسي اولاً، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٢٥ (٣)، ٢٠٠٣، ص ٦٢-٦٣.

(٤) زياد عسلي، حوار الحضارات والجالية العربية الامريكية، صحيفة الاتحاد الاماراتية، العدد ٩٦٦٣، الاربعاء ١٩ ديسمبر ٢٠٠١، ص٣٠.

وجه الرئيس الامريكي جورج بوش الابن رسالة، في الثامن من اكتوبر/٢٠٠١، الى مجلس الامن الدولي ابلغه فيها انه عازم على توسيع عملياته العسكرية الى تنظيمات ارهابية ودول اخرى تأوي الارهاب او تقصر في مكافحته. والغريب ان لا مجلس الامن الدولي ولا الامين العام للامم المتحدة علقا على هذه الرسالة الامريكية او طالبا بضرورة الالتازم بالمادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة[٥].

في الواقع يؤكد المفكر العربي هشام شرابي في معرض تعليقه على ما يقوم به الاعلام الغربي من تصوير العربي على انه متخلف وجاهل وعنيف ومتعصب، ورسم صورة نمطية سلبية تحاول وسائل الاعلام الغربية على بلورتها وتعميمها عن العرب المسلمين[٦]، بأن هناك سببان لهذا التشويه: الاول هو التشويه التاريخي المعروف والمتأصل بين الاسلام والمسيحية وفي العصر الحديث اصبح هذا الشيء فلكلوريا، ففي الجامعات والمؤسسات التعليمية يمكن مجابهته بالوثائق والادلة العلمية. والسبب الثاني هو التشويه المقصود أي من خلال الاعلام في الخمسين سنة الماضية، من قبل وسائل اعلام وحتى مراكز ابحاث واشخاص باحثين ومؤرخين وكتاب اوروبيين وامريكيين يمثلون موقفاً ايديولوجيا وسياسياً مسانداً لاسرائيل، ومدافعاً عن الصهيونية[٧].

ومنذ فترة طويلة وقبل احداث ١١ ايلول دأب الاعلام الامريكي الذي تقف خلفه القوى الصهيونية، على ترسيخ صورة منمطة بشعة للانسان العربي تنعته بابشع الاوصاف. وهذا التنميط هو اعتقاد بسيط ومضخم عن فئة معينة او مجتمع ما بحيث يمكن التمييز بين فرد واخر امراً مستحيلاً. وهذه الصورة تكون عادة مقياس الحكم على الآخرين. ونتيجة من تعقيدات الحياة الراهنة اصبح من اصعب على الانسان ان يكون معارفه ومداركه من خلال تجاربه الشخصية. وبهذا فانه يلجأ الى الوسائل الاعلامية، ذات الاهداف السياسية، التي تقدم بسرعة مذهلة كماً وافراً من المعلومات اكثر مما يحتاج اليه في حياته اليومية. وفي هذا الصدد يورد الباحث هربرت شيلر (Shillor) في كتابه (المتلاعبون بالعقول) ان الانسان الامريكي يمتص منذ مولده او بدون وعيه، سيلاً متصلاً من المعلومات حول بلاده والبلاد الاخرى، وهذا يكون عنده او يساعد في تكوين الاطار المرجعي الذي على اساسه يتم تقويم الامور المحيطة

---

(5) شفيق المصري، الارهاب في ميزان القانون الدولي، مجلة شؤون الاوسط، بيروت، العدد ١٠٥، شتاء ٢٠٠٢، ص٤٧.

(6) حسن الحاج علي احمد، حرب افغانستان، التحول من الجيوستراتيجي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٧٦/٢٠٠٢.

(7) هشام شرابي، علاقتنا بامريكا سامة.. لكن هذا وضع يمكن تغييره، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٢٧٦ (١)، ٢٠٠٢، ص١٠١.

به[٨].واذا كانت الوسائل الاعلامية تؤثر في تكوين الاطار المرجعي للافراد من خلال ما يسمى بالدورة الاعلامية التي تهيئ الانسان ذهنياً وعاطفياً لاستقبال المعلومات ومن ثم تدفعه لاتخاذ السلوك المناسب، وفي كون الفرد الامريكي لا يعرف عن العالم خارج امريكا الا النزر اليسير. كما انه لا يهتم بما يجري من امور عالمية الا ما في ندر، فان هناك اسباب ودوافع الاعلام الامريكي في خلق الصور المنمطة، وخصوصاً عن العربي المسلم، حيث تتفق معظم الدراسات ان الاعلام الامريكي المتصهين هو انعكاس للسياسة الخارجية الامريكية ولذا عمدت الوسائل الاعلامية الى تشويه صورة كل من يخالف تلك السياسة او يضع نفسه في موضع صراع ايديولوجي او سياسي او استراتيجي او غير ذلك مع الولايات المتحدة الامريكية[٩].

ولهذا فصورة العربي الفلسطيني الذي يدافع عن ارض وطنه ويقاوم الاحتلال الصهيوني اقترنت (بالارهاب). وان الحرب التي تشن ضده هي حرب (مبررة) و(شرعية)، وتدخل في اطار (الدفاع عن النفس). وان كل ما يقوم به العرب من حماية ثرواتهم من الاستغلال، وبناء اوطانهم على وفق تقاليدهم وقيمهم العربية الاسلامية، تشكل اعمالاً (معادية) للغرب ومصالحه الحيوية، وان الهدف الاساسي من هذه (التوجهات) هو (الصراع) مع الغرب. فقد حاول الاعلام الامريكي المتصهين الدمج بين صورة العربي وصورة المسلم، وارادت من خلال ذلك تشويه تلك الصورة بغية تحقق اهداف اولئك الذين يريدون للعلاقة الامريكية العربية ان تبقى في تشنج دائم. حتى ان هناك من الباحثين الامريكيين ومن بينهم ماثيو Matheu فقد لاحظ ان العرب دائماً مهانون في الصحافة الامريكية وهناك دمج واضح بين الاسلام والغرب. فالامريكي لا يميز بين عربي وتركي وايراني فالكل عنده واحد[١٠].

لا بل ان وسائل الاعلام الامريكية التجأت الى اسلوب الكارتون السياسي الذي اضحى مادة اعلامية ثابتة في كل وسائل الاعلام، وهو عبارة عن رسم او شكل فني يظهر مرافقاً لافتتاحيات الصحف ومعبراً عن محتواها في الغالب، ويهدف الى تشويه صورة شخص او فكرة او امة او موقف عن طريق السخرية والنقد واظهار العيوب والمبالغة في تصوير الملامح. ومن خلال هذا الكارتون السياسي تشوه صورة العربي.

---

(8) نقلاً عن علي عبد الحسن رزق، صورة العرب في الاعلام الامريكي، خطوة نحو التغيير ام مراعاة، بحث منشور في كتاب العلاقات العربية-الامريكية، اعمال مؤتمر العلاقات العربية-الامريكية، عمان، الجامعة الاردنية، ٢٠٠١، ص٢٨٤.

(9) المصدر نفسه، ص٢٨٥؛ وللمزيد من الاطلاع عن كيفية تسخير الاعلام لخدمة مصالح السياسة الامريكية في الحملة القائمة على الارهاب، اضافة الى ما تقوم به الاستخبارات من دور في ذلك ينظر حسين سعيد، الاعلام والاخلاق: نماذج من اغراقات الاعلام الامريكي والبريطاني خلال الحرب على العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٢٥ (٣)، ٢٠٠٦، ص ص ٦٤-٨٣.

10 نقلاً عن المصدر نفسه، ص٢٨٨.

فصحيفة The Sun التي يمتلكها امبراطور الصحافة اليهودية رويرت مردوخ تقدم في كل عدد من اعدادها صور كارتونية عن العرب التي توصفهم (بالخنازير)، وكذلك السخرية مما جاء في القرآن الكريم، وكذلك الحال في صفحات كريستيان ساينس ومنتير، ونيوزويك، وغيرها من الصحف الامريكية والغربية[١١].

وتشير اغلب الدراسيات الى ان هناك اسباب كثيرة كرست في العقل الامريكي كراهية العرب، وزرعت في ذلك العقل صورة سلبية عن العرب، اصبحت مع مرور الزمن من المسلمات التي يؤمن بها دون ان يناقشها، ويدافع عنها دون ان يخضعها للتحليل او الدراسة. واذا كانت هذه الدوافع تكمن في موروث الصراع التاريخي القديم بين الغرب والعرب الذي جرى نبشه من جديد، والغزوات الثقافية الغربية للعالم العربي، وبروز عناصر الصراع الحاد بين العرب والغرب بعد زرع الكيان الصهيوني على ارض فلسطين، فان لهذه الكراهية ولهذا التشويه من صلة كبيرة لما تقوم به الحركة الصهيونية من انشطة واسعة التي لعبت على عدة اوتار منها تكريس عقدة الشعور بالذنب ازاء (الاضطهاد اليهودي) في الغرب، وتصوير استعمار ارض فلسطين على انه عمار لاراض مهجورة غير مستغلة، للربط بين احتلالهم لفلسطين والغزو الامريكي للهنود الحمر، واستعمار ارضهم باسم الريادة والاعمار. وساعدت العديد من الوسائل اللا اخلاقية فيّ ايجاد الجو المعادي للعرب وتشويه صورة الانسان العربي بصيغ تزداد او تخف، تتنوع او تتركز حسب الفترة السياسية السائدة. لا بل انها انتشرت حتى في السينما الامريكية، حيث انتجت العديد من الافلام الامريكية وبتمويل صهيوني لتشويه صورة العربي المسلم. لقد اتسمت عملية التشويه بالنمو والتوسع المستمر، والتنوع لتناسب المناخ النفسي والسياسي السائد الذي اسهمت الصهيونية في خلقه لاغراضها السياسية المحددة[١٢]. وهكذا بقيت صورة العربي مقترنة في كل العقود الماضية، ولاسيما بعد انشاء الكيان الصهيوني وحروبه العدوانية ضد الامة العربية، بكل مظاهر التشويه: من الارهابي القاتل، والمختطف للطائرات والرهائن، الى المتخلف الذي يعيش عالة على عصر التكنولوجيا، وصاحب الزوجات، الى اخر القائمة من الصور المنمطة التي تطعن في عقيدته وتراثه وتاريخه وحاضره، حتى وصل الامر بان هناك مراكز ابحاث اضطلعت بهذه المهمة لاهداف سياسية بحتة كمل حصل بعد ١١ ايلول. حيث لعب الاعلام الصهيوني (الامريكي) دوراً كبيراً لما يحتله من تأثير في مراكز صنع القرار السياسي وتشكيل الرأي العام وفق الصورة التي

---

(11) ابراهيم احمد ابو عرقوب، صورة العربي في الكرتون السياسي الامريكي، بحث منشور في كتاب العلاقات العربية-الامريكية، الجامعة الاردنية، ٢٠٠١، ص٣١-٣٣.

(12) عبد الرحمن بن عبد اللطيف العصيل، صورة العرب عند الامريكان، بحث منشور في كتاب العلاقات العربية-الامريكية، الجامعة الاردنية، عمان، ٢٠٠١، ص ٥٧٣. وينظر كذلك، الهان كلاب البساط، صورة العرب في السينما الامريكية، منشور في الكتاب نفسه، ص ٢٤٩.

رسمها حتى عن العربي الامريكي واسهم بقدر كبير في تثبيت هذه الصورة (الارهابية، العنيفة) والترويج لها وتحويلها الى ما يشبه الحقيقية في عقل الغربيين، بل اضاف اليها ان العربي المسلم يسعى دائماً الى نفي الاخر باي وسيلة، حتى وان كانت عن طريق (العمليات الانتحارية).

الخطاب السياسي الامريكي بعد ١١ سبتمبر

وقد جاء الحادي عشر من ايلول-سبتمبر ٢٠٠١ لكي يحدث نقلة نوعية في تشكل صورة العرب امام غيرهم بحيث تتجاوز مرحلة التشويه الى احتمالات الاقصاء. فلقد انطلق فكر الصراع من جديد وبعثت افكار جاءت من عصور سحيقة لكي تصطنع صداماً وهمياً مع الاسلام باعتباره، وكما صوره في وسائل الاعلام، مصدر (الارهاب) في محاولة متعمدة لخلط الاوراق واحداث نوع من عمى الالوان على الساحة الدولية تنطلق سياسة الكيل بمكيالين وازدواج المعايير التي تجاوزت الاطر الجغرافية لتدخل مرحلة المعتقدات الفكرية لتقسيم العالم على وفق اطر جديدة تضع الاسلام في جانب وكل العالم في جانب اخر. وقد اصبح العربي (المنبوذ المطارد في الغرب) المهان في المطارات، والمحاصر بالشك والكراهية في مكان عمله وكليته، حتى ان الكراهية ضد الاسلام وصلت الى ان تقوم الاكاديمية السويدية في ان تمنح جائزة نوبل للآداب لعام ٢٠٠١ وفي هذه الظروف الحساسة الى اديب من ترينداد عرف دائماً بالهجوم على الاسلام والسخرية من حضارته وتحميله (الاثام الكبرى)، كما يضعه جنباً الى جنب مع الظاهرة الاستعمارية بكل خطاياها واوزارها[١٣].

وفي الواقع، فانه على الرغم من ان الخطاب السياسي الامريكي الرسمي قد فرق بين الاسلام والتطرف، الا انه لم يتمالك نفسه نتيجة للوعي المغروس مسبقاً من ان يعلن (الحملة الصليبية) في المعركة القادمة ضد الارهاب. وهو الامر الذي يذكر ويذكر العرب المسلمين بالحرب التي اندلعت بين الغرب والاسلام في اطار (صراع الحضارات) وهي الرؤية المشتركة التي اعادت احياءها ولاسيما عبارة (حدود الدم على تخوم العالم الاسلامي)، وهي العبارة المشهورة التي اطلقها صموئيل هنتغتون والتي اصبحت من اكثر العبارات تحديداً في وسائل الاعلام، والخطاب السياسي والاستراتيجي الغربي-الامريكي، حتى ان رئيس الوزراء الايطالي برلسكوني قد اعلن صراحة عن تفوق الحضارة العربية على الحضارة الاسلامية. الا ان الرسالة الاوضح التي انبعثت من غابر مانهاتن فهي التي تلفظ بها هوبير فيدرين وزير خارجية فرنسا

(13) نقلاً عن مصطفى الفقي، صورة العربي في مرآة الآخر، صحيفة الاتحاد الاماراتية، العدد ٩٦٧٢، الجمعة، ٢٨ ديسمبر ٢٠٠١، ص٣١.

السابق عندما قال: لا يمكن محاربة الارهاب بالعمليات العسكرية والامنية، ولكن بالعدالة[١٤].

لكن المشكلة تكمن هنا في انتشار العدواة تجاه الاسلام لدى الرأي العام الامريكي. وقد تستغل هذه العدواة لتوجيه سلوك اهل القرار ومبادراتهم. وان القرار السياسي في الانظمة التعددية ليس مجرد انعكاس لقرار رئيس الدولة وانما محصلة لموازين القوى داخل المؤسسات التي تعكس الى حد ما توجهات المجتمع. ففي النظام السياسي الامريكي والذي يعتمد على الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، نجد احياناً تبايناً بين موقف الادارة الرئاسية من جهة وبين الكونغرس من جهة ثانية. ونجد ان وزارة الخارجية تتأثر بقدر اكبر بالعلاقات الدبلوماسية مع الدول الاخرى وخصوصاً العربية منها. وفي الوقت نفسه تتمتع الادارة الرئاسية باستقلالية نسبية تجاه السلطة التشريعية والرأي العام، في حين ان النواب والشيوخ يعكسون مباشرة مواقف الناخبين وجماعات الضغط (اللوبي) الاقتصادية والثقافية، واللوبيات اليهودية. والجدير بالذكر ان الكونغرس يظل اقل اكتراثاً لاعتبارات الاستراتيجية ويظل اكثر اهتماماً بالمواقف (المبدئية) وذات المغزى (السياسي)، (الايديولوجي). وهذا لا يعني انه بالضرورة اكثر تطرفاً من الادارة الرئاسية، فهو قبل كل شيء انعكاس لموازين القوى الداخلية[١٥].

وهذه العداوة التي انغرست في وعي الرأي العام الامريكي لم تؤد الى ظهور خطاب سياسي جديد، على مستوى السلطة وصناع القرار، وعلى مستوى المثقفين والمفكرين، وانما موقف (قانوني) اخذ يتبلور لدى هيئة المحلفين في المحاكم الامريكية ولاسيما في القضايا التي يكون فيها العرب المسلمين اطرافاً. اذ يشير وليم غلابرسون في مقالته المنشورة في صحيفة نيوزويك تايمز بتاريخ ٣ اكتوبر ٢٠٠١ (الامريكيون العرب يرون المخاطر في المحاكم)، الى انه في قطاعات عدة، حتى في المحاكم، سارع المسلمون والمنحدرون من اصل عربي الى تسوية قضاياهم القانونية خارج المحكمة باقل مما كانوا موعودين به او الى المطالبة بتأجيل الدعاوى، تخوفاً من ان الكثير من المحلفين وبعض القضاة سوف يكونون في مثل هذه الاجواء المشحونة بالكراهية والعنصرية، منحازين ضدهم ومجحفين بحقهم. وقد اكد ايضاً حسين ابيش المتحدث باسم اللجنة الامريكية العربية لمكافحة التمييز (ADC) قوله ان محامين من اصل عربي، متخوفين من تأثير هذه الاجواء في القضاء ينصحون موكليهم بتعيين محامين اخرين)[١٦].

---

(14) غسان العزي، ١١ ايلول ٢٠٠١ والنظام الدولي تغيرات مفهومية محتملة، مجلة شؤون الاوسط، العدد ١٠٥، شتاء ٢٠٠٢، ص ٧٦-٧٧.

(15) فؤاد نهرا، متغيرات السياسة الامريكية ازاء العرب، مجلة شؤون الاوسط العدد ١٠٥ شتاء ٢٠٠٢، ص٧٦-٧٧.

(16) غسان غصن، الاستشراق الامريكي: العرب والمسلمون عرق ارهابي، مجلة شؤون الاوسط، العدد ١٠٥، شتاء ٢٠٠٢، ص٨٩.

فان الخوف وجنون الارتياب (PARANOIA) اللذين يثيرهما (الارهابي) مستحوذات تقريباً على الولايات المتحدة، يغذيها المحافظون المحدثون من صهيونيين ومتصهينين في الادارة الامريكية ومجلس الشيوخ والنواب، ومراكز الابحاث والدراسات (المسماة "خزانات" الفكر) ووسائل اعلام الاتجاه السائد، والمجمع الصناعي–العسكري او محور الشركات العملاقة والقادة العسكريين، الى جانب بضع مئات من جماعات الضغط (اللوبيات) او المراوغة اليهودية الفائقة القوة والنفوذ، والفئات العديدة الواقعة تحت تأثيرها او الساعةي لاسترضاءها. والذعر الاكبر اليوم مثلما كتب المعلق غراغ دين شاميتز من مؤسسة (بوك هاوس) عن فيلم (الحصار) قبل ثلاث سنوات؛ ان (الامريكيين من اصل عربي) هم المجموعة (الاكثر) تعرضاً في امريكا لخطر السوق كالقطعان الى معكرات الاعتقال بسبب هوس معاداة الارهاب، مثلما حدث مع الامريكيين من اصل ياباني ابان الحرب العالمية الثانية[١٧].

ومن الذين رصدوا اتجاهات وسائل الاعلام الامريكية بعد هجمات ١١ ايلول، فقد لاحظوا بان الامريكيين الصهاينة والمتصهينين كانوا اشد المحرضين على الارهاب من الاسلام وكراهية المسلمين والعرب (الارهابيين). وقد صرح مالكولم هونلاين النائب التنفيذي لرئيس مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الامريكية الرئيسية، (ان اليهود بدأوا يكتشفون ان منظمات عديدة تزعم انها في موقع قيادي، في الجالية المسلمة، مرتبطة بدعم منظمات ارهابية، او ترفض ادانة التفجيرات الانتحارية ضد الاسرائيليين)[١٨].

وعلى الرغم من ان التفجيرات التي استهدفت مركز التجارة العالمي شباط ١٩٩٣ والمبنى الفيدرالي في اوكلاهوما سيتي عام ١٩٩٥، لم يتورط فيها أي عربي مسلم، وكما كشفت عنها التحقيقات الجنائية التي نشرت تقاريرها عن قيام امريكيين بهذه العمليات وتمت محاكمتكم وادانتهم، الا ان وسائل الاعلام الامريكية اخذت في التركيز على ربط الاسلام والمسلمين والعرب بـ(الارهاب)، ورسخته في اذهان معظم الامريكيين محذرة من مخاطر (شبكة دولية) جديدة التنسيق والتنظيم مكونة من مجموعات (الارهاب الاسلامي). ومن ابرز الامثلة على ذلك الفيلم الوثائقي: الجهاد في امريكا (Jinhad in America) الذي اعده اليهودي الصهيوني ستيفن امرسون بالتعاون مع صديق له لا يقل عنه صهيونية وعصنرية هو الاستاذ الجامعي المعروف دانيال بايبس (Pipes) وساعده ايضاً فؤاد عجمي وخالد دوران الذي الف كتاب عن الاسلام اصدرته احدى كبريات المنظمات الصهيونية واقواها (اللجنة الامريكية اليهودية). وقد كتب فؤاد عجمي مقالات في صحافة اليمين المتطرف ومن بينها ورل

(17) المصدر نفسه، ص٩٠.
(18) نقلاً عن المصدر نفسه، ص٩٩.

ستريت جورنال بتاريخ ١٦ اكتوبر ٢٠٠١ قال فيه (ليس للعرب احد يلومونه إلا انفسهم)، ويضيف (ان ما من حملة عسكرية لقوة اجنبية تستطيع اعطاء عرب هذا العصر مخرجاً من الزقاق القاسي والاعمى لتاريخهم)[١٩].

واكد الباحث ريتشارد بولياث المتخصص في الشؤون الاسلامية والعربية، ان الامريكين كانوا مستعدين جداً لتقبل الفكرة القائلة ان اعمال العنف التي ارتكبها بعض المسلمين (مماثلة لثقافة متعصبة وارهابية، من غير الممكن التسامح او التفاهم معها). في توطئة كتاب من تحريره صدر عن معهد الشرق الاوسط في جامعة كولومبيا عام ١٩٩٤ تحت عنوان: تحت الحصار، الاسلام والديمقراطية Under siege: Islam and Democracy عن (خشيته من ان الولايات المتحدة ربما تشهد في الوقت الحاضر نمو نوع جديد من معاداة السامية، قائم لا على نظريات العرق السامي وانما على الاسلام). ويضيف بولياث بانه (لسوف نصل في وقت ما الى عتبة عدم حاجة الناس الى الى ادلة لتصديق ان أي خطر ارهابي هو من متطرفين دينيين مسلمين)[٢٠].

ويبدو ان هناك عدد من المفكرين السياسيين، والذين يضطلعون في رسم السياسة العامة للولايات المتحدة متفقون على استمرار تصوير الاسلام كمصدر للتهديد والخطر، ويجري تكثيف هذه الصورة الى درجة ان الاسلام يعني بالنسبة لهم (نهاية الحضارة)، وانه معاد للانسان والديمقراطية وللسامية وللعقلانية. وفي عام ١٩٨٠ فان الاستاذ ادوراد سعيد قد سلط الضوء على هذه النقطة من خلال المقال الذي نشره في مجلة The Nation ذي نايشن في ٢٦ مارس ١٩٨٠ تحت عنوان: (الاسلام من خلال الاعين الغربية) واعادت المجلة نشره على موقعها في ٢٩ اكتوبر ٢٠٠١. كما ان ادوارد سعيد قد اكد ايضاً في مقال نشر في ذي نيوستايتسمن، لندن بتاريخ ١٥ اكتوبر ٢٠٠١ تحت عنوان: (كلنا نسبح معاً)، على ان النموذج الاساس لفكرة (الغرب في مواجهة)، او ضد بقية العالم مستمر بعزم وعناد؛ وكثيراً ما يكون (غادراً وضمنيا)، حيث حول (الهجوم الانتحاري المريع) و(القتل الجماعي)، اللذان قامت بهما في ١١ ايلول ٢٠٠١ مجموعة صغيرة من (المتحررين المختلي العقل) الى اثبات لفرضية هنتغتون. ويضيف سعيد في في مقالته الى القول (ان المياه التي نسبح فيها كلنا هي "جزء من محيط التاريخ"، ولذا فان أي محاولة لشقها، او فصل بعضها عن الآخر بحواجز، سوف تنوء حتماً بالفشل)[٢١].

(19) المصدر نفسه، ص ٩٩-١٠٠.
(20) نقلاً عن المصدر نفسه، ص١٠٠.
(21) نقلاً عن المصدر نفسه، ص١٠٢.

الاصلاح السياسي في المجتمع المصري
دراسة لموقف عينة من مثقفي المعارضة

الدكتور
ماهر عبد العال الضبع(*)

تمهيد

يمكن للمتتبع لتاريخ برامج الإصلاح ــ علي تنوعها ــ ان يعود إلي بداية مصر الحديثة ، فمع تولي محمد علي حكم مصر (١٨٠٥) يمكن تلمس بداية مشروعات الإصلاح ، وما بين الوالي الألباني حتي يومنا هذا ، حقب كثيرة ، عرفت فيها الدولة في مصر الكثير من برامج الإصلاح .

البداية كانت مع المشروع الكبير لمحمد علي ، الذي طمع آنذاك في تأسيس دولة قوية ، وتضمن هذا المشروع الإصلاحي أبعادا اقتصادية وسياسية عسكرية وثقافية ، وفرض كل بعد من هذه الأبعاد أن يصك الوالي تصورات اقتصادية وسياسية وثقافية ، وكان المحصلة أن تحول في النهاية إلي أن يصبح الصانع والزارع والمالك الوحيد .

ومع ثورة يوليو (١٩٥٢) طرحت الثورة مشروعا للإصلاح ، تضمن هو الآخر أبعادا مختلفة ، بعضها اقتصادي والآخر سياسي ، وجسد ميثاق الثورة ، ثم حركة الإصلاح الزراعي والتأميمات ، الجانب التطبيقي لمشروع الإصلاح .

وما أن أطلت علينا حقبة السبعينيات ، حتي بدأت الدولة بطرح مشروع جديدا للإصلاح ، وكان للمشروع ــ شأنه في ذلك شأن غيره مما سبقه ــ أبعاده الاقتصادية والسياسية ، فكان الانفتاح الاقتصادي ، ثم السماح بعود الأحزاب السياسية .

وأخيرا ومنذ بداية الثمانينات والدولة في مصر ترسي دعائم مشروعا كبيرا ، بدأ اقتصاديا ببرامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي ثم التخصيصية ، وانتهي بما طرحه الحزب الحاكم في مؤتمره الثالث (سبتمبر ٢٠٠٤) تحت مسمي برنامج الإصلاح السياسي في مصر .

والملاحظة الهامة علي هذا التاريخ الذي مرت به فكرة برنامج الإصلاح ، تلك التي تتعلق بموقف القوي الموجودة علي الساحة المجتمعية ، التي تصاغ عبرها برامج الإصلاح تلك ، وبخاصة المثقفين .

فقد كان للمثقفين من ناحية ، وللدولة نفسها من ناحية أخري ، موقف من برامج الإصلاح المطروحة . فمحمد علي ، علي سبيل المثال ، ضمن في بداية سعيه إلي الحكم ، دعم رجال الدين ، وهم الفئة المثقفة في ذلك الوقت ، حتي إذا ما وصل إلي سدة الحكم ، حجم من قواهم ، وقلص

(*) استاذ في قسم علم الاجتماع-جامعة المنوفية-مصر

من نفوذهم , وبدأ هو في ما يمكن أن نطلق عليه صناعة شريحة من المثقفين تدعم مشروعه الإصلاحي , تلك الشريحة التي تبلورت من خلال البعثات التي أوفدها إلي أوروبا .

أما ثورة يوليو وبرنامجها الإصلاحي , فقد كان لها الأخري موقف من المثقفين , ومن جهة أخري كان للمثقفين موقفا من الثورة وبرنامجها الإصلاحي هذا .

وتنسحب الملاحظة السابقة علي موقف المثقفين من مشروع السبعينيات , ومن المشروع الأخير الذي بدأ الإعداد له من حقبة الثمانينيات .

إذن كان للمثقفين موقفا من كافة برامج الإصلاح التي طرحت علي الساحة المصرية علي طوال التاريخ الممتد من ١٨٠٥ حتي يومنا هذا , فمفهوم الإصلاح كما تؤكد أميمة عبود , كان واحد من المفاهيم المحورية التي شغلت مختلف التيارات الثقافية , علي الرغم من أن استخدام المفهوم كان يتحدد وفقا لظروف ومتطلبات كل مرحلة تاريخية , وعلاقات القوي السياسية التي تحكمها سواء علي المستوي الداخلي أو الخارجي .[1]

وإذا كانت هناك الكثير من الأدبيات ــ علي اختلاف أنواعها من كتب ومقالات وأطروحات ماجستير ودكتوراه وأوراق بحثية في ندوات ومؤتمرات ــ قد اهتمت بدراسة موقف المثقف من مشروعات الإصلاح التي طرحتها الدولة أو طرحها النظام الحاكم في مصر , خلال العقود الماضية , فإن موقف المثقفين من برنامج الإصلاح الأخير , لم يطرح للبحث والدراسة حتي وقت كتابة هذا المقدمة .

صحيح أنه منذ أن طرح المشروع , والكثير من ردود الفعل تجاهه قد أثيرت علي صفحات الصحف , إلا أن دراسة علمية لتحليل موقف المثقفين من هذا البرنامج لم تنجز بعد , وهو الأمر الذي دفع الباحث للتفكير في إجراء هذه الدراسة .

وتأتي هذه الدراسة لتحاول رصد ردود الفعل المختلفة تجاه هذا البرنامج من قبل المثقفين المصريين . والسؤال هنا , أي شريحة من المثقفين سوف تقوم الدراسة ببحث موقفها , إذ أن المثقفين في موقفهم من برامج الإصلاح السياسي , ينتمون إلي قوي سياسية مختلفة , سواء للقوي المعارضة ــ علي اختلافها ــ أو من بين أعضاء الحزب الحاكم , أو أولئك الذين يفضلون أن يصنفون أنفسهم علي أنهم مستقلين عن أي انتماءات سياسية أو حزبية .

---

[1] أميمة مصطفي عبود , مفهوم الإصلاح السياسي في بعض نصوص الخطاب الليبرالي العربي الجديد , ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , جامعة القاهرة , ص ٦

وهنا تحدد الدراسة مثقفي المعارضة , في بحثها لموقف المثقفين المصريين من برامج الإصلاح السياسي , ومن ثم فإن الدراسة سوف تتجه نحو بحث موقف مثقفي بعض التيارات السياسية المعارضة , من قضايا الإصلاح السياسي في المجتمع المصري .

. وعلي ذلك تأتي هذه الدراسة في ثلاثة أجزاء أساسية , في الجزء الأول يعرض الباحث لمشكلة الدراسة وإجراءاتها المنهجية , وفي الثاني يعرض الباحث للإطار النظري للدراسة , وفي الثالث يعرض لنتائج الدراسة الميدانية .

الجزء الأول : مشكلة الدراسة وإجراءاتها المنهجية

(أ) مشكلة الدراسة وأهدافها

منذ أقدم العصور والإنسان يحاول أن يضع تصورات حول حياة مجتمعية مثالية , حياة تحقق وإنسانية الإنسان وآماله وطموحاته للرقي نحو الأفضل , من هنا جاءت مدن اليوتوبيا في الفلسفة الإغريق القديمة , مرورا بالفارابي وبن طفيل , حتي كتابات توماس مور وغيره من الفلاسفة الذين طمحوا لبناء مجتمع أفضل .

وكانت تلك التصورات ما هي إلا انتقادات للحالة الواقعية التي رفضها هؤلاء الفلاسفة , ومن ثم جاءت تصوراتهم بديلا عن هذا الواقع المرفوض . من هنا يمكن أن ننظر إلي تصوراتهم اليوتوبية تلك باعتبارها مشروعات للإصلاح . وهي وإن كانت مشروعات غير قابلة للتطبيق , إلا أنها تظل رؤية مطروحة كبديل لواقع معاش ومرفوض في ذات الوقت .

ولو تفحصنا كافة الطروحات اليوتوبية التي طرحها الفلاسفة علي طوال التاريخ الإنساني , لوجدناها جميعا تطرح وجهة نظر مغايرة للواقع كما سبق القول , من هنا يمكن أيضا القول بان مشروعات الإصلاح التي أثيرت علي طوال تاريخ الإنسانية , ما هي إلا مشروعات بديلة للواقع المعاش .

من هنا فإن ما طرحه الوالي الألباني في بداية القرن التاسع عشر , ما كان إلا بديلاً لواقع لم يرضاه هو في ذلك الوقت , واقع لم يكن ليحقق آماله وطموحاته التي كان يسعي إليها , ومن ثم وضع برنامجه الإصلاحي لتخطي هذا الواقع . ولا يختلف الحال كثيرا عن البرنامج الذي تبنته ثورة يوليو ١٩٥٢ , فبنود ميثاق الثورة الخمسة , ما هي إلا تجسيدا لمشروع إصلاحي , هو في جوهره انقلاب ضد الواقع المعاش في تلك الفترة , وما تلي إصدار الميثاق من إجراءات ما هي إلا إجراءات تشكل أبعاد المشروع الإصلاحي , الذي جاء انقلاب علي واقع مرفوض .

وإذا ما نظرنا إلي البرنامج الذي طرح في السبعينيات وما يطرح الآن لوجدنا أن التحليل السابق ينسحب عليهما , فبرامج الإصلاح ما هي إلا رؤية تطرح لتخطي أوضاع راهنة , أو تعديلا لها علي الأقل .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا , وهو السؤال الذي يمثل جوهر إشكالية الدراسة الراهنة هو: **ما موقف مثقفي المعارضة من قضايا الإصلاح السياسي في المجتمع المصري في الوقت الراهن ؟.**

إن تاريخ علاقة المثقف بالسلطة في مصر يشير إلي أن هذا المثقف كان له مواقف متباينة حيال ما تم طرحه من مشروعات علي طوال تاريخ هذا البلد , فالبعض يؤيد والبعض الآخر يرفض , ويرفع كلا الفريقين وجهات النظر والحجج التي تدعم موقفهم , وهو الأمر الذي جعل الدولة تتخذ هي الأخرى مواقف متباينة من ردود الفعل التي طرحها المثقف , حيال ما طرحته هي من برامج إصلاح . في ضوء ذلك يمكن فهم موقف محمد علي من رجال الدين بعد توليه للحكم , ويمكن أيضا فهم موقف ثورة يوليو من الأخوان المسلمون كتيار فكري ثقافي في تلك الفترة . أيضا يمكن أن نفهم موقف السلطة السياسية في السبعينيات من جموع المثقفين .

إن برامج الإصلاح التي تطرح , وباعتبارها تصورات للواقع المجتمعي , يتداخل فيها الاقتصادي والسياسي بالثقافي , تلك البرامج , لا بد أن تتضمن في ثناياها ما مفاده موقفها هي ذاتها من كافة الفئات المجتمعية , كالشباب والمرأة وغيرها من الفئات الأخرى . ويأتي المثقفون علي قائمة تلك الفئات التي تحرص برامج الإصلاح من اتخاذ موقف حيالها , ليس من الضروري أن يكون هذا الموقف معلن أو مكتوب , ولكن وفي كل الأحوال , تتضمن مشروعات الإصلاح المطروحة ما يمكن أن نتعرف من خلاله علي الموقف من المثقفين ذاتهم , فكما للمثقف موقف من السلطة , فللسلطة هي الأخرى موقف من المثقف .

وفي مصر تم صياغة برنامج الإصلاح السياسي للحزب الحاكم في ظل ظروف حرجة ,فثمة ما يمكن أن نطلق علية حالة من المخاض السياسي يمر بها المجتمع المصري في السنوات الأخيرة , فتعديل المادة ٧٦ ـــ بغض النظر عن الانتقادات التي وجهت إلي هذه العملية ـــ من الدستور فضلا عن ظهور الكثيرُ من الأصوات السياسية الداعية إلي التغيير , وتشكل عدد من الجبهات السياسية علي الساحة (حركة كفاية , الجبهة الوطنية للتغير) كل هذه المعطيات , تعطي لنا دلالة واضحة علي أن ثمة حراك سياسي قادم لا محالة خلال السنوات القادمة .

ويكفي لنا ما أسفرت عنه نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة , كدلالة مؤكدة لحالة الحراك السياسي التي ستقبل عليها مصر خلال السنوات القادمة , فقد أسفرت عن تراجع ملموس لمكانة الحزب الحاكم في الساحة السياسية الجماهيرية , وظهور فعاليات أخرى (الإخوان المسلمين)

كلاعب سياسي يسعي نحو إحداث تغيير في خريطة القوي السياسية , ويمتلك هو الآخر برنامجا للإصلاح السياسي .

وتأتي الدراسة الراهنة لتبحث في موقف بعض تيارات المعارضة في مصر , من قضايا الإصلاح السياسي التي طرحت خلال السنوات الأخيرة , سواء من قبل الحزب الحاكم عبر برنامج الحزب الوطني , أو فيما يتعلق بالطروحات الأخري التي قدمت من قبل قوي وتيارات سياسية موجودة علي الساحة . فمنذ تصاعد الحديث عن الإصلاح السياسي في السنوات الأخيرة , وثمة مواقف بعينها قد تشكلت في تحليل هذا البرنامج , وطرحت هذه المواقف الكثير من التساؤلات من قبل : لماذا الإصلاح وماذا تصلح , من يقوم بالإصلاح المطلوب , وهل هو إصلاح داخلي أم إصلاح خارجي ؟.

هذه التساؤلات وغيرها , يمكن اعتبارها بداية حقيقية في لتشكل ما يمكن أن نطلق عليه مواقف ثقافي عضوي , يعبر عن هموم مختلف الشرائح الاجتماعية التي تنتظر ما ستسفر عنه برامج الإصلاح المطروحة .

إذن موقف مثقفي المعارضة من قضايا الإصلاح السياسي , هو القضية الأساسية التي تدور حولها هذه الدراسة , ومن ثم فقد تمثل الهدف العام لهذه الدراسة في رصد موقف مثقفي بعض التيارات المعارضة من قضايا الإصلاح السياسي في المجتمع المصري في الفترة الأخيرة , وفي إطار هذا الهدف العام , ثمة عددا من الأهداف الفرعية علي النحو التالي :

١ – تحليل رؤية المثقف المصري لمضمون برنامج الإصلاح السياسي للحزب الحاكم .

٢ – تحليل رؤية المثقف المصري لأهم القضايا المثارة حول حركة الإصلاح السياسي بوجه عام والتي تشمل :

* القائم بالإصلاح وإمكانية مشاركة كافة القوي السياسية في الإصلاح السياسي .
* قدرة ومصداقية النظام الحاكم في الالتزام ببرنامج الإصلاح المطروح .
* مركزية نظام الحكم ودورها في تعويق الإصلاح السياسي .

٣ – تحليل رؤية المثقف المصري لمحتوي الإصلاح السياسي الذي يراه ومدي تطابق رؤيته للإصلاح مع المطروح من قبل الحزب الحاكم (الشفافية في الحكم , المساءلة والرقابة , الكفاءة الادارية , النزاهة , تفعيل المشاركة الشعبية)

٤ – تحليل رؤية المثقف المصري لمدي تكامل برنامج الإصلاح السياسي للحزب الحاكم .

٥- تحليل رؤية المثقف المصري لكيفية إنجاز الإصلاح السياسي (هل من أعلي إلي أسفل أم العكس) وإلي أي أسلوب يندرج برنامج الحزب الحاكم من وجهة نظرهم , وما هي ملاحظاتهم علي طرح الحزب الحاكم لكيفية البدء في الإصلاح .

(ب) تساؤلات الدراسة

في إ طار ما تم طرحه من قضايا وأهداف , ترسم لنا الإطار العام لإشكالية الدراسة الراهنة , أثار الباحث عددا من التساؤلات علي النحو التالي :

١ – ما رؤية مثقف المعارضة المصري لمضمون برامج الإصلاح السياسي المطروحة وخاصة برنامج الحزب الحاكم ؟

٢ – ما رؤية مثقف المعارضة المصري لمدي مشاركة كافة القوي السياسية في عملية الإصلاح السياسي ؟

٣- ما مدي الثقة التي يوليها مثقف المعارضة المصري في نظام الحكم في التزامه ببرنامج الإصلاح السياسي الذي يطرحه ؟

٤- ما رؤية مثقف المعارضة لتأثير مركزية الحكم ودورها في عملية الإصلاح ؟

٥ – ما رؤية مثقف المعارضة المصري لفحوي الإصلاح السياسي ومدي تطابق رؤيته للإصلاح مع رؤية الحزب الحاكم (الشفافية في الحكم ؟.

٦- ما رؤية مثقف المعارضة المصري لمدي تكامل برنامج الإصلاح السياسي للحزب الحاكم؟ .

٧- ما هي تصورات مثقف المعارضة المصري للكيفية التي تنجز بها عملية الإصلاح السياسي؟ .

(ج) منهجية الدراسة

١- أسلوب الدراسة : تقع هذه الدراسة في نطاق الدراسات السوسيولوجية الوصفية , ذلك أن الإطار العام لإشكالية الدراسة , فضلا عن الأهداف التي تسعي إلي تحقيقها , تدور جميعها في إطار وصف رؤية وموقف مثقفي المعارضة المصريين لعملية الإصلاح السياسي , كما هي مطروحة في الوقت الراهن , ومن ثم فإن الباحث قد اعتمد علي أحد الأساليب المستخدمة في هذا النوع من الدراسات , وهو أسلوب المسح الاجتماعي , وقد تم تطويع المسح من خلال وصف دقيق لموقف ورؤية عينة من مثقفي مختلف تيارات المعارضة في المجتمع المصري , لعملية الإصلاح السياسي , المثارة خلال السنوات الأخيرة .

٢ – **أداة جمع البيانات** : أما عن أداة جمع البيانات ، فقد اعتمد الباحث بشكل أساسي علي أداة الاستبيان ، حيث قام الباحث بتصميم استمارة استبيان . تضمن ثمان بنود أساسية يغطي كل منها جانب من الجوانب التي سبق وأشار إليها الباحث في عرضه لأهداف الدراسة وتساؤلاتها .

٣– **عينة الدراسة** : بالنظر إلي طبيعة جمهور البحث ، والمتمثل في جموع مثقفي المعارضة المصرية ، علي اختلاف توجهاتهم وانتماءاتهم الأيديولوجية والحزبية ، فقد قام الباحث باختيار عينة غرضية ، وهي عينة توقف اختيار مفرداتها علي تقدير الباحث الذاتي لمدي ملائمة كل مفردة لموضوع البحث ، وبالتالي مدي مناسبتها لان تكون عضو في عينة البحث . وقد بلغ حجم عينة البحث المختارة ثمانون مفردة ، تم سحبها بطريقة كرة الثلج ، من كافة القوي والتيارات السياسية الفاعلة علي الساحة المصرية ، وتشمل القوي التالية :

(أ) الأحزاب السياسية وتشمل :

– حزب التجمع .

– الحزب العربي الناصري.

– حزب الوفد .

(ب) حركات المعارضة وقوي المجتمع المدني :

– حركة كفاية .

– جماعة ٩ مارس .

– الجبهة الوطنية للتغير

(ج) التيارات الدينية

– جماعة الإخوان المسلمين .

الجزء الثاني : الإطار النظري للدراسة

(أ) في مفهوم الإصلاح السياسي

يشير محمود العريان إلي أن مفهوم الإصلاح، وصفاته ومجالاته المتعددة _ السياسية والدينية والأخلاقية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والتعليمية _ قد دخل إلي دائرة الموضات الفكرية ، وأصبح المفردة الأكثر شيوعا في لغة الصحافة والخطابات السياسية الحكومية والمعارضة ، تجسه موجهات من تدافع اللغو والاضطراب المفهومي ، والنزعة البيانية في توظيفات الإصلاح ، المستدعي بات ، وكأنه في ذاته يحمل حلولا سحرية لكل مشاكلنا وهمومنا المعقدة ... وبعد هذه التوطئة ، يري العريان أنه يقصد بالإصلاح السياسي" كل الخطوات لبناء نظم ديمقراطية ، وإهم للمنظمات

هنا هي : الإصلاح الدستوري والتشريعي , إصلاح المؤسسات والهياكل السياسية , إطلاق الحريات ".[2]

ويوضح محمد عابد الجابري " أن المراجع العربية القديمة لا تسعفنا بأي تعريف للإصلاح إلا بقولها : الإصلاح ضد الإفساد , والغريب أن المفسرين , يكتفون بشرح مادة (صلح) ومشتقاتها الواردة في القرآن الكريم

بكثرة , بهذا النوع من التعريف بالسب (صلاح : ضد فساد) ... ولا مناص من التنبيه إلي فقر وإفقار لمعنى صلاح وإصلاح , علي صعيد التعريف والتحديد في نصوصنا التراثية , وذلك علي عكس ما هو عليه الأمر في المرجعية الأوروبية , التراثية منها والحديثة والمعاصرة ".[3] (*)

ويصيغ لنا فادي إسكندر مفهومه للإصلاح السياسي , متأثرة فيه بالتجربة المصرية في الإصلاح , يقول إسكندر :" الإصلاح هو تغير محدود أو واسع في السياسات الحاكمة لمصر , وتغيير بعض بنود الدستور أو تغير في الوجوه التي تحكم , وهذا هما شقي الإصلاح التي تتصارع من أجلهما أحزاب المعارضة الشرعية والحزب الحاكم , أما القوي الاجتماعية صاحبة المصلحة في الإصلاح السياسي فهي غائبة تماما عن الفعل السياسي بعد خمسين سنة طوارئ واستبعاد من المشاركة ".[4]

ويوضح السعيد إدريس أن المقصود بالإصلاح السياسي المطلوب في المجتمعات العربية عملية تحول هذه المجتمعات من مجتمعات استبدادية (شمولية) أو سلطوية إلي مجتمعات ديمقراطية وليبرالية" .[5]

---

[2] محمود العريان , الإصلاح السياسي في الوطن العربي . بحث في دلالة المفهوم , مجلة الحوار المتمدن , العدد ١٣٦٤ , أكتوبر ٢٠٠٥ , ص ص ١ – ٢

[3] محمد عابد الجابري , في نقد الحاجة للإصلاح , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ٢٠٠٥ , ص ١٢

(*) يجدر الإشارة إلي أنه ما زال هناك من الباحثين من يلجأ إلي مثل هذا النوع من التعريفات , فقد استخدم كمال المنوفي ذات الأسلوب في دراسة له , أنظر : كمال المنوفي , الرؤية العربية للديمقراطية والإصلاح السياسي , المركز العالمي لأبحاث الكتاب الأخضر , طرابلس , ليبيا , مارس ٢٠٠٥ , ص ٣

[4] فادي اسكندر , الإصلاح والتغيير في مصر , أخذت هذه الدراسة من الشبكة الدولية للمعلومات من الموقع التالي :
http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=A1&A10=2005

[5] محمد السعيد إدريس , الإصلاح السياسي في الوطن العربي : المفهوم ـ المرتكزات ـ المؤشرات , في السيد يسن ومحسن يوسف (محرران) " مرصد الإصلاح العربي . الإشكاليات والمؤشرات " , منتدي الإصلاح العربي , مكتبة الإسكندرية , ٢٠٠٦ , ص ٤٥

أما وثيقة الإسكندرية فقد عرفت الإصلاح السياسي علي النحو التالي :" نقصد بالإصلاح السياسي كافة الخطوات المباشرة وغير المباشرة , التي يقع عبء القيام بها علي عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص . وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية عموما , ومن غير إبطاء أو تردد , وبشكل ملموس في طريق بناء نظم ديمقراطية ".[6]

وهنا يثير الباحث بعض الملاحظات علي مفهوم الإصلاح , تتعلق الأولي , بعدم عناية الكثير من الدراسات بتعريف مفهوم الإصلاح , لقطاع كبير من الأدبيات التي وقعت تحت يد الباحث , تناقش موضوع الإصلاح , دون أن تمهد للتعريف به , وهو ما يعطي انطباع بأن ثمة اتفاق موسع حول المقصود بالإصلاح , وهو أمر ينافي الحقيقة , فلا يوجد إجماع بين الباحثين سواء في حقل علم الاجتماع , أو باقي فروع العلوم الاجتماعية , المعنية ببحث قضايا الإصلاح , حول مضمون المفهوم بأبعاده المختلفة , ومراجعة هذه الأدبيات تؤكد لنا ذلك , فهي تطرح رؤي مختلفة ومتنوعة للإصلاح , تتأسس في ضوء المرجعية الفكرية والأيديولوجية لصاحب كل دراسة , وهو ما يعني أن محاولة وسم المفهوم بالبساطة , هو نوع من تجاهل حقيقة تركيب المفهوم , أو كما يقول الجابري " ان مفهوم الإصلاح ليس مجرد شعار , بل هو مفهوم مركبا من عدة مفاهيم , كل منها تاريخه الخاص , في كل من المرجعيتين العربية / الإسلامية , والأوروبية الحديثة ".[7]

الملاحظة الثانية , ان مفهوم الإصلاح يستدعي مفاهيم أخري خصوصا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة والمجتمع المدني والمشاركة السياسية ودولة المؤسسات , وهي كلها مفاهيم من إفرازات عصر الحداثة الغربي , والسؤال هنا , هل تمارس هذه المفاهيم سطوتها في الحديث عن الإصلاح السياسي , بذات الدرجة وبنفس الكيفية , التي مارست في التجربة الغربية ؟ هل لها ذات الحضور الفاعل ؟ , إن الإجابة علي هذا السؤال , سوف تعطي لنا إضاءة غاية في الأهمية بالنسبة لمفهوم الإصلاح السياسي كما في التجربة العربية .

الملاحظة الثالثة , تتعلق بالجانب الابستمولوجي في طرح المفكرين العرب لمفهوم الإصلاح , يقول كمال المنوفي عن معني الإصلاح في لغتنا العربية :" يشار إلي الإصلاح بمعني التغيير إلي الأفضل , عبر التخلص من المثالب والقصور والعورات للتحسين , والترقية , وتعديل العادات والتقاليد والسلوك , والتخلي عن العادات والأخلاق السيئة " .[8] إن هذا الاقتباس , يعطي لنا فكرة واضحة عن مدي الالتباس الحادث لدي قطاع كبير من الباحثين والمفكرين العرب حول

---

[6] وثيقة الإسكندرية , ص ٣

[7] محمد عابد الجابري , في نقد الحاجة للإصلاح , مرجع سابق , ص ١٢٩

[8] كمال المنوفي , مرجع سابق , ص ٣

علاقة الإصلاح بالتغيير , فهل الإصلاح يعني التغيير أو علي الأقل يؤدي إليه ؟ يفترض الكثيرون أن الإصلاح يعني التغيير , في حين أن حقيقة الإصلاح لا تعني التغيير , علي الرغم من أنه قد يترتب علي الإصلاح تغيير , لكنه جزئي وغير جوهري في الغالب , فنحن حينما نقول بأننا قد أصلحنا شئ , فهذا يعني أننا أزلنا سبب العطب في هذا الشئ , كأن يقول شخص (أنني قد أصلحت جهاز التلفاز خاصتي) فهو بهذا المعني , إنما يقصد أنه , أزال أسباب العطب التي قد تحول دون أداء جهاز التلفاز لوظيفته الأساسية , ويصبح الأمر في غاية الاختلاف إذا قال ذات الشخص : (أنا غيرت جهاز التلفاز) . الإصلاح , هو محاولة ترميم أمر قائم بالفعل , دون السعي إلي تغييره , فالإصلاح " يشير إلي الرتق وسند ما هو موجود بالفعل بغية تعميمه , أنه أشبه بإقامة دعائم من الخشب التي تحاول منع الجيار المبني أو المباني المتداعية , والأخذ بالإصلاح كأسلوب دائم للعمل الاجتماعي , وهو ما يعبر عنه في الأدب السياسي المعاصر باسم الإصلاحية , وهو بالتحديد تعديل غير جذري سواء كان في شكل الحكم السياسي أو في العلاقات الاجتماعية دون المساس بجوهرها وأسسها , انه إجراء ينحا إليه لتلافي نواحي النقص أو الخطأ "[9] في حين أن الهدف من الإصلاح , وخاصة الإصلاح السياسي هو التغيير , ومن ثم فإن التعويل كثيرا علي أن الإصلاح السياسي يمكن أن يفضي إلي التغيير , في الحالة العربية , مسألة تحتاج إلي مراجعة وتدبر , قبل الحكم النهائي فيها .

وتقودنا هذه الملاحظة إلي الملاحظة الأخيرة , والتي تتعلق باختلاف معني الإصلاح في التجربة العربية , عن مثيلاتها في التجربة الغربية , في هذا يقول الجابري :" ان مفهوم الإصلاح في المرجعية الأوروبية , يرتبط بتغيير الصورة (الصورة في الفلسفة اليونانية هي العقل) وإذا اعتبرنا الدولة صورة لمجموعة من السكان هم (المادة) فإن الإصلاح في المجتمع يجب أن يوجه أولا وقبل كل شئ إلي الدولة , أما في المرجعية العربية الإسلامية , فالإصلاح لا يطرح فيها علي هذا الشكل , ذلك لأنه ـــ أي الإصلاح ـــ لا يتعلق بالعلاقة بين الصورة والمادة , , بل بحصول الفساد في الشئ مادة وصورة , ومن ثم تؤول قضية الإصلاح فيه إلي الرجوع به إلي الحالة التي كان عليهما قبل طروء الفساد عليه ".[10]

---

[9] ناظم عبد الواحد الجاسور , موسوعة علم السياسة , دار مجدلاوي للنشر والتوزيع . عمان , الأردن , ٢٠٠٤ , ص ٦٢

[10] محمد عابد الجابري , في نقد الحاجة للإصلاح , مرجع سابق , ص ١٩

(ب) الإصلاح السياسي وقضية الديمقراطية

الحديث عن الإصلاح السياسي , يقود بالحتم للحديث عن مفهوم وإشكال آخر في غاية الأهمية , إشكال يتداخل مع الإصلاح , بطريقة يصعب معها فصل كلاهما أو تجاهل احدهما عند بحث الآخر , هذا المفهوم هو الديمقراطية , فالعلاقة بين الإصلاح ـ وخاصة الإصلاح السياسي ـ بالديمقراطية علاقة وشائجية عميقة , وكما يري أحد الباحثين " ينبغي أن ينظر للديمقراطية علي أنها ركن أساسي فيما يمكن أن نسميه مشروع الإصلاح السياسي في الوطن العربي ... إن الديمقراطية تعد حلا عمليا وعقلانيا للإصلاح السياسي , لأنها الضمان الجوهري للإصلاح الحقيقي , وهو ما يعني إطلاق حرية العمل لكل القوي المؤمنة بالإصلاح السياسي والمعادية له علي حد سواء ".[11]

وفيما يتعلق بالتجربة العربية بوجه عام , والمصرية علي وجه الخصوص , فإن لافتات الإصلاح , إنما رفعت من أجل الولوج للديمقراطية , من هنا كان الارتباط ـ حتي في الخطاب الإعلامي ـ بين الإصلاح السياسي والتحول نحو الديمقراطية , ومن هنا سنحاول في هذا المبحث الفرعي بحث هذه العلاقة كما تتجسد في الواقع العربي عامة والمصري علي وجه الخصوص .

دون الخوض في تفاصيل لا يسمح مجال هذا الورقة المحدودة بمناقشتها , فإن الرأي الغالب ـ والذي يتفق معه الباحث ـ في علاقة الإصلاح بالديمقراطية - وفيما يتعلق علي وجه الخصوص بالحالة المصرية , هو - أن حدوث الإصلاح لا يعني بأي حال من الأحوال التحول للديمقراطية , والباحث هنا يقصد الإصلاح الذي تطرحه القوي الحاكمة , الإصلاح بمعني الترميم وليس التغيير , فليس كل إصلاح أو تحول يفضي إلي الديمقراطية , أو كما يقول متساءلا " توماس " (٢٠٠٢) :" ليس هناك خلافا علي أن مصر تشهد حراكا سياسيا فاعلا , ولكن هل سيؤدي هذا الحراك السياسي بالضرورة إلي حالة من التحول الديمقراطي ؟. الإجابة علي هذا السؤال هو أنه ليس كل التحولات السياسية تؤدي بالضرورة إلي تحقيق الديمقراطية في نهاية الأمر ".[12]

ويصف أحد الباحثين ما يجري في مصر بأنه نوع من الديمقراطية الرمادية , وهو مصطلح يقصد به فترة الانتقال ما بين الديمقراطية الكاملة والديكتاتورية الفجة ... وعادة ما يأتي هذا التحول كنتيجة لإحساس النخبة السياسية الحاكمة بنقص شرعيتها وصعوبة استمراريتها في انتهاج

---

[11] عبد القادر خالد قدسي , الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي, مجلة الحوار المتمدن , العدد ١٣٥٥ , أكتوبر ٢٠٠٥

[12] Gorthers , Thomas , the End of the Transition pradigm , Journal of Democracy , Vol 13 , No 1 , 2002 , p.,9

سياسات قمعية لمدة طويلة , دون مشروعية , أو نتيجة للضغوط المتصاعدة من المعارضة الداخلية والمجتمع الدولي , أو بسبب أزمات اقتصادية تؤثر علي استقرار النظام , أو لحاجة النخبة الحاكمة لضمان استمراريتها وبقائها في السلطة لفترات أطول علي أساس جديد من الشرعية , وفي مثل هذه الحالات لا تكون الديمقراطية هي القيمة العليا و وإنما الحاجة إلي التقليل من الضغوط علي النخبة الحاكمة واكتساب رضاء ودعم القوي الخارجية ". [13]

ومن المؤشرات الهامة علي عدم تلازم الإصلاح السياسي بالديمقراطية , أو أن الإصلاح لا يفضي بالضرورة إلي حالة من التغيير والتحول نحو الديمقراطية , هي بقاء جوهر الأنظمة الحاكمة قائمة كما هي , بتغيير المظهر دون حدوث تبدل حقيقي في الجوهر " ففي فترة الانفتاح السياسي , يقوم النظام بتقديم تنازلات للمعارضة , ويفسح مساحات أكبر من الحريات , وتبني سياسات أقل قمعا , ويقوم باستبدال عناصر الحرس القديم بعناصر تبدو وكأنها إصلاحية ومعتدلة , ولكن النظام نفسه لا يتغير , ويظل يحافظ علي سماته التسلطية والقمعية ... ولا تشكل الانتخابات فرصة حقيقية لتداول السلطة ". [14]

وما حدث في مصر خلال السنوات الماضية , لا يخرج عن هذه القراءة , ففيما يتعلق بالمعارضة والحريات , سمح النظام الحاكم بمسحة من الحرية بالنسبة للمعارضة , (الأخوان نموذجا) والسمح بمجال لحرية الصحافة , خاصة في نقد المؤسسة الرئاسية والنظام بأكمله , وفيما يتعلق بآلية استبدال عناصر الحرس القديم , فهو ما تم تجسيده بعزل رموز عتيقة من الحزب الوطني الحاكم , كمال الشاذلي ومن قبله يوسف والي , والاستعاضة بعناصر تبدو كأنها إصلاحية , يأتي في مقدمتهم رجال الأعمال , وشخصيات نظر إليها بوصفه تحمل مشروعا إصلاحيا .

غير أن الحديث عن علاقة الإصلاح بالديمقراطية , بهذا الطرح , تشبه عملية وضع العربة أمام الحصان , فالباحث لا أن يوضح بداية , المقصود بالنظام الديمقراطي , الذي يأمل أن يفضي إليه الإصلاح السياسي . يعرف آلان تورين النظام الديمقراطي بأنه " صيغة الحياة السياسية التي تزود العدد الأكبر , بأكبر قسط من الحرية , وهو الصيغة التي تحمي أوسع تنوع ممكن وتعترف به ". [15]

---

[13] عماد الدين شاهين , هل تتحول مصر ديمقراطيا , مجلة الديمقراطية , السنة الخامسة , العدد ٢٠ , أكتوبر ٢٠٠٥ , ص٨٣

[14] عماد الدين شاهين , مرجع سابق , ص٨٣

[15] ألن تورين , ما هي الديمقراطية , حكم الأكثرية من ضمانات الأقلية , ترجمة حسن قبيسي , دار الساقي , بيروت , ١٩٩٥ , ص٢١

ومن ذات المنظور يري محمد صفي الدين أن التحول الديمقراطي , يعني الانتقال من نظم ذات طبيعة سلطوية أو شبه سلطوية إلي نظم ديمقراطية , ويعني هذا تطبيق عدة خطوات أو تبني عدة سياسات تؤكد هذا التحول من أهمها : احترام الدستور وسيادة القانون , وجود مجلس تشريعي منتخب انتخابا حرا ونزيها , استقلال القضاء وحرية الصحافة والإعلام والتعددية السياسية والحزبية , احترام حقوق الإنسان ".[16]

وتحدد وثيقة الإسكندرية مؤشرات النظام الديمقراطي الحقيقي علي النحو التالي :

- النظام الذي تكون فيه الحرية هي القيمة العظمي والأساسية بما يحقق السيادة الفعلية للشعب الذي يحكم نفسه بنفسه من خلال التعددية السياسية التي تؤدي إلي تداول السلطات .
- وجود مؤسسات سياسية فعالة علي رأسها المؤسسات التشريعية المنتخبة والقضاء المستقل والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية , والأحزاب السياسية بمختلف تنوعاتها الفكرية والأيديولوجية .
- كفالة حرية التعبير بكافة صورها وأشكالها وفي مقدمتها حرية الصحافة ووسائل الإعلام السمعية والبصرية والالكترونية .
- الاعتماد علي الانتخابات الحرة مركزيا ولا مركزيا , وبشكل دوري , لضمان تداول السلطة وحكم الشعب .[17]

والسؤال هنا إلي أي مدي تنسحب هذه الشروط علي واقع أنظمة الحكم العربية في الوقت الراهن ؟ الحقيقة أن الإجابة علي هذا السؤال تتجاذبه أطراف كثيرة , يري عوني فرسخ أن الديمقراطية في الأقطار العربية , هي ديمقراطية شكلية " وليس ينكر أنا العديد من الأقطار العربية . تمتلك مواثيق دستورية , ولديها كامل المؤسسات الديمقراطية , البرلمان , الأحزاب , الصحافة , والنقابات المهنية , والنوادي الاجتماعية , ومراكز الأبحاث الفكرية , إلا أن معظم ما هو قائم لا يجاوز الشكل الديمقراطي إلي المضمون ".[18]

ويري محمود العريان أن الشعوب العربية تواجه مأزق في الإصلاح له ثلاثة مظاهر وهي :

١- التشكيك في دوافع وجدية المبادرات الدولية للإصلاح .

---

[16] محمد صفي الدين , التحول الديمقراطي في مصر , ورقة بحثية قدمت لندوة " الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن ال عربي رؤية عربية , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , جامعة القاهرة , ص ١

[17] وثيقة الاسكندرية , ص ص ٣ - ٤

[18] عوني فرسخ , الإصلاح بين الطروحات الأمريكية والطموحات العربية, مشروع دراسات الديمقراطية في الوطن العربي, اللقاء السنوي الرابع عشر , أغسطس ٢٠٠٤ , ص ص ٩٠ - ٩١

٢- تقدر أن حكوماتها ترفض الإصلاح , باعتباره تهديدا للسلطات المطلقة التي تتمتع بها أو تتفرد بمقتضاها في التصرف في كل شئون الأوطان دون حسب أو رقيب .

٣- لا تملك القوة اللازمة لاجبار حكوماتها علي الشروع بالإصلاح ,نتيجة لانقسام نخبها حول قضايا رئيسية .[19]

أما عواد صالح فيري أن قضية الديمقراطية والإصلاح في العالم العربي , تمثل إشكالا مزمنـا , وبدرجات متفاوتة ومتقاربة في كل الأقطار العربية , ذلك لسبب جوهري وحاسم , عدم تبلور الشروط المادية والتاريخية المتكاملة للتغير والإصلاح الديمقراطي ".[20]

إذن العلاقة بين الإصلاح السياسي والديمقراطية بالنسبة للحالة العربية , علاقة ليست تلازمية , أو حتمية , بمعني أن الأولي لا تفضي حتما للثانية , وهذه الوضعية ,مرهنة بموقـف الأنظمـة العربية من الإصلاح السياسي نفسه , أو رؤيتها الماهية ومضمون الإصلاح . يصل النقد ببعض الرؤي إلي القول " بأن الأنظمة العربية الحاكمة لا تستطيع الإقدام علي الإصلاح , بسبب خطابها الشمولي ".[21]

إذن , أزمة الإصلاح السياسي الذي لا يفضي حتما للتحول الديمقراطي بالنسـبة للحالـة العربية , تكمن في الرؤية الرسمية أو الموقف الرسمي للأنظمة الحاكمة مـن الإصـلاح , فطـرح الإصلاح الذي تقدمه الأنظمة العربية الحاكمة , يختلف عن طرح الشعوب , فالشعوب تطالـب بالإصلاح استجابة للاحتياجات الوطنية العامة , في تعزيز البنية السياسية والاقتصادية , عبر تحقيق مشاركة أوسع لفئات وشرائح المجتمع في اتخاذ القرار , فيما يطرح الحكام الإصلاح من اجل إعادة إنتاج النظام السياسي الحاكم , وإطالة عمره , وتجديد نخبه , التي غرقت في العجز والفساد , ولم تعد قادرة علي مواجهة التحديات الجديدة , سواء في مستواها الداخلي أو الخارجي .[22]

من هنا يمكن القول بأن ثمة طرحان في مسألة الإصلاح السياسي والتحول نحو الديمقراطية في البلدان العربية , الأول , يجسد وجهة النظر الرسمية , الإصلاح علي طريقة الأنظمة الحاكمـة , وهو إصلاح لا يتعدي محاولة تجميل ما هو قائم عبر تغيير الشكل , دون الولوج للجوهر , وإنسه

---

[19] محمود العريان , مرجع سابق , ص ص ٢ – ٣

[20] عواد احمد صالح , إشكالية الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي, الحوار المتمـدن , العـدد ١٣٥٦ , أكتوبر ٢٠٠٥ , ص ١

[21] عبد القادر خالد قدسي , مفهوم الديمقراطية وعوامل الإصلاح السياسي , مجلة الحوار المتمدن , العـدد ١٣٥٥ , أكتوبر ٢٠٠٥ , ص ٢

[22] محمود العريان , مرجع سابق , ص ٢

إصلاح شكلاني مظهري , أما الطرح الثاني , فيجسد رؤية المتطلعين إلي الديمقراطية , ومن ثم يطرح الإصلاح , في ضوء محددات المجتمع الديمقراطي , وهي محددات , ذات صبغة غربية حداثية , تشترط المجتمع الديمقراطي , بعدد من المؤشرات لا بد من توافرها , كي يفضي الإصلاح إلي ديمقراطية حقيقة , لا شكلانية .

والحقيقة أن الاختلاف بين الطرحين السابقين ,خلاف جذري , ولا سبيل بأي حال من الأحوال إلي تجسير الفجوة بينهما " فالديمقراطية الحقيقية لا تعرفها الأنظمة العربية , فهي لا تتجاوز أن تكون شكلية أو ما يسميه المناضلون المخلصون للشعب العربي بديمقراطية الواجهة , حتي يتكرس استبداد النظام العربي بالشعوب العربية من المحيط إلي الخليج " .[23]

إذن التشكيك في مساعي الأنظمة الحاكمة , الموسومة بالإصلاح السياسي , مسألة قائمة في الخطاب السياسي العربي المعارض , فعلي الرغم من الإقرار , بأن ثمة حراك سياسي حادث , إلا أن التلازم بين هذا الحراك وتحقق الديمقراطية , أمر غير مؤكد " فمع الإقرار بتطور بعض جوانب الحياة السياسية (انفتاح سياسي يسمح بمساحة من التعددية والحراك السياسي , تعديل بعض القوانين والسماح بصدور صحف المعارضة والمستقلة , والتعبير عن الرأي) إلا أن هذا الانفتاح لا يسمح بالتنافس الحقيقي حول السلطة أو المساس بالبنى السياسية التي يمكن أن تحدث نقلة نوعية نحو الديمقراطية ".[24]

(ج) المثقفون والإصلاح

ما موقع المثقفون من عملية الإصلاح ؟ الإجابة علي هذا السؤال تستدعي إثارة الكثير من القضايا والإشكاليات , تمثل في حد ذاتها أحد أهم معالم الثقافة العربية علي طوال تاريخها الحديث , من هذه القضايا , موقف المثقف من الإصلاح , وهو الموقف الذي يملي عليه اتخاذ نقطة محددة من خارطة السلطة القائمة وأنظمة الحكم الفاعلة , وهو الأمر الذي يقود بدوره إلي الحديث عن دور المثقف في الإصلاح , أو موقفه من السلطة , هل للسلطة أم ضد السلطة ؟.

وبما أن الدراسة تبحث في موضوع مثقفي المعارضة وموقفهم من قضايا الإصلاح السياسي , لا بد أن نبدأ التحليل بتحديد من هم المثقفون , ومن هم مثقفي المعارضة في هذه الدراسة ؟ . ودون الدخول في تفاصيل كثيرة حول الخلاف في تعريف المثقف ووجهات النظر المختلفة في هذه

---

[23] محمد الحنفي , " محددات الديمقراطية في المجتمعات العربية " , ص ٢ , أخذت هذه الدراسة من الموقع التالي :
Http://www.ssnp.info/thenews/daily/makalat/miss/M.Hanafi _07-11-05.htm

[24] عماد الدين شاهين , مرجع سابق , ص ٨٠

الصدد (*)، تأخذ الدراسة الراهنة بمفهوم المثقف ، كما طرحه الإيطالي انطونيو غرامشي ، فتعريف غرامشي للمثقف هو التعريف الأكثر قبولا ، حتي من قبل الباحثين العرب ، حيث تفادي في محاولته هذا جملة الانتقادات التي وجهت إلي محاولة تعريف المثقف بالاستناد إلي محك التعليم ، أو محك التفرقة بين العمل الذهني والعمل العضلي ،وما إلي غير ذلك من محاولات تعريف المثقف .

لقد عول غرامشي في تعريفه لمفهوم المثقف علي فكرة الدور ، وهو التعويل الذي أفضي بـه إلي النظر لكل الناس بوصفهم مثقفين لكن " ليس لكل إنسان وظيفة المثقف في المجتمع "[25].

لقد انطلق غرامشي في رؤيته للمثقف من المكانة والوظيفة التي يقـوم بهـا داخـل البنيـة الاجتماعية ، فالمثقف هو " الذي يدرك المجتمع بطريقة اعتقاديه ، أنه رفض دائم ومرآة قوية تدعو وتساعد علي تحويل المجتمع "[26] ، ومهمته تتمثل في " نقد النشاط الفكري السـائد في مرحلـة معينة من تطورنا جميعا "[27].

وقد ميز جرامشي بين نوعين من المثقفين ، المثقف العضوي والمثقف التقليـدي ، والمثقـف العضوي " Organic Intellectual " هو المثقف المرتبط بطبقة معينة ، حيـث يقـوم بتنظيم وظيفتها الاقتصادية ، وهو أيضا من حملة وظيفة الهيمنة التي تمارسها في المجتمـع المـدني ، بهدف تحقيق قبول وإجماع الطبقات الأخرى ، وذلك من خلال عملهم في مختلف الهيئات الثقافية

(*) يمكن الرجوع إلي الكثير من الأدبيات التي عنيت ببحث وتحليل هذه القضية ، منها :
محمد نور الدين إفاية ، المثقف العربي ، جدل الاقصاء والاعتراف ، الوحدة ، العدد ١٠ ، يوليو ١٩٨٥ / مصـطفي عمر التير ، دور المثقف في تحديث المجتمع ، الوحدة ، العدد ٦٦ ، مارس ١٩٩٠ / سليم الحص ، ندوة المثقف العربي ومهامه الراهنة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، المستقبل العربي، العدد ٥١ ، مايو ١٩٨٣ / كريم أبيسو ، مسألة المثقف العربي وإشكالية الدور المفقود ، الوحدة ، العدد ٦٦ ، مارس ١٩٩٠ / الطاهر لبيب ، سوسيولوجيا الثقافـة ، الطبعة الثالثة ، دار الحوار للنشر والتوزيع ، سوريا ، ١٩٨٧ / علي مصطفي المصراتي ، المثقف العربي بين السـلطة والمجتمع ، الوحدة ، العدد ١٠ ، يوليو ١٩٨٥ / صادق الأسود ، المثقف وصنع القرار السياسي ، المنار ، العدد ٢٩ ، مايو ١٩٨٧ / سعد الدين ابراهيم ، تجسير الفجوة بين المفكرين وصانعي القرار في الوطن العربي ، المستقبل العـربي ، العدد ٦٤ ، يوليو ١٩٨٤ / غالي شكري ، اشكالية الإطار المرجعي للمثقف والسلطة في " الثقافة والمثقف في الـوطن العربي " ، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربي، والعدد ١٠ ، بيروت ١٩٩٤.

[25] انطونيو جرامشي ، كراسات السجن ، ترجمة عادل غنيم ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٢٠٥

[26] انطونيو جرامشي ، الأمير الحديث ، قضايا علم السياسة في الماركسية ، ترجمة زاهي شرفان وقيس الشـامي ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ١٣١

[27] انطونيو جرامشي ، قضايا المادية التاريخية ، ترجمة فواز طرابلس ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ص ١٣١–١٣٢

والإعلامية , كالمدارس والجامعات وأجهزة النشر ... الخ , وفي هذا كله تبرز وظيفة العضويين باعتبارهم (اسمنتا) يربط البنيتين الفوقية والتحتية للمجتمع " .[28]

أما المثقفين التقليديين أو غير العضويين , فيقرر إنه إذا كان المثقف العضوي يولد في الوقت الذي تولد فيه طبقة ذات دور أساسي في عملية الإنتاج الاقتصادي , فإن المثقف التقليدي ينتسب – تاريخيا – إلي الحقبة التي تسبق ولادة هذه الطبقة الجديدة , مما يخيل لفئة المثقفين التقليديين أنهم فئة قائمة بذاتها , وإنهم فوق ذلك مستقلون عن الطبقات الحاكمة , وهكذا يقرر غرامشي " إن لكل طبقة اجتماعية أساسية ولدت تاريخيا في صلب التكوين الاجتماعي السابق كتعبير عن طور من أطواره , قد وجدت – ولا تزال تجد حتي الآن – فئات من المثقفين أقدم منها , تبدو كأنها تمثل استمرارية تاريخية غير منقطعة , بالرغم من كل التغيرات المعقدة والجذرية التي طرأت علي أنماط الحياة والسياسة ".[29]

واستناد إلي هذا الاختلاف بين المثقف العضوي والمثقف التقليدي , يفرق غرامشي بين رؤية كل منهما للحياة , فالمثقف العضوي تمتاز رؤيته قبل كل شيء بالواقعية , علي العكس من رؤية المثقف التقليدي , الذي يميل إلي المثالية " فتعرف المثالية علي أنها تعبير عن مسألة الطوباوية الاجتماعية التي يري المثقفون أنفسهم من خلالها كفئة قائمة بذاتها ومستقلة ".[30]

ويعني هذا أن المثقف التقليدي مهما كانت نزعاته واتجاهاته الفكرية , فهي مؤدية به لا محالة إلي المثالية أولا , وهذا يعني , ثانيا , أن هذه المثالية ما هي إلا تعبير زائف عن الواقع , لأنها لا تنطوي علي مضمون واحد وهو المضمون الطوباوي .

ويقرر غرامشي " أنه يمكن قياس الطبيعة العضوية لشرائح المثقفين المختلفين ودرجة ارتباطهم بجماعة اجتماعية أساسية , وتحديد تدرج لوظائفها وللأبنية الفوقية وبين القاع إلي القمة (من قاع البناء إلي ذروته) ".[31]

فالمثقفون جزء من البنية الفوقية التي يميز فيها غرامشي بين مستويين "المستوي الأول : المجتمع المدني , أي مجموعة الهيئات التي توصف عادة بأنها هيئات خاصة , والمستوي الآخر هو المجتمع السياسي أو الدولة ".[32]

---

[28] أنطونيو جرامشي , كراسات السجن , مرجع سابق , ص ٢٢

[29] أنطونيو جرامشي , قضايا المادية التاريخية , مرجع سابق, ص, ١٢٨

[30] المرجع نفسه , ص ١٢٩

[31] أنطونيو جرامشي , كراسات السجن , مرجع سابق , ص ٢٨

[32] المرجع نفسه

أما عن الدور الذي توكله الدولة للمثقفين , فهو دور الضباط الذين تستعين بهم الطبقة الحاكمة لممارسة الوظائف الثانوية المتعلقة بالهيمنة والسلطة السياسية " والمثقفون نواب الجماعة الحاكمة , يمارسون وظائف ثانوية في الهيمنة الاجتماعية social Hegemony والحكم السياسية ". [33]

من هنا يمكن القول بأن وظيفة المثقف عند غرامشي , محصورة عن مستوى تنفيذ السياسات التي تمليها البنية التحتية للمجتمع على الطبقات الاجتماعية , كل بحسب موقعه من الإنتاج الاقتصادي , بحيث لا يكون على المثقف إلا أن يقدم التسويغ الأيديولوجي للطبقة التي ينتسب إليها " انه مجرد ضابط متوسط الرتبة , مهمته فهم الأوامر وتنفيذها ..... فعلى المثقف إذن أن يصغي إلى صوت الطبقة التي ينتسب إليها ... وأن يقوم من ثم بالترجمة على هذا الصوت في صور مختلفة من التسويغ الأيديولوجي والسياسي ". [34]

والسؤال هنا إلى أي مدى يمكن أن تنسحب رؤية غرامشي للمثقف على موقف المثقف العربي من قضايا الإصلاح السياسي , والسؤال بطريقة أخرى, إلى أي مدى يمكن الاستفادة من الرؤية الغرامشية هذه في فهم موقف المثقف العربي من قضايا الإصلاح السياسي ؟. إن حقيقة موقف المثقفين العرب من قضايا الإصلاح السياسي , يمكن فهمها في ضوء علاقتهم بالسلطة , وهي علاقة يمكن أن تؤسس لنا فهما متعمقا في ضوء ما طرحه غرامشي حول وظيفة المثقف بالنسبة للدولة .

ما يهمنا في هذه الدراسة , هو النوع الأول من مثقفي غرامشي , وهو المثقف العضوي , والذي يتجسد في المثقف المرتبط بخطاب السلطة والمثقف المرتبط بالخطاب المضاد لها , وكلاهما له موقف من الدولة أو المجتمع السياسي , أحد مكونات البنية الفوقية كما أشار غرامشي , فالمجتمع السياسي , أو الدولة ــ والتي تعادل وظيفة الهيمنة التي تمارسها الطبقة الحاكمة على المجتمع بأسره ــ توكل للنمط الأول " مثقف السلطة " تلك المهمة التي أشار إليها غرامشي " دور الضباط الذين تستعين بهم الطبقة الحاكمة لممارسة الوظائف الثانوية المتعلقة بالهيمنة الاجتماعية , أما النمط الثاني " فهو الثوري الذي يحمل بندقيته وهو يفلسف الحياة , ويحلم برؤي محلية لعالم أفضل , أو

---

[33] المرجع نفسه

[34] يوسف سلامة , من الثقافة المركزية إلى الثقافة , دراسة في فكر غرامشي وعلي عبد الرازق, مقتطفات وشهادات (٤٤) خريف ١٩٩١, ص ص ٣٧٧ ــ ٣٧٨

يسهم في تحريك عملية تاريخية في حياة المجتمع ، كعملية البناء والتنمية ، ويساعد في تقفي غبار عهود مديدة من العبودية والاستغلال والتخلف ".[35]

إذن المثقف العضوي هو مثقف له موقف من قضايا الإصلاح السياسي التي تطرح في الوقت الراهن ، ليس علي مستوي المجتمع المصري فقط ، ولكن في كافة المجتمعات العربية ، هذا الموقف هو الذي يرسم حدود الدور الذي يقوم به المثقف في عملية الإصلاح ذاتها ، والسؤال هنا علي أي أساس يتحدد موقف المثقفين العرب من عملية الإصلاح ، السؤال بطريقة أخري ما الأسس الفاعلة في دور المثقف العربي في عملية الإصلاح ؟ ، الإجابة علي هذا السؤال تتمثل في عبارة واحدة (العلاقة مع السلطة) .

إذن علاقة المثقف بالسلطة هي الإطار الحاكم لدور المثقف وموقفه وموقعه من عملية الإصلاح ، وهي علاقة يمكن أن نستخدم فهمها بنجاح في ضوء المنظور الغرامشي في رؤيته لعضوية المثقف .

لقد فاضت الكثير من الأدبيات المعنية ببحث حالة المثقف العربي في الحديث عن علاقة المثقف بالسلطة ، غير أن قطاع كبير من هذه الأدبيات ، يحاول أن يدلل بكافة الطرق علي أن علاقة المثقف العربي بالسلطة ، تعبر عن حالة من الأزمة ، بمعني آخر ، يعيش المثقف العربي في علاقته مع السلطة ، حالة من الأزمة ، فالبعض ينظر إلي السلطة باعتبارها السبب الأساسي في أزمة المثقف العربي " فهي (السلطة) لم تعد في حاجة إلي وساطة المثقفين في نشر هيمنتها الأيديولوجية ".[36]

إن علاقة المثقف العربي بالسلطة ، مسئولة بشكل أساسي عن حالة الأزمة التي يعيشها هذا المثقف ، " فالسلطة السياسية تتحمل المسئولية الكبرى لما آل إليه وضع المثقف العربي ... لقد تم وضع المثقف العربي في دوامة أزمة ليست أزمته ، بل أزمة الطبقات المسيطرة ".[37]

لقد وقع المثقف العربي ـــ وفقا لتعبير السيد يسين ـــ بين المطرقة والسندان " ونعني هنا علي وجه التحديد ، بين الوطأة الشديدة للقمع السياسي المباشر الذي يدفع إلي الصمت أو الهجرة أو

---

[35] صادق الأسود ، مرجع سابق ، ص ١١٨.

[36] الطاهر لبيب ، المثقف العربي ودوره وعلاقته بالسلطة والمجتمع ، أعمال الحلقة الدراسية التي عقدت بالرباط ونظمها المجلس القومي للثقافة العربي ، ٤ ـــ ٥ مايو ١٩٨٥ ، ص ٢٩

[37] فرلد كاسوحة ، المثقف العربي ، الواقع والطموح ، الوحدة ، العدد ٦٦ ، مارس ١٩٩٠ ، ص ص ٩٣ ـــ ٩٤.

للنضال في ظل سياق استبدادي تهدر فيه حقوق الإنسان بالكامل .... وبين الانحسار المالي الذي أجادت استثماره بعض النظم العربية , وخصوصا في سنوات الحقبة النفطية ".[38]

إن إشكالية علاقة المثقف بالسلطة , إشكالية شائكة وتتضارب حولها وجهات النظر لتصل إلى حد القطيعة , ويبرز في هذا الاشكال موقفان أساسيان : الأول , يرى أن أزمة المثقف العربي تعني في المقام الأول أزمة سلطة , فتهميش المثقف العربي لصالح السلطة , أصبح سمة تميز واقع هذه المجتمعات " فنظرة شاملة للوضع العربي , تكشف إلي أي حد أصبحت ظاهرة التهميش الاجتماعي للمثقفين من أهم المعطيات المميزة لهذا الوضع الشاذ , والمتمثل في عزل المثقف عن ذروة صنع القرار ... مشكلة التهميش التي يعاني منها المثقف العربي شديدة الارتباط بنظام الشرعية الذي يقوم عليه اليوم مشروع الدولة القطرية الحديثة في ذاته ".[39]

ويمكن القول بأن علاقة المثقف العربي مع السلطة , علاقة يشوبها نوعا من الاختلال , بدأ مع مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي , حيث لعب المثقفون دورا بارزا في مرحلة ما قبل التحرر وما بعدها مباشرة , حيث إرساء دعائم مجتمع الاستقلال , فمشاريع ما بعد الاستعمار كانت تحتاج إلي مشاركته وكفاءته ولكن " تبلور الاختيارات فيما بعد , قلص تدريجيا من هذا الدور , الذي لم تعد فيه السلطة تحتاج إلي الرأي , بقدر ما تحتاج إلي الخبرة العملية ... وبالتالي لا تسري موزا لوساطـــة المثقفين في نشر هيمنتها الأيـــديولوجية ".[40]

وهنا نجد فعالية المنظور الغرامشي , فالدولة العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال , لم تعد في حاجة إلي المثقف العضوي , بل إلي التقليدي التقني , أو كما يقول أحد المعنيين بشأن المثقف العربي " ظهر مؤخرا ما يسمي بالمثقف المحترف , وهو العالم الاختصاصي الذي يدعو إلي نبذ الأيديولوجيا ويدعو إلي التركيز فقط علي ما هو واقعي وما هو قابل للملاحظة ".[41]

ووفقا لهذا الموقف فإن المثقف العربي يقف موقفا عاجزا أمام تسلط الأنظمة البيروقراطية , يقف موقف التابع , وهو موقف " لا خيار فيه أمام المثقف في العالم الثالث ... إنه ذلك المثقف التابع

[38] السيد يسين , الوعي التاريخي والثورة الكونية . حوار الحضارات في عالم متغير , الطبعة الأولي , مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام , القاهرة , ١٩٩٥ , ص ١٠٨

[39] الطاهر لبيب , العالم والمثقف والانتلجنتسي , في " الثقافة والمثقف في الوطن العربي " سلسلة كتب المستقبل العربي (الكتاب العاشر) , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ١٩٩٢ , ص ٤٤

[40] الطاهر لبيب , تساؤلات حول المثقف العربي والسلطة , الوحدة , العدد ١٠ , يوليو ١٩٨٥ , ص ٥٠

[41] المختار هراس , المثقف العربي بين السلطة والمجتمع , الوحدة , العدد ١٠ , يوليو ١٩٨٥ , ص ٣٠

للسياسي ، إما إيجابيا فيكون معبرا عن آرائه وبرامجه وسلوكه ، وإما سلبي فيكون ملغيا أو مهمشا أو مبعدا ".[42]

والموقف الثاني علي النقيض تماما من الموقف السابق ، فالمثقف حسب الرأي الأخير يمتلك هو سلطة " المثقف يمتلك إمكانية إنتاج نوع من أنواع الخطاب ، وهو بذلك يلعب بسلطة لا حدود لها ".[43]

من هنا يتحمل المثقف مسئولية اختلال علاقته المأزومة مع السلطة ، فالمثقف العربي " يعرف أكثر من غيره أن الأنظمة العربية لا تملك دفاعات ثقافية فعالة تحتمي بها ، علي الرغم من الكم الهائل الذي ينتجه منظريها ، فهي تحتمي بالبندقية أكثر مما تحتمي بالثقافة ، كما يعرف المثقف العربي أن الثقافة الهادفة لا تتلاشى أمام ثقافة السلطة المفروضة من فوق ، فلماذا لا يستعمل سلطته في مواجهة القمع السلطوي ؟ " .[44]

فاللوم هنا ملقي علي المثقف في هذا الخلل ، فالمثقف الحقيقي " هو ذلك الذي يستطيع أن يقف وأن يتحدى وأن يكون له رأي في مثل هذا الظروف ، وإلا سقطت عنه هذه الصفة ، فهو يعرف ، ولكنه لا يستخدم معرفته ، وهو يعي ولكنه لا يستخدم وعيه ، فهو عالم ولكن يخضع للجهل ، وبالتالي فهو يسقط دوره ".[45]

ويعبر حسن حنفي عن هذا الموقف بطريقة أخري ، يقول حنفي " وكثيرا ما كانت السلطة مع الخاصة ضد العامة ، تشتري السلطة ذمم العلماء وضمائرهم ، ويبيع الخاصة للسلطان فتاويهم وأحكامهم ، وينثرون تحت أقدامه تبريراتهم للأوضاع القائمة ولأحكامه الخاطئة ".[46]

إذن فنحن أمام موقفين متناقضين في علاقة المثقف العربي بالسلطة ، الأول يري أن السلطة هي المسئولة عن أزمة المثقف العربي ، فهي تقهره وتعمل علي تغييبه وتهميشه ، وبالتالي إلغاء دوره في المجتمع ، والثاني ، يري أن المثقف مسئول كل المسئولية عن طبيعة علاقته بالسلطة ، أو عن حقيقة أزمته ،. والحقيقة أن الباحث يعضد وجهة النظر الأولي ، فعلي الرغم من عدم براءة المثقف العربي من مسئولية أزمته مع السلطة كليا ، إلا أن ذلك لا ينفي مطلقا أن السبب الأساسي

---

[42] بوعلي ياسين ، المثقفون العرب من سلطة الدولة إلي المجتمع المدني ، عالم الفكر ، المجلد السابع والعشرون ، العدد الثالث ، يناير - مارس ١٩٩٨ ، ص ٥٧

[43] نور الدين إلماية ، مرجع سابق ، ص ٧٨

[44] مراد كاسوحه ، المثقف العربي .. الواقع والطموح ، مرجع سابق ، ص ٩٤

[45] ناجي علوش ، المثقف العربي بين السلطة والمجتمع ، الوحدة ، العدد ١٠ ، يوليو ، ١٩٨٥ ، ص ١٧

[46] حسن حنفي ، من العقيدة إلي الثورة ، الجزء الأول ، المقدمات النظرية ، دار التنوير ، بيروت ، ١٩٨٨م ، ص ١٢٤

في اختلال علاقة المثقف بالسلطة يعود إلي موقف السلطة ذاتها من المثقف ، فإذا ما اعتبرنا أن بنية المجتمع الفوقية ـــ حسب التعبير الغرامشي ـــ تنقسم إلي دولة ومؤسسات المجتمع المدني ، فإن أزمة المثقف مع السلطة ، تعود إلي تراجع دور المكون الثاني من مكونات البنية الفوقية " المؤسسات " أمام المكون الأول " الدولة السياسية " وهو ما أكده غرامشي في قوله باستغلال السلطة القائمة للمثقفين في تحقيق أهدافها في إحكام السيطرة علي المجتمع .

وعلي ذلك فإن موقع أو موقف المثقفين العرب من قضايا الإصلاح السياسي ، موقف سوف يتجاذبه طرفين أساسين ، الطرف الأول ، هو مثقف السلطة ، والموقف الثاني ، هو مثقف المعارضة ، وكلاهما يمثلان النموذج الأول لمثقف غرامشي العضوي ، ولعله من المفيد هنا أن نحدد المقصود بمفهوم مثقفي المعارضة في الدراسة الراهنة . ويقصد به الباحث أولئك المثقفين (بالمعني العضوي الغرامشي) الذين يقفون في معسكر المعارضة للسلطة الحاكمة وحزبها الحاكم ، ويتبنون مواقف مضادة لهذه السلطة ، ويعملون علي التعبير عن موقفهم هذا عبر مختلف الآليات ، مثل :

- الانتماء للأحزاب المعارضة مثل حزب التجمع وحزب الوفد والحزب الناصري الناصري وغير ذلك من أحزاب المعارضة المصرية .
- الكتابة في صحف تابعة للأحزاب المعارضة أو صحف مستقلة .
- عضوية تنظيمات تشكلت كحركات رفض للأوضاع القائمة مثل حركة كفاية وغيرها .

إن مثقف المعارضة يتخذ من هذه الآليات ، قنوات ، يحاول من خلالها طرح مشروعه الفكري وموقفه المعارض من السلطة ، وعلي ذلك فإن مثقفي غرامشي العضويين ، في حالة المجتمع المصري ، ينقسمون إلي فئتين في علاقتهم بالسلطة ، مثقف مع السلطة ، ومثقف ضد السلطة ، وهذا التصنيف ليس بجديد ، فقد سبقت الباحث إليه دراسة ، صنفت المثقف المصري في علاقته بالسلطة إلي نموذجين الأول ، أطلقت عليه الوجه الإيجابي ، حيث تصل علاقة المثقف بالسلطة إلي قمة توترها ، حيث يتخذ المثقف موقفا معارضا من نظم الحكم ، وهنا تظهر لنا صورة المثقف الإيجابي ذو النزعة الثورية ، وفي ضوء هذه العلاقة تظهر صورة أخري ، يصبح فيها المثقف مجرد تابع للسلطة ، وهو صورة المثقف السلبي ، الذي يأتمر بأمرها ويوجه فكره لخدمتها .[47]

---

[47] مصطفي مرتضي علي ، المثقف والسلطة . دراسة تحليلية لوضع المثقف المصري في الفترة من ١٩٧٠ ـــ ١٩٩٥ ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ص ٣٤ - ٣٥

العولمة وحقوق الانسان
"نموذج الوطن العربي"

الاستاذ المساعد الدكتور
حسيب عارف العبيدي(*)

المقدمة

لكل عصر قضيته التي تستقطب حركة المجتمع ونشاط الفاعلين في تلك الدول فمن الثورة الصناعية والبارود إلى الدولة القومية ثم عصر التنوير وحروب الاستقلال وتطور بناء الاشتراكية وفكرة "علو البروليتاريا" والثورات الشعبية وصولا إلى النظام الدولي الجديد. واليوم فان العولمة وحقوق الإنسان والليبرالية الجديدة مفاهيم أشغلت العالم وكتب عليهما الكثير بين من يؤيد وبين من يرفض، وحال هذه المفاهيم كحال غيرها فمن نظرية احتواء الشيوعية إلى بناء النموذج العالمي الديمقراطي، فقد سيست هذه المفاهيم واستخدمت بشكل واسع من اجل إجراء تغيرات على البنية السياسية الدولية وبناء نظام، دولي يستند إلى مفاهيم صيغت من قبل القوى المهيمنة على النظام ثم امتطاء تلك المفاهيم للولوج إلى الشأن الداخلي للدول تحت شعارات اقترنت بالعولمة وحقوق الإنسان كالشرعية الدولية ومكافحة الإرهاب وبناء عالم واحد امثل. إن دعوات الإصلاح التي تطلقها الدول المهيمنة، ليس لاصلاح داخلي لها وإنما لدول العالم الثالث فقط أو تلك التي تختلف معها فكريا و سياسيا. فالإصلاح اصبح السبيل الأمثل للتدخل بعد أن أفرغت المنظمات الدولية لا سيما الأمم المتحدة من محتواها الدولي الإنساني الرامي إلى ضمان الأمن والسلم للجميع، واستخدمت ابشع استخدام ضد شعوب العالم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول ذات المصلحة. إن القوى الدولية الخفية قد سيست كل المفاهيم وحولت مبادئ العدالة وحقوق الإنسان إلى فعل سياسي تبغي منه إجراء تحولات في الدول المستقلة لصالح مصالحها الدولية وعلى حساب الشعوب في دول العالم الثالث. إن تحويل العولمة من فعل اقتصادي إلى سياسي وكذلك حقوق الإنسان التي انحرفت عن مسارها الإنساني لتصبح قضية سياسية وسلاح ضد الشعوب الفقيرة المغلوبة على أمرها جراء الأنظمة الحاكمة المستبدة إضافة إلى الآثار التي ترتبت على تطور النظام الاقتصادي العالمي والتي عطلت كل خطط التنمية في العالم الثالث واصبح يعيش حالة ارتداد في هذا المجال ويركض وراء سراب وأمال مره

(*) استاذ في كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

مزايا العولمة والتجارة العالمية ومرة بناء الديمقراطية التي تجلب له المنافع. إن العولمة ومظاهرها السياسية لا يمكن الرجوع عنها وهي ستتواصل، والمشكلة في جعلها تعمل بصورة صحيحة ولكي تعمل بصورة جيدة يجب أن تكون هناك مؤسسات عامة دولية تسهم في تحديد القواعد. وعلى هذه المؤسسات أن تركز اهتمامها على المشاكل التي يكون العمل الجماعي العالمي على حلها مرغوبا فيه وربما ضروريا. لقد حصل كثير من التقدم في هذه المسائل خلال الثلاثين سنة الأخيرة، بتنا نفهم اكثر ما هي الحالات التي تقتضي عملاً جماعيا، عالميا، أو لا. لقد تمت الإحاطة بشكل افضل خلال العقد الحالي، بالمستوى-المحلي والوطني والعالمي -الذي يستحسن فيه العمل الجماعي. فالتدخلات التي يحس الناس بمنافعها محليا بصورة أساسية-مثل التلوث المحلي-يجب أن تحصل على المستوى المحلي. إن معنى العولمة هو اكتشاف ميادين متكاثرة يكون التأثير فيها عالميا وهنا يكون العمل العالمي مطلوبا رغم اخفاقات العولمة في كثير من الميادين بسبب طبيعة الآليات التي تعمل بموجبها العولمة كمنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي تتحكم فيها إرادة الدول التي تمتلك فيهما أعلى الأصوات والأكثر مساهمة في رأسمالهما.

إن عولمة حقوق الإنسان وإعطائها طابعا سياسيا ربما قد اثر سلبا وإيجابيا في الوقت ذاته على مسار الحكومات والنظم السياسية وقد يكون قد عرقل عملية تطور آليات حقوق الإنسان مع ضمان الاستقلال والسيادة الوطنية. إن العولمة في هذا الإطار قد أثرت على قواعد عمل حقوق الإنسان وآلياتها ونطاق تطبيقها، فالمجتمع المدني قد تأثر والمنظمات غير الحكومية قد تأثرت أيضا.

ونحن في هذا البحث سنركز جل اهتمامنا على استطلاع متواضع لمفهوم العولمة ثم المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وآثار العولمة عليهما ومن ثم التعريج عند تأثير ذلك على حقوق الإنسان ودور الدولة الوطنية في ذلك.

والله الموفق

الباحث

١.مفهوم العولمة

كل حرب تبدأ من الكلمة، وبالكلمة تنتهي، لا سيما وإن الحرب هي استمرار السياسة ولكن بوسائل أخرى. والحرب الباردة التي بدأها تشرشل بخطابه في فولتون عام ١٩٤٦ كانت قد بدأت بكلمة بعد انتصار الحلفاء وانطلقوا بحرب جديدة من اجل السيطرة على العالم ، إنها حرب الكلمات، لأنها بدأت وانتهت دون أن تطلق طلقة واحدة مدمرة (سلاح شامل) ولكن السلاح الأساسي في هذه الحرب العولمة[1]. لاشك إن العولمة ظاهرة متعددة الأوجه ومعقدة الجوانب، قديمة، جديدة، ومن الصعوبة بمكان الخوض في تفاصيل وتأصيل المفهوم من خلال بحث موجز، لكن نحاول أن نحدد المفهوم، وبذلك يمكن القول إن أفكار العولمة حقيقية، لم تظهر لأول مرة لا في نهاية القرن العشرين ولا في الولايات المتحدة أو أوربا ولكن يمكن القول إن أول إنسان عولمي في تاريخ البشرية، كان الأنبياء والرسل والمصلحين الذين تجاوزوا الاختلافات والفروقات بين الشعوب والأمم، فالسيد المسيح (عليه السلام) كان قد أعلن منذ الفي عام إن ما يجب أن يوحد البشرية ليس الانتماء لعرق أو لشعب أو دولة ما، وإن ما يوحدها هي ((فكرة علوية)) حول الاخوة والمساواة الكاملة، وهكذا جاءت الرسالة المحمدية رسالة الإسلام لتعلن عن فكر عالمي أممي يتجاوز كل الحدود وليرسم خارطة للبشرية لا تستند إلى قواعد اختلافية وإنما تقوم على أساس فكرة الإيمان بالله (التوحيد) والمساواة بين الناس، لكن قطعا لم يكن المسيح (عليه السلام) ولا الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) يقصدان أن تحكم العالم حكومة عالمية. وقد يذهب البعض إلى إن جذور العولمة مرتبطة ببزوغ الحضارات الإنسانية في بلاد الصين، الهند، الرافدين ومصر القديمة. فالعولمة وفقا للفهم هذا ليست ظاهرة جديدة بل قديمة ((عندما كانت تتصدر حضارة ما كباقي الحضارات وتقود العالم، قام بذلك مجموع الشرق مرة في الصين، الهند، فارس، ما بين النهرين، كنعان ومصر القديمة، وقامت بذلك الحضارة العربية الإسلامية كحلقة وصل بين حضارات الشرق وحضارات الغرب.. وقام بذلك مجموع الغرب مرة أخرى، واليونان والرومان ثم الغرب الحديث))[2]. والعولمة عند جلال أمين تمتد جذورها إلى خمسة قرون على الأقل فان المفهوم العام الذي شاع استخدامه في نهاية القرن العشرين تشير عناصره الأساسية إلى انه مفهوم قديم، ((فالعناصر الأساسية في فكرة العولمة: ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات، أو في انتقال رؤوس الأموال، أو في انتشار المعلومات والأفكار-كل هذه العناصر يعرفها العالم منذ عدة قرون وعلى الأخص منذ الكشوف الجغرافية في أواخر القرن الخامس عشر، أي منذ خمسة

---

[1] جريدة البرافدا عدد يوم ٢٠٠٤/١/١٧.

[2] حسن حنفي وصادق جلال العظم، ما العولمة، دار الفكر، دمشق، ط١-١٩٩٩، ص١٧.

قرون))[٣]. وهناك من يقول إن فكرة العولمة قد بلغت ذروتها أبان المد الاستعماري في القرن التاسع عشر، ولكن بدأ انحسارها في الربع الأول من القرن العشرين ومرحلة ما بين الحربين ثم في مرحلة حركة التحرر الوطني، و لكن بعد تراجع حركة التحرر والتحول من الثورة إلى الدولة عاد الاستعمار والإمبريالية الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية من جديد في صورة العولمة ومؤسساتها، كالبنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية والتبعية السياسية وتجاوز الدولة القومية. إن العولمة ظاهرة تاريخية مستمرة تعبر عن رغبة مجموعة من الدول في السيطرة على العالم لكنها ذات مظاهر سياسية، اجتماعية، اقتصادية، معلوماتية، وتقنية. ولتأكيد تاريخية هذه الظاهرة يمكن الاعتماد على النموذج الذي أعده ((رولاند روبرتسون))، فان نقطة البداية عنده ظهور الدولة القومية باعتبارها نقطة تاريخية فاصلة في تاريخ المجتمعات المعاصرة، فقد حدد خمسة مراحل لتطور مفهوم العولمة. المرحلة الجنينية، (تبدأ في القرن/١٥ وحتى منتصف القرن/١٨) ومرحلة النشوء (استمرت حتى عام ١٨٧٠ وما بعده)، مرحلة الانطلاق (من عام ١٨٧٠ حتى العشرينات من القرن العشرين)، مرحلة الصراع من اجل الهيمنة، (بدأت في العقد الثاني من القرن العشرين وحتى عقد الستينات منه). والمرحلة الأخيرة مرحلة عدم اليقين (بدأت في عقد الستينات من القرن العشرين وإلى الان مستمرة)، فالمرحلة الأخيرة مستمرة مع مؤشراتها، المجتمع المدني، المواطنة العالمية، نظام الإعلام الكوني، حقوق الإنسان، البيئة الكونية[٤]. ولكن نموذج روبرتسون يبدو انه قد ذهب مذهب الكثير من المفكرين من أن بداية العولمة قد اقترنت بالاكتشافات الجغرافية والدولة القومية والثورة الصناعية، لكننا نعتقد إن عولمة الفكر كانت قد بدأت مع فجر الرسالات السماوية تحديدا. لكن مقابل المفهوم الفكري الإلهي للعولمة هناك تطور فكري مقابل بدأ مع نشوء وتمكن الأفكار ما فوق الوطنية لمفكرين اشتراكيين-طوباويين أمثال سان سيمون فوريه ، بلانكي أو الشيوعيون كماركس، انجلس، ولينين، فقد حلت فكرة "علو البروليناريا" محل "الله" سبحانه وتعالى كمركز موحد جامع للعالم في الفكر الديني-النبوي. فتحت شعار "يا عمال العالم اتحدوا" وليس "للعمال وطن "انطلقت اضخم واغرب تجربة سياسية أممية في التاريخ، واليوم بدلا من الاشتراكيين-الامميين جاء "العولميون" المحدثون بموجة جديدة مع أفكارهم حول الاقتصاد الاممي وفكرة حكومة عالمية واحدة. الملاحظ انه مع كل انقلاب سياسي دولي جديد نرى المنتصرين يلجأون فقط إلى تغيير الغطاء الأيديولوجي للإصلاحات الجارية في حين إن جوهر هذه

---

[٣] جلال أمين ، العولمة والدولة، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٨، ص١٥٣.

[٤] السيد يسين، في مفهوم العمولة، العرب والعولمة، مصدر سابق، ص٣٠-٣١.

الأخيرة هو ذاته: "السيطرة" ما فوق الحكومية وما فوق الوطنية، والكاملة للأقلية على شعب بلد معين ومن ثم على شعوب كل العالم، الهدف دوما السيطرة الشاملة، الاقتصادية على العالم، إنما اللحظة التاريخية فقط هي التي تفرض من حين لأخر التوجهات السياسية اللازمة لتحقيق ذات الهدف أولا وأخيرا. فمن اجل الاستيلاء على بلد ما يتوجب بداية تأسيس وصياغة ومن ثم زرع الغطاء الأيديولوجي اللازم لمثل هكذا "عملية". ولهذا يتم اليوم الاستيلاء على الصحف وقنوات التلفزة والفضائيات كما كانوا سابقا يسعون ولو عبر المعارك والقتال للسيطرة على محطات القطارات ومراكز البريد والهاتف. نظريا ،اكثر أهمية فهو إن أية عولمة حالية أو لاحقة لا تضع هدفا لها، تحسين مستوى معيشة الأغلبية، أما على ارض الواقع فهو مجرد شعار.

إن العولمة تسبب فرزا عميقا في المجتمع وفق درجة التملك لان راس المال الوطني يتحول إلى راس مال عابر للحدود حينها فأنه يفقد بقايا الوطنية ، ذلك إن الشركات الفوق–قومية (متعددة الجنسية) وبعد أن تتحرر من انتمائها لأية دولة، تبني مصانعها ومؤسساتها أينما تجد أيدي عاملة رخيصة ومواد خام وبالتالي فان الذين اعتادوا على أجور عمل ممتازة لقاء أعمالهم الرفيعة سيفقدون أماكن العمل وبعدها الأجور العالية. كما انه، وهذا هو الأهم، لن يعود هناك مفهوم ((خيانة الوطن)) بالنسبة لذلك "المواطن العولمي"، طالما إن مفهوم الوطن بحدوده المعروفة سابقا لم يعد له وجود بالنسبة لذلك " المواطن المعولم". بل ينشأ لديه مفهوم جديد هو "البيت" الذي يبنيه أو يشتريه حيث يجد الراحة في لحظة ما. أذن العولمة ليست مفهوم مجرد، فهي عملية مستمرة يمكن رصدها وملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصال[5]. إن كل هذه النشاطات المذكورة في عالم اليوم لها بعد كوني دولي متزايد، وهنا يمكن الإشارة إلى أربع عمليات أساسية للعولمة وهي، المنافسة بين القوى العظمى (الكبرى) بعد انهيار نظام القطبية الثنائية، الابتكار الثقافي وانتشار عولمة الإنتاج والتبادل والتحديث[6]. ويرى البعض أن تحديد مفهوم للعولمة ينبغي أن ينطلق من نقطة تحديد المشكلات المرتبطة بالمفهوم أصلا، وبالتالي يعتقد أن وضع تعريف للعولمة سابقا لأوانه أو مبكرا يتلائم مع التنوع الكبير للظواهر التي تشكل إطار حركة النظام العولمي، فالعولمة لها علاقة بمستويات متعددة للتحليل، الاقتصاد، السياسة، الفكر...الخ في ظل ذلك كله فان عملية صياغة مفهوم متكامل للعولمة عملية صعبة وحتى لو تحقق إلا انه سيواجه اختلافات كبيرة ومتعددة في

---

[5] المصدر نفسه، ص٢٥.

[6] Authony G. MC Grew and paul lewis, Globa (Politics, cambridge polity press. 1992 pp 24-25.

اعتماده أو قبوله[٧]. ويرى السيد ياسين أن الاقتراب من صياغة تعريف شامل للعولمة لابد أن يضع في الاعتبار ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها:

العملية الأولى تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لدى جميع الناس، والعملية الثانية تتعلق بتذويب الحدود بين الدول، والثالثة زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات.

وكل هذه العمليات قد تؤدي إلى نتائج سلبية بالنسبة إلى بعض المجتمعات وإلى نتائج إيجابية بالنسبة إلى بعضها الآخر. إذن جوهر عملية العولمة يتمثل في سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق الكوني. إلا أن صادق جلال العظم لديه صياغة أخرى لمفهوم العولمة ينطلق من بعد اقتصادي ((هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ))[٨]. وفق المفهوم الذي صاغه العظم فان العولمة هي تسليع كل شئ بصورة أو بأخرى وفي كل مكان بما في ذلك أشكال الإنتاج غير الرأسمالية وقبل الرأسمالية وتلك التي كانت محاذية وموازية للأشكال الرأسمالية، إنها أممية رأس المال على الأصعدة كلها وعلى المستويات كافة، تعني العولمة، الانتصار من حيث المبدأ. وفي كل مكان تقريبا لنمط معين من أنماط الملكية ولنمط معين من السيطرة على وسائل الإنتاج، ولنمط معين من التحكم بقوى الإنتاج وعلاقاته والتبادل والتوزيع[٩]. مقابل هذا الفهم للمفهوم، يرى آخرون إنها تمثل شكل جديد من أشكال الهيمنة، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، فالعولمة في بعدها السياسي أحد أشكال الهيمنة السياسية بعد تفرد قطب واحد بالسيطرة العالمية، فالعولمة نقيض الدولة المستقلة الوطنية. ويقترب من ذلك محمد عابد الجابري الذي يرى ان العولمة هي ((إلى جانب كونها نظاما اقتصاديا هي أيضاً أيديولوجية تعكس هذا النظام وتخدمه وتكرسه))[١٠]. يعني وفقا لمفهوم الجابري ، فان العولمة هي تعميم أو فرض نمط من الأنماط التي تخص بلد أو جماعة وجعله يشمل الجميع، العالم كله. وقد نتفق مع ما ذهب إليه الجابري من أن العولمة ليست نظام اقتصادي فحسب بل ثقافي، أطلق عليه "ثقافة الاختراق"[١١]. ويشير الجابري إلى إحلال كلمة أيديولوجية محل ثقافة

---

[7] جيمس روزناو - دينا ميكية العولمة، قراءات استراتيجية – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة-١٩٩٧، ص٣٦-٣٧.

[8] د.حسن حنفي وصادق جلال العظم – مصدر سابق، ص١٢٥.

[9] المصدر نفسه، ص١٢٦.

[10] محمد عابد الجابري – قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢- ٢٠٠٣، ص١٣٦-١٣٧.

[11] محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية، قضايا الفكر العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-١٩٩٤.

وبالتالي فان مظاهر العولمة تكشف عن هويتها الأيديولوجية، وهي كأيديولوجية تقوم على ثلاث ركائز[١٢] الأولى شل الدولة الوطنية وبالتالي تفتيت العالم لتمكين شبكات الرأسمالية الجديدة والشركات العملاقة متعددة الجنسية من الهيمنة عليه والسيطرة على دواليبه .والثانية توظيف الأعلام ووسائل الاتصال الحديثة في عملية الاختراق الثقافي واستعمار العقول. والثالثة التعامل مع العالم، مع الإنسان في كل مكان تعاملا لا إنسانيا، تعاملا يحكمه مبدأ البقاء للأصلح. لذا فانه يؤكد الطابع الأيديولوجي للعولمة كونها نزوعا للهيمنة على الطريقة الإمبراطورية، وهو يستعير كلام مسؤول أمريكي، يرى الجيوبوليتك أو السياسة منظورا إليها من زاوية الجغرافية وبالتالي الهيمنة العالمية، أضبحت تعني مراقبة السلطة اللامادية، سلطة تكنولوجية الأعلام التي ترسم اليوم الحدود في "الفضاء السيبرنيتي" حدود المجال الاقتصادي والسياسي التي ترسمها وسائل الاتصال الإلكترونية المتطورة. وهكذا فبدلا من الحدود الوطنية تطرح الأيديولوجية للعولمة حدود أخرى غير مرئية ترسم شبكات الهيمنة العالمية على الاقتصاد والأذواق والثقافة. أن مفهوم العولمة يبلغ من الانتشار مبلغا يجعله يغطي اشد أنواع النظريات والمصالح الاجتماعية تباينا. فهو يغطي الطيف السياسي من اليمين إلى اليسار، وهو مقبول في شتى العلوم، ومع ذلك يرى البعض أن العولمة خرافة تناسب عالما بلا أوهام لكنها خرافة تسرق منا الأمل، أن الأسواق الكونية مسيطرة ولا تواجه أي تهديد من أي مشروع سياسي، حيوي، مناوئ، لان هناك اعتقاد بانتهاء كل من الديمقراطية الاجتماعية الغربية واشتراكية الكتلة السوفيتية[١٣].

إذن اختلفت وجهات النظر حول مفهوم وطبيعة العولمة واحتدم الصراع بين المؤيدين والمناهضين وكلهم على حق، فالعولمة وأثارها حمالة اوجه ولذلك تختلف الآراء في الرؤية إلى المفهوم.

فما هي العولمة التي تثير هذا القدر من الانتقادات ومن المديح في آن واحد؟ إنها عملية تاريخية مستمرة تعني ذلك الاندماج الأوثق بين الدول والشعوب في العالم الذي تحقق من جهة، بسبب الانخفاض الكبير في كلفة النقل والاتصال، ومن جهة أخرى، بسبب إزالة الحواجز أمام تنقل الأموال والخدمات والرساميل والمعلومات والمعارف والأفكار والأشخاص عبر الحدود .وصاحب العولمة إنشاء مؤسسات جديدة اتحدت مع مؤسسات أخرى لأجل التعاون عبر الحدود.وفي المجتمع المدني الدولي، قامت تجمعات جديدة وتكتلات ومنظمات غير حكومية تهتم بالحقوق المدنية والحريات العامة عبر الحدود، وأنشأت جبهات مشتركة مع منظمات قائمة من اجل خلق بيئة

---

[12] المصدر نفسه، ص١٤٤-١٤٥.

[13] بول هيرست وجراهام طومبسون، ما العولمة، عالم المعرفة، العدد ٢٧٣، الكويت-٢٠٠١، ص١٧.

وثقافة عالمية تتجاوز الحدود السياسية للدول، وتتجاوز الهويات والاثنيات والولاءات التحتية للشعوب. فالعولمة تقود إلى النظر نظرة جديدة إلى مؤسسات دولية مشتركة بين الحكومات قائمة منذ زمان طويل، منظمة الأمم المتحدة التي تحرص على صيانة السلام العالمي، ومنظمة العمل الدولية التي تدفع إلى الأمام في العالم كله بالبرنامج الذي يختصره شعارها "عمل لائق " ومنظمة الصحة العالمية التي انشغلت بنوع خاص لتحسين الوضع الصحي في العالم، لكن ربما الخلل في المؤسسات التي تحكم العولمة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، فهذه المؤسسات تتقاطع سياساتها أحياناً مع منظمات اقتصادية ومالية دولية في أحيان كثيرة مثلا مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية **PNUD** ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **CNUCED** ومنظمة العمل الدولية، وبنك الإنماء الآسيوي[14].

لقد حصل ترابط من الناحية السياسية بين العولمة و تدهور مكانة الدولة الوطنية واتساع وانتشار المنظمات غير الحكومية التي تهتم بحقوق الإنسان، ولذلك فان أي ضعف في مكانة الحكومات عند المواطنين يصحبه زيادة في فاعلية المنظمات غير الحكومية و مؤسسات المجتمع المدني التي أصبحت تشكل شبكة عنكبوت عالمية تتجاوز كل الحواجز، من هنا يأتي التداخل بين حقوق الإنسان والحريات العامة و العولمة وبالتالي الاستقرار من عدمه في الدول. إذن مفهوم العولمة له جوانب إيجابية وسلبية، أن أحد أسباب الهجوم على العولمة هو أنها تبدو مدمرة للقيم التقليدية، إن النزاعات واقعية ولا مناص منها إلى حد ما والنمو الاقتصادي سيؤدي إلى انتشار قيام المدن الذي سينسف أسس المجتمعات الريفية التقليدية، وان المؤيدون لها لا يدركون الخطر الذي تمثله على الهوية وعلى القيم الثقافية[15].

٢. العولمة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية

في العقود الأخيرة من القرن الماضي تزايد عدد المنظمات العالمية غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني من ٦٠٠٠ إلى ٢٦٠٠٠ وتراوحت من حيث الحجم والكثافة من الصندوق الدولي للطبيعة الذي يضم خمسة ملايين عضو إلى منظمات صغيرة تتألف من عدة أفراد في الشبكة العالمية. إن هذه المنظمات تقدم خدمات وتحرك العمل السياسي وتقدم سيل من المعلومات والاتصالات على مدار الساعة بين الشعوب وهي تقدم خدمات أكثر مما يقدمه جهاز الأمم المتحدة ، والى جانب تقديمها الخدمات، تقوم بدور مجموعات ضغط وتحريك، فقد وقع على تصريح مضاد لمنظمة التجارة العالمية أكثر من ١٥٠٠ منظمة غير حكومية في عام ١٩٩٩،

---

[14] ينظر: جوزيف ستيغليتز، خيبات العولمة، دار الفارابي، بيروت، ط١-٢٠٠٣.

[15] CNUCED. 19,OCT,1998.

(محاضرة للسيد روول بريبيش في قصر الأمم – جنيف)

تشمل مجموعات من الدول الغنية والفقيرة، المجموعات المناهضة للأسلحة الكيمياوية والنووية، وكذلك أعمال المنظمات التي أثرت على سير مفاوضات تغيير المناخ العالمي[١٦]. ويعتقد بعض المحللين ان قوة هذه المنظمات والجمعيات تؤثر بشكل سلبي على الحكومات ومؤسساتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ان هذه المنظمات الواسعة الانتشار متداخلة مع مؤسسات المجتمع المدني والذي اصبح أكثر تدويلاً. ان مفهوم المجتمع المدني حديث، على الرغم من أنه كغيره من الأفكار السياسية الكبرى، يمكن إرجاعه إلى أرسطو، (إحدى الموضوعات الأساسية إن الأفكار والمفاهيم تتكرر على الدوام عبر التاريخ ويخطر للمرء أنه أمام فكرة جديدة وان أحداً ما كان يعرفها من قبل بشكل مختلف). المفكرون المعاصرون الأوائل لم يميزوا بين المجتمع المدني والدولة.

كان المجتمع المدني بالنسبة إليهم عبارة عن نمط من أنماط الدولة التي تتميز بوجود عقد اجتماعي. وكان المجتمع المدني محكوماً بالقوانين ويقوم على أساس مبدأ المساواة أمام القانون. هذا المجتمع بمثابة عقد اجتماعي يقوم بين أفراد المجتمع، فهيغل عرفه بأنه الفضاء الوسيط الفاصل بين العائلة والدولة،حيث يصبح الفرد شخصاً عاماً ويستطيع من خلال انتمائه للمؤسسات المختلفة أن يقيم مصالحة بين العام والخاص[١٧]. لقد فهم المجتمع المدني في القرن العشرين كمجال يشغل الحيز خارج السوق والدولة والعائلة، وليس بالتحديد كمجال فاصل بين الدولة والعائلة، يعني النقاش الثقافي والأيديولوجي والسياسي. إن كل هذه التعريفات تشترك في معنى جوهري، أنها تعريفات لمجتمع محكوم بمبدأ الموافقة بين الأفراد، أو بالأحرى لمجتمع مرتبط بعقد بين الأفرد. كان التغير في تعريف المجتمع المدني تعبيراً عن شتى الطرق المتبعة لتوليد الموافقة في مختلف الفترات الزمنية، أي هي الحالة التي من خلالها يتفاوض الأفراد ويتنافسون ويناضلون ضد بعضهم بعضاً، أو يتوافقون مع المراكز السياسية والاقتصادية في الدولة، هناك يستطيع الفرد من خلال الجمعيات التطوعية والحركات والأحزاب والاتحادات أن يعمل بصورة علنية. هكذا، ففي مطلع الحقبة الحديثة كان الشاغل الرئيس يتمحور حول الحقوق المدنية–التحرر من الخوف.

من هنا كان المجتمع المدني مجتمعاً تحل فيه القوانين محل الإكراه بالقوة والاعتقال العشوائي. وفي منتصف القرن العشرين أصبحت المسألة تتعلق بالحقوق السياسية، وأصبح الناشطون في المجتمع المدني هم من البرجوازية الصغيرة والطبقات المتوسطة والبرجوازية الصاعدة.

---

[16] ECONOMIST, Dec, 1999pp 11-12

[17] Mary KAL Door, The idea of Global cirit society- International Affairs, Aust, 2003.

وبهذا بدأت فكرة المجتمع المدني تأخذ بعداً كونياً حتى قبل دخول الانترنيت، واصبح عند هذا الحد ممكناً ظهور ((جزر العلاقات المدنية)) عن طريق أمرين هما:

أ. الروابط مع المجموعات المتماثلة فكرياً في بلدان أخرى، كانت شعوب أمريكا اللاتينية مدعومة من قبل جماعات حقوق الإنسان في أمريكا الشمالية. وقد أقام الأوربيون الشرقيون روابط تجمعهم مع جماعات حقوق الإنسان والسلام في أوربا الغربية الذين دعموهم مادياً وروجوا لقضاياهم ومارسوا ضغوطاً على الحكومات والمؤسسات.

ب. وجود تشريعات تتعلق بحقوق الإنسان في العالم تضم حكومات دول العالم، أمكن استخدامها كورقة ضغط وكانت بالغة الأهمية بالنسبة إلى أمريكا اللاتينية. وفي أوربا فان اتفاق هلسنكي لعام ١٩٧٥ الذي أسلمته حكومات دول أوربا الشرقية لتيار تقاليد الحقوق الإنسانية، شكلت منبراً لظهور مزيد من المنظمات غير الحكومية مثل ميثاق ألـ((٧٧))، وبعبارة أخرى أتاحت الروابط الدولية ومطالبات حكومات العالم لهذه الجماعات إمكانية خلق فضاء سياسي[١٨]. هذا البعد الدولي الاشمل من مفهوم القومية في الفهم الجديد للمجتمع المدني، لقي في تلك الحقبة تجاهلاً من المفكرين الغربيين في إطار تقاليدهم الفكرية. ومع ذلك فهؤلاء المفكرون الجدد (كيك وسيكنك) شددوا على ذلك الفهم بعينه في أوربا الشرقية–على سبيل المثال المفكر الهنغاري جورج كونراد استخدم عبارة عولمة في كتابه ((ضد السياسة)) عام ١٩٨٢، كما تحدث فاكلاف هافل عن الحضارة العولمية التقنية–وهكذا، فان الفهم الجديد للمجتمع المدني كان يمثل في آن واحد الانسحاب من الدولة والانتقال للأنظمة العالمية والمؤسسات العالمية. وقد تغير مفهوم المجتمع المدني بعد عام ١٩٨٩ (انهيار الشيوعية في أوربا الشرقية)، وأصبح يفهم بأشكال مختلفة جداً، وفي إطار ذلك يمكن تمييز ثلاث معانٍ أو ثلاثة معايير[١٩]:

- **في المقام الأول** مصطلح المجتمع المدني تبنته في كل أنحاء العالم جميع الحركات الاجتماعية الجديدة، والتي كانت منشغلة بالقضايا الجديدة كالسلام والمرأة وحقوق الإنسان والبيئة وأنماط الاحتجاج الجديد، لذا أصبح تعبيراً جيداً عن وجهات هذه الحركات غير المتحزبة سياسياً. وهكذا برزت حركة الناشطين عبر العالم الذين التقوا حول قضايا جديدة كالألغام وحقوق الإنسان والتغير المناخي والأمراض

---

[18] المصدر نفسه، ص٣٢-٣٣.

[19] **Mick Moor, Revenues, Stale fomation ans the Quality of Governance in Developing conntries, International political science. Review, vol 25, No.3 , 2004 pp 280-297.**

كالإيدز، إن هؤلاء جميعاً كانوا قد مارسوا تأثيراً كبيراً في مجال دعم العمليات الخاصة بالحاكمية الدولية **Global Governing** خاصة في المجال الإنساني، نتيجة لهذه التطورات نشأ ما يمكن تسميته ((النظام الإنساني)) وهكذا نشأت حركات جديدة أضيفت إلى سابقتها مثل مناهضة العولمة استخدمت مفهوم المجتمع المدني بهذا المعنى–النظام الإنساني–أو المجتمع المعولم إنسانياً.

- **ثانياً**، بعد ذلك جاءت المؤسسات العالمية وشاركت الحكومات الغربية في حمل هذا المصطلح، فأصبح يشكل جزءاً مما يطلق عليه ((الاجنده السياسية الجديدة)) وقد ساد هذا الفهم في كل أنحاء العالم واعتبر بمثابة آلية لتسهيل الاصطلاحات داخل السوق وإدخال الديمقراطية البرلمانية. ان الأطراف المعنية هنا لم تكن هي الحركات الاجتماعية بل كانت المنظمات غير الحكومية. لكن ما يميز حقبة التسعينات من القرن الماضي ان اغلب الحركات الاجتماعية الجديدة تم تدجينها في إطار مفهوم العالمية.
- البعد الثالث، لمفهوم المجتمع المدني هو ((نسخه ما بعد الحداثة)) ان أصحاب تيار ما بعد الحداثة، أن الحركات الدينية والعرقية الجديدة التي نمت خلال العقد الأخير من القرن الماضي ومطلع القرن الحالي، تمثل جزءاً من المجتمع المدني العالمي.

أن المجتمع المدني له مضمونان، معياري ووصفي، إن التعريف السالف الذكر هو تعريف معياري، فلقد قلنا أن المجتمع المدني عملية يتم من خلالها إنتاج الموافقة، أي مكان الالتقاء بين الأفراد حيث يتفاوضون أو يناضلون ضد أو يتحاورون حول مراكز السلطة السياسية والاقتصادية وفي صلب هذه المراكز توجد مؤسسات أو هيئات دولية أو شركات. وأرى ان مفهوم المجتمع المدني العالمي منبراً للحوار الذي يشارك فيه الناشطون والمنظمات غير الحكومية والليبراليون الجدد والقوى الدينية والوطنية حول المجتمع المدني.

إذن، هناك علاقة بين المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، البعض يقول ان العلاقة تضادية لكون المنظمات غير الحكومية هي مؤسسات لا ديمقراطية لأنها غير منتخبة ونطاق عملها شمولي عالمي، بينما المجتمع المدني يتطلب نظام قانوني، السيادة فيه للقانون والحوار والرضى والقناعة، لكننا نعتقد ان في هذه العلاقة حصلت تغيرات في القوى المكونة لكلاهما. ان تغيرات القوى جزء مهم من التغيرات المعاصرة في حكم القضايا العالمية. ولقد تزايدت أهمية العاملين في المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص الذين يعملون في شبكات متنافسة متنوعة. ولكن يوجد شيء آخر، ان الأفكار المتغيرة تؤطر الاهتمامات وتحدد سيرها حيث ان التقارب بين المعرفة والمبادئ والمعتقدات مقدمة للتقارب بين المؤسسات وإجراءات الحكم والاتصالات بين الأمم إذا اجتمعت مع الديمقراطية السياسية تشجع تطور المبادئ

العالمية كخلفية تبرز أمامها جزر الحكم[٢٠]. يمكن رؤية تغيرات المبادئ كجزء من تطور المجتمع المدني الناشئ، فهي ليست جديدة تماماً. لقد شملت الحركات المعادية للعبودية في القرن/١٩ أفكاراً عبر الأمم وكذلك سياسات محلية وانتشار العلم والمعرفة مثال مبكر آخر. وأمثلة من القرن/٢٠ شملت تطور أفكار حقوق الإنسان، لم يعد تقرير المصير كافياً لجعل الدولة شرعية، فاحترام قوانين حقوق الإنسان عامل آخر[٢١]. لم تكن العولمة، ولا أي شكل من أشكال الحكم العالمي، ولا ظهور أي نوع من المجتمع المدني عبر الأمم، والذي تقوية المنظمات غير الحكومية، شيئاً جديداً تماماً. فالعولمة المتجسدة بكثافة في شبكات الاعتماد والتبادل الممتدة بين الحدود العالمية والتي تصاحب انتقال المعلومات المتسارع والرخيص وكذلك انتقال الأفكار والمال والبضائع والناس عبر الحدود، بل كانت تتزايد على مدى القرون[٢٢]. وكذلك كانت المنظمات غير الحكومية وتحالفات المجتمعات المدنية نشيطة في الحكم العالمي وصناعة السياسة على مدى سنوات كثيرة. والجديد هو الانفجار الأخير في الإعداد والنشاط ورؤية مبادرات عالمية من قبل العاملين بالمجتمع المدني في قضايا مختلفة، مرتبطة، ولو جزئياً على الأقل، بالتوسع السريع لعولمة الاتصالات والانتقال والإنتاج. وبالفعل فقد تصادفت ظاهرياً العولمة المتسارعة مع ازدهار منظمات ومجموعات المجتمع المدني في العالم. أن الموهبة والغريزة لدى الهيئات الطوعية لمواجهة المشكلات الاجتماعية ترى بصورة متزايدة في الدول النامية في أسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وفي الدول الانتقالية في أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق. لقد برزت هيئات المواطنين لتجد حلولاً للمشكلات المحلية ولتقدم الخدمات المطلوبة ولتضغط من أجل حكومة أفضل، ولتتحالف مع مجموعات ذات عقلية متشابهة من مجتمعات أخرى، ولتشكل العمليات البارزة للحكم العالمي[٢٣] إن كثافة شبكات الاعتماد المتبادل التي يخلقها التدفق المتزايد من الأفكار والبضائع والناس عبر الحدود الجيو-سياسية ((تقليص العالم)) ليس تقليصاً مادياً فقط (بجعلنا على اتصال مباشر ومستمر الواحد بالآخر)، ولكن نفسياً أيضاً (بجعلنا أكثر وعياً لتشابهاتنا واختلافاتنا واعتمادنا المتبادل المعقد)[٢٤].

ويشكل ((أثر تقلص العالم)) وعينا وعملنا الفردي، والمهم بالقدر نفسه انه يشكل الطرق التي يتجمع بها الأفراد معاً ليديروا حياتهم وظروفهم بجهود جماعية،

---

[20] شيلا جاتاسوف Privat note to auther's كانون الثاني ٢٠٠٠.

[21] بول هيرست – مصدر سابق، ص٢٢-٢٣.

[22] Robert Keohane, Joseph Nye, power and Independence (Addison Wesley), Ch, power and Independence and Globalism.

[23] جوزيف ناي وجون دوناهيو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تعريب محمد شريف الطرح، مكتبة العبيكات، ط١، السعودية-٢٠٠٢، ص٣٧٣.

[24] Keohan and Nye, opcit pp 201-202.

ويهاجم ويقلل من أهمية بعض الترتيبات المؤسساتية التي نفذت في الماضي عمل إعطاء الأفراد هوية فردية ونوعاً من الاستجابة الجماعية المقبولة لظروفهم، فهو يدفع الحاجة ويؤمن الفرص للأفراد ليشكلوا عمليات جماعية جديدة ومؤسسات تستطيع ان تكمل أو تحل محل المؤسسات القديمة. في هذه المناسبات، تؤثر العولمة في طلب وعرض الحكم. لقد عمقت العولمة بواسطة التغيرات في النظام السياسي العالمي، السوق الاقتصادية العالمية وتكنولوجيات النقل والمعلومات. لقد أكد الانتقال السريع للأفراد وللمعلومات عبر العالم الأحوال المادية والسياسية غير المتساوية بشكل كبير التي كان يعيشها سكان العالم، وأثارت طلباً واسعاً للمساواة في السياسة والاقتصاد إضافة إلى معنى أوسع لاعتمادنا المتبادل في الاقتصاد والسياسة والأخلاق. لقد أسهمت هذه التغيرات في تبديل التوازن في أدوار الدولة والسوق والمجتمع المدني في الدولة المفردة وفي الاقتصاد السياسي العالمي. في الماضي، عندما كان المرء ينظر إلى الاقتصاد السياسي العالمي كان يستنتج أن العوامل المسيطرة بشكل واضح هي دولة السيادة. كانت هذه الدول تبدو مسؤولة عما يجري ضمن حدودها، وما كان يجري عبر حدودها-في الأراضي الدولية-كان يبرز من التفاعل بين الدول المفردة، ولكن في العقد الماضي اتسعت السوق وتقلص دور الدولة في مناطق كثيرة، في الغرب والشمال وكذلك في الشرق والجنوب. ان التحول إلى اقتصاد كبير مفتوح قد قلل من سلطة الدول المفردة في إدارة مصائرها الاقتصادية. ولما كانت المصائر الاقتصادية هامة غالباً في التأثير في استقرار الأنظمة السياسية، فقد تأكد ضعف الحكومات المحلية أمام الاقتصاد العالمي. وقد نشأت حركات في وجه القوى الاقتصادية الجبارة التي كانت تشكل العالم، وعجز الدول عن تقديم حماية كافية، نشأت لتأمين نوع من الاستجابة. وكانت هذه الحركات أحياناً سطحية في أجزاء معينة من دولٍ نامية معينة. وفي أوقات أخرى انتشرت هذه الحركات السطحية لتصبح حركات قومية. وفي أوقات أخرى أيضاً، تحالفت الحركات القومية مع منظمات عالمية لتساعدها على تحقيق أهدافها القومية أو لتساندها بوزنها في الجهود العالمية[٢٥]. إن المجتمع المدني منطقة ارتباط وعمل مستقلة عن الدولة والسوق، يستطيع المواطنون فيها تنظيم ومتابعة أهدافهم الهامة بالنسبة لهم منفردين ومجتمعين. تشتمل عوامل المجتمع المدني على الجمعيات الخيرية ودور العبادة ومنظمات الحوار والنوادي الاجتماعية وجماعات حقوق الإنسان وروابط أولياء الأمور والمعلمين والاتحادات والهيئات التجارية ووكالات كثيرة أخرى. نحن هنا

---

25 **Mure Lindenbeng and J-patrick Dobef, The challenges of Globalization, Nonprofit and vduntary sector Quarterly, vol 28, No.4, Snpplement 1999 p. 4-24.**

مهتمون اهتماماً أولياً بمنظمات المجتمع المدني، وغالياً ما يشار إليها بالمنظمات غير الحكومية التي تركز على رفع الفقر، حقوق الإنسان، التدني البيئي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وتنفذ هذه المنظمات غير الحكومية بمجموعة من الأنشطة كتأمين الخدمات للناس المحتاجين أو تحليل ومساندة السياسات التي تدعم الجماهير المحرومة أو ترعى البحث وتوزيع المعلومات، بينما تركز بعض المنظمات غير الحكومية على خدمة أعضائها أو خدمة الزبائن خارج المنظمة ويعمل بعضها في المجال المحلي في مشاريع يشعر بآثارها من القرية إلى السياسة الوطنية ومن ثم الى الساحة العالمية.

٣. آثار العولمة على المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية

ما هي الطرق التي تؤثر بها العولمة في المجتمعات المدنية ضمن حدود الأمة الواحدة أو الدولة الواحدة وخارجها ؟ سيكون التركيز على المنظمات غير الحكومية ونشوء المجتمع المدني عند أجابتنا على هذا التساؤل. إن تأثيرات العولمة تنصب على المنظمات غير الحكومية بسبب ان المبادرات العالمية غالباً ما تكون جذورها في القضايا الوطنية أو القومية، وتبدأ حولها عوامل المجتمع المدني بالتنظيم، ومن ثم تجد هذه العوامل ان المبادرات العالمية مطلوبة لمهاجمة المشكلات المشمولة، وحتى حينما تبدأ حركات عالمية بمنظمات غير حكومية عالمية، فأنها غالباً ما تكون بحاجة إلى منظمات غير حكومية محلية لتعطيها القاعدة السياسية والشرعية التي تحتاج إليها لتستمر وتكون فاعله. وقد يكون من الأشياء الجيدة ان بعضاً من أكثر التأثيرات أهمية لأنشطة المنظمات غير الحكومية هي تأثيرها في المجتمعات المدنية المحلية.

وقد تختلف الدول كثيراً من حيث المدى الذي تكون فيه منظمات المجتمع المدني نشطة في الحياة القومية، وكذلك من حيث انفتاحها لتأثيرات العولمة[٢٦]. يبدو أن بعض الأنظمة السياسية تحاول أن تبقى بعيده عن التأثيرات الخارجية للعولمة والمنظمات غير الحكومية، مثلاً كوريا الشمالية، بينما تلتزم أنظمة أخرى بطريقة معينة للتحكم بأي وكالات لا تخضع للدولة والتي قد تشكل تهديد لسلطة الدولة مثل الصين الشعبية. ولكن عندما تفتح الدولة أبوابها لتدفق المعلومات والتجارة والسفر، فقد تكون التأثيرات عميقة في المجتمع المدني ومنظماته. أن تدفق المعلومات عبر الأعلام والانترنيت يستطيع ان يزيد وبسرعة فائقة وعي الناس من كل المستويات الاجتماعية، بالآخرين، كيف يعيشون، ما هو مستوى دخلهم، أسلوب حياتهم هنا يتحقق وعي دولي بالآخر. فالوعي المتزايد بالعالم الأوسع لا يمكن تجنبه، فالمعلومات والاتصالات غيرت من الوعي السياسيَ لأولئك الذين كانوا في عقود سابقة لا يعرفون ما يجري في

---

[26] **lester M.Salamon, The Rise of Nonpr of it secter, forergn affairs Affairs, vol, 75 No. 4- 1994 pp. 109-116.**

العالم. إن التعرض لهذا الفيض من المعلومات يستطيع ان يتحدى المعتقدات القديمة، أو إن يوقظ الولاء للقيم والشخصية الاجتماعية القديمة، أو ان يثير مناقشات معمقة لمفاهيم عالية الثمن والأهمية كتحرير المرأة أو التطهير العرقي. ويمكن لتدفق المعلومات ان يكون أساساً لنشوء منظمات المجتمع المدني أو الحركات الاجتماعية التي تتحدث بأصوات جديدة وقوية في السياسة والسلطة وإدارة الحكم.

إذن ضمن هذا السياق تستطيع قوى العولمة عند المستوى القومي أو الوطني ان تؤثر على سياسة الدولة الاقتصادية، أو ان تزيد الضغط من أجل خلق مسؤولية ديمقراطية، أو ان تثير أسئلة حول سيادة الدولة و قدرة تحكمها بالشؤون الداخلية والخارجية بمنأى عن تأثير حركة المجتمع المدني وفعل المنظمات غير الحكومية. وتستطيع هذه التأثيرات والتطورات إن تخلق حيزاً سياسياً لمنظمات المجتمع المدني كمصادر بديلة للخدمات التي كانت تقدمها الدولة، وحراساً ودعاة لتشكيل سياسة الحكومة وتنفيذها. وعندما توسع العولمة الحيز السياسي فقد تبرز عوامل المجتمع المدني لتستجيب لهموم المجموعات الفقيرة والمهمشة التي بقيت لا صوت لها في الأنظمة السابقة. فكلما زاد انفتاح الدولة للعولمة، كلما زاد توقع المرء أن تصبح المنظمات غير الحكومية عوامل قوة وطنية. هذه العملية ذات ثلاث عوامل: للعولمة آثار في الوعي قد يعبر عنها من خلال المنظمات غير الحكومية؛ ويحتمل ان تضع العولمة تأكيدات على الأفكار السياسية كالفردية والحرية والحقوق المتساوية التي تكون المنظمات غير الحكومية نتاجاً لها وقدوة في آن واحد؛ وتدعو العولمة العوامل العالمية-(المنظمات غير الحكومية العالمية والوكالات الدولية)-التي تشجع وتقوي نشوء المجتمعات المدنية القومية. وأسهمت العولمة في ظهور المشكلات الجديدة التي قد تكون المنظمات غير الحكومية العالمية وتحالفاتها متعلقة بها، وظهور المشكلات البيئية عبر الأمم، كالتسخين الأرضي ونفاذ الأوزون والتلوث عابر الحدود، قد أثقلت كاهل قدرات الترتيبات المؤسسية بين الدول[٢٧]. لقد ظهرت المنظمات غير الحكومية العالمية وتحالفاتها لتستجيب إلى المشكلات المتعلقة بالعولمة من جوانب عدة: تقديم الخدمات والاستجابة للكوارث وتحليل البدائل السياسية والدعوة لها وتنشيط التعليم. فالمنظمات غير الحكومية بدأت تلعب دوراً مهماً في دول العالم الثالث والى حدٍ ما قد حقق الترابط الدولي أي تعولمة تلك المنظمات وتأثر بذلك المجتمع المدني. والآن يمر المجتمع المدني في بلدان الجنوب بمرحلة انتقالية بالغة الصعوبة والتعقيد تتشابك فيها الأبعاد الدولية والتغيرات الداخلية، ويتضمن ذلك التوجه الغربي لصناعة مجتمع مدني عالمي عن طريق عولمة المنظمات غير الحكومية وتحويلها إلى آلية لتنفيذ رؤى

---

[27] **Yonng, Global Governance: Drawing Insights from Enviromental, MIT press 1997.**

وخطط تنموية تهدف إلى إدماج تلك الدول في إطار النظام العالمي الجديد، إذ تحرص قوى العولمة على توظف المجتمع المدني كظاهرة اقتصادية وسياسية تستجيب لأهداف العولمة بإعادة هيكلة الرأسمالية الجديدة بإدماج اقتصادات مختلف البلدان في العالم وفق شروط رأسمالية المراكز على أساس إعلاء شأن السوق وآلياته وفرض حرية انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات والسلع والخدمات دون قيود تطبيقاً لأيديولوجية الليبرالية الجديدة[٢٨]. لذا تدعو العولمة لتقوية منظمات المجتمع المدني بغية إضعاف الدولة وهو ما يقود إلى تفكيك المجتمع، بينما العالم الثالث بحاجة إلى دولة قوية وقادرة ولكن يجب أن تكون ديمقراطية. أن عولمة المنظمات غير الحكومية ومن ثم مؤسسات المجتمع المدني قد أحدثت تغييراً عميقاً في تركيبة المجتمع المدني الذي تتهدد مؤسساته بالتحول عن مهمتها الأساسية في دعم التطور الديمقراطي إلى مخفف لحدة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الناجمة عن سياسات العولمة وتأثيراتها على تلك المجتمعات، وبشكل خاص المجتمع العربي، ولنا في العراق مثال حي على ذلك بما نلمسه من انفجار وليس نمو المجتمع المدني بسبب نشوء منظمات غير حكومية تتكاثر يومياً ولكن بأهداف جزئية جداً ودون ان يكون لديها رؤية مشتركة أو تنسيق للجهود مما يؤدي إلى تفتيت وحرمان المجتمع المدني العراقي من البروز كقطاع ثالث إلى جانب الدولة والقطاع الخاص. فبالنسبة للمنظمات غير الحكومية العالمية وتحالفاتها التي تركز على تحليل السياسة والدعوة لها، ان كافة شبكات الاعتماد المتبادل العالمي التي خلقتها العولمة، زادت من تنوع القضايا التي تؤثر في المجتمع المدني. في بعض الاحيان تتشكل المنظمات الأولية على المستوى المحلي ثم تبنى تحالفات من المنظمات غير الحكومية على المستوى الوطني والعالمي. ان شبكات الدفاع عبر الأمم والمهتمة بالبيئة والفساد وحقوق الإنسان مثلاً قد بدأتها منظمات غير حكومية عالمية، ثم تحالفت في ما بعد مع شركاء قوميين ومحليين[٢٩].

في حالات أخرى بنت المنظمات غير الحكومية القومية ائتلافات مع حلفاء عالميين لتؤثر في صانعي السياسة القومية والعالمية، يعني ان العولمة وآلياتها أسست وعياً لاحتمالات التحالف ومكنت من تبادل المعلومات بسهولة، وأسهمت في الاتصالات الشخصية بين العوامل الرئيسية. وقد مكنت هذه الاتصالات وتبادل المعلومات والمشاورات عبر شبكات الانترنيت، مؤسسات المجتمع المدني من التعرف على طبيعة المشاكل والموافقة عليها، وان تكتشف الأسباب وتقدر الخيارات وتوافق على الحلول وخطط التنفيذ عبر الحدود الجيو- سياسية والثقافية التي كان يمكن ان

---

[28] جريدة كفاح الشعب – بغداد العدد في ٢٠٠٥/٤/٢.

[29] **Kyek and Seknk, Activites without Borders, Cornell Uni press, 1998.**

تعيق مثل هذه الأعمال قبل عقد مضى. وهكذا أثرت العولمة على المنظمات غير الحكومية وبالتالي المجتمع المدني أي هناك نظام عالمي للثقافة والحوار لخلق مجتمع مدني عالمي، في إطار هذه العولمة التي تعمقت بشكل كبير في مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والتي لها علاقة صميمة مع حقوق الإنسان والحريات العامة، كيف يمكن ان نتصور حجم التأثير المتبادل بين المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان في العالم وبشكل خاص العالم العربي ودول الجنوب.

عولمة حقوق الإنسان

إن المجتمع المدني كما حدوناه سابقا يتحدد بكونه حقلا مجتمعيا من المؤسسات غير الحكومية ومما يطابقها من منظومات سياسية وسوسيولوجية وثقافية وتنظيمية ، تنوط بنفسها مهمة الدفاع عن المجتمع عامة وحماية حقوق مواطنيه في الحرية والكرامة والكفاية. فان العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني هي علاقة تضايف وتجادل ومن ثم علاقة تعاون باتجاه تقدم المجتمع المعني. ومن هنا، فان مؤسسات المجتمع المدني حين تقف في وجه محاولات الدولة للهيمنة عليه، تكون قد عملت على ضبطها وتصويب مؤسساتها .وبالمقابل ، تنزع مؤسسات من المجتمع المدني إلى الخروج عن الخط الناظم للمجتمع العام-في حدوده الوطنية والدستورية والديمقراطية- فان الدولة تمارس وظيفتها حين تعمل على تصويب ذلك .(٢٩) ويذهب البعض وفقا لذلك إلى إن الدولة ليست إلا مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني، لذا فان بناء الدولة مشروط بوجود مجتمع مدني[٣٠]. من هذه النقطة تحديدا يتم التداخل بين العولمة، كمبدأ وكمفهوم وأيديولوجية ونشاط اقتصادي، والدولة وبالتالي المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، فالعولمة تبرز تداعياتها من خلال النشاط الواسع والمتداخل للمنظمات غير الحكومية عبر العالم وكذلك ترمي بظلالها على مؤسسات المجتمع المدني. فالعولمة ومن زاوية سماتها وظواهرها، تبدأ تعمل باتجاه واحد شبكي أي تؤثر على الأنماط القائمة في العالم الثالث بشكل عام والعالم العربي بشكل خاص.

وهكذا تضغط العولمة في اتجاه توحيد النظم الاقتصادية والقانونية بين الكيانات السياسية المختلفة لصالح الدول النافذة في العالم، وبما إن مقومات النظم السياسية والاقتصادية العربية تحديدا تعاني من الضعف، فان التأثير سيقع عليها بشكل مباشر لاسيما وان مقومات الدولة القطرية أيضا تعاني من التدهور والضعف. إن هذا الضعف السياسي والاقتصادي للدولة القطرية العربية من شانه إن يخلق مجتمع تابع للمجتمع الكوني الأمر الذي يهدد التنوع البشري وبالتالي يهدد الدولة من جهة ويؤثر

---

[30] طيب تيزيني – من ثلاثية الفساد الى قضايا المجتمع المدني، قضايا في الفكر العربي المعاصر، دار جفرا للدراسات والنشر- دمشق، ط٢-٢٠٠٢، ص١٩٢.

بشكل مباشر على المجتمع المدني وهكذا يتحول برنامج العولمة إلى أداة لتدمير الإنسان وبالتالي إسقاط حقوقه الإنسانية . فإذا ما حدث ونجحت العولمة بشكلها الحالي فان هذا يعني تلاشي التنوع الحضاري وبالتالي تهديدا حقيقيا لاستمرار وتطور المجتمع البشري على كوكب الأرض. وقد يتعرض العرب كقومية أو مجموعة بشرية حضارية إلى مخاطر الاضطهاد القومي والتصفية العرقية من جراء تطور هندسة الجينات في غياب منظومة إنسانية من القيم المتجددة وتحت وطأة الشراهة والطمع المتزايد لقوى الإنتاج الجديدة التي يزيد من شهيتها امتلاكه لأدوات إنتاج جديدة تسمح لها بتحقيق أطماعها دون قواعد أو ضوابط. فان بعض القوميات أو المجموعات البشرية سيكونوا معرضين لنوع من الاضطهاد قد يؤدي إلى العودة إلى نظريات عنصرية قديمة وهذا بدوره سيشكل تهديد واقعي وحقيقي لحقوق الإنسان في كل مكان لكن ونظرا لهشاشة النظام العربي فانه سيتعرض لهذه المخاطر قبل غيره إلى حد ما.

وان الذي حاصل واقعيا إن الشعب العربي في كل أقطاره لا عليك من الضمانات التي تحميه من التداعيات والتأثيرات السلبية الناجمة عن العولمة سواء في إطار الدولة القطرية أو الجامعة العربية أو في نطاق عمل المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ، لانه وكما أشرنا سابقا على حجم الاختراق العولمي لهذه الكيانات ، ولذلك سيواجه في إطار حقوق الإنسان والحريات العامة تحد بين الأول من الدولة والنظام السياسي القائم ومن النظام العولمي الإنساني ثانيا، لان المشكلة العربية هي تقنين العلاقة بين الشعب والسلطة ومن احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية فان جميع الحكومات ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ والى الآن تتسم بصفات لا تفارقه على مر العقود، وهي ظاهرة تركيز السلطة السياسية بيد "الرئيس" أو "الملك" أو "الأمير"، وتبعها تعسف واستبداد مرة باسم الثورية وأخرى باسم الشرعية ،وأخرى باسم الحكم الإلهي وأخرى باسم الضرورة التاريخية، وهكذا عانى الشعب العربي في بلاده من الاضطهاد والقتل والتشريد يعني امتهان لكرامتها الإنسانية دون أن يجد من يحميه. وقد أدى ذلك إلى إن المواطن العربي لم يجد بدا من الذهاب بالشكوى إلى المنظمات الإنسانية أو المهتمة بحقوق الإنسان سواء كانت حكومية أو غير حكومية ولكن مصيره الهجرة، أي إن فئات كثيرة من أصحاب الرأي من أبناء الشعب العربي كانت قد هاجرت وتغربت أوانها عاشت غريبة في بلدها . ونتيجة لذلك فان حركة حقوق الإنسان في الوطن العربي قد تعولمت وبالتالي فان العولمة بكل مظاهرة قد دكت أوكار النظم السياسة العربية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فان الحركة العربية لحقوق الإنسان قد نمت وتطورت ببطء شديد واغلبه قد نشأ في

المهجر[31]. فمثلا العراق هناك اكثر من ١٠٠ منظمة لحقوق الإنسان كرامته في الخارج أي في المهجر وهذا ينطبق على جميع الأقطار العربية، وهنا يبدو الخرق العولمي لهذه المنظمات، فتلك التي تنشأ في أحضان دولية ورعاية أممية، وتبدأ أعمالها بعد تكوينها، في داخل وطنها، ستكون حكماً مترابطة ومتفاعلة مع منظمات دولية غير حكومية مماثلة لها في إطار شبكة العنكبوت التي عولمت الكون. وعلى مستوى الوطن العربي فان المنظمة العربية لحقوق الإنسان التي أنشأت في قبرص عام ١٩٨٣، جاءت ضعيفة ولا تحضى بتلك الأهمية فدورها على مستوى الشارع العربي غير معروف كمنظمة أخذت على عاتقها رعاية حقوق الإنسان العربي وحرياته الأساسية والتي "لا يمكن النزول عنها وان التعدي على هذه الحقوق أو المساس بها أو تجاهلها يبرد طاقات الوطن. وان الدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية واجب لا يجوز التقصير فيه أو التعاقس عنه". ويمكن أن نقول بأنه حركة حقوق الإنسان العربية لم تتوقف رغم معارضة الحكومات العربية لهذه الأنشطة، فقد نشأت عدة مراكز معينة بقظايا حقوق الإنسان، كالبرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان (١٩٩٧)، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، المبادرة العربية من اجل حرية الجمعيات، شبكة المرأة العربية، مركز حرية الإعلام في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، معا من اجل إلغاء القوانين والمحاكم الاستثنائية و منظمة مغرب حقوق الإنسان. إن المرجعية الأساسية في عمل المنظمات الدولية هو القانون الدولي و التي على أساسها تقوم بتقييم دور كل بلد في احترام حقوق مواطنيه وكيفية قيام السلطات في الدولة بتطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان في دستورها وتشريعاتها الوطنية وفي الممارسة الفعلية لتلك الحقوق[32]. فقد يتسم عمل المنظمات الدولية غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الإنسان، والتي تعمل ضمن نطاق القانون، بالاعتماد على الدقة في المعلومات وتوخي الصدق في العمل، وتقصي الحقائق وهنا يأتي دور منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية في رصد ومراقبة التقيد العملي للسلطات بالقانون الوطني وبمعايير حقوق الإنسان التي يضمنها الدستور، وهكذا تتدخل المنظمة الدولية مباشرة عن طريق المراقبين أو الباحثين أو فريق تقصي حقائق ولكن هذا مرهون بموافقة الدولة ذاتها للسماح لهذه المنظمة أو غيرها بالتقصي، إذن يصبح العمل انتقائي ومحكوم بموافقة الحكومات وهذا حكما يعيق عمل منظمات حقوق الإنسان، إلا إن المنظمات الدولية وبعض الحكومات الراعية للمنظمات الدولية بدأت تلجا إلى اتخاذ

---

31 فيصل شنطاوي – حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني، دار مكتبة الحامد للنشر، عمان، ط٢ – ٢٠٠١، ص١٨٢.

32 المصدر نفسه، ص ٢٠٣.

إجراءات عن طريق الأمم المتحدة ومجلس الأمن بغية التدخل وهذا حصل في العراق والسودان وأفغانستان وسوريا ولبنان[٣٣].

وبقيت الجامعة العربية غير قادرة على إرساء نظام شامل لحقوق الإنسان العربي، ولكن من نتائج عمل الجامعة في إطار حقوق الإنسان إنشاء لجنة إقليمية عربية دائمة لحقوق الإنسان عام ١٩٦٨ وقد ألحقت هذه اللجنة التي تعد لجنة حكومية هيكليا بالجامعة ويمثل فيها الدول العربية بعضو واحد لكل دولة بغض النظر عن صغر الدولة أو كبرها . وعلى الرغم من محدودية التصور الذي أقرته جامعة الدول العربية فقد اعد مشروع ميثاق عربي لحقوق الإنسان تطبيقا لقرار مجلس الجامعة في ١١ آذار ١٩٧٩ ،وذلك بواسطة اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان من خلال دورتين لها انعقدتا في أب ١٩٨٢ وبناء على ذلك اصدر مجلس الجامعة قرارا في ٣١ آذار ١٩٨٣ يقتضي بإحالة المشروع على الدول الأعضاء لإبداء ملاحظاته بشأنه ولم يتخذ قرار بشان المشروع إلى الان. إضافة إلى ذلك فان اجندة حقوق الإنسان العربية تتضمن صك الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي اعتمده مجلس جامعة الدول العربية في ١٩٩٤/٩/١٤ وقد جاء في الديباجة، إيمان الوطن العربي بوحدته، والتأكيد على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية لحقوق الإنسان. وهنا يظهر بشكل جلي تأثير النظام العالمي على المنظمات غير الحكومية العربية لأنها لا تستطيع أن تتجاوز مبادئ دولية "عليا" قد صادقت عليها دولها، إن الدول العربية موقعة على جميع اتفاقيات الشرعية الدولية لحقوق الإنسان باستثناء بعض التحفضات العربية من الاتفاقيات كتحفظ السعودية على اتفاقية الطفل. هنا يبدو واضحا تأثير العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي من خلال التداخل الواضح بين المحلي والدولي.

وقد جاء في الميثاق العربي لحقوق الإنسان موضوع حق الشعب في تقرير مصيره وكذلك ركز على الحقوق المدنية والسياسية وتقريبا كما جاءت في العهدين الدوليين (العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية) واهتم الميثاق بحماية الحياة الخاصة للإنسان العربي مع ضمان حق حرية العقيدة، والعمل والتعليم وحق اللجوء السياسي للمواطن العربي. إن آليات حقوق الإنسان في الوطن العربي قد أخضعت نفسها لمرجعيات دولية (الشرعية الدولية لحقوق الإنسان). وبالتالي فان حجم التأثير الخارجي يلعب دور أحيانا إيجابي للضغط على الحكومات العربية لتحسين حقوق الإنسان . لكن ستبقى مسالة حقوق الإنسان موضوع للخطاب السياسي والاجتماعي العالمي والمحلي،

---

33 نبيل محمد سليم، مؤسسات المجتمع المدني والبناء السياسي. المؤتمر العلمي السنوي التاسع لمركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد في ١٤-١٥ ك١ ٢٠٠٤.

ولغة للأحزاب السياسية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، وموضوع رئيسي للدساتير العربية، لا يخلو دستور عربي من ضمان الحقوق السياسية والمدنية وحماية الحريات الشخصية لكن واقع الحال لم يضمن الفرد العربي حقوقه إلا عندما يكون لاجئا سياسيا أو إنسانيا خارج بلده أو في دولة عربية تناصب أخرى العداء. لكن مع ذلك برزت مشاريع معاهدات عربية لحقوق الإنسان مثل ورقة اتحاده الحقوقيين العرب (١٩٧٩)، أو المعهد الأعلى الدولي للعلوم الجنائية (١٩٨٥)-الميثاق العربي لحقوق الإنسان والشعب في الوطن العربي أو مشروع المعاهدة العربية التي أعدتها الجامعة العربية. وهناك مبادرات غير حكومية مثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان، الجمعيات المنتشرة في الوطن العربي الخاصة بحقوق الإنسان.

إن عولمة حقوق الإنسان في إطار الشرعية الدولية لحقوق الإنسان أو في إطار الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها يقضي إلى ضرورة أن تولي الحكومات العربية تلك الحقوق من الأهمية لضمان سمعتها الدولية أو الحفاظ على استمرارها أحيانا، لكن المشكلة التي تثير إشكالية ذات تأثيرات انية ومستقبلية هي التي تتعلق بمبدأ التدخل لأغراض إنسانية أو ما يسمى التدخل الإنساني. فهناك من يرفض التدخل بشكل مطلق وهناك من يدعو لتأييده. اعتقد إن بدء حوار معمق حول هذه المسالة خصوصا الموقف القانوني والسياسي والحقوقي الذي يتطلب ضوابط معينة وبخاصة ماله علاقة بالشرعية الدولية. والتدخل لأغراض إنسانية لا يستهدف مباركة العمل العسكري أو الحرب أو الاحتلال بل يستهدف حماية حقوق الإنسان ولكن ليس بالوسائل العسكرية.

إن مبدأ التدخل الإنساني-العالمي يثير إشكاليات فكرية وسياسية عند توظيفه سياسيا لضمان مصالح عالمية ضيقة للقوى الكبرى ، ولكن المهم كيف يوظف هذا المبدأ بشكل صحيح وبعيدا عن السياسة أو استخدامه من قبل الولايات المتحدة عبر انتقائية في المعايير كما حصل في الموقف من القرارات الدولية إزاء فلسطين أو الحرب على العراق أو قضية دارفور وجنوب السودان أو ما حصل على سوريا ولبنان من قرارات جديدة، في هذا الإطار اصبح التدخل الإنساني ضمان لمصلحة أمريكا بمفردها أولا وحلفائها ثانيا، فالشرعية الدولية تخدم الكيان الصهيوني والمصالح الحيوية للولايات المتحدة وتصبح وبالاً على الشعب العربي.

إذن عولمة حقوق الإنسان في إطار المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني سلاح ذو حدين، فقد تفتح الباب على الحكومات بحيث لا يمكن غلقه مرة أخرى، ومن جهة ثانية قد تؤدي إلى تدمير الإنسان العربي كما هو حاصل في فلسطين والعراق، إن عولمة تلك الحقوق هو برنامج إمبريالي عندما يكون بيد قوى دولية محددة وتعمل لذاتها، هناك تداخل بين العولمة والإمبريالية لكن لا يعني انهما شيء واحد، لكن هناك

علاقة، فنفس قوى الإنتاج الرأسمالية التي كانت تقود العالم بمرحلة الإمبريالية هي نفسها التي تقود العالم اليوم من خلال مرحلة جديدة اكثر تبلورا، هي العولمة.

وأمام ذلك الشكل الإمبريالي يبقى المواطن العربي بين سلطة الدولة-الأمنية-وسلطة العولمة يبحث عن ضمانات دستورية وقانونية ودولية لحماية حقوقه التي أهدرتها دساتير دولته رغم إن هذه الدساتير كانت قد تضمنت اجمل المبادئ وأحسنها شكلا ومضمونا إلا إنها بقيت دون أن ينفذ منها الحد الأدنى.

اشكالية حقوق الانسان في الوطن العربي

المدرس المساعد
اثمار كاظم الربيعي(*)

مقدمة تمهيدية

كثرت الكتابات وكثر الحديث في الآونة الاخيرة عن حقوق الانسان، واصبح هذا الخطاب لا يصدر فقط عن الشعوب، وانما عن الحكومات ايضاً، فشكلت الجمعيات والنوادي وحتى الوزارات المطالبة بحقوق الانسان، هذه الاهمية التي تحتلها هذه التنظيمات اليوم لم تكن معروفة قبل ذلك فما هو السبب؟

لقد جرت احداث وتحولات كبيرة على المستوى العالمي، وخصوصاً خلال العقد الاخير من القرن الماضي وخلال السنوات الاولى من هذا العقد، اهم هذه الاحداث كان انهيار جدار برلين الذي مثل الخطوة الاولى لتفكيك الاتحاد السوفيتي، وبعد اصبح العالم محكوم من قبل قطب واحد، ان كان محكوماً بعلاقة الصراع بين القطبين والحدث الثاني المهم الذي يمكن القول انه كان تاريخياً هو الهجوم على برجا منظمة التجارة العالمية بنيويورك في ١١ سبتمبر ٢٠٠٠، وكان كل الذين اتهموا في القيام به قادمين من المنطقة العربية المسلمة بهذا الحدث تغيرت استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية بشكل جذري، واعلنت حربها على الارهاب الذي كان احد اسبابه- من وجهة نظرها-هو غياب الديمقراطية بين الحكومات وشعوبها واصبحت كل مناطق العالم مفتوحة امام التدخل عندما تقتضي المصلحة القومية للولايات المتحدة وامنها القومي القيام بذلك".

بعد هذه الاحداث والتحولات المهمة كان لابد من القيام باصلاحات جذرية في الوقاع العربي، وكان اولى هذه الاصلاحات يدور حول محورين مهمين، هما حقوق الانسان والديمقراطية[1]، ولاسيما وان هذين الامرين يعتبران الان معيار للشرعية السياسية بالنسبة للحكومات، فانها تشير ايضاً الى انها برنامج سياسي جديد يتيح الفرصة للجمعيات والنوادي غير الحكومية المحلية في البلاد العربية للدفاع عن حقوق الانسان من تجاوزات الحكام وانتهاكاتهم لحقوق شعوبهم، وهكذا اخذت جل التنظيمات العربية العاملة في مجال حقوق الانسان على عاقتها مهمة للدافع عن الانسان العربي

(*) مدرس في مركز الدراسات الدولية/ جامعة بغداد

[1] فيصل الخشالي، التحولات الجذرية في الوطن العربي "ضرورة ام اختيار"، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الانترنيت على الموقع www.mengos.org .

البسيط من تعسف وظلم الحكام وضد تدهور اوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، معتمد في ذلك على المواثيق والاتفاقيات الدولية التي تضمنتها منظمة الامم المتحدة في هذا الاتجاه.

ولكن اذا كانت هذه المواثيق والاتفاقيات الدولية جاءت متلائمة مع الفكر العربي ومتوافقة مع موضوعاته، فهل نبدأ نحن العرب من حيث انتهى الغرب؟ نعم حقوق الانسان هي حقوق عالمية وتخص كل البشر بغض النظر عن الجنس او اللون او البيئة التي ينتمون اليها، ولكن الآليات التطبيقية تختلف من مجتمع الى آخر فما يطبق من حقوق انسان في الغرب ا يمكن ان يطبق في العالم العربي؟ فهل نسمح للفكر الغربي باختراق حضاراتنا وثقافتنا المحلية والاجتماعية تحت ذريعة حقوق الانسان، كما يحدث في العلاقات الدولية وفي الدفاع عن حقوق بعض الاقليات بهدف زعزعة وضرب النظم السياسية المخالفة والخارجة عن الشرعية الدولية والنظام العالمي الجديد؟

هنا تكمن الاشكالية، اذ ان المشكلة لا تكمن في اثبات البعد الانساني الذي تتضمنه المواثيق والعهود الدولية، ولكن بايجاد آليات التعامل معها بما يخدم الواقع العربي، هذه الاشكالية تثير عدد من التساؤلات، ولعل في مقدمتها، كيف تعامل العرب مع حقوق الانسان المصدر لهم، هل حظيت هذه الحقوق بدراسة وافية لها وآليات التعامل معها بما يخدم الانسان العربي؟ ثم كيف يتم التوفيق بين هذه المواثيق العالمية والثقافة السائدة في المجتمعات العربية.

هذا ما سأحاول توضيحه في الصفحات القادمة من خلال التطرق لمواقف الحكومات العربية من مبادئ حقوق الانسان العالمية، ومدى ملائمة هذه الحقوق مع الواقع العربي بعد ان اعطي نبذة مختصرة عن الجذور التاريخية لحقوق الانسان.

اولاً: الجذور التاريخية لحقوق الانسان

حقوق الانسان كتعبير بدأ مع الثورة الفرنسية واهدافها الداعية الى الحرية وللعدل والمساواة الا ان المفهوم قديم ولا ريب ان كل الحضارات العريقة عرفت مفاهيم حقوق الانسان سواء اسمتها حقوقاً للانسان ام اسمتها غير ذلك وفي منطقتنا الجغرافية وهي الاعرق حضارة من غيرها بكثير تطورت مفاهيم حقوق الانسان في هذه المنطقة الى عالم الديانات التوحيدية الثلاثة والتي تعد اعلان الهي لحقوق الانسان ولواجباته ايضاً، وقبل اليهودية كانت في بلادنا فلسفات وديانات وافكار مشتملة على القواعد الاساسية لحقوق الانسان[2]، اذ يبدو من الصعب ان يوجد مجتمع انساني دون

---

[2] الدكتور جورج جبور وآخرون، حلف الفضول، الجمعية العراقية لحقوق الانسان، دمشق، ط١، ١٩٨٨، ص٤٨.

ان توجد مفاهيم محددة لحقوق الانسان، فحقوق الانسان شرط قيام أي مجتمع، واذا كان البريطانيون يفتخرون بوثيقة (الماغناكارتا). (العهد العظيم) الصادرة عام ١٢١٥ والامريكيون باعلان الدستور عام ١٧٧٦، ويعتبرونه النواة الاساسية لحقوق الانسان، والفرنسيون بوثيقة (حقوق الانسان والمواطن) لحقوق الانسان بعد الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، ويعتبرونها الانطلاقة الاولى لحقوق الانسان والروس بمابدئ النواة الاشتراكية عام ١٩١٧، لاسيما ما له علاقة بحقوق الانسان والعالم ونعني بها (حلف الفضول) الذي نشأ في اواخر القرن السادس الميلادي بين (٥٩٠-٥٩٥) في وقت كان العالم يغرق في ظلمات الجهل[3] والانتهاك لكل حق انساني واصبح الانسان مجرد سلعة يشتري ويباع على ان العرب اكتفوا بما حققه السلف الصالح، وظلوا يفتخرون بارث الاجداد دون ان يعملوا على تطويره لمواكبة الزمان والمكان.

اما الغرب فقد تمخضت تجاربه بعد حربين عالميتين عن اصدار الاعلان العالمي لحقوق الانسان في كانون الاول ١٩٤٨، كخطوة اولى في طريق التنظيم الدولي لتعزيز وحماية حقوق الانسان على الصعيد الدولي، ثم توالت بعد ذلك الخطوات لتتبلور في عدد من المواثيق والعهود الدولية الداعية لحماية حقوق الانسان، ومنها الاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية عام ١٩٥٠، والميثاق الاجتماعي الاوروبي عام ١٩٦١، والاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان عام ١٩٦٩، والميثاق الافريقي لحقوق الانسان عام ١٩٨١[4].

كما ان المنظمة اصدرت لحد الان حوال ٦١ صكاً وثائقياً يتعلق بشؤون حقوق الانسان كالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع انواع التمييز العنصري عام ١٩٦٥، العهد الدولس الخاص بحماية حقوق الانسان على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي عام ١٩٦٦، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام ١٩٦٦ ايضاً، والاعلان الخاص بالقضاء على اشكال التعصب والتمييز القائمين على اساس الدين او المعتقد والاتفاقية الدولية لمنع جريمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها، لتكتمل هذه المواثيق بالوثيقة الجديدة (النظام العالمي الجديد) التي طرحها الرئيس الامريكي الاسبق (بوش) امام الكونغرس الامريكي في الخامس من اذار عام ١٩٩١، والتي دعا فيها الرأي العام العالمي الى السير وفق ميثاق الامم المتحدة التي ترفض العدوان والحرب وتنص على حل المشاكل بالطرق السلمية واحترام حرية الشعوب وارادتها،

---

[3] المصدر نفسه، ص ٩٢-٩٣.

[4] الجمعية العراقية لحقوق الانسان، وقائع ندوة حقوق الانسان وحرياته اسلاسية في العراق، ط١، ١٩٧٧، ص١٤-١٥.

وحقوق الانسان والقيم الاخلاقية الاخرى، كما ركز الميثاق على عدم استغلال الدول او ابتزازها اقتصادياً، والى تحقيق العدالة في العالم[٥].

والمطلع على هذه الحقوق يجد ان مضامينها قائمة على مرجعيات فلسفية يمكن العودة باصولها الى عصر النهضة الاوروبية الذي اعلى من شأن الانسان الفرد واعتبره غاية في حد ذاته، ومع تنامي الطبقة البرجوازية وفي خضم مواجهتها للكنيسة ونظام الاقطاع وحقوق الملوك الالهية تبلورت نظرية (الحق الطبيعي) خلال القرن السابع عشر، والتي تعني ان للانسان حقوق يحميها القانون الطبيعي، ولدت معه، وهي لصيقة به ولا يملك حتى الاله بذاته ان يغيرها، وهذا يتطلب الالتزام بالقوانين الوضعية[٦].

ويعتبر فلاسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر (حرية الافراد ومساواتهم) هي اصل الحقوق الطبيعية كلها، وهي حقوق تجد مرجعيتها العقلية وعالميتها او شموليتها في القول بـــ(حالة الطبيعة) للانسان على اعتبار ان هذا الاخير جزء لا يتجزأ من الطبيعة ويخضع لقوانينها[٧].

هذه الافكار والمضامين كانت الاساس الذي قامت عليه مبادئ حقوق الانسان والمواطن خلال الثورة الفرنسية لسنة ١٧٨٩ فقد نصت (المادة الاولى) منها "على ان الناس متساوون في الحقوق والواجبات" اما المادة الثانية فقد اكدت على مبدأ السيادة للامة[٨] هذه المبادئ الاساسية وكذلك الافكار بما عرفته من نجاح واخفاق على مستوى التطبيق كانت الاطار العام الذي اعتمد عليه واضعوا (الاعلان العالمي لحقوق الانسان) في العاشر من كانون الاول ١٩٤٨، والاتفاقيات الدولية التي جاءت بعده.

ثانياً: موقف الحكومات العربية من الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان

من البديهي عند الحديث عن حقوق الانسان ان تثار مسألة العلاقة بين الدولة كجهاز حكام وبين المواطنين كمحكومين، وتختلف الاراء حول الاسس والضوابط التي بموجبها مراعاتها في هذه العلاقة ان اول سؤال يثار لدى الحديث عن حقوق الانسان، هو مدى احترام الدولة كجهاز اداري يبسط سيطرته على كل جوانب الحياة لحقوق

---

[5] الدكتور وليد الجلبي، حقوق الانسان في ظل النظام الدولي الجديد، دراسة منشورة على شبكة المعلومات الانترنيت على الموقع:www.amonjordan.org .

[6] حميد مجدي، اشكالية حقوق الانسان ضمن الوضع العربي الراهن، دراسة منشورة على شبكة المعلومات الانترنيت على الموقع: www.amonjordan.org.

[7] المصدر نفسه.

[8] المصدر نفسه.

المواطنين الطبيعية، وعدم استعمال هذا النفوذ والقوة لغايات تتعدى مجرد التسيير الطبيعي لحياة السكان تحت مظلة الامن والشرعية التي تقيمها هذه الدولة.

ان الدولة باجهزتها ومؤسساتها هي المسؤولة اولاً واخراً عن ضمان حقوق المواطنين لان لها القدرة على منع تعدي بعض المواطنين على بعضهم وانتهاك حقوقهم ومن ثم فرض احترام القانون على الجميع، ومن جهة اخرى فانها ملزمة بعدم تجاوز هذا القانون لصالح اغراضها الخاصة.

ويقدر تعلق الامر بالحكومات العربية وموقفها من مبادئ حقوق الانسان العالمية، فقد بقيت اغلب الحكومات العربية متجاهلة هذه الاتفاقيات لفترة طويلة، ثم اخذت بالتوقيع عليها تدريجياً نتيجة للضغط الداخلي والخارجي ولم يكن ذلك بدافع الاحترام الخالص لحقوق الانسان، لان بعض هذه الحكومات والتي صادقت على اغلب الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الانسان كانت اكثر الدول انتهاكاً لهذه الحقوق.

وتشترط اغلب هذه الاتفاقيات عند المصادقة عليها تقديم تقارير دورية عن التدابير التي اتخذت لحماية حقوق الانسان، والتقدم المحرز في هذا المجال، ولاسيما المعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالقضاء على اشكال التمييز العنصري، والاتفاقية المناهضة للتعذيب وغيرها من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية[٩].

ولكن أي من هذه الدول العربية الموقعة على هذه الاتفاقيات لا تمتلك اجهزة قمع وحشية واي منها لا تمتلك سجون ارهابية، واي منها لا تخصص مبالغ هائلة من ميزانيتها لتمويل اجهزتها القمعية للحفاظ على عروشها؟.

ومن الجدير بالذكر ان بعض البلدان العربية سعت الى استخدام التكنولوجيا الحديثة لتطوير اجهزتها القمعية. مع ان هذا الامر ممنوع ضمن اتفاقيات حقوق الانسان، وقد ذكرت منظمة حقوق الانسان العالمية في تقريرها للعام ٢٠٠٤ حقوق الانسان في العالمين العربي والاسلامي، ان كثيراً من الحقوق الاساسية لا تحضى بالحماية، حيث لا يسمح في بعض الدول العربية بتشكيل احزاب سياسية، ولا تزال حرية التعبير محدودة للغاية وخلال السنوات الاخيرة قامت بعض الحكومات بحملات مضايقة وترهيب لنشطاء في مجال حقوق الانسان، وما زال الاعتقال التعسفي، وتعرض المعتقلين لسوء المعاملة والتعذيب، وغياب المحاسبة على المستوى الرسمي.

والتقرير السنوي لحقوق الانسان عام ٢٠٠٤ والذي اصدره نشطاء حقوق الانسان في القاهرة يتضمن صوراً لهذه الانتهاكات، سيما التي يواجهها النشطاء العرب خلال عملهم في هذه البلدان، ويتعرض التقرير لمبدأ الفصل بين السلطات كأحد

---

9 اديب الجارد، العرب وحقوق الانسان، المجلة العراقية لحقوق الانسان، العدد الثاني، تموز ٢٠٠٠، ص٤.

ضمانات حقوق الانسان، والذي يعني توزيع وظائف الدولة على ثلاث سلطات تشريعية تنفيذية، قضائية، فيكون لكل سلطة اختصاصها، حيث لا يجوز عليها، ويقول التقرير "اننا في كل الدولة العربية نجد ان السلطة التنفيذية تضفي على اختصاص السلطة التشريعية والقضائية وهو الامر الذي يظهر في الاخلال بمبدأ استقلال القضاء باعتباره الضمانة الرئيسية لحماية حقوق الانسان"[10].

وهناك حقيقة يجب مواجهتها هي ان بعض اقطار الوطن العربي قد انتهكت كل القوانين الخاصة بحقوق الانسان التقارير السنوية لمنظمة العفو الدولية للسنوات الاخيرة يجد هذا مسجلاً ومدعماً بالادلة على ما يجري من انتهاك لهذه الحقوق في بعض الدول العربية المشار الى اسمها تحديداً، وعليه هناك ضرورة ملحة لتحريك وتفعيل القوانين الخاصة بحقوق الانسان العربي بما يضمن له حق المشاركة السياسية، وحمايته من جميع اشكال التعسف او المعاملة التميزية، من اجل الا يفرض علينا هذا الامر من الخارج، وبالتالي يكون مقرون بتهديد سيادتنا على ارضنا.

ثالثاً: حقوق الانسان والوضع الاقتصادي والاجتماعي العربي الراهن

من المعروف ان البشر عامة يحتاجون لمتطلبات اساسية كالغذاء والمأوى والرعاية، الا ان احتياجات الانسان الذي يعيش في مجتمع متطور تختلف عن احتياجات الانسان الذي يعيش في مجتمع نام او متخلف، وينسحب الاختلاف ايضا على احتياجات الانسان في مجتمع ريفي واحتياجات امثالهم من الذين يعيشون في الحضر، والامثلة على هذه لتباينات لا حصر لها، ولكن أي من هذه الاحتياجات يشكل حقاً احتياج انساني وانساني فقط؟ يذهب ذهن المرء في الاجابة عن التساؤل بسهولة الى تلك الاحتياجات المشتركة بين كل البشر بغض النظر عن التباينات الناجمة عن اختلاف الجنس او البيئة او الوضع الاجتماعي.

وهناك اشارات كثيرة حلو هذا الموضوع في عدد من الاتفاقيات والاعلانات الدولية وفي قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة، فقد جاء الاعلان العالمي الخاص بتاريخ ١٧ كانون الاول ١٩٧٤ "يتعين على كافة البلدان وخاصة البلدان ذات المستوى العالي في التصنيع ان تشجع تقدم تكنولوجيا المناسبة لانتاج الاغذية لمنطقة البلدان النامية، وكذلك ان نتعاون تقنياً ومالياً مع البلدان النامية في جهودها الرامية الى توسيع الموارد البرية والمائية اللازمة للانتاج الزارعي والى ضمان زيادة سريعة في توفير

---

10 التقرير السنوي لنشاط حقوق الانسان، القاهرة، ٢٠٠٤، نشرة على شبكة المعلومات الانترنيت على الموقع: www.aliesr.nl/humman.ntm .

المدخلات الزراعية كالأسمدة وغيرها من المواد الكيميائية والائتمانات والتكنولوجيا بتكاليف منصفة"[١١].

ان المطلع على هذا الكلام للوهلة الاولى يعجب به وبصياغته ولكنه سرعان ما يدرك الهوة السحيقة بينه وبين الواقع، وعلى حد تعبير المفكر الكبير الاستاذ المرحوم (عصمت سيف الدولة) "علمنا تاريخنا الحذر من الكلمات النبيلة، فقد عرفنا من واقع تاريخنا كيف نحول الكلمات الكبيرة النبيلة الى كبائر"[١٢]، فمن المعروف ان القيم الاخلاقية عموماً وقيم حقوق الانسان خاصة، عندما ننتقل الى ارض الوقاع الاجتماعي تواجه بالفعل تناقضات بين مضامينها السامية، وبين وقائع وحقائق السياسة في عالم اليوم-التي لا تفتأ تكذبها بأستمرار وتكبدها هزائم تلو الهزائم. انها تواجه تناقشات فاضحة بين الاعتراف العالمي بهذه الحقوق على المستوى النظري طبعاً، وبين تعرضها باستمرار على مستوى الواقع الفعلي للخروقات والانتهاكات في انحاء عديدة من العالم.

وهذا ما ينطبق على عالمنا العربي والمحاولات المستمرة من قبل الاقتصاد العالمي لتهميش دور العرب في الاقتصاد العالمي والعمل على اكتساحه من قبل الشركات الكبيرة وربط المنطقة بعجلة التبعية لرؤوسي الاموال الغربية، ولاسيما وان العولمة اصبحت حقيقة وليس مجالاً لتمهيد ما هو آت، ولايضاح الصورة سنورد بعض الارقام المعبرة عن هذا الامر.

مما هو معروف ان العولمة الاقتصادية في العالم العربي تقوم على اربعة مؤشرات اساسية وهي التجارة، الاستثمار الاجنبي المباشر، الاتصالات والسياحة. فعلى الصعيد التجاري، لازالت حصة الدول العربية متدنية من مجموع التجارة العالمية ولا تشكل سوى ٢,٦ بالمائة منها، وفي عام ٢٠٠٠ بلغ مجمل الصادرات العربية نحو ٣,١ في المائة من اجمالي الصادرات العالمية، في حين شكلت الواردات نسبة ١,٤ بالمائة من الوارد العالمي[١٣].

ويمكن وصف تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية بانه منخفض ومتقلب في الوقت نفسه، وتشير البيانات المتوفرة الى ان نصيب الدول العربية من اجمالي التدفق العالمي للاستثمار الاجنبي المباشر انخفض من معدل ١,٣ في المائة

---

[11] اديب الجادر، مصدر سبق ذكره، ص٥.

[12] خميس المديدي، حقوق الانسان بين الواقع والطموحات، المجلة العراقية لحقوق الانسان، العدد الاول، كانون الثاني ٢٠٠٠، ص٥٠.

[13] الامم المتحدة، التقرير السنوي ٢٠٠٢ (اسكوا)، الولايات المتحدة الامريكية (نيويورك) ٢٠٠٥، ص٣٥.

خلال الصنف الاول من عقد التسعينيات من القرن الماضي الى ٠,٢ في المائة عام ٢٠٠٠[١٤].

اما في مجال الاتصالات فان العالم يشهد ثورة عالمية في هذا المجال، اذ يوجد حوالي ٢٨,١ مليار من اجهزة التلفزة و٦٩٠ مليون مشترك في برنامج الهاتف، وحوالي ٢٠٠ مليون حاسوب منها ٣٠ مليون مرتبطة بشبكة الانترنيت، ومن المؤمل ان يرتفع هذا العدد السنوات القادمة بين ٦٠٠ مليون والمليار مشترك، كما يرتفع عدد العالمين في هذا المجال الى الفي مليار أي ما يعادل ٨٠ بالمائة من الاقتصاد العالمي[١٥].هذا وقد بلغت قيمة التجارة العالمية عبر الانترنيت عام ٢٠٠١ الى ١,٢٣٣,٦ مليار دولار. ولاشك ان هذا الارتفاع يؤكد سرعة الاختراق الكبيرة للحدود الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية لاي شعب من الشعوب.

في ظل هذا الوضع يقف العالم موقف المتفرج، جاهل لاي وسائل التعبئة لمواجهة هذا التحدي، اذ لا يتجاوز نصيب المنطقة العربية في هذه القطاعات الحساسة الا نسبة ضئيلة، اذ تقدر اجهزة الحاسوب الشخصي في العالم العربي نحو ٥ ملايين جهاز عام ٢٠٠١ أي ما يمثل نحو ١ بالمائة فقط من الاجهزة المستخدمة في العالم[١٦].

هذا من جهة، ومن جهة اخرى فان القفز يشكل مشكلة خطيرة لسكان المنقطة، حيث يظهر من التقديرات المبينة عن المصادر الوطنية ان انتشار الفقر المطلق يتراوح بين ١٠ بالمائة و٤٠ بالمائة باستثناء العراق والضفة الغربية وقطاع غزة. فبالنسبة للعراق، وبسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه منذ اوائل التسعينيات، تقول التقديرات ان حوالي ثلاثة ارباع السكان ربما كانوا يعيشون تحت خط الفقر. ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، كان انشتار الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال عام ٢٠٠٢ اكثر من ٥٠ بالمائة، أي ضعف ما كان عليه عام ٢٠٠٠، وكان ٣٠ بالمائة من مجموع قوة العمل في حالة بطالة، ويرجع هذا الوضع الى الانتفاضة والى الاحوال السياسية المتدهورة باطراد[١٧].

وتؤكد الاحصاءات المتعلقة بمستويات الفقر فغي اوائل التسعينيات من القرن الماضي، ان مستويات الفقر زادت في المنطقة في تلك الفترة. وتذهب التقديرات الى ان الفقر كان بتراوح في دول مجلس التعاون الخليجي بين ١٠ و٢٠ بالمائة في ذلك العقد، وكان يتراوح في مصر والاردن ولبنان والجمهورية العربية السورية بين ٣٠

---

14 المصدر نفسه.

15 حميد مجيد، مصدر سبق ذكره.

16 الامم المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص٣٥.

17 الامم المتحدة، لجنة (الاسكوا)، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة (الاسكوا) ٢٠٠١-٢٠٠٢، الولايات المتحدة الامريكية (نيويورك) ٢٠٠٣، ص٩٠-٩١.

و٥٠ بالمائة، بينما كان يتراوح في العراق وفي الضفة الغربية وقطاع غزة بين ٥٠ و٧٥ بالمائة. وتقول التقديرات ايضاً ان انتشار الفقر وهو المعروف بان الدخل غير كاف لتوفير الغذاء الاساسي، وكان يشمل بين ٥ و١٠ بالمائة من السكان في المنطقة[١٨].

وفي اليمن كان الحد من الفقر هاجساً كبيراً، واعتبرته الدولة اولوية من اولويات التنمية الوطنية وبناء الدولة، والمعروف ان اليمن تمر بقلاقل سياسية واقتصادية بسبب حرب اهلية مدمرة وقعت في عام ١٩٩٤، وكلفته ما بين ١١ مليار و١٣ مليار دولار وفقاً للتقديرات وكذلك ارتفاع معدل النمو السكاني وعودة ٨٠٠ الف من العاملين المغتربين بسب حرب الخليج.

وفي هذا الصدد يذكر ان تخفيض الفقر الى النصف بحلول عام ٢٠١٥ كان من بين الاهداف الاساسية لاعلان الامم المتحدة بشأن الالفية، ولكن الواقع غير ذلك فما ان دخلت الالفية على العالم الثالث حتى زاد الفقر بشكل ملفت للانتباه، وسبب ذلك الحروب والنزاعات الداخلية التي ادت الى ارتفاع نسبة الامية والبطالة وهذه بدورها ادت الى ارتفاع مستويات الفقر خصوصاً بين النساء، كما ان معدلات الامية بين الكبار (١٥ سنة فما فوق) في المنطقة كانت مرتفعة عام ٢٠٠٠، وفقاً لتقديرات الاسكواء حيث بلغت ٢٤ بالمائة (٣٧ بالمائة بالنسبة للنساء و٢١ بالمائة بالنسبة للرجل).

وبسبب ارتفاع الامية تفاقمت البطالة، مما زاد من انتشار الفقر، وحسب تقديرات البنك الدولي لعام ١٩٩٧، فان ٤٧ مليون نسمة كانوا محرومين من المياه الصالحة للشرب، و٢٩ مليون كانوا محرومين من الخدمات الصحية، واكثر من ٥٠ مليون في منطقة الشرق الاوسط يتنفسون هواء ملوثاً و١٥ في المائة من سكان المنطلقة يعانون من البطالة. ويحتاج الامر الى تغيرات سريعة ليتسنى استيعاب ٥٠ مليون من الوافدين الجدد الى سوق العمل بحلول عام ٢٠١٠[١٩].

وبما ان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحماية المجتمع من الفقر هي من اهم حقوق الانسان، وتشمل حيزاً كبيراً ضمن المواثيق والعهود الدولية الخاصة بحقوق الانسان وبما ان الوضع في العالم العربي كما اشرنا اليه، ناهيك عن غياب سياسة حكومية تسعى للحد من التفاوت الكبير غي توزيع الثروات وتحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للرأسمال القومي، في ظل هذا الوضع هل نتلاءم استراتيجيتنا في المطالبة بتطبيق حقوق الانسان مع معطيات واقعنا؟

ارجو ان لا يفهم من كلامي ان هناك مأخذ على حقوق الانسان العالمية، بل على العكس فهي تصب في حفظ انسانية الانسان، ولكن المأخذ على مجتمعنا الذي لم

---

18 المصدر نفسه.

19 المصدر نفسه.

يهيئ الارض المناسبة لغرس هذه الحقوق، بمعنى اخر هو عدم قدرة مجتمعاتنا العربية على خلق آلية عمل تتلاءم مع هذه الحقوق كالعمل على تغيير موازين القوى وتطوير آليات النضال من خلال المجتمع المدني والعمل على تحديد اسباب التدهور الاقتصادي والاجتماعي والسياسة الصحية والتعليمية المتدهورة واسباب الفوارق الثقافية وعدم المساواة في توزيع الثروات، ويعد تحديد اسباب ربط المطالبة بكل حق على حدة بمدى امكانية تطبيقه على ارض الواقع، وللوصول الى هذه الامكانية يجب البحث اولاً عن الخطوات الضرورية التي لابد من المرور بها والتي ستقودنا الى الحق المراد تأسيسه، لا ان القفز على الواقع ونطالب بالحقوق الجميلة بهدف المطالبة بها وكفاً، وكأننا فوق الزمان وخارج التاريخ، وهذا يعني انه عندما يطالب المواطن او مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي بحقوق الانسان ضمن المطلوب ان يكون ممتلكا لدرجة من الوعي تؤهله لادراك ما معنى ان يكون للفرد حق، وهذا يتطلب تغييراً اجتماعياً جذرياً على مستوى المؤسسات والانظمة والمناهج الثقافية والتربوية بحيث يخلق مناخا مرضياً ووعياً اجتماعياً جماعياً بهذا الخصوص يغنينا عن تقليد الغرب الذي يؤدي الى تكريس الاوضاع على ما هي عليه دون حدوث أي تغيير وبذلك يتوفر أي امل في التغيير والاصلاح لفائدة الامة.

رابعاً: حقوق الانسان والثقافة العربية

اول ما يشار في هذا الجانب هو هل ثقافتنا وعاداتنا تسمح باعتماد مبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان؟

قبل كل شيء لابد من القول ان الثقافة بمعناها الواسع الذي يشمل العادات والتقاليد الدينية والاجتماعية يشكل عاملاً اساسياً في حسم اتفاق جماعة معينة ما يصبح حقاً، ويوفر هذا العامل سلطة لهذه الحقوق تنبع من الالتزام الاخلاقي لاعضاء الجماعة باحترام تلك الحقوق[20].

وهذا يعني ان الثقافة في أي مجتمع تقوم على عناصر ثابتة هي:

أ. العادات والتقاليد، وهي متوارثة في المجتمعات من جيل الى آخر.

ب. الديانات والمعتقدات، وهي ثابتة لا يمكن للانسان ان يتخلص منها.

ج. القيم والمعايير، وعادة ما تكون مقياس نموذجي على اساسه يقيس الانسان الافكار والمبادئ فما يلائمها يأخذ به وما يخافها يتركه.

هذه الامور واضحة كل الوضوح في مجتمعنا العربي المحكوم في نمطية تفكيره وعلاقاته بما يسمى بـ(القيم العمودية) وهي علاقات تسير في معظمها، في

---

[20] الدكتور احمد مصطفى، حقوق الانسان.. مفاهيم ودراسات، مقالة منشورة على شبكة المعلومات (الانترنيت) على الموقع: www.google.com

ضوء طبيعة السلطة في اتجاه واحد من الاعلى الى الاسفل وتكون مبنية على الطاعة والخوف اكثر منها على الحب والاحترام وتبادل الرأي، يترتب على ذلك ان تصبح سلطة الاب او الزوج او كبير السن او شيخ القبيلة او الرئيس، سلطة مطلقة، غير قابلة للتغير مهما تغير الزمان والمكان[٢١].

هذه الامور تؤثر كثيراً في طبيعة تعاملنا مع الابعاد الفلسفية والسياسية والاستراتيجية للميثاق العالمي لحقوق الانسان، فينظر اليه على انه مجرد بدعة غربية وربما اختراع مشبوه اساساً لا يستهدف سوى تحطيم العرب والمسلمين، وهي من صنع ادوات الامبريالية الصهيونية، لا علاقة للفكر العربي الاسلامي بها. هذه الامور وان كانت غاية في الاهمية الا انها لا ينبغي ان تستخدم ذريعة للتنصل من الالتزامات والمعايير الدولية التي يتضمنها الاعلان العالمي والذي اصبح مبدأ ملزماً في القانون الدولي.

فاذا كان الاعلان العالمي لحقوق الانسان قد ارتدى الثوب العربي محصلته وكما هو معروف جاءت نتاج تفاعل الحضارات والثقافات والفلسفات الانسانية على مر التاريخ.

لذلك لا يجب التعكز على الخصوصية الثقافية والقومية للشعوب للتنصل من الالتزامات الدولية لحقوق الانسان فالخصوصية الثقافية والروافد الفكرية للحضارات والامم والشعوب تعني تأصيل فكرة حقوق الانسان على المستوى الدولي بتأكيد احترام الخصوصيات وتعمقيها، بحيث يكون كل ما هو دولي يمثل توازن الثقافات والحضارات وقاسماً مشتركاً للامم والشعوب.

واذا كان العرب في الماضي قد قاربوا فكرة حقوق الانسان ولهم رافدهم الثقافي بما يزيد على ١٤٠٠ سنة بل واجبهم ايضاً ان يقاربوا الفكرة المعارضة ولا يتعاملوا معها بحذر خصوصاً وان في تاريخهم ما يدعمها من وثائق ونصوص وفي مقدمتها القرآن الكريم الذي يعتبر اعظم وثيقة لحقوق الانسان في العالم.

ثم نظرة سريعة على الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي يتألف من ثلاثين مادة، وتنص المادة الاولى منه على "ان الناس جميعاً يولدون احراراً متساوين في الكرامة والحقوق"[٢٢]. هكذا تقول المادة الاولى وقبلها باربعة عشر قرناً، قال عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احراراً".

ثم الم يذكر الله سبحانه وتعالى في قرأنه الكريم "وشاوره في الامر" أي التأكيد على مبدأ المشاورة والحوار بما ينتج عنته من تسامح وحوار عقلاني وديمقراطية،

---

21 حميد مجدي، مصدر سبق ذكره.

22 د. جورج جبور وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص٤٩.

وهذا البند احد اهم الشروط التي تؤكد عليها المواثيق الدولية الداعية لحق الانسان والدفاع عن حقوقه.

هل في هذه البنود انتهاكاً لثقافتنا وحضارتنا وديانانتنا؟، الم يقتبس الغبر هذه المبادئ منا كما اقتبسوا من قبل حضارتنا وتعلموا منا الكتابة؟، ولكنهم اجادوا بحثاً ودراسة وكونوا منها آلية تخدم مجتمعاتهم.

اذن اين تكمن الاشكالية؟

اعتقد ان الاشكالية لا تكمن في تفسير البعد الانساني لبنود حقوق الانسان، ولكن يخلق الية تجعل منها ملائمة لمجتمعاتنا غير متصادمة مع ثقافتنا وعاداتنا، صحيح ان بعض مضامين المواثيق الدولية لحقوق الانسان قد صدرت عن الغرب وترعرعت فيها لكن ذلك يجب ان لا يكون مبرر للتنصل من استحقاقات الفكرة والالتزامات المترتبة عليها وتفويت الفرصة على الفكر العربي المتربص بالعالم العربي والذي يستند في فكره على سجلات حقوق الانسان في العالم العربي وهي غير مشجعة لتعطيه صورة على ان الاسلام دين الارهاب وان العرب والمسلمين اصحاب ثقافة متعصبة ومتخلفة.

فكل العرب والمسلمين مدعون الى المبادرة بدعوة العالم الى النظر الى الارث الثقافي العربي في ميدان حقوق الإنسان، اسوة ببقية الشعوب من خلال التأكيد على حقهم في العيش بسلام وفقاً لخصائصهم الثقافية والدينية دون اهمال التطور العالمي في هذا الميدان.

الخاتمة

خلاصة هذه الدراسة اريد ان اقول:

١. ان حقوق الانسان ليست ابتكاراً غربياً كما يدعون بل ان تراثنا العربي الاسلامي عرف حقوق الانسان ونادى بها قبل كل المواثيق والعهود الغربية.
٢. ان المسألة الاساسية في حقوق الانسان ليست المنادى بها او تقليد الغرب لرفع الشعارات، بل هي ممارسة في حياتنا اليومية، تتطلب تعميق ثقافتنا وحضارتنا الملائمة لمجتمعاتنا، والتوقف عن اخذ ما هو جاهز من الغرب، وعلينا ان ندرك ان عملية التقليد وتكرير الافكار المصدرة لنما دون ان ندرك مضامينها وابعادها الحقيقية، ستؤدي لا محال الى تكريس ما هو موجود من هضم لحقوق الانسان العربي وبالتالي ايجاد امكانية عيش الانسان العربي ضمن حقوق تحفظ امنه وحريته وحياته.

الجريمة الارهابية.. "دوافعها وسبل الوقاية منها"

الدكتور
تميم ظاهر الجادر(*)

المقدمة

عرفت البشرية على مر عصورها المختلفة صورة أو اخرى من صور الارهاب ، الا ان مانتعرض له في الوقت الحاضر فاق كل تصور، واصبحت النشاطات الارهابية هاجساً يقلق الانسان في كل زمان ومكان، فقد تجاوز آثارها حدود الدولة الواحدة لتمتد الى عدة دول مكتسبة بذلك طابعاً عالمياً مما يجعل منها جريمة ضد النظام الدولي ومصالح الشعوب الحيوية وامن وسلام البشرية. كونها لاتنمو في أوساط الاستقرار والتكافؤ والتكامل وانما في حالة التفكك والاضطراب والاستبداد، وكذلك عندما تزداد حدة الاضطرابات في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية. ومع تصاعد الاعمال الارهابية وانتشارها تطلب الامر مواجهة الارهاب بالبحث عن أفضل السبل التي يمكن ادخالها في التشريع الجنائي لمواجهة الارهاب داخل المجتمع، واضعين في الاعتبار ان الاذى الذي يحدث من الارهاب ليس هو الاذى الذي يتعرض له ضحيته رغم انه أذى جسيم وخطير ويستحق أقصى العقوبة، ولكن الاذى الحقيقي للأرهاب هو الاعتداء على حق المواطن في الامن باعتبار هذا الحق أعلى مراتب حقوق الانسان وحق الدولة في الاستقرار باعتباره أعلى مراتب المصلحة العليا. وجوهر الارهاب يكمن في حالة الرعب التي تمكن فاعلها من فرض سيطرته في تحقيق هدف معين، وتحركه دوافع دنيئة تقوم على تخويف الناس عن طريق أعمال عنف تثير الاحساس بالخوف ضرر أياً كان يحيق بها، ويعدّ ترويعاً تحت كل الظروف وبكل المقاييس، فضلاً عن خلقه جواً من انعدام الامن والاطمئنان فهو يمكن ان ينال الانسان الذي لاعلاقة له إطلاقاً بالقضايا التي يتبناها الارهابيون، مثلما ينال من ذلك الانسان الذي يعتقد الارهابيون انه وثيق الصلة بالاهداف التي يريدون تحقيقها، كما يهدد الدولة واستقرارها ويشكل خطراً على مصالحها الحيوية. كونه من الجرائم الجسيمة التي تستنبط الجسامة فيه من طبيعة الفعل أو العمل الارهابي أو من مدى النتائج المترتبة عليه أو من الدوافع التي يهدف الوصول اليها. وان عمادها جذب الانتباه الى أمر معين على نطاق واسع ولذلك كثيراً ما يقع على أهداف معينة لتنال

(*) دكتور في كلية القانون/ الجامعة المستنصرية

أكبر قدر من الاعلان عن طريق وسائل الاعلام المختلفة. فهو يمثل إخلالاً بالمبادىء الدينية والاخلاق السامية، ويسيء للتراث الانساني للمجتمع الذي يدعو حماية حقوق الانسان ونبذ كل أشكال العنف. تنبع أهمية الدراسة من ضرورة تدعيم الحفاظ على أمن الوطن واستقراره وسيادة القانون فيه والتي استلزمت دراسة مفهوم الارهاب والاعمال الارهابية ومعرفة حجمه الحقيقي واتجاهاته والعوامل والاسباب المؤدية له والسبل الوقاية منه.

الفصل الاول

مفهوم الارهاب

لاشك انه لايوجد للأرهاب تعريف محدد متفق عليه في الفقه الجنائي أو في التشريعات الجنائية أو الاتفاقيات الدولية. والواقع من الصعوبة بمكان تعريف ظاهرة الارهاب الاجرامية بوضوح بالفاظ قانونية بحيث تشملها من جميع جوانبها، ولذلك فأن الاتجاه السائد عالمياً وفي فقه القانون الدولي الجنائي هو تجنب اعطاء تعريف جامع مانع للجريمة الارهابية. فضلاً عن إختلاف الأراء والاتجاهات بين من تناولوا هذا الموضوع من جهة، واختلاف مواقف الدول من جهة ثانية، حيث مايعتبره البعض ارهاباً ينظر اليه البعض الاخر على انه عمل مشروع، كما يدخل تعريف الارهاب مع عدد من المفاهيم الاخرى القريبة منه في المعنى، كمفاهيم العنف السياسي، أو الجريمة السياسية، أو الجريمة المنظمة، كما ان مفهوم الارهاب متغير وتختلف صوره واشكاله وانماطه ودوافعه اختلافاً زمانياً ومكانياً كما يتباين النظر اليه بتباين الثقافات القائمة في المجتمعات المعاصرة ، فيعتبر الفعل المرتكب عملاً ارهابياً عندما تكون الغاية من ارتكابه غاية دنيئة ومن ذلك الاعتداء على أرواح الناس وبث الرعب والفزع بينهم وتعريض ممتلكات المجتمع للتهديد والخطر. فقد ذهب البعض الى تعريف الارهاب بانه: ((عمل عنيف وراءه دافع سياسي اياً كانت وسيلته وهو مخطط بحيث يخلق حالة من الرعب والهلع في قطاع معين من الناس لتحقيق هدف بالقوة أو لنشر دعاية لمطلب أو ظلامة سواء كان الفاعل يعمل لنفسه بنفسه أم بالنيابة عن مجموعة))[1] وهو كذلك عنف منظم ومتصل بقصد خلق حالة من التخويف العام الموجه الى دولة أو جماعة سياسية والذي ترتكبه جماعة منظمة بقصد تحقيق أهداف سياسية[2] تؤدي الى إخلال بمفهوم النظام العام في الدولة بمدلولاته الثلاث: الامن العام، والصحة العامة، والسكينة العامة. فهو يمثل فعل أو أفعال العنف التي تنطوي على انتهاك عمدي للقواعد الاخلاقية والعرفية والقانونية للسلوك الانساني بغرض بث الشعور بالخوف وعدم

---

[1] د. محمد عزيز شكري ، الارهاب الدولي – دراسة قانونية ناقدة ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٢٠٤

[2] د. احمد جلال عزالدين ، الارهاب والعنف السياسي ، القاهرة ، دار الحرية ، ١٩٨٦ ، ص ١٢٦

الامان كونه يحمل رسالة ما الى كافة الضحايا المحتملين الآخرين ليزرع الرعب في قلوبهم، ويستهدف هذا الفعل التأثير على السلوك السياسي للدولة أو الدول التي ينتمي اليها الضحايا. أما الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب فقد عرفت في مادتها الاولى الارهاب بأنه (كل فعل من افعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذاً لمشروع اجرامي فردي أو جماعي ويهدف الى القاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بايذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو امنهم للخطر أو الحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الاملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر). نلاحظ ان التعريف قد فرق بين الباعث على ارتكاب الفعل والغرض منه، بينما فرق بين الغرض والهدف المقصود منه ارتكاب الفعل ، فأهمل الاعتداد بالباعث حيث اعتبر الفعل ارهابياً حين يكون الهدف منه الحاق الضرر بالمرافق العامة أو الاستيلاء عليها أو تعريض موارد الدولة للخطر. وعنيت التشريعات الجنائية العربية بتعريف الارهاب كقانون الارهاب العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥، حيث نصت المادة الاولى على ان (كل فعل اجرامي يقوم به فرد أو جماعة منظمة استهدف فرداً أو مجموعة أفراد أو جماعات أو مؤسسات رسمية أو غير رسمية أوقع الاضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة بغية الاخلال بالوضع الامني أو الاستقرار والوحدة الوطنية أو ادخال الرعب والخوف والفزع بين الناس أو إثارة الفوضى تحقيقاً لغايات ارهابية). والقانون الجزائي السوري لسنة ١٩٤٩ في المادة (٣٠٤) المضافة بالقانون رقم (٣٦) لسنة ١٩٧٨ وقانون العقوبات المصري لسنة ١٩٣٧ المعدل بالقانون رقم (٩٧) لسنة ١٩٩٢ فقد نصت المادة (٨٦) منه على ان: (يقصد بالارهاب في تطبيق أحكام هذا القانون كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع يلجأ اليه الجاني تنفيذاً لمشروع اجرامي فردي أو جماعي لهدف الاخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وامنه للخطر، اذا كان من شأن ذلك إيذاء الاشخاص أو القاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر، أو الحاق الضرر بالبيئة أو بالاتصالات أو المواصلات أو الاموال أو بالمباني أو بالاملاك العامة أو الخاصة أو دور العبادة أو معاهد العلم لأعمالها أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو اللوائح). والواضح من التعريفات أن جوهر الإرهاب هو القاء الرعب بين الناس أو ترويعهم باستخدام وسائل القوة والعنف على شكل أفعال منظمة، ويهدف الى تحقيق أهداف معلنة وغير معلنة وفرض الارادة ، وخلق الفوضى على المستوى الوطني أو الدولي.

المبحث الاول
تعريف الجريمة الارهابية

بينت المادة الاولى من الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب الصادرة عن مجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب في ٢٢ / نيسان/ ١٩٩٨ في فقرتها الثالثة تعريف الجريمة الارهابية بأنها (أي جريمة أو شروع فيها ترتكب تنفيذاً لغرض ارهابي في أي من الدول المتعاقدة، أو على رعاياها أو ممتلكاتها أو مصالحها يعاقب عليها قانونها الداخلي، كما تعد من الجرائم الارهابية الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقيات التالية، عدا ما استثنته منها تشريعات الدول المتعاقدة أو التي لم تصادق عليها:

أ. اتفاقية طوكيو الخاصة بالجرائم والافعال التي ترتكب على متن الطائرات والموقعة بتاريخ ١٩٦٣/٩/١٤م.

ب. اتفاقية لاهاي بشأن مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعة بتاريخ ١٩٧٠/١٢/١٦م.

ج. اتفاقية مونتريال الخاصة بقمع الاعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني والموقعة في ١٩٧١/٩/٢٣م والبروتوكول الملحق بها والموقع في مونتريال في ١٩٨٤/٥/١٠م.

د. اتفاقية نيويورك الخاصة بمنع ومعاقبة الجرائم المرتكبة ضد الاشخاص المشمولين بالحماية الدولية بمن فيهم الممثلون الدبلوماسيون والموقعة ١٩٧٣/١٢/١٤م.

ه. اتفاقية اختطاف واحتجاز الرهائن والموقعة في ١٩٧٩/١٢/١٧م.

و. اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨٣ مايتعلق منها بالقرصنة البحرية.

وقد استثنت المادة ٢/أ من الاتفاقية أعمال المقاومة المسلحة في سبيل التحرر وتقرير المصير من اعتبارها أعمالاً ارهابية فنصت على انه (لاتعد جريمة حالات الكفاح بمختلف الوسائل، بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الاحتلال الاجنبي والعدوان من أجل التحرر وتقرير المصير وفقاً لمبادئ القانون الدولي ولايعتبر من هذه الحالات كل عمل يمس بالوحدة الترابية لأي من الدول العربية).

ونصت الاتفاقية على عدم اعتبار الجرائم الارهابية جرائم سياسية ، وبالتالي يجوز التسليم فيها إذا فرّ الجاني الى دولة اخرى، وهذا يتسق مع نصوص الاتفاقية العربية لتسليم المجرمين لسنة ١٩٥٢ والاتجاه الدولي. وكذلك أخرجت الاتفاقية أيضاً من نطاق الجرائم السياسية الجرائم الآتية ولو إرتكبت بدافع سياسي:

١. التعدي على ملوك ورؤساء الدول المتعاقدة والحكام وزوجاتهم أو اصولهم أو فروعهم.

٢. التعدي على أولياء العهد أو نواب رؤساء الدول أو رؤساء الحكومات أو الوزراء في أي من الدول المتعاقدة.
٣. التعدي على الاشخاص المتمتعين بحماية دولية بمن فيهم السفراء والدبلوماسيين في الدول المتعاقدة أو المعتمدون لديها.
٤. القتل العمد والسرقة المصحوبة باكراه ضد الافراد والسلطات أو وسائل النقل والمواصلات.
٥. أعمال التخريب والاتلاف للمتلكات العامة والممتلكات المخصصة لخدمة عامة حتى لو كانت مملوكة لدولة اخرى من الدول المتعاقدة.
٦. جرائم تصنيع أو تهريب أو حيازة الاسلحة أو الذخائر أو المتفجرات أو غيرها من المواد التي تعد لارتكاب جرائم ارهابية.

أما الاتفاقية الاوربية لقمع الارهاب لسنة ١٩٧٦ والمنفذة اعتباراً من آب ١٩٧٨ والصادرة عن المجلس الاوربي فأنها لم تورد تعريفاً عاماً واتبعت تعداداً حصرياً الا انها اعتبرت جرائم الاعتداء على الحياة والسلامة الجسدية وحرية الاشخاص وكذلك الجرائم التي ترتكب عن طريق استعمال القنابل والمفرقعات والرسائل المفخخة والاسلحة الآلية جرائم إرهابية. أما الاتفاقية الخاصة بمنظمة الدول الامريكية لمنع وقمع الارهاب الموقعة في واشنطن سنة ١٩٧١ فقط قصرت المادة الاولى منها الجرائم الارهابية على جرائم الخطف والقتل التي ترتكب ضد أشخاص تلتزم الدولة بحمايتهم حماية خاصة يقرها القانون الدولي وكذلك الاعتداء على حياة وسلامة هؤلاء الاشخاص وافعال الابتزاز المرتبطة بهذه الجرائم. نلاحظ بصفة عامة إنه لاتوجد اتفاقية دولية موحدة لتعريف الارهاب أو الاعمال الارهابية وان كانت هناك لجنة مشكلة منذ عام ١٩٧٢ تعمل على ايجاد تعريف للأرهاب يتفق عليه المجتمع الدولي حتى الآن. كما ان هناك تعداداً حصرياً لما يعد ارهاباً دولياً في المادتين (٢و٣) من مشروع اتفاقية جنيف الدولية الخاصة بالعقاب على الارهاب لسنة ١٩٣٧. الذي أعد في كنف عصبة الامم، ولحد الآن، لم يوفق المجتمع الدولي في صياغة اتفاقية دولية لمنع وقمع الارهاب بصورة عامة[3]. فأن الجريمة الارهابية من الجرائم الايجابية التي تقع بفعل ايجابي يخالف أحكام القانون، ونفترض قيام الجاني بنشاط خارجي مادي، ولايكتفي في العقاب بالنية الاجرامية. وبذلك تختلف الجريمة الارهابية عن الجريمة السلبية التي تقع بامتناع الجاني عن القيام بفعل يفرضه عليه القانون. ويتمثل الركن المادي بصدور نشاط اجرامي ظاهر من السلوك غير المشروع يتمثل باستخدام

---

[3] هناك لجنة شكلتها الجمعية العامة للأمم المتحدة لأعداد مشروع اتفاقية دولية عالمية لمكافحة الارهاب منذ سنة ١٩٧٢ وعلى الرغم من تعدد اجتماعاتها لم توفق في اعداد مشروعها النهائي .

القوة أو استخدام العنف والتدمير أو غير ذلك من الافعال الايجابية ويترتب على ذلك الفعل تحقيق نتيجة اجرامية تتمثل في صورة اعتداء على المصلحة التي يحميها القانون. فضلاً عن انها من الجرائم العمدية التي تنصرف فيها ارادة الجاني الى إتيان الفعل والى تحقيق النتيجة الارهابية التي يقصدها. وقد يكون هذا القصد مباشراً أو قد يكون إحتمالياً حين تقع نتيجة لم يتوقعها الجاني كأثر لازم وحتمي لفعله وانما تحصيل باعتبارها ممكنة الوقوع ومجرمة بحكم القانون. والجريمة الارهابية قد تأخذ صورة مشروع اجرامي ينفذ من قبل شخص واحد بإتيان فعل واحد أو عدة أفعال مجرمة قانوناً، أو قد تأخذ الجريمة صورة مشروع اجرامي جماعي ينفذ من قبل مجموعة من الاشخاص أو من قبل احدى العصابات أو المنظمات أو المجموعات الارهابية.

المبحث الثاني
تمييز الجريمة الارهابية عن غيرها من الجرائم

يعد التكييف القانوني لأية جريمة وتحديد الوصف القانوني لها أمراً يدخل ضمن أختصاص القضاء حيث يتولى القضاء تقدير وقائع القضية المعروضة أمامه والتثبت من جميع أركانها وملابسات ارتكابها واعطاء الوصف القانوني لها كان تكون جريمة عادية أو سياسية أو ارهابية أو غيرها، ويستدل القضاء بذلك بنصوص قانون العقوبات أو القوانين العقابية الاخرى أوالنصوص الواردة في الاتفاقيات الاقليمية أوالدولية والتي تحدد وصفاً معيناً لبعض الجرائم[4]. لذا سنبحث التمييز بين كل من:

المطلب الأول
التمييز بين الجريمة الإرهابية والجريمة المنظمة

يختلط مفهوم الجريمة الإرهابية عند بعض الباحثين مع جرائم العنف التي ترتكبها العصابات الإجرامية، حيث هناك أمور مشتركة بين الإرهاب والجريمة المنظمة فكلاهما يسعى الى بث الرعب والذعر والرهبة والخوف في الأفراد، لكن الفرق بينهما في نطاق الرعب وهو فرق في النوع وليس في الدرجة[5]. ويكمن التمييز بينهما من خلال سعي الارهابيين الى تحقيق غايات واهداف سياسية، والقيام بفعل دعائي لبيان مبادئهم والاعلان عن غايتهم عن طريق الفعل العنيف، بينما العصابات الإجرامية المنظمة تعمل على تحقيق غايات واهداف مادية بحته ومنافع ومكاسب ذاتية. كما ان الفارق بين الارهاب والاجرام المنظم يتمثل في نطاق تركيز انشطة كل

---

[4] قانون العقوبات العراقي المادة (٢١) ، اتفاقية الرياض العربية

[5] حسين عبدالحميد رشوان ، التطرف والارهاب من منظور علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٧ ، ص ٥١

منهما في مواقع محددة حيث تركز الانشطة الارهابية عادة على التجمعات السكانية والمواقع المؤثرة الاجتماعية والدينية والاقتصادية بينما الانشطة الاجرامية المنظمة تمتد لتشمل كل المواقع التي تبغي الحصول منها على مكاسب لها. وكذلك يترك الفعل الاجرامي المنظم تأثيراً نفسياً له في نطاق محدد وعادة لايتجاوز نطاق ضحاياه، بينما يترك الفعل الارهابي تأثيراً نفسياً ليس له نطاق محدد ويتجاوز محل الجريمة المستهدف ليؤثر في سلوك الضحايا المحتملين الآخرين. بهدف ممارسة الضغوط عليهم للتخلي عن قرار أو موقف ما أو لإظهار الكيان السياسي بمظهر الضعف والعجز عن القيام بمهامه ووظائفه في حماية المجتمع. كما ان الجريمة الارهابية تتسم بالكثير من سمات الجريمة المنظمة حتى ساد الاعتقاد بأن هنالك علاقة قوية بين الظاهرتين[6]. وقد شرعت الامم المتحدة عام ١٩٩٠ في وضع برامج موحدة لمعالجة الظاهرتين بالرغم من ان (هناك عناصر من التشابه أدت الى وصف الجريمة الارهابية بالجريمة المنظمة) ونحن نرى ان هذا الوصف قد يصبح صحيحاً اذا ما اتخذت الجريمة المنظمة هدفاً سياسياً يتمثل بسلوك اجرامي يستهدف نشر الرعب والخوف لفرد أو جماعة معينة.

المطلب الثاني

التمييز بين الجريمة الارهابية والجريمة السياسية

توصم الجرائم الارهابية بخسة ودناءة البواعث الدافعة اليها وهي لاتختلف عن الجرائم العادية الا في غايتها التي تتمثل في ترويع المجتمع والحاق الاذى بافراده، أو بالاموال والممتلكات العامة وذلك باستخدام العنف والتخريب أو الاغتيال وغير ذلك من الوسائل لتحقيق مطالب معينة بدافع من الانانية أو الأثرة أو المنافع الشخصية، كما ان بواعث المجرم الارهابي تبقى اكثر دناءة وانحطاطاً وتفوق كثيراً نظيرها لدى المجرم العادي ويعود ذلك الى انعدام التناسب بين المآرب والمصالح الشخصية غير المشروعة التي يهدف المجرم ادراكها بجريمته الشنعاء، وبين حجم الاضرار والاخطار التي تنتجها هذه الجريمة وهذا مايفسر اخراج الجرائم الارهابية من طائفة الجرائم السياسية[7]. وهذا ما انتهى اليه المؤتمر الدولي لتوحيد القانون الجنائي المنعقد في (كوبن هاجن) سنة ١٩٣٥ حيث قرر ان (لاتعتبر جرائم سياسية الجرائم التي يقترفها الجاني بدافع أناني دنيء أو التي تخلق خطراً عاماً أو حالة رعب). وكذلك

---

[6] د. محمد شريف بسيوني ، السياسة الدولية والقومية الفعالة لمكافحة الجريمة المنظمة ، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الخامس للوقاية من الجريمة ، منشورات الامم المتحدة ، ١٩٩٠

[7] د. نجاتي سيد احمد ، نظرية الجريمة السياسية في القوانين الوضعية والشريعة الاسلامية ، جامعة القاهرة ، كلية الحقوق ١٩٨٣ ، ص ٤٨

عرف الجريمة السياسية بأنها (جرائم موجهة لنظام الدولة وسيرها وتكتسب لغرض سياسي). واضاف الى ذلك انه من المرغوب فيه عقد اتفاقية دولية لانشاء قضاء جنائي دولي لمحاكمة مرتكبي الجرائم الارهابية اذا كان ضررها ممتداً الى دول متعددة أو فرّ الجاني الى دولة غير التي ارتكب جريمته فيها[8]. كما قضت الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب بعدم اعتبار الجرائم الارهابية من الجرائم السياسية[9]. وتعد جرائم سياسية الجرائم التي يكون الباعث على ارتكابها سياسياً أو التي يكون هدفها أو غايتها تحقيق غرض سياسي أو بدافع سياسي لو كانت تتضمن أفعالاً من قبيل الجرائم العادية، كالقتل والتخريب. وللتفريق بينهما يمكن القول ان الافعال الارهابية عادةً تحمل في طياتها أهدافاً تتجاوز نطاق الفعل العنيف وتنطوي على رسالة ما يتم توجيهها من خلال الفعل الارهابي بقصد التأثير على القرار، أو موقف معين للسلطة السياسية القائمة، بينما ليس الامر كذلك بالنسبة للجرائم السياسية، فعليه وان كان جائز القول بأن كل ارهاب ينطوي على فعل أو عمل من أعمال العنف له طابع سياسي فانه لايمكن القول بان كل جريمة سياسية تنطوي على عمل ارهابي[10]. لذا فقد ذهبت معظم القوانين الجنائية المعاصرة الى تقرير معاملة عقابية خاصة متسامحة مع المجرمين السياسيين تتلائم مع صفة (السياسية) التي تتسم بها جرائمهم. وقد وجد هذا الاتجاه صدى له على الصعيدين الاقليمي والدولي، ففي مجال القوانين العقابية الداخلية، ساد مبدأ حظر عقوبة الاعدام في الجرائم السياسية، وتقرير معاملة مميزة داخل المؤسسات العقابية للنزلاء المحكوم عليهم في جرائم سياسية، أما في مجال الاتفاقيات الاقليمية والدولية، فقد استقر مبدأ حظر تسليم المجرمين السياسيين.

---

[8] د. محمد نجيب حسني ، شرح قانون العقوبات القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة ،ص ٢٧٠

[9] المادة الثانية (ب) من الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب

[10] د. عبدالناصر حريز، الارهاب السياسي – دراسة تحليلية، مكتبة منشورات مدبولي، القاهرة ، ١٩٩٦ ص٨٩

المبحث الثالث
أنواع الارهاب

تختلف أنواع الارهاب وفقاً لطبيعة الاعمال المرتكبة والتي من شأنها خلق حالة التهديد والترويع لتحقيق أهداف محددة سنبحث في ثلاث مطالب أهمها وهي كالاتي:

المطلب الأول
إرهاب الدول

يرى البعض ان الارهاب يقتصر على الافعال المرتكبة من قبل الافراد أو الجماعات ويتجاهل الاعمال الارهابية التي تماثلها في الخطورة والمرتكبة من قبل الدولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ويكون ارهاب الدولة أو بعض الجماعات التي تعمل لها أو لحسابها بشن هجوم أو هجمات على دول اخرى أو ممتلكاتها، أو ضد جماعات أو أفراد داخل الدولة من خصومها السياسيين أو المعارضين لها لاخضاعهم أو الهيمنة عليهم أو اضطهادهم[11]، وكذلك يدخل في ذلك أعمال الاضطهاد والتمييز العنصري بارهاب جماعات أثنية داخل الدولة، واعمال الارهاب ضد السكان المحتلين، ولاشك ان مواجهة ارهاب الدولة ينعته البعض تبعاً للاسباب التي تدعو الى مقاومته فهناك ارهاب اقتصادي يكون باحتكار ثروات السكان واعطاء امتيازات اقتصادية وتسهيلات لمن يؤيدون السلطة، وحرمان الفئات الاخرى الامر الذي يؤدي الى خلل اقتصادي واجتماعي وخلق شعور بالقلق والغضب من السلطة مما يؤدي الى مواجهتها، وبالتالي قد يترتب على ذلك النيل من حقوق الانسان واضعاف الديمقراطية وسيادة القانون في الدولة ويكون ارهاب الدولة غير مباشر عندما تعهد بذلك الى اجهزتها الامنية أو عملائها من اجل تحقيق أهداف سياسية معينة.

المطلب الثاني
إرهاب الأفراد والجماعات

الاعمال الارهابية يمكن ان ترتكب من قبل فرد معين أو من قبل مجموعة أفراد في اطار مجموعة منظمة أو جمعية أو عصابة تستخدم القوة والعنف أو التهديد بهما لخلق جو من الافزاع والترويع والخوف ويوجه ضد الدولة أو المؤسسات الحكومية أو شخصيات عامة، أو أصحاب سلطة أو ضد دولة معينة أحياناً بحيث تنحصر نتائجه في نطاق محل العمل الارهابي وقد يكون هدفه الاخلال بالنظام العام،

---

[11] مثال ذلك/ارهاب الدولة الذي تمارسه السلطة أحياناً ضد رعاياها مثل محاكم التفتيش في أسبانيا، والجستابو في ألمانيا وحملات التطهير في الاتحاد السوفيتي سابقا

أو تعريض سلامة المجتمع وامنه للخطر، أو الحاق ضرر بالبيئة أو بالاتصـــالات أو المواصلات أو بالاموال أو بالمباني أو بالاملاك العامة أو الخاصة بالاستيلاء عليها أو احتلالها، وكذلك يكون بعرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور العبادة أو معاهد العلـم لدورها الموكول لها أو تعطيلها. وقد تكون أهداف الارهاب سياســية أو مذهبيــة أو اجتماعية هدفها بث روح الكراهية والتفرقة بين طبقات المجتمع أو هدم وزعزعة ثقة الافراد في الحكومة وسلطات الامن[١٢]. وعلى الاغلب فأن الذي يضفي صفة الارهاب على الفعل هو أن يكون الهدف من وراء ارتكابه سياسياً.

المطلب الثالث

الارهاب الدولي

ويقصد به الارهاب الذي يخلق حالة من الاضطراب في العلاقات الدوليــة[١٣]. والذي يهدف الى تحريك الضمير العالمي لاسباب تتعلق بوطن مغصوب أو جماعــة مطرودة من أوطانها دون ذنب أو غير ذلك من النواحي السياسية التــي لهــا صــلة بالارض والكرامة. ويهدف الى التأثير على تلك الدول لفعل شـــيء معــين. وهنــاك مجموعة من الابعاد التي ينهض عليها الارهاب الدولي منها أن يكون الفعل الاجرامي ضد دولة أو عدة دول وكذلك ان يكون ذا صيغة دولية فضلاً عن اخــتلاف جنســية المساهمين في الاعمال الارهابية وكذلك المحل الذي تقع به الاعمال الارهابية يخضع لسيادة دولة ليست الدولة التي ينتمي اليها الفاعلين وهذا قد يكون جزء من اقليم الدولة، وقد تتجاوز آثارها نطاق الدولة الواحدة كان يكون متجهاً نحو دولة اخرى أو منظمة أو تجمع دولي معين كذلك يختلف مكان التخطيط والاعداد والتجهيز عن مكان التنفيذ كان يتم التخطيط في دولة ما على حين يقع الفعل الارهابي في اقليم دولة اخرى. كما يمكن تصور ان يقع الفعل الارهابي لتحريض دولة ثالثة أو يشن بواسطتها أو يتلقى الفاعلون مساعدة أو دعماً مادياً أو معنوياً من دولة خارج الدولة التي يتم تنفيذ الفعل الارهــابي فيها. وقد ترتكب الاعمال الارهابية في زمن السلم وفي زمن الحرب[١٤]. وتهدف الــى اثارة الرعب والفزع لدى الافراد أو جماعات من الناس أو لدى الجمهور كافة.

---

12 د. عوض محي الدين ، تعريف الارهاب في الوطن العربي ، بحث منشور في مجلة أكاديمية نايف للعلوم الامنية ، العدد ١٦٤ ، سنة ١٩٩٨ ص ٩١ .

13 د. محمد مؤنس محب الدين ، الارهاب في القانون الجنائي لمكتبة الانجلو مصرية القاهرة سنة ١٩٨١ ص ٣٤٦

14 د. محمد عزيز شكري ، الارهاب الدولي / دراسة قانونية ، القاهرة ، سنة ١٩٩١ ، ص ٢٠٤

المبحث الاول
الأسباب الدافعة للأرهاب

لايمكن لأحد ان ينكر حقيقة تزايد الأعمال الإرهابية تزايداً ملحوظاً في الآونة الأخيرة إلى درجة يمكن وصفها بأنها بلغت حد (الظاهرة) وقد تنوعت الى أساليب وصور مختلفة مثل الخطف، والاغتيال، والابتزاز، والتخريب، وزرع المتفجرات، والحرائق والى غير ذلك من الطرق والأساليب، فضلاً عن إنها أصبحت الشغل الشاغل للمهتمين بالعدالة الجنائية في الدولة، إذ إن تزايد الجرائم الإرهابية لايقف عند الارتفاع الكمي المستمر لأعداد هذه الاعمال، وإنما يستطيل كذلك الى الاشكال والانماط السلوكية لهذه الجرائم الأمر الذي يقتضي بحث أهم الدوافع للوقوف على تشخيص واقعي ومتكامل لها في المطالب الآتية:

المطلب الاول
الدوافع السياسية

وهي الدوافع التي تصف الإرهاب (بالسياسة) وهي أكثر الأسباب شيوعاً وأشدها ضراوة وخطر واكثرها دموية، تلك الدوافع لاتعتبر وليدة المصادفة، وإنما تعتبر أفكار أيدلوجية معينة غرضها تحقيق هدف سياسي محدد لتغيير نظام الحكم أو طبيعة العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع وتتميز بوجود هدف آني ليسعى الى تحقيقه من جراء فعله الاجرامي الذي يرسمه له غيره ضمن أيدلوجية معينة مخطط لها، وهدف مستقبلي ليسعى الارهاب المنظم الى تحقيقه وأهمية التمييز بينهما تكون عند رسم سياسة المنع والقمع. وقد تكون دوافع التعصب لمبدأ فكري أو أيدلوجي أو ديني وتحاول جماعة أو فئة اجتماعية ممارسة الارهاب والعنف ضد الفئات الأخرى من اجل فرض هيمنتها الفكرية والايدلوجية على المجتمع والثقافة السائدة. كما ان هناك دوافع تكمن بجوانب سياسية قد تصل فيها الحرب الايدلوجية الى سعي كل فئة او مجموعة الى تدمير الاخرى او النظام القائم او استبداله بنظام آخر يتناسب مع معتقداته ومن هذا القبيل منظمة الالوية الحمراء في ايطاليا ومنظمة بادر ماينهوف في المانيا وقد فشلت هذه التنظيمات امام مكافحة الدولة[١٥]. وتقوم هذه الدوافع على استخدام مظاهر العنف والترويع لتحقيق اهدافها.

[15] د. اسماعيل الغزال ، الارهاب والقانون الدولي ، الرياض ، ١٩٩٠ص١٥

المطلب الثاني
الدوافع الاجتماعية

تتصل الدوافع الاجتماعية المؤدية للإرهاب بحالة التنوع والانسجام الثقافي في المجتمع، وكلما قلت درجة الميول الارهابية، وذلك بسبب سيادة الهوية العامة والثقافة والشخصية العامة للمجتمع والتي تمثل مجموعة القيم والعادات والتقاليد فتتوحد الهوية الخاصة والعامة في هوية واحدة جامعة تسود في المجتمع[16]. لكن تزايد الافعال الفردية او المجتمعية التي تعارض الثقافة السائدة والتي تحدث ضرراً نفسياً او مادياً على المجتمع حيث يعد التفكك الاسري من ابرز الدوافع الاجتماعية التي تدفع الافراد لارتكاب أعمال إرهابية والتفكك الاسري يعني انهيار الادوار الاساسية للأسرة مثل التنشئة الاجتماعية والعلاقات الاسرية والزوجية، والطلاق كما يؤدي التفكك الاسري الى حدوث اغراض الافراد التي تستغل من قبل الجماعات الارهابية في تحقيق مصالحها.

كذلك عندما تنتهك حقوق الفرد وحرياته الاساسية وعندما يفتقد المساواة والعدالة التي نصت عليها الشرائع السماوية والتشريعات الوضعية، عندما لايجد الإنسان من لايسمع شكواه، وعندما يقع في شراك صحبة السوء، عندما تقوده البرامج الإعلامية المضللة أو منشورات دعاة الإرهاب والفوضى عندما لاتتاح له فرصة العمل الشريف، عندما يضجر عن الحصول على سكن ملائم، عندما ينظر للإنسان بمقدار ما يملك من مال لاكونه إنسان ولديه قدرات وقيم نبيلة اصلية، ولاشك ان هذه الدوافع إضافة الى عدم الاستقرار الاجتماعي قد تستغل من بعض الجهات لدفع الفرد للقيام بأعمال إرهابية، وقد تظهر حالة التعصب لمبدأ اجتماعي او ديني تحاول جماعة او فئة اجتماعية ممارسة الأعمال الارهابية ضد الفئات الاخرى من اجل فرض هيمنتها الفكرية او الدينية على المجتمع. خاصة في غياب القيم الأخلاقية او افتقادها او فسادها وتظهر كذلك في غياب التوجيه والرقابة والتربية وفقدان المثل العليا والقدوة الحسنة.

المطلب الثالث
الدوافع الاقتصادية

تعد حالة البؤس والفاقه التي يعيشها الافراد وكذلك حالة التشرد والضياع التي يعيش بها هؤلاء خارج اوطانهم، كانت وراء العديد من الاعمال الارهابية التي تهدف الى رفع الظلم والاضطهاد عنهم كما ان المشكلات الاقتصادية المتنوعة تنتج عن عدم اشباع النسق الاقتصادي ورغبات الافراد الاقتصادية والاجتماعية حيث يعد الفقر والبطالة التي ظهرت نتيجة التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية السريعة

---

16 حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩١ ص ١٤.

والناجمة عن التحضر والتغيير الثقافي والاجتماعي من ابرز الدوافع التي ترتبط بتباين المستوى المعاشي ومستوى الدخل بين طبقات المجتمع[١٧]. فضلاً عن الطمع والانتشار الذي يؤدي الى الخلل في التوازن الاقتصادي والاجتماعي. الذي يهيء هذا التفاوت الطبقي لظهور الفئات الهامشية التي شهدت شراء فاحش خلق حالة اللامساواة بين افراد المجتمع، كذلك الانفتاح المتزايد في معدلات التضخم واشتداد الازمات الاقتصادية ادى الى تزايد اسباب الارهاب، وهناك من يطلق عليه ارهاب رأس المال-الصامت-والذي تختلف مستوياته وكذلك مستويات الفاعلين فيه سواء أكان يمارسه الافراد او الشركات أو المؤسسات ضد بعضها البعض ويهدف الارهاب الاقتصادي المعلن هو تحقيق الربح والنفع بأي وسيلة، لذا فإن ضحاياه يكونوا مجردين، وبالتالي اخطاره مجردة وعامة ليست محتملة تظهر في الحال وقد تمتد آثارها الى آجال بعيدة، والدوافع الاقتصادية أحياناً لاتتقيد بالحدود الاقليمية للدولة وغالباً ماتكون عابرة للحدود لضرب مصالح دولة او شركة او فرد وهي اعمال عدوانية تصيب الملكية العامة والتعاونية ووسائل الانتاج وتنظيم الانتاج الصناعي والزراعي والحرفي بشكل يؤدي الى الاضرار بالاقتصاد الوطني، والدوافع الاقتصادية تستهدف من السلوك الاجرامي الى تعظيم الارباح لانه يأخذ في الاعتبار المكاسب التي يستطيع الحصول عليها على حساب ممتلكات الاخرين، ويلاحظ ان الاعمال الارهابية تقوم بها جماعات الاجرام المنظم من خلال تغلغلها في الشركات الاقتصادية للهيمنة على السوق[١٨]. كما ان عدم عدالة توزيع الثروات الاقتصادية واحتكارها بيد فئة او جماعات تدفع الى اللجوء الى عمليات ارهابية بقصد تحقيق غاياتها الاقتصادية، واشباع حاجاتها المادية والاجتماعية والنفسية وقد تدفع هذه العوامل بعض الفئات الاجتماعية الفقيرة من قبل مجموعات ارهابية لتنفيذ اعمالها وتصبح جزء من تنظيم ارهابي.

ان هذه الدوافع تلعب مع اخرى في تهيئة المناخ المناسب للإرهاب وعليه لابد من ضرورة توفير الاجواء الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المناسبة للتصدي للأعمال الارهابية التي تشكل خطراً على المجتمع الانساني بشكل عام وعلى مجتمعنا بشكل خاص.

---

17 د. محمد مؤنس محي الدين ، الارهاب على المستوى الاقليمي (الاستراتيجية الامنية) بحث منشور في مجلة اكاديمية نايف للعلوم الامنية، الرياض، ١٩٩٩ ص ٢٢٢.

18 د. عبود السراج، شرح قانون العقوبات الاقتصادي في التشريع السوري المقارن، منشورات جامعة دمشق ١٩٩٣ ص١٥٦.

المبحث الثاني
طبيعة الأعمال الإرهابية في التشريع العراقي

بعد صدور قانون مكافحة الإرهاب رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥ أشارت المادة السادسة على نفاذه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، حيث نشر في ٢٠٠٥/١١/٩. فقد نصت المادة الاولى من هذا القانون على تعريف الإرهاب فجاء نصها على النحو الآتي: (كل فعل إجرامي يقوم به أو جماعة منظمة استهدفت فرداً أو مجموعة افراد أو جماعات او مؤسسات رسمية أو غير رسمية أوقع الاضرار بالممتلكات العامة او الخاصة بغية الاخلال بالوضع الأمني أو الاستقرار والوحدة الوطنية أو ادخال الرعب والخوف والفزع بين الناس او اثارة الفوضى تحقيقاً لغايات إرهابية).

فقد تناول المشرع بالتعريف للإرهاب وهو في حد ذاته لايعد جريمة ولايكون مستوجباً- بالتالي- تعريفه بنص قانوني ويثار هنا سؤال فيما إذا كان يمكن اعتباره ركناً في بعض الجرائم بمعنى انه يعتبر من وصف الجريمة القانوني أو طبيعتها، أم انه ظرف تشديد لعقوباتها يقتصر أثره على تغيير كمية العقوبة، فإذا ما اعتبر ركناً من اركان الجرائم والتي وردت في المادة الثانية كان الاولى أن يترك للفقه والقضاء أمر تحديده، ان اذا اعتبر ظرفاً يعتبر مشدداً لعقوبات بعض الجرائم فيتعين النظر فيما إذا كان ظرفاً يعتبر في حد ذاته جريمة وبانضمامه الى الجريمة الاصلية تشدد عقوبتها. أم انه لايعد بذاته جريمة فيكون تعريفه بنص قانوني سائغاً كما هو الحال في تعريف سبق الاصرار في المادة (٣/٣٣) من قانون العقوبات. لذا كان على المشرع ان يتناول بالتعريف (الافعال الارهابية) وليس الارهاب وهذا ماذهب اليه المشرع السوري. لأن لفظ (إرهاب) هو مصدر للفعل (أرهب) بمعنى (أخاف) واصله الفعل الثلاثي (رهب) بكسر الهاء ومعناها (خاف) ومصدره (رهبة) بفتح الراء و(رهبا) بضمها. ولايختلف معناها القانوني عن معناه اللغوي فالارهاب هو في المعنيين إضافة الغير واثارة الخوف في نفسه. ان النص يعرف الارهاب بأنه ((ادخال الرعب والخوف والفزع بين الناس او اثارة الفوضى تحقيقاً لغايات ارهابية)). والمعنى انه فعل من شأنه ان يحدث اثر او نتيجة، واذا كان هذا المعنى هو المقصود فهو غير صحيح لأن الارهاب لايكون فعلاً ملموساً في الواقع انظر المادة (٣١٤) من قانون العقوبات السوري/انظر المادة (٣٠٤) من قانون العقوبات اللبناني وانما نتيجة تتمثل في أثر يحدثه فعل في نفس الغير. لانه لايمكن ايراد البرهان او النتيجة بحيث تنطوي المقدمات على النتيجة التي يراد التوصل اليها. وكان من الافضل ان يقتصر التعريف على لفظه (الترويع) فقط لان معناها يستغرق الخوف والفزع معاً. وباعتباره حالة نفسية مترتبة على

الافعال كأثر لها على حين تظل الافعال تمثل السبب الذي احدث (الترويع) ولأغتلط به.

المطلب الاول
الافعال الارهابية

يتضح من نص المادة الثانية من قانون مكافحة الارهاب عند مقارنتها بقانون العقوبات العراقي المرقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ ان اغلب ان لم نقل جميع الافعال الجرمية قد وردت في المواد من ١٩٠- ١٩٩ والخاصة بالجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي ويبدو ان المشرع قد رأى في جسامة الخطر الذي يبعثه التفكير في هذه الافعال والعمل على تنفيذها وفي الضرر الذي ينجم عنها حال ارتكابها مبرراً لاختصاصها بأحكام اجرامية خاصة لدى ملاحقة مرتكبيها والمساهمين فيها بالعقاب. فقد جمعت بين ما يعتبر من قبيل الاعمال المادة، وما يعتبر من نتائج الافعال وهذا الجمع يصعب معه تحديد الفاصل الذي يميز الفعل الإرهابي عن غيره من الافعال لذا نورد مايمكن ان يشمله الفعل الإرهابي وفقاً لما بينته المادة الثانية من القانون.

أولاً: وجود مشروع إجرامي

وهو عنصر مفترض يتمثل بوجود عزم وتصميم يؤسس لمرحلة من مراحل الجريمة لاتتعدى مرحلة التفكير لدى الفاعل او الفاعلين وهو في حد ذاته لايعد أمراً مؤثماً، كما يلاحظ ان النصوص في المادة الثانية من القانون لاتحدد طبيعة الجرائم التي تقع على الاموال أو المؤسسات أو على المصلحة العامة. كذلك يتضح من نصوص الافعال بأن المشرع ساوى في كون الفعل المصمم على ارتكابه نيانه مشروعاً إجراميا يمكن ان يقع من شخص واحد أو أن يكون مشروعاً إجرامياً اجتمع عليه عدد من الأشخاص أياً كان عددهم لإرتكاب الجريمة.

ثانياً: طبيعة الفعل الارهابي

أشارت المادة الثانية/الفقرة (٢) من قانون مكافحة الارهاب الى ان (العمل بالعنف والتهديد على تخريب أو هدم أو اتلاف أو اضرار عن عمر مباني أو أملاك عامة..). وهذا يعني ان يكون الفعل المادي (السلوك الاجرامي) ايجابي ولايمكن تصور القيام بعمل سلبي من شأنه ان يحقق النتيجة التي يلجأ اليها الجاني في تنفيذ المشروع الاجرامي. لذا من شروط العمل الارهابي ان يكون ايجابي ينطوي على قدر من القوة او العنف او الشدة او على تهديد بالعنف والاصل في ذلك ان اعمال القوة والقسوة يقصد بها الاصابات المادية التي تقع نتيجة الاعتداء على محل الجريمة سواء

تركت أثراً أم لم تترك كما ان العنف يعني كل شدة تقع على سلامة جسم المجني عليه دون اصابة جسده مثل أحياناً أحداث آثار وانفعالات نفسية، أو اضطرابات تؤثر على صحة المجني عليه. أو أحياناً تعطل وظائف جسمه، ولايختلف التهديد بالعنف إلا من جهة اقترانه بمحاولة دفع المجنى عليه الى سلوك أو موقف معين واحداث التأثير عليه دون اصابة جسده في الحال مع امكانية وقوع الضرر بالمجني عليه في حالة امتناعه عن اجابة الجاني او الاستجابة الى ما يطلبه منه.

ثالثاً: ان ينتج الفعل الارهابي بذاته آثاراً محددة

عبرّ المشرع لتحقق هذا في المادة الثانية / الفقرة (٨) بقوله: ((..من شأنه تهديد الامن والوحدة الوطنية والتشجيع على الارهاب...)). ذلك ان ايراد عبارة (من شأنه تهديد) تغير اشتراط وجود علاقة سببية موضوعية وليست شخصية موجودة في ذهن الفاعل بين الفعل واحدى النتائج المحددة بالنص، بمعنى ان يكون الفعل في حد ذاته صالحاً في الظروف الطبيعية العادية المألوفة لاحداث النتيجة المحددة بالنص، ولكن لايشترط ان تتحقق هذه النتيجة بالفعل اذ يكفي ان يتضمن الفعل في حد ذاته اسباب حصول نتيجته ولو لم تحدث هذه النتيجة بالفعل لسبب خارج عن ارادة الفاعل، أما هذه النتائج فهي:

١. تهديد أمن المجتمع للخطر.

يقصد بتهديد الامن هو كل فعل مادي من شأنه الاخلال بالنظام العام وتعريض أمن المجتمع للخطر، وآثاره وتعكير الصفاء والاطمئنان والاستقرار لدى الافراد في المجتمع ذاته، ومن الناحية القانونية ان سلامة وأمن المجتمع يعتبران من عناصر (النظام العام) وحمايتها من مسؤولية وواجب الدولة، وقد اعتبر النص ان استهداف مرتكب الفعل الارهابي لهذه المصلحة وتعريضها للخطر شرطاً لوصف الفعل بأنه ارهابي. كما يعتبر من قبيل تعريض سكينة وهدوء المجتمع للخطر كل تهديد بالاعتداء على حالة السكون والهدوء في الاماكن العامة بهذا المجتمع.

٢. تهديد الوحدة المدنية للمجتمع.

تتمثل الوحدة المدنية بالحفاظ على سلامة المجتمع بكل أطيافه من كل تهديد بالاعتداء على حالة تماسكه ووحدته وتعريض روابطه للخطر، لان استقرار الوضع السياسي والمدني في أي دولة يؤدي تلقائياً الى استقرار الامن بشكل عام ولاشك ان تعريض الوحدة المدنية يعرض الدولة ذاتها الى هزات عنيفة ويبعث في نفوس مواطنيها الوجل من المستقبل وهذا يجعلها تعيش حالة من القلق والخوف الذي يهدد تنميتها ٠ من هنا كانت ولازالت معالجة الامور المتعلقة بشؤون المجتمع وفق أطر

صحيحة واسس علمية تقوم على العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص لتحقيق الأمان والاستقرار.

المطلب الثاني

الجزاء الجنائي للافعال الارهابية واسباب التخفيف

نصت المادة الرابعة/الفقرة (١) من قانون مكافحة الارهاب بأن ((يعاقب بالاعدام كل من ارتكب بصفته فاعلاً أصلياً أو شريكاً عمل أيا من الاعمال الارهابية الواردة في المادة الثانية والثالثة من القانون)).

وقد شملت فئات عديدة إضافة الى الفاعل الاصلي والشريك لاعمال ارهابية كل من المحرض والمخطط والممول وكل من مكن الارهابين من القيام بالجرائم الواردة في القانون بعقوبة الفاعل الاصلي: أما الفقرة الثانية من المادة الرابعة فإنها خفضت العقوبة الى السجن المؤبد على كل من أخفى عن عمد أي عمل ارهابي أو شخص بهدف التستر عليه ان الغرض من الاخفاء للاشياء التي تكون قد استعملت في العمل الارهابي أو تحصلت منه لاتعتبر من قبيل افعال المساهمة فيها باعتبارها جريمة خاصة. لان الغرض من اخفاء الاشياء التي اعدت لكي تستعمل في ارتكاب الفعل الارهابي قد يعتبر وقد لايعتبر من قبيل المساعدة في الاعمال المجهزة للجريمة وفقاً لظروف الحال فجاء النص واعتبرها من قبيل الاشتراك في الجريمة. أما المادة الخامسة من القانون فقد عالجت اسباب التخفيف بالاعفاء او الاستفادة من الاعذار القانونية والظروف القضائية المخففة اذ ينحصر استعمال اسباب التخفيف بصفة عامة في نطاق الجنايات وذلك نتيجة بساطة الحد الادنى في الجنح والمخالفات الذي يسعف القاضي مهما كانت الاسباب في اخذ المتهم بالرأفة. وتتمثل اسباب التخفيف في القانون في نوعين هما:

أولهما هو مايطلق عليه تعبير ((الاعذار القانونية)) وتتمثل في اسباب حصرها بحسب المادة الرابعة/الفقرة (١) في ((كل كل من قام بأخبار السلطات المختصة قبل اكتشاف الجريمة او عند التخطيط لها وساهم باخباره في القبض على الجناة او حال دون تنفيذ الفعل)). أما الفقرة (٢) من نفس المادة أجازت للقاضي النزول بالعقوبة الى السجن اذا قدم الشخص معلومات بصورة طوعية للسلطات المختصة بعد وقوع او اكتشاف الجريمة من قبل السلطات وقبل القبض عليه وادت المعلومات الى التمكن من القبض على المساهمين الاخرين، فيكون ذات النص هو المصدر القانوني لسلطة القاضي في اعمال تطبيق العذر القانوني المخفف. أما يتعلق بالطرق القضائية المخفضة، فهي متروكة للمحكمة استظهارها وقد بنيت المادة (١٣١) من قانون العقوبات، الحدود التي يصح للمحكمة ان تنزل اليها عند قيام تلك الظروف.

لكن قد تتوافر في الاعمال الارهابية وللمجرم اسباب متنوعة، بعضها يشدد العقوبة وبعضها يخففها ويتصور ان تكون جميع هذه الاسباب مشددة للعقوبة أو مخففة لها، كما يتصور ان يكون بعضها من اسباب التشديد وبعضها الاخر من اسباب التخفيف وبالنسبة للاعمال الارهابية الواردة في القانون فمن المتصور عملاً فيها ان تتوافر فيها وفي المجرم اسباب مختلفة من النوعين، كما ترى المحكمة ان هناك ظروفاً قضائية تقتضي معاملته بالرأفة فيكون الامر في واقع الحال متروكاً للمحكمة لتقدير ذلك وفقاً للتشريعات الجزائية. وفي هذا السياق فقد اعتبرت المادة السادسة الجرائم الواردة في هذا القانون من الجرائم العادية المخلة بالشرف، أما الفقرة (٢) من نفس المادة فإنها وضعت عقوبة تبعية هي مصادرة كافة الاموال والمواد المضبوطة والمبرزات الجرمية المهيئة لتنفيذ الفعل الاجرامي ان معظم المواد الواردة في القانون المذكور مشتقاة من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١لسنة ١٩٦٩ وكان حرياً بالمشرع ان يذهب الى تعديل او اضافة مواد الى قانون العقوبات بدلاً من اصدار قانون خاص لمكافحة الارهاب بوضعه الحالي.

المطلب الثالث

طرق الطعن في الاحكام الصادرة بموجب قانون مكافحة الارهاب

ازاء احتمال وقوع القضاء في الخطأ تقرر التشريعات الجزائية طرقاً للطعن في الاحكام الصادرة من المحاكم، وهذه تمثل نظاماً قانونياً يعمل على الا يكون الحكم الصادر من محكمة اول درجة حكماً نهائياً باتاً وعادة ما ترمي النظم التشريعية الاجرائية الى استخدام الطعن في الاحكام كجهاز رقابة على قرارات المحاكم، ويفرق الفقه المقارن بين حق الطعن وطرق الطعن فإذا طرق الطعن هي طرق العلاج القانوني التي ترمي الى ازالة هذا الضرر السابق وكذلك لضمان التطبيق الامثل للعدالة. عندما يعتقد احد الاطراف ان العدالة لم تتحقق بالحكم الابتدائي الصادرة من الجهة القضائية المختصة. ان قانون مكافحة الارهاب رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥ لم يتطرق الى طرق الطعن في القرارات التي تصدر من المحكمة نتيجة تطبيق احكام القانون المذكور، حيث بين في باب الاحكام الختامية بالمادة السادسة/الفقرة الثالثة بتطبيق احكام قانون العقوبات النافذ بكل مالم يرد به نص في هذا القانون. وما من شك في ان قانون اصول المحاكمات الجزائية هو المواطن الطبيعي للطعن في الاحكام في مجال القانون الجنائي خصوصاً اذا ما علمنا ان أمر سلطة الائتلاف المؤقت رقم (١٣) الذي بموجبه تم تأسيس المحكمة الجنائية المركزية والمنشور في جريدة الوقائع ذي العدد ٣٩٨٣ الصادر في حزيران ٢٠٠٤ والذي اعطى الاختصاص الولائي الى المحكمة الجنائية المركزية في العراق والذي نص فيه على تطبيق قانون اصول

المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ النافذ على اجراءات تنفيذ قانون المحكمة الجنائية، أي ان قرارات محكمة التحقيق يتم الطعن فيها امام محكمة الجنايات بصفتها التميزية وقرارات محكمة الجنح يتم الطعن فيها امام محكمة الاستئناف بصفتها التميزية وقرارات محكمة الجنايات يتم الطعن فيها امام محكمة التمييز، كما أوجد القانون طريقاً آخر هو التدخل التمييزي أو الطعن لمصلحة القانون، والذي يعبر به احد الاطراف في الدعوى الجزائية عن رغبته في اعادة النظر في القرار الصادر من المحكمة بما يؤدي ذلك الى قرار جديد بهدف اصلاح مالحق من حيف يطالب برفعه صاحب المصلحة في الطعن واخيراً نقول ان هذا القانون قد اهمل في نصوصه التطرق الى حماية العدالة وحقوق المشتبه به من خلال عدم توضيح دقيق لطرق الطعن التي من المفترض ان تكون من اولى اهتمامات المشرع كحماية المتهم من استخدام هذا للحد من الحريات العامة والحقوق الدستورية او القانونية في حالة التفسير الواسع في تطبيق مفاهيم غير واضحة او محددة تماماً كما وردت في القانون مثل التمريض او الايواء... الخ.

المبحث الثالث

سبل الوقاية من الجرائم الارهابية

أن مايبرر الاهتمام بموضوع الوقاية من الجرائم الارهابية هو الاطراد المتزايد في ظاهرة الجريمة، وتنامي الاضرار والاخطار الناجمة عن ذلك. فضلاً عن ماتتكلفه مكافحة الجريمة بعد وقوعها من تكاليف مالية وجهود بشرية كبيرة. لذا تلقى السياسة الوقائية عناية خاصة من الدول والمنظمات الاقليمية والدولية لان عمليات مواجهة الارهاب والتصدي له تبدأ اولاً باجراءات الوقاية تمشياً مع طبيعة الافراد في المجتمع وحاجاته الانسانية في تجنب الشر قبل وقوعه واتخاذ الاحتياطات اللازمة لتفادي السلبيات وما يترتب عليها من نتائج ضارة. ولكون الجرائم الارهابية ذات طبيعة خاصة فهي مرتبطة بالنظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي وبطوح الدولة في سياستها الجنائية نحو تحقيق الامن والامان والاستقرار، وهذا يلقي على الدولة مسؤولية اصدار التشريعات واتخاذ الاجراءات اللازمة للوقاية الجرائم الارهابية قبل وقوعها، واعداد الوسائل اللازمة لرسم سياسة جنائية واجتماعية واقتصادية تقلل الى الحد من الظروف والاسباب التي تمهد للانحراف والاجرام. وسبل الوقاية عديدة نبحث في اربعة مطالب اهمها وهي كالاتي:

المطلب الاول

دور المؤسسات الاجتماعية في الوقاية

ان نجاح السياسة الوقائية مرهون بمشاركة المؤسسات الاجتماعية، واقناع الرأي العام بأهمية دورها التي من شأنها تقليل او الحد من الظواهر الانحرافية في المجتمع. حيث تهيء الافراد لكشف مواطن الخلل ومعرفة المخالفين وتعبئة الشعور الوطني والاجتماعي لدى المواطن بتحصينه بالمبادئ الاخلاقية، وتنمية شعوره بالواجب وجعله قادر على اتخاذ موقف من الانحراف والاعمال الارهابية، والمؤسسات الاجتماعية المعنية بالوقاية متنوعة يمكن ايجاز دورها على النحو التالي:

أولاً: الأسرة

تشكل الاسرة في جميع انحاء العالم الاطار الرئيسي الذي ينمو فيه الطفل وفيها يكتسب اتجاهاته ومواقفه الاساسية ازاء نفسه وازاء الاخرين. والاسرة السوية يتميز افرادها بالصحة النفسية والعضوية ويسودها التوافق الحضاري والاخلاقي وتتيح للطفل النمو الصحيح وتهيء له المستقبل المشرق. اما الاسرة التي تفقد عنصر من عناصر اكتمالها فهي التي يمكن ان تعد عاملاً من العوامل الدافعة للارهاب، لكن ليس بالضرورة ان الاسرة غير السوية لاتؤدي حتماً بالفرد الى الانحراف. لذلك دورها الوقائي يتمثل بايجابية حياة افرادها وفي امكانية مواجهة الجريمة بالوازع الاخلاقي والديني التي نشأت عليه، فلابد من زيادة دعم الدولة للاسرة لكفالة التربية السليمة للنشيء والشباب ويأتي الدعم من خلال تحسين الظروف الاجتماعية، ورفع مستوى الحياة، واقامة العدل والمساواة واحترام حقوق الانسان، ودعم شبكة الحماية الاجتماعية، فالطفل يولد في عائلة وفيها يتعلم الادوار الاجتماعية، اللغة، التقاليد، القيم، السلوكيات المقبولة ويكون مخزوناً ثقافياً وانسانياً كبيراً يتمثل بالمعايير الاجتماعية والقيمية التي تشكل اطاراً مرجعياً في سلوكه فهي المناخ الصالح لتمكينه في خدمة نفسه واسرته ووطنه وامته وحماية أمن المجتمع يكون بسلوك ينسجم مع عاداته وتقاليده وقيمه. وباحترام النصوص القانونية وتطبيقها.

ثانياً: المدرسة

هي المجتمع الذي ينظم اليه الطفل، وفيها تحدث اتصالاته الاجتماعية مع المعلمين والتلاميذ والاداريين ويقضي فترة طويلة تستمر من المرحلة الابتدائية حتى الجامعية، وفيها يبتعد عن رقابة الاسرة وسيطرتها. الاصل ان دورها الوقائي يبدأ في غرس القيم الاجتماعية والمعارف في الطفل حيث تلعب دور هام في حمايته اذا ما ادت دورها بطريقة تربوية سليمة حيث تأخذ بيده الى بر الامان وتجعله شخصاً نافعاً

لاسرته ووطنه، فيها يبدأ التحصين ضد الانحراف والجريمة لأن التعليم اذا افلح في تهذيب النفس حد من التصرفات الاجرامية ، فلابد من تضمين مناهج التعليم للقيم الروحية والمبادئ الاخلاقية والوطنية والتربوية وتدابير الوقاية من الانحراف والارهاب، ولاشك ان المعلم الكفء هو المكلف بغرس القيم في نفوس تلاميذه وهو الاقدر على فهم مشكلاتهم التي قد تدفع الى السلوك المنحرف، لذا يتوجب اعداد المعلم على كيفية اداء واجبه وتدريبه على الحد من السلوك المنحرف ومواجهته باعطاءه المعلومات الكافية عن المشكلات وعن المبررات التي يسوقها المجرمون الارهابيون وكيفية التصدي لها والوقاية منها من خلال دوره التربوي والابوي في المؤسسة التعليمية.

ثالثاً: بيئة العمل

يرى معظم علماء الاجرام ان النشاط المهني للفرد، والبيئة التي يزاول فيها هذا النشاط لهما تأثير بالغ على ظاهرة الاجرام. ان اهمال العمالة وعدم رفدها بالضمانات وعدم تنوع القاعدة الاقتصادية وازدياد الاعمال الهامشية المختلفة غير المنتجة التي تستقطب الافراد الاميين غير المهرة وهي اعمال تعاني من قلة المردود المالي، وزيادة اوقات الفراغ يؤدي الى اجواء تدفع البعض الى سلوك طريق الجريمة في حالة عدم توفر الفرصة اللازمة للاستمرار في العمل، فضلاً عن ازدياد البطالة اصبح عائقاً امام جهود التنمية في المجتمع مما يؤدي الى الاحباط الاجتماعي للطبقات الاجتماعية الفقيرة وكذلك يزداد طموحها للعيش افضل هذه المظاهر من عدم الاستقرار الاجتماعي جسدتها حالة التباين بين طبقات المجتمع قد تساعد لكي تكون أرض خصبة لنشاطات اجرامية. وللوقاية من الانحراف لابد من تحقيق تكافؤ وتوفير لفرص العمل والقضاء على المسببات التي تؤدي الى الاخلال بالتوازن الاجتماعي والاقتصادي، من خلال توفير الفرص ودفع الافراد للعمل وبذل الجهد للكسب الحلال وفي المقابل اغلاق المنافذ امام كسب المال بطرق غير مشروعة، فضلاً عن ضرورة قيام علاقات اجتماعية قائمة على اساس التكافل والاحترام والصدق بدلاً من الغش والتنافر والعداء لتحقيق الوقاية في المجتمع.

المطلب الثاني

دور مؤسسات المجتمع المدني في الوقاية

يسعى العمل الاجتماعي التطوعي بمفهومه المعاصر من خلال منظومة مؤسسات المجتمع المدني الى تحقيق رفاهة الانسان واسعاد البشرية من خلال الدور الاجتماعي في درء أي مخاطر قد تعرض سلامة المجتمع للخطر ومن اهمها مخاطر

الانحراف والجريمة. ولما لها من دور فعال في نشر الوعي والوقاية من الجريمة، اذ ان مساهمة المواطن في الحد من الجريمة والانحراف تتأثر بدرجة كبيرة بمقدار وعيه وبحجم وطبيعة واشكال واسباب واخطار الجريمة، ويتوقف الوعي على درجة المعرفة التي تعتمد اعتماداً اساسياً على مدى صدق المصادر المستخدمة في جمع المعلومات والبيانات مما يؤكد ضرورة وجود الاجهزة الفعالة القائمة على هذه المصادر من حيث فهمها وتحليلها وصياغة المعلومات بطريقة واقعية ووصفها في يد المواطن ليطلع عليها ويدرك مقدار المخاطر التي تحيط به وبالمجتمع، وبالتالي تحفزه للقيام بدوره للحد من السلوك المنحرف لبعض افراد المجتمع. وتقوم مؤسسات المجتمع المدنية بتوعية افراد المجتمع بأهمية العمل التطوعي، ودعوة المواطنين الى المشاركة في البرامج التوعوية والوقائية التي ترسمها الدولة، فضلاً عن دورها في زيادة التفاعل بين افراد المجتمع واجهزة الشرطة من خلال تطوير العلاقات بينهم القائمة على الثقة المتبادلة والتعاون البناء لضمان الاستجابة للبرامج الموجهة اليهم والمشاركة فيها.

كذلك توعية افراد المجتمع بأهمية اكتساب القيم والمعايير والاتجاهات السائدة في المجتمع والتي تشكل رادعاً ذاتياً تجنبهم ارتكاب الافعال الاجرامية، كما يمكن لهذه المؤسسات ان تعزز برامج التعاون والتنسيق فيما بينها وبين المؤسسات الرسمية، بوضع وتنفيذ مختلف برامج الدفاع الاجتماعي ضد الانحراف والجريمة كما يمكن تحديد مجالات العمل التي يمكن القيام بتقديم الخدمات الاجتماعية بكافة جوانبها الصحية والتعليمية والمهنية والتي تؤثر في تحصين الافراد ضد الجريمة وتشجعهم على التكيف والانخراط بالحياة العامة باشباع حاجاتهم وتحقيق الاستقرار النفسي والاقتصادي لهم. حيث تقوم الجهود التطوعية في مؤسسات المجتمع المدني بتوجيه فئة الشباب واستثمار فائض وقتهم في انشطة ايجابية وغرس قيم الاخوة والعطاء لخدمة المجتمع. كما تهتم تلك المؤسسات بالاحداث ونزلاء المؤسسات الاصلاحية والعقابية في الاعتناء بأسرهم اثناء وجودهم في فترة تنفيذ العقوبات والتدابير الجنائية بحقهم، وحل المشاكل والصعوبات التي تعترض تكيفهم مع البيئة السجنية او البيئة الطبيعية بعد الافراج عنهم وكذلك الاهتمام بالرعاية اللاحقة بمساعدة المفرج عنهم للتوصل الى وسيلة للكسب المشرع مع التأكيد على التزامهم السلوك القويم والابتعاد عن الانشطة الاجرامية. ومن جانب آخر يتعين ان يكون لمؤسسات المجتمع المدني دور ملموس في الاهتمام بالمجني عليهم (ضحايا الجرائم) والمتضررين من الجريمة، وذلك بسبب عدم اهتمام العديد من اجهزة العدالة الجنائية بهذه الشريحة ممن يصيبهم الاحساس بالظلم والاحباط لضياع حقوقهم بجانب الآثار السلبية الاجتماعية والاقتصادية والنفسية الواقعة عليهم وعلى اسرهم. كما يمكن لها ان تقوم بالاعمال التنسيقية بين جهود المواطنين كافراد وجماعات اهلية وخيرية بتعريف افراد المجتمع بالمشاكل

والصعوبات التي تواجههم والتي قد تتطور في المستقبل لتصبح ظاهرة ارهابية، والمساهمة في الحد منها او من انتشارها داخل المجتمع. لقد اصبحت الاعمال الارهابية من التحديات الوطنية المصيرية التي يتوجب على الجميع مواجهتها برفض منطقها وعقليتها وانماطها السلوكية بتقديم يد العون الجماعية للاسهام في تجفيف منابعها من واحة الاستقرار والامان الوطني.

المطلب الثالث

دور المؤسسات الدينية في الوقاية

أشارت الاستراتيجية العربية لمكافحة الارهاب في البند أولاً/أ/٤ على تضمين السياسة الوطنية في كل دولة تدابير للوقاية من خطر الارهاب من بينها قيام المؤسسات الدينية بتوضيح الصورة الحقيقية للاديان كونها توجه الناس الى الخير وحمايتهم من الشر من خلال وظائفها في الافتاء والوعظ والارشاد والدعوة. في دور العبادة كافة التي لها التأثير الواسع على المجتمع ووقاية كونها تمثل مراكز للاشعاع الديني والثقافي والحضاري والتي يجب ان يكون رجال الدين فيها من المؤهلين شرعياً وعلمياً وخلقياً لالقاء الخطب والدروس الدينية والاخلاقية التي تناقش كافة الامور الحياتية والاحداث التي يعيشها المجتمع، ولاشك ان هذه المؤسسات الدينية هي الاساس في توجيه الافراد الى الخير والبناء والتنمية وحمايتهم من خطر التطرف والتكفير المتمثل بالجماعات الارهابية التي تبذل قصارى جهدها لاقناع البسطاء تسترها وراء الدين، حيث ارتبط مفهوم التطرف في كثير من الاحيان بالتدين الذي يلغي الالتزام باحكام الدين والسير على مناهجه وهو آمر مرغوب ومحمود عندالله وعند الافراد، فهو ظاهرة ايجابية طالما ظل في اطار الفهم الصحيح السديد المتمسك بالتعاليم الدينية والاخلاقية[١٩]. بينما التطرف هو اسلوب مغلق للتفكير يتسم بعدم القدرة على تقبل أي معتقدات تختلف عن معتقدات الشخص او الجماعة او على التسامح معها، ويتسم هذا الاسلوب بالنظرة الى المعتقد بأنه يصلح لكل زمان ومكان وهو مطلقاً وابدياً ولامجال للمناقشة ولا للبحث عن ادلة تؤكده او تنفيه، كما انه يضم مختلف قضايا الكون فضلاً عن ادانة كل اختلاف والاستعداد لمواجهته في الرأي وحتى التفسير بالعنف وفرضه على الآخرين بالقوة[٢٠]. ويرى الفقهاء ان التطرف يشير الى الاتجاه أي الطرف بدل الاعتداء والوسطية، فهو يمثل ظاهرة مرضية بكل معنى الكلمة وعلى المستويات

---

19 د. حسين عبد الحميد رشوان، التطرف والارهاب، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ١٩٩٧ ص١٥.

20 سمير نعيم احمد، المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف الديني في المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٠، ص.

النفسية والعقلية والمعرفية وعلى المستوى العاطفي والوجداني والمستوى السلوكي كذلك، ويرتبط المستوى العقلي بانعدام القدرة على التأمل والتفكير واعمال العقل بطريقة مبدعة وبناءة ، اما المستوى الوجداني او العاطفي يتسم بالاندفاعية وبشدة الانفعال والتطرف فيه فالكراهية غالبة ومطلقة للمخالف في الرأي، اما على المستوى السلوكي نجد ان الاندفاعية من دون تعقل يميل فيها السلوك الى العنف والقوة[٢١].

التطرف والارهاب وجهان لعملة واحدة لان العنف الذي تدعو اليه وتمارسه الجماعات المتطرفة والمتسترة باسم الدين لم يأمر به الدين. والآيات الدالة على ذلك كثيرة منها قوله تعالى ((ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن))[٢٢]. ودور المؤسسات الدينية الوقائي يتمثل بالدعوة الى تنمية القيم الدينية لدى جميع افراد المجتمع ، وتوضيح موقف الدين من الانحراف والجريمة والارهاب فضلاً عن غرس فضائل الاخلاق والحكمة وتوحيد الصفوف ونبذ الفرقة بين افراد المجتمع من الاديان كافة ومواجهة الاعمال الارهابية لما لها من اضرار جسيمة على النفس والمال والعقل والاسرة والمجتمع. وعلينا ان لاننسى ان الشريعة الاسلامية تنبذ العنف وتدعوا الى الحوار ليس بين المسلمين فقط ولكن بين الاديان الاخرى اذ جاء في قوله تعالى (قلْ ياأهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم الا نعبد الا الله ولانشرك به شيئاً ولايتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله)[٢٣]. ان الاسلام دين التسامح ولكنه لايدعو للاستسلام للظلم انما يدعو لنبذ العنف واللجوء الى الطرق الشرعية والقانونية.

المطلب الرابع

دور المؤسسات الاعلامية ووسائل التقنية الحديثة في الوقاية

يعد الاعلام في عصرنا الحاضر، من اقوى محاور الصراع في المجتمعات الانسانية، نتيجة لتأثيره البالغ في الغزو الفكري وتوريد المعتقدات سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية لذلك صار علماً له قواعده واهتماماته الواضحة التي تؤثر تأثيراً بالغ الخطورة على سلوك الافراد، حيث ان كثير ما تنقله الاقمار الصناعية من ثقافات ومفاهيم قد تتعارض مع طبيعة وثقافة المجتمعات الاخرى التي سيكون لها آثار سلبية عليها. ومع التطور الهائل في الاتصالات وتقنياتها وتنوع وسائل الاعلام جعلَ الدول تقترب وتتداخل وتندمج عبر شبكة من الاتصالات ودوائر الاقمار الصناعية والارسال الاذاعي بحيث ساعد على نقل اخبار الاعمال الارهابية ، والارهابين

21 سمير نعيم احمد ، نفس المصدر، ص ٢١٨.
22 سورة النحل / الآية ١٢٥.
23 سورة آل عمران / الآية ١٤.

باستخدام ذلك مما ساعد على تدفق المعلومات بالصورة والصوت والنص الكتوب فاصبح هذا الواقع من الاهمية بأن تكثف الجهود لمواجهة ومكافحة الارهاب وكافة الظواهر الاجرامية من خلال تخطيط وبرمجة اعلامية مستندة على مناهج واساليب علمية مؤثرة مبنية على المعلومة الدقيقة لدرء الاخطار وبالاستفادة من كافة الجوانب الايجابية للوسائل التقنية الحديثة وتوظيفها لخدمة الامن الشامل للمواطن ومؤسسات المجتمع كافة. فتقنية الاتصالات الحديثة (الانترنيت) المتطورة والمتسارعة في التطور يمكن توظيفها في مجالات مكافحة الاعمال الارهابية، مثل التعرف على الارهابين من خلال البصمات أو الصورة أو الصوت، أو تعميم الصورة الى المراكز على الشبكة أو المراكز الامنية كافة ، كما تساعد في حماية قواعد المعلومات الحكومية والامنية من خلال اساليب حماية متعددة، فليس من المستبعد ان يكون مجتمع المستقبل متحكماً به تقنيا كوسيلة من وسائل مكافحة الجريمة فضلاً عن توعية الرأي العام بمخاطر الارهاب وتنمية الوعي الامني الانساني بجانبه الوقائي والعلاجي بزرع روح المواطنة التي تمنعهم من الوقوع في دائرة الارهاب او تسهل الاعمال الارهابية او الدعوة الى اعتناق الافكار التي تنادي بها او حتى اتخاذ موقف سلبي حيالها. كما يظهر دور الاعلام الايجابي عندما يشعر المواطن بضرورة الاخبار وادلاء شهادته ورفضه التستر على الاعمال الارهابية او على منفذيها، او حتى عندما يساعد اجهزة المكافحة في الامساك بالمجرمين. ان الاعلام الامثل والذي يساهم في الوقاية هو الاعلام المستنير الذي يعمق روح المواطنة ويدعم القيم النبيلة السامية وان يكون غير منغلق يجعل المتلقي موسوعي المعرفة، يناقش بكل حرية وأمانة حتى يثق كل مواطن بوسائل اعلامية ويكون محققاً للتوعية والتعبئة ضد الانحراف والجريمة من خلال الالتزام بالصدق والموضوعية في نقل الوقائع والحد من الآثار السلبية للمواد والبرامج الاعلامية التي تروج للارهاب وتزرع بذور التفكك والانقسام وتحرض على الفتنة بين افراد المجتمع[٢٤]. لذا يترتب على الاعلام مسؤولية انتاج برامج اعلامية تراعي الاسس التربوية وتقوم الاخلاق وتهذيب السلوك وتنمي بواغث الخير والصلاح لكي يكون أهلاً للوفاء بالآمال المعقودة عليه في المشاركة الفاعلة في الوقاية من الارهاب.

الخاتمة

تكفل السياسة الجنائية المعاصرة معالجة كل عوامل الجريمة والاغراض بتحسين الظروف الاجتماعية ورفع مستوى الحياة واقامة العدل والمساواة واحترام حقوق الانسان، وكذلك تحديد المصالح الجديرة بالحماية الجنائية واختيار العقوبات

---

24 د. محمد ابراهيم زيد، الاستراتيجية الامنية العربية خلال العقد القادم-نظرة مستقبلية-مجلة شرطة الشارقة، العدد ١٤، ١٩٩٢، ص ٢٢٦.

والتدابير الكفيلة بحمايتها في القانون الجنائي الذي يمثل خط الدفاع الاول في مواجهة الاجرام ولأن دوره ضروري وليس بكاف، لابد من البحث في افضل السبل التي يمكن الاستفادة منها في مواجهة الارهاب داخل المجتمع واضعين في الاعتبار ان الاذى المترتب عليه ليس هو الاذى الذي يتعرض له الضحية رغم انه جسيم وخطير ويستحق أقصى العقوبات ولكن الاذى الحقيقي للارهاب هو الاعتداء على حق المواطنين في الامن باعتبار هذا الحق اعلى مراتب حقوق الانسان وهو حق الدولة في الاستقرار باعتباره اعلى مراتب المصلحة العليا. كما ان احقاق الحق واقامة العدل من الاسباب التي الضمانة الاكيدة لحقوق الانسان في المجتمع فالحد من الاعمال الارهابية رهن بالقضاء على العوامل الدافعة الى ارتكابها، لايقع على عاتق الدولة، لكنه يقع على عاتق المنظمات الاقليمية والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، كما يقع على عاتق المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الامنية ويقع على عاتق كل فرد في المجتمع أيضاً. والامل معقود على انحسار ظاهرة الارهاب باعطاء الفرصة لكل القوى الاجتماعية بالعمل على تضييف الفوارق بين الطبقات وكفالة حق الحياة والعمل لافراد المجتمع، ان خط المواجهة والدفاع ضد الارهاب يبدأ باقامة حياة ديمقراطية حقيقية يستطيع فيها المواطن التعبير عن رأيه في قنوات مشروعة وان يحصل على حقه باجراءات مبسطة وفي زمن معقول فضلاً عن ان ذلك يتطلب اتخاذ تدابير لتحديث اجهزة مكافحة الارهاب حتى تكون قادرة على مواجهة الخطر الارهابي وهذا لن يتحقق إلا بالتدريب وتبادل الزيارات والخبرات والتعاون الدولي والاقليمي في مجال تبادل المعلومات، ومجال تبادل المساعدات الفنية ومجال تتبع اموال الارهابيين وتجميدها ومصادرتها، لقد اصبحت الاعمال الارهابية من التحديات الوطنية المصيرية التي يتوجب على المواطنين التصدي لها من جذورها ليس برفض منطقها وانماطها الفكرية فحسب وانما بتقديم يد العون الجماعي للاسهام في تجفيف منابعها من واحة الاستقرار والامن الوطني. وكفدو هذه الحقائق اكثر وضوحاً لمن يمتلك الوعي الوطني ويتطور دائماً الى الافضل متفاعلاً مع كل يدعم الانسان وتنمية قدراته بايجابية نحو التقدم والازدهار. لاشك ان الارهاب لاينمو في اواسط الاستقرار والانسجام والوئام الوطني، وانما حضانته الطبيعية الاستبداد والاضطراب والتفكك، وماسبب انتشاره بهذه الصورة اليوم الا كونه وجد الارض الصالحة الخصبة والمشجعين له فضلاً عن تزايد حدة الاضطرابات في العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع. لذا لابد من معالجة كل الدوافع والاسباب وتجفيف منابعها بالحد من كل الظواهر السلبية الطارئة في المجتمع والاسراع بتفعيل قانون مكافحة الارهاب باتمام اجراءات التحقيق والمحاكمة واصدار الاحكام وتنفيذها هذا والله الكريم أسأل أن أكون قدمت عملاً نافعاً في هذا المسعى ينبه لخطورة الارهاب وفداحة الآثار والنتائج التي يتركها... والله ولي التوفيق.

مشكلة المياه في الوطن العربي

الدكتور
مرشد احمد السيد(*)

الدكتور
علي عبد الرزاق محمد(**)

المقدمة:

قال تعالى في محكم كتابه الكريم (وجعلنا من الماء كل شئ حي)[1]. لذا كانت ولادة معظم الحضارات وازدهارها وتطورها بالقرب من احواض الانهار، وكان وادي النيل ووادي الرافدين مهد تلك الحضارات، وكان للانهار دور كبير في الهجرات البشرية وتوزيع السكان. إذ كانت ولا تزال المياه من اهم الموارد الطبيعية التي يحتاجها الانسان والتي يمكنه استغلالها في استعمالات متعددة كالشرب والري وتوليد الطاقة فضلا عن الملاحة، التي هي العنصر الاساسي من عناصر الحياة للكائنات الحية البشرية والنباتية والحيوانية كافة. وهي ايضاً مثار منازعات بين القبائل والشعوب في الماضي وما زالت حتى يومنا الحالي سبباً للمنازعات بين الدول لاسيما الدول المتشاطئة او المشاركة لنهر واحد. بالاضافة لكونها تعني الحياة، فهي ايضاً جزء من الارض، والارض والمياه يشكلان محوراً رئيسياً في الصراع العربي- الاسرائيلي ولمعظم الصراعات الدولية الاخرى. لذا فان نقص الموارد المائية، او عدم استغلالها بطريقة سليمة قد يؤدي إما الى تعاون الاطراف معاً او الى صراعهما وذلك لضرورتها في حياة الانسان ومجالات نشاطاته المختلفة.

وبالنسبة للوطن العربي اليوم فان الانهار يمكن ان تكون سبباً في الصراع لاسيما مع الدول المتشاطئة والتي تكون في اغلب الاحيان منبعاً لانهر مهمة مثل دجلة والفرات والنيل، وبالوقت نفسه من المحتمل ان تكون انموذجاً للتعاون لو تفاعل العرب مع هذه القضية، وتنادوا لفعل عربي مشترك فيما بينهم كمرحلة اولى، ومع جيرانهم في مرحلة ثانية لان الامم المجاورة تتفاعل مع الرغبات العربية عندما تجد للامة موقف واحد، وتتناقض مع مصالح العرب في حالة تفككهم وتشرذمهم، وما زال واقع العرب بعيداً عما تحقق دولياً.

لقد كان استخدام مياه الانهار الدولية في مناطق عدة من العالم يشكل خطورة كبيرة على السلم والامن الدوليين في اطارها الاقليمي وتجاوز بعض الاحيان الى

(*) دكتور في كلية القانون/ الجامعة المستنصرية
(**) دكتور في كلية القانون/ الجامعة المستنصرية
[1] سورة الانبياء ، الاية (٣٠) .

الاطار الدولي، إذ ان كثيراً من النزاعات بل ان بعض الحروب كان من اسبابها الحاجة الى المياه، فمثلاً كان من دوافع حرب حزيران ١٩٦٧ احتلال الضفة الغربية الغنية بالمياه واتمام السيطرة على منابع نهر الاردن.

ومع ذلك نجد ان واقع العرب ما زال بعيداً عما تحقق دولياً. فأغلب مشكلات الانهار الدولية في مختلف قارات العالم قد تم تنظيم استغلالها في اطار معاهدات دولية فاق عددها المائة، وانتقل المجتمع الدولي الى خطوات اكثر تقدماً إذ تداعوا لعقد اجتماعات دولية تستهدف اساساً توضيح الصورة لهذا المورد المهم والقابل للاستنزاف فعقد مؤتمر المياه في "مادرل بلاتا" في الارجنتين عام ١٩٧٧ وسميّ عقد الثمانينات بالعقد الدولي لتوفير مياه الشرب والصرف الصحي، كما اعطى المؤتمر الجيولوجي السابع والعشرون الذي عقد في موسكو عام ١٩٨٤ الاولوية لمسألة تأمين المياه على مشاكل الطاقة والموارد الاولية كافة.

اما على المستوى العربي فان رد الفعل ما زال قاصراً، وعلى الرغم من اهمية المسألة المائية فان الوطن العربي نراه متخبطاً في كثير من قضاياه ومشاكله السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ولعل اهم ما فعله هو تحرك بعض المنظمات العربية المتخصصة باقامة بعض الندوات حول ذلك كان اهمها "ندوة مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي". والتي عقدت في الكويت إذ نظمها المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة وقد صدر عن الندوة بيان جاء فيه: "إن الامن المائي العربي يشكل رديفاً استراتيجياً للامن الغذائي العربي وان تحقيقه يستهدف بشكل اساس تأمين المياه الصالحة للشرب وللاستعمالات الاخرى لكافة سكان المدن والارياف وتأمين قدر ممكن من المياه للري والتصنيع"[2].

وما زال قسم من العرب يحتاج الى اكثر من يوم لنقل غالون من الماء على رؤوسهم وذلك بسبب التخلف وغياب استراتيجية عربية للتنمية.

واليوم فان الوطن العربي يعاني من ازمة مائية على المستوى الداخلي والتي بدأت بوادرها تظهر على المستوى الدولي وذلك بسبب ارتفاع معدلات تزايد السكان وتسارع وتيرة الطلب على المياه والاختلال الموجود اصلاً بين الموارد المائية المتاحة وبين الحاجة المتزايدة، وبالمقابل نجد ان الدول المالكة لمنابع الانهار الرئيسية بدأت تستغل مياه هذه الانهار من دون اعتبار للحقوق المشروعة للدول العربية، وقد اصبحت المياه سلاحاً سياسياً لدى بعض الدول، وبالتالي فان قطع المياه عن بقية الدول يؤدي الى كارثة حقيقية. ولعل استغلال مياه نهر الفرات غير العادل من قبل تركيا ادى الى حجب كمية كبيرة عن سوريا والعراق لمدة ثلاثين يوماً وذلك لملئ سد اتاتورك وقد

---

[2] المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة : ندوة اقيمت في الكويت من ٢٠ – ٢٧ شباط / ١٩٨٦ بالتعاون مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية .

سبب هذا العمل تأثيراً خطيراً على البلدين، هذا اذا علمنا ان هذه العملية قد استمرت لسنوات عديدة.

ومن خلال البحث عن اهم مجالات استخدام الموارد المائية العربية والنزاعات الناشئة عنها، لاسيما نهر الفرات وموقف كل من الشريعة الاسلامية والقانون الدولي، نامل من هذا التحليل المساهمة في وضع الاطار العام لحل المشاكل بما يحقق العدالة للدول كافة وبالتالي ادارة وتطوير المصادر المائية بما يعزز امن واستقرار دول المنطقة، وعليه ستكون محاور البحث الاساسية هي:

المحور الاول: الوطن العربي ومشكلة المياه.

المحور الثاني: نهر الفرات كأنموذج لمشكلة المياه في الوطن العربي.

المبحث الاول

الوطن العربي ومشكلة المياه

ان ازمة المياه في الوطن العربي قائمة منذ زمن طويل ولكنها ومنذ الثمانينات من القرن الماضي اخذت تنحو باتجاه التصعيد وذلك للاسباب الاتية:

- حمى بناء السدود في المنطقة.
- موجات الجفاف التي اجتاحت دولاً عديدة، لاسيما في افريقيا.
- استخدام المياه كسلاح واداة ضغط من قبل الدول التي تمتلك مصادرها .
- الاحساس الامني لدى مختلف دول المنطقة بضرورة تحقيق الامن الغذائي لاسيما وان الغذاء اصبح سلاحاً في يد دول اساسية في العالم[٣].

ولعل ما يزيد من اهمية الموضوع هو ان ٩٠% من اراضي الوطن العربي تعتمد على المياه الواردة من خارجه[٤]. لاسيما العراق وسوريا ومصر والسودان والتي تتحكم فيها كل من تركيا واثيوبيا من جهة واستغلال اسرائيل وسرقتها لمصادر المياه العربية من جهة اخرى.

المطلب الاول

الموارد المائية العربية

تشكل المياه الركن الاساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، نظراً لان الجزء الاعظم من الاراضي العربية يقع في المنطقة الجافة وشبه الجافة وقد كان الاعتقاد في السابق بأن الموارد المائية هي موارد طبيعية غير محدودة وغير قابلة

---

[3] مثال على ذلك القمح ، الذي يعد غذاء اساسي ، علماً ان ماينتجه الوطن العربي منه هو اقل من ٣٦% من الحاجة الفعلية لهذه المادة .

[4] حمزة عليان واخرون : " حرب السدود في حوض الفرات " ، جريدة القبس ، الكويت ، العدد (٦٢٨٤) في ١٩٨٩/١١/١٦ ، ص ١٤ .

للاستنزاف وبالتالي فقد احتلت دوراً ثانونياً في تخطيط المشاريع التنموية بأستثناء بعض الاقطار العربية التي تنبهت لذلك مثل العراق وسوريا ومصر فقامت بانشاء السدود بهدف:

١- توسيع الاراضي المستصلحة .

٢- توليد الطاقة الكهربائية واقامة المشاريع الصناعية .

ولكن بشكل عام فان الوطن العربي مازال يعاني نقصاً حاداً في حاجته الى المياه وتزداد الحاجة عام بعد اخر.

فالموارد المائية المتجددة في الوطن العربي حوالي ٠,٧٤ % من الموارد المتجددة على المستوى العالمي، علماً بأن الوطن العربي يحتل مساحة ١٤مليون كم^{٢} اي حوالي ٩% من اليابسة، ولو وزعنا كمية هذه الموارد على عدد السكان لتبين ان نصيب الفرد الواحد في الوطن العربي هو ١٧٤٤م^{٣}/سنة في حين ان المعدل العالمي هو ١٢٩٠٠م^{٣}/سنة[٥].

فضلاً عن الازدياد الكبير في الطلب على المياه لتأمين متطلبات التنمية في بعض البلدان، مما سيؤدي حتماً الى ظهور مشكلة من الممكن ان تتضخم ابعادها بمرور الزمن ومن الممكن ان تصبح سبباً لصراعات ماساوية بين الدول[٦].

وبتفصيل اكثر فان التقديرات الحالية تدل على ان الاحتياجات الحالية في الوطن العربي من مياه الشرب والاغراض الاهلية تبلغ ٧,٢ مليار م^{٣}/سنة وسترتفع لتصل الى ٣٦ مليار م^{٣}/سنة عام ٢٠٣٠.

اما في مجال الصناعة فالحاجة الانية بحدود ١,٣ مليار م^{٣}/سنة وستصل الى ٢٢,١ مليار م^{٣}/سنة عام ٢٠٣٠.

اما بالنسبة للزراعة فاجمالي الطلب الحالي هو ٢٩٧ مليار م^{٣}/سنة، ومن المتوقع ان يصل الى ٣٧٨ مليار م^{٣}/سنة عام ٢٠٣٠.

كل ذلك يؤكد ان ازمة مائية كبيرة ستحصل وبعجز مقداره ١٠٠ مليار م^{٣}/سنة[٧].

---

[5] المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة :" الامن الغذائي العربي " مجلة شؤون عربية ، الجامعة العربية ، العدد (٥١) ، ايلول ، ١٩٨٧ ، ص ٣١ ، ٣٢ .

[6] Thomas NAFF and Ruth Mathson : " Water in Middle East : Conflict or Cooperation " , (Boulder : West View Press 1984) . P.1.

[7] المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة : مصدر سابق ، ص ٣٤،٣٥ .

المطلب الثاني

الانهار محور الصراع

المصادر المائية التي يهتم بها البحث هي المصادر النهرية وعلى وجه الخصوص نهر الفرات، ولكن المشكلة بعموميتها تشمل انهاراً اخرى مثل نهر دجلة، نهر الاردن، نهر النيل.. الخ، ولكل نهر من هذه الانهر مميزاته الخاصة، وقبل الدخول في "مسألة الفرات" لابد لنا من التطرق، وبشكل موجز لاهم الانهار العربية:

اولا: نهر الاردن

ينبع نهر الاردن من جبل الشيخ وهو مكون من فروع عدة تصب في مجراه الرئيسي، مصادرها عدد من الدول العربية وهو بحق النهر الذي يعد عربياً خالصاً على الرغم من ان الإستفادة الاساسية منه مقتصرة على اسرائيل واهم فروعه:

١. داني: ويمثل ٥٠% من مجموع المياه التي تصب في النهر ومقدار مياهه ٢٤٥مليون م^{3}/سنة وينبع من فلسطين المحتلة.
٢. الحصباني: وهو الفرع الثاني لنهر الاردن من حيث غزارة المياه والذي معدله ١٣٨ مليون م^{3}/سنة وينبع من الاراضي اللبنانية.
٣. بانياس: ويمثل ١٢١ مليون م^{3}/سنة وينبع من الاراضي السورية.
٤. اليرموك: ويمر الجزء الاكبر منه في الاراضي السورية وما تبقى منه في الاراضي الاردنية ومعدله ٥٠٠ مليون م^{3}/سنة، ويلتقي مع نهر الاردن مسافة ١٠كم من بحيرة طبريا[٨].

وقد جرت محاولات عربية عدة تهدف الى استغلال مياه نهر الاردن وروافده واقامة المشاريع المختلفة. ففي عام ١٩٥٢ اقترح المهندس الامريكي بنجر اقامة سد على نهر اليرموك يهدف الى ري ٤٩٥ الف دونم في كل من سوريا والاردن مع توفير طاقة كهربائية تصل الى حوالي ٣٠ الف كيلو واط في العام. ولكن اسرائيل اعترضت على ذلك ومنع العرب من اقامة المشروع.

وفي عام ١٩٥٣ اقترحت الولايات المتحدة الامريكية خطة اطلق عليها "ايرك جونستون" لاستغلال الموارد المائية في وادي الاردن بين دول المنطقة واحلال

---

[8] ينظر حول الموضوع :

١. الدكتور احمد ظاهر : " السياسة العربية المائية " مجلة شؤون عربية ، الامانة العامة للجامعة العربية ، العدد (٤٥) ، اذار ، ١٩٨٦ ، ص ١٧٨ .
٢. الدكتور حسن عبد القادر : " حرب المياه بين العرب واسرائيل " ، مجلة شؤون عربية ، العدد (٥٥) ، ايلول ، ١٩٨٨ ، ص ٥٥-٦٨ .

التعاون بدلاً من النزاع فيما بينها لكن المشروع فشل ايضاً لان اسرائيل رفضت ان يشاركها احد توزيع المياه[9].

وفي الفترة بين ١٩٥٥-١٩٦٧ ازداد الصراع في المنطقة على المصادر المائية إذ قامت اسرائيل بتحويل نهر الاردن لري المناطق الصحراوية الجنوبية وبدأت بتحويل ٣٢٠ مليون م٣ من الماء سنوياً، وكان رد الفعل العربي قاصراً، إذ اقتصر على مؤتمر القمة الاول عام ١٩٦٤، وحاول العرب تحويل منابع نهر الاردن لكن اسرائيل اعتدت على مواقع اعمال التحويل وضربت المشاريع قبيل حرب ١٩٦٧ بثلاثة اشهر وبعد الحرب واحتلال اسرائيل الضفة الغربية والجولان ازدادت نسبة مصادر اسرائيل المائية بنسبة ٢٠%[10]. ولم تكتف اسرائيل بذلك إذ امتدت يدها الى نهر الليطاني ومنذ عام ١٩٧٨ قامت بتركيب مضخات قرب جسر الخردلي كما مدت انابيب بطول ١٠كم من مجرى الليطاني فضلاً عن عدد من المشاريع الموازية والذي سمح لها بضخ ١٥٠ مليون م٣ من مياه الليطاني الى بحيرة طبريا. وما كان احتفاظ اسرائيل بالشريط الحدودي جنوب لبنان إلا بهدف السيطرة الكاملة علـــى نهر الليطاني[11].

ثانيا: نهر النيــل

وهو من اطول انهار العالم ، إذ يبلغ طوله ٦،٦٩٥ كم من بوروندي الى دلتا النيل وينبع من اواسط غابات افريقيا الواقعة على خط الاستواء ويسير شمالاً الى جنوب السودان قبل مروره في صحراء قاحلة وشبه قاحلة حتى وصوله الى البحر المتوسط ويقع مجراه الطبيعي بمختلف منابعه وفروعه في اقليم ثمان دول هي (راوندا، بوروندي، تنجانيتا، كينيا، اوغندا، اثيوبيا، السودان، مصر) مع العلم ان ثلثي منابعه تلتقي في اثيوبيا[12].

ويدخل النيل من جميع فروعه حتى وصوله السد العالي ١٦٠٠٠ مليون م٣ من الماء هذا اذا علمنا بأن سكان مصر في ازدياد وان جميع السكان يعيشون على نسبة ٥% من مساحة مصر وان ٩٩% منهم يعيشون في وادي النيل والدلتا، ولعدم

---

[9] Don Pertz : " Development of The Jordan Water " , Middle East Journal , Vol-9 , N0 3, 1955 , P.P.387-412 .
ينظر ايضا : سليم محمد احمد : " نهر الاردن والمشروع العربي " ، محاضرة القيت في الكلية العلمية الاسلامية ، عمان ، شباط ، ١٩٦٤ .

[10] الدكتور احمد ظاهر : " السياسة العربية المائية " ، مصدر سابق ، ص ١٨١ .

[11] بشير البرغوثي : " المطامع الاسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة " ، دار الجليل للنشر ، عمان ، ١٩٨٦ ، ص ٢٢٣-٢٢٨ .

[12] الدكتور علي صادق ابو هيف : " القانون الدولي العام " ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٥ ، الطبعة ١٢ ، ص ٣٦٨ .

وجود مصادر مائية اخرى للري فان مصر ملزمة باستثمار مياه النيل بأي شكل من الاشكال[١٣].

ولتنسيق عملية استغلال نهر النيل من قبل مجموع الدول الافريقية فقد نضمت مجموعة استشارية عرفت بمجموعة (اندوجو) (Undugu group) وذلك سنة ١٩٨٣ لضمان التعاون وتعزيزه والتنسيق في الاستفادة من المياه[١٤].

وتعد مسألة نهر النيل الحالية الاكثر تنظيماً بالمقارنة مع الانهار الاخرى إذ عرفت عدداً من الاتفاقيات الدولية منذ القرن الماضي وسوف نشير الى ذلك بايجاز:

١. الاتفاقية البريطانية–الايطالية ١٨٩١ والتي تعهدت فيها ايطاليا بالامتناع عن اقامة اية اعمال تؤثر على كمية مياه نهر النيل.
٢. الاتفاقية البريطانية–الاثيوبية ١٩٠٢ حيث تعهدت فيها اثيوبيا بعدم اقامة اية اعمال على وادي النيل الازرق، إلا بعد الاتفاق مع الحكومة البريطانية والحكومة والسودانية.
٣. الاتفاقية البريطانية مع حكومة الكونغو عام ١٩٠٦ وتعهدت فيها حكومة الكونغو ان لاتقوم بأي اعمال على نهر سمليكي من شأنه انقاص حجم المياه التي تدخل بحيرة البرت من غير موافقة السودان.
٤. تبادل بريطانيا مع ايطاليا عام ١٩٢٥ مذكرات اكدت فيها ايطاليا على اعترافها بحقوق الاولوية المائية لمصر والسودان على النيل الازرق والابيض وروافدهما.
٥. الاتفاق المصري–السوداني عام ١٩٢٩ والذي يضمن حق مصر الطبيعي والتاريخي في مياه نهر النيل.
٦. الاتفاق المصري–السوداني لعام ١٩٣٢ بخصوص اقامة خزان جبل الاولياء.
٧. الاتفاقية المصرية–السودانية لسنة ١٩٥٩ إذ تضمنت تنظيماً كاملاً للانتفاع من مياه نهر النيل لكلتا الدولتين واهم المسائل التي تضمنتها هي: الحقوق المكتسبة، مشروعات ضبط النهر وتوزيع فوائده، مشروعات استغلال المياه الضائعة في حوض النيل، التعاون الفني بين البلدين، واحكام عامة في شأن دول المجرى الاخرى[١٥].

---

13 الدكتور احمد ظاهر : " السياسة العربية المائية " ، مصدر سابق ، ص ١٨٣ .
14 الدكتور خالد الراوي : " المياه في الوطن العربي وقضايا انابيب السلام التركية " ، جريدة العراق في ١٩٩١/١٠/٢٧ ، ص ٣ .
15 الدكتور علي صادق ابو هيف : " القانون الدولـي العام " ، مصدر سابق ص ٣٧٠-٣٧٤ .

ولكن هذا لايعني ان مشكلة نهر النيل قد انتهت، بل يمكن القول ان النزاع قد بدأ وبالذات عند دخول اسرائيل بشكل مباشر او غير مباشر عبر اثيوبيا، إذ تتطلع للاستفادة من مياه نهر النيل بالطرق السليمة وقد طرح هذا الموضوع قبل زيارة السادات الى القدس بأربع سنوات، ويقض هذا المشروع باستغلال جزء من مياه نهر النيل بحصوله علـــى مليار م٣ سنوياً لري صحراء النقب عبر انابيب تمر تحت قناة السويس.

وقد قدمت اسرائيل الدعم المادي والفني لاثيوبيا بهدف اقامة سدود ظاهرها دعم اثيوبيا وحقيقتها هو الضغط على الدول العربية لاسيما مصر. ولغياب الفعل العربي نجد المشروع يتقدم وبخطوات سريعة وبدون رد فعل عربي يذكر.

المطلب الثالث

غياب العمل الاتفاقي العربي

ان واقع الحال يدفع الى القول بأن الدول العربية إن لم تتعاون مع دول الجوار التي تسيطر على مصادر المياه قد يؤدي الى كثير من التجاوزات على الحقوق العربية، لذا فان الحاجة ماسة لتحديد اتفاقات دولية واضحة تحدد حقوق الاطراف والعمل بجدية علـــى التطبيق، وإلا فان الصراعات مقبلة، وعلى سبيل المثال فان مشروع "جونستون" (Jonston plan) الذي وافقت عليه كل من الاردن وسوريا واسرائيل ولكن بدون اتفاقية مدونة ترتب عليه نتائج سلبية فالمشروع يرى ان التطور والنمو الاقتصادي في اسرائيل يفوقان التطور والنمو في الاردن بما يتطلب ان تنال اسرائيل ثمانية اضعاف ما تأخذه الاردن مـــن مياه نهرها (الاردن) هذا من جانب، ومن جانب اخر فان اعتماد العرب على الدول الصناعية في اكثر احتياجاتها، ومنها تطوير المصادر المائية تدفع هذه القوى لاستغلال العرب، ولعل الصدام بين عبد الناصر في الخمسينيات مع الولايات المتحدة عند بناء السد العالي دليل قاطع على ذلك[١٦].

فمياه النيل مهددة من اثيوبيا، ومياه موريتانيا مهددة من السنغال، والمياه العربية في الاردن ولبنان وفلسطين سيطرت عليها فعلياً اسرائيل. اما مشكلة نهر الفرات فقد بدأت تتصاعد في جو من الصمت العربي ان لم نقل في مساهمة عربية احياناً (سوريا والفرات) لذلك فان من اهم المسائل التي تستدعيها الحالة هو وضع استراتيجية عربية موحدة لمشكلة المياه قبل ان تصبح المياه سبباً لصراعات عسكرية مسلحة.

---

[16] الدكتور احمد ظاهر : " السياسة العربية المائية " ، مصدر سابق ، ص ١٧٦-١٧٧ .

المبحث الثاني
الوضع القانوني الدولي لنهر الفرات

لم تكن عملية استغلال نهر الفرات لتثير اية مشكلة قانونية دولية في السابق، وذلك بسبب وقوع النهر من المنبع الى المصب تحت سيادة الدولة العثمانية ولكن بوادر المشكلة بدأت بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى التي ادت الى انهاء الكيان السياسي للامبراطورية العثمانية، وما ترتب على ذلك من قيام دول جديدة اختصت اولاها وهي تركيا بالمجرى الاعلى للنهر وحظيت ثانيهما وهي سوريا بالمجرى الاوسط في حين بقى المجرى الاسفل وهو اكبر الإجزاء ضمن الحدود العراقية. وعندها تغيرت طبيعة نهر الفرات، واصبح بعد عام ١٩١٨ نهراً دولياً بعد ان كان نهراً وطنياً، فلم يعد استغلال مياهه يخضع لاختصاص دولة، الامر الذي ادى الى تحول المنازعات حول استغلال مياه نهر الفرات الى دائرة اختصاص القانون الدولي العام، وقبل الوقوف على احكام القانون الدولي واحكام الشريعة الاسلامية في استغلال الانهار الدولية وموقفها من الاعمال التركية والسورية نجد من الضروري اعطاء لمحة جغرافية لحوض النهر وعن اسباب المشكلة وابعادها.

المطلب الاول
الخلاف حول نهر الفرات

يعد نهر دجلة والفرات النهرين الرئيسيين اللذين يرويان العراق وكلاهما يمثل شرياناً حيوياً في تدعيم العجلة الاقتصادية. ويتشكل نهر الفرات من غزارة الامطار التي تسقط على الجبال التركية في الجنوب الشرقي منها حيث يسير منحدراً الى الجنوب من جبال كردستان وارمينيا ماراً بالجزء الشرقي من سوريا حيث ينظم اليه البليخ والخابور اللذان يتشكلان في الجزء الجنوبي الشرقي من الجبال التركية ثم يلتقي في جنوب العراق شمال البصرة مع نهر دجلة ويبعد عن رأس الخليج العربي بحوالي ١٩٠كم إذ يشكلان شط العرب مع العلم ان مسافة جريانه ضمن الاراضي التركية هو ٤٠٠كم وفي سوريا ٦٨٠كم، وفي العراق ١٢٠٠ كم ويخترق اراضي تقدر مساحتها في العراق ٥٩% من مساحته الكلية، ويعيش عليها ٣٣% من سكانه[١٧]. وان انتاجية المياه سنوياً هي ٣١,٨٣٠ مليون م٣[١٨].

وقد ظهرت مشكلة الفرات عندما اخذت الدول استغلال مياه النهر بما يتلاءم ومشروعاتها التنموية، ومن اجل ضمان حقوق دول المنطقة عقدت بريطانيا وفرنسا اتفاقية في ١٩٢٠/١٢/٢٣ نصت مادتها الثالثة على انه: "في حالة ما اذا كان تنفيذ اي

---

17 الدكتور عصام العطية : " القانون الدولــي العام " ، جامعة بغداد ، ١٩٨٧ ، ط٤ ، ص ٢٤٥ .

18 وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء ، التقرير السنوي ، ١٩٨٧ .

مشروع من جانب فرنسا لتنظيم الري في سوريا يترتب عليه نقص في الفرات وفي دجلة بدرجة كبيرة عند دخول النهرين في العراق فانه يجب تشكيل لجنة من الخبراء لدراســة المشروع الفرنسي قبل تنفيذه"[١٩].

كما تضمنت معاهدة صلح لوزان في ١٩٢٣/٧/٢٤ بين تركيا والحلفاء على احترام الحقوق التاريخية للدول المتشاطئة.

كما نجد ان البروتوكول الاول الملحق بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار التركية العراقية المعقودة عام ١٩٤٧ ينص على: "ان تقوم تركيا بتزويد العراق بالمعلومات الخاصة بالمشاريع والاعمال التي تنوي القيام بها على نهري دجلة والفرات وروافدهما وعلى نحو يوفق بين مصالح تركيا والعراق وذلك باتفاقاتهما المشتركة"[٢٠]. ولكن منذ منتصف الخمسينيات بدأ التسابق في بناء السدود واستغلال مياه نهر الفرات من قبل تركيا وسوريا من دون احترام للحقوق المكتسبة للعراق.

ففي عام ١٩٦٦ قامت تركيا بالشروع في بناء سد كيبان بتعهد من الولايات المتحدة وفرنسا والمانيا وايطاليا والبنك الدولي وبنك الاستثمار الاوربي ، ولكن الذي حدث ان تركيا خالفت تعهداتها فبدل من ان تبلغ بحيرة السد حجم ٩,٤ مليار م^{3} اصبح حجمها ٣٠,٥ مليار م^{3} اي اكثر من ثلاثة اضعاف ما جاء بمذكرة السفارة التركية الى الحكومة العراقية في ١٩٥٧/١٠/٧[٢١].

كما قامت تركيا بانشاء مشاريع اروائية عدة لاستغلال مياه الفرات مثل انشاء ناظم قاطع على نهر (قرة صو) احد روافد (مراد صو) لتحويل ٣,٤ م^{3} في الثانية، وكذلك سد غاطس لتصريف المياه بواسطة قناتين يبلغ مجموع تصريفهما ٣,١١ م^{3} في الثانية وعلى رافد بيري انشئ سد كالة بك بقدرة تخزينية ١٥ مليون م^{3} وفي عام ١٩٧٢ اعلنت الحكومة التركية عن مشروعها في بناء ثلاثة سدود على نهر الفرات لتوليد الطاقة الكهربائية ولارواء ٧٠٠ الف هكتار وهذه السدود هي (قرقايا، كول كوي، قرة بابا) والتي يبلغ حجمها المائي ٥٧ مليار م^{3}، وفي اواسط السبعينات وضعت التصاميم لانشاء سدين احدهما في (حالة بته) وبتخزين قدره مليار م^{3} والاخر في (بوتوس بال به) وبسعة ١٧٨ مليون م^{3}.

وفي الثمانينات اعلنت تركيا عن مشروع سميّ (مشروع جنوب شرق الاناضول) الذي يضم ١٣ مشروعا سبعة على حوض الفرات والستة الباقية على نهر دجلة مما ادى الى انقاص كمية المياه الى اكثر من ١٧ مليار م^{3} سنوياً . وبالتالي فان كمية المياه التي تعبر الحدود التركية – السورية لن تتجاوز ١٣مليار م^{3} واذا اخذنا احتياجات سوريا من المياه فان ذلك معناه حرمان العراق من مياه نهر الفرات نهائيا، كما ادى قيام سوريا ببناء سد الفرات الى انقاص كمية المياه للعراق الى ٨ مليار م^{3} مما احدث اضرارا كبيرة كان اولها في مياه الشرب

---

19 الدكتور عصام العطية : " القانون الدولـــي العام " ، مصدر سابق ، ص ٢٤٥ .

20 المصدر السابق ، ص ٢٤٦ .

21 الدكتور علي حسين صادق الطائي : " احكام القانون الدولي من الخلاف التركي – العراقي – حول مياه نهر الفرات " ، جريدة القبس ، الكويت ، العدد (٦٣٦٣) في ١٩٩٠/١/٢٥ ، ص ٣٦ .

الى جانب الزراعة، كما وصلت الهجرة من الريف الى المدن بعد ذلك الى ٤٠% وبالفعل كانت اكبر كارثة يتعرض لها العراق في العصر الحديث[٢٢].

علماً انه في ١٩٩٠/١/١٣ قد بدأ ملئ خزان (سد اتاتورك) مما ادى الى تقليل كمية المياه الواردة الى سوريا لتصبح بمعدل ١٢٠م^3/ث بدل من المعدل المنتظم ٥٠٠ م^3/ث[٢٣].

ان تلك الممارسات تناقض جميع القوانين والاعراف واشكال التعامل الدولي فيما يتعلق بتنظيم استغلال مياه الانهار الدولية، ولما شعرت سوريا بالخطر بدأت تنسق مع العراق إلا انها كانت البادئة بالعمل وكانت سبباً في التصلب التركي وعدم التوصل الى حل يرضي الاطراف المعنية منذ عام ١٩٨٠، إذ عقدت اربعة عشر اجتماعاً بين الاطراف وهذا يدحض ما تدعيه تركيا من ان نهر الفرات ليس نهراً دولياً[٢٤].

المطلب الثاني

احكام القانون الدولي والاحكام الاسلامية في استغلال الانهار الدولية

اعلنت تركيا اثناء انعقاد المؤتمر الاسلامي في اسطنبول للفترة من ٣-٨ آب ١٩٩١ عن رغبتها في استخدام المياه ومصادرها والموجودة على اراضيها من قبل دول منطقة الشرق الاوسط كافة من دون تحديد ماهية الدول المشمولة في التصريحات التركية، وكيفية الاستخدام المعلن عنه، اهو بيع ام مقايضة مع النفط؟ ام قناعة تركية بقواعد القانون الدولي والاستغلال المشترك للدول التي يمر بها نهر الفرات.

إن الاجابة عن هذه الاسئلة لم يكن صعباً فقد توضحت النوايا التركية الحقيقية عبر تصريحات واعمال كان اولها قطع المياه عن سوريا والعراق بحجة ملئ بحيرة سد اتاتورك، وهذا يناقض ما اعلنته تركيا في المؤتمر الاسلامي، ونتيجة للسياسة الانية التركية يرى الفنيون ان الاضرار ستكون كبيرة ابتداءً من ارتفاع نسبة ملوحة المياه الى جانب تأثر محطات الطاقة الكهربائية كمحطة سد القادسية، اضافة الى محطات كهربائية حرارية. هذا اذا عرفنا ان ما يولد من كهرباء من حوض الفرات يشكل حوالي ٤٠% من حاجة العراق للطاقة الكهربائية.

ولكي نعطي صورة ادق عن الاضرار فان الابحاث الفنية تشير الى ان هناك ٧ مراكز محافظات عراقية على حوض الفرات و٢٥ قضاء و٥٨ ناحية وحوالي ٤٠٠٠ قرية يسكنها اكثر من ٥,٥ مليون انسان جميعهم قد تأثروا نتيجة نقصان المياه في نهر الفرات[٢٥].

وبالوقت نفسه نجد جواباً اخر، وهو تصريح السيد "كمران ايفان" وزير الدولة الاسبق والمسؤول الاول عن مشروع جنوب شرق الاناضول بقوله: "ان الفرات ليس نهراً دولياً ، لذلك ما نحتاجه ليس معاهدة دولية بل اتفاقية صداقة". وحول لجوء تركيا لاستخدام

---

22 المصدر السابق.

23 يوسف علاونة : "مسؤولان في السفارة التركية اكدا ان البلدين لن يتأثرا بملئ خزان سد اتاتورك ، مجلة السياسة ، الكويت ، العدد (٧٧٠٥) في ١٩٩٠/١/١١ ، ص ٦ .

24 الدكتور خالد الزاوي : " المياه في الوطن العربي ، مصدر سابق ، ص ٣ .

25 ابراهيم زكي فتواي : " ازمة نهر الفرات وماوراء موقف تركيا ؟ " ، مجلة اخر ساعة ، القاهرة ، العدد (٢٨٨٤) ، في ١٩٩٠/١/٣١ ، ص ١١،١٠ .

المياه كسلاح ضد العرب اجاب "اننا نعطي العسل ولا نطلب السم، فالمياه ستكون قيمتها اكبر من قيمة النفط بعد ١٥ سنة" والشئ نفسه يؤكده وزير الاشغال العامة والاسكان التركي الاسبق " ينكيز التن فابا" بقوله "لامانع لدينا من مبادلة النفط بالماء ... كما انه لدينا فائض من الكهرباء يمكن تزويد سوريا به اذا رغبت"[٢٦].

ان كل ذلك يؤكد بوضوح ان تركيا عازمة على استخدام المياه كورقة ضغط على العرب لابتزاز ثرواتهم والهيمنة على قرارهم السياسي، ورغبة منها في العودة الى دورها التاريخي كقوة مهيمنة في منطقة الشرق الاوسط.

ان ما تدعيه تركيا وتعمل على تحقيقه يناقض قواعد القانون الدولي، وكذلك يناقض الاحكام الاسلامية ذات الطبيعة الدولية باعتبارها دولة مسلمة واحد اعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي.

اولا: احكام القانون الدولي[٢٧]

الانهار الدولية هي تلك الانهار التي تجري تباعاً من اقاليم مختلفة او بين اقليم دولتين او اكثر. وحكم هذه الانهار من حيث ملكيتها انها اذا كانت تجري في اقاليم عدة

---

[26] جريدة القبس الكويتية ، العدد (٦٣٤٥) في ١٩٩٠/١/٧ .

[27] تم الاعتماد في دراستنا لهذا الموضوع على عدد المصادر واهمها :-

1. F.A.O : " The Law of International Water Resources " , legislative study N⁰23 ,fao publication , Rome , 1980 .
2. الدكتور حامد سلطان : " القانون الدولي العام في وقت السلم " ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٥٣١-٥٣٦ .
3. الدكتور علي صادق ابو هيف : " القانون الدولي العام " ، مصدر سابق ص ٣٦٧-٣٧٤ .
4. الدكتور عصام العطية : " القانون الدولي العام " ، مصدر سابق ، ص ٢٤٠-٢٤٨ .
5. Christian Gischeler : " Water Resources in the Arabe Middle East and North Africa " , London , Middle East and N. Africa press , 1979 .
6. International Law Association : " The Helsinki Rules on the Waters of International rivers " , Reports 52 nd confernance held at Helsinki , August 1966 , P.P. (17-20) .
7. علي حسين صادق : " حقوق العراق المكتسبة من مياه الفرات " ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية القانون والسياسة ، ١٩٧٦ .
8. الدكتور عزيز حلمي : " الانهار الدولية والوضع القانوني لنهر النيل " ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، العدد (٣٧) ، ١٩٨١ .
9. الدكتور علي حسين صادق الطائي : " احكام القانون الدولي زالخلاف التركي – العراقي حول مياه الفرات ، محاولة انزال تركية خلف الخطوط العربية ، القبس ، الكويت ، العدد (٦٣٧٠) في ١٩٩٠/٢/١ ، ص ٣٦ .
10. احكام القانون الدولي في الخلاف التركي – العراقي . وعاد الاسكندر بجعل العراق عاصمة العالم ، القبس ، الكويت ، العدد (٦٣٦٣) في ١٩٩٠/١/٢٥ ، ص ٣٦ .

دول اختصت كل من هذه الدول بملكية الجزء الواقع بين حدودها، واحقيتها في ان تباشر جميع اعمال السلطة العامة في منطقته، وحقها في استغلاله بشرط موافقة الدول المشاطئة ومراعاة الحقوق المماثلة للدول الاخرى التي تشاركها في النهر وان لاتقوم بأعمال من شأنها الاضرار بهذه الحقوق. وقد اقتضى التوفيق بين مصالح وحقوق كل من الدول التي تشترك في نهر من الانهار الدولية وجود قواعد تنظم الانتفاع بالنهر الدولي، اولاً من حيث الملاحة وثانياً من حيث استغلال مياهه في شؤون الزراعة والصناعة والجزء الاخير هو موضوع دراستنا. وقد تأكد في كثير من الاتفاقيات واحكام المحاكم الدولية والصور الاخرى للتعامل الدولي.

أ. الاتفاقيات الدولية

من خلال الاطلاع على الاتفاقيات الدولية سواء العامة منها ام الخاصة التي عقدت لتنظم استغلال مياه الانهار الدولية في غير شؤون الملاحة وعلى مستوى قارات العالم، نرى انها جميعاً تذهب الى ضمان حقوق الدول المشاطئة في مياه النهر الدولي ومن خلال نصها على منع الدولة المتشاطئة من القيام بمشروعات استغلال المياه من دون اخذ موافقة الدول المعنية صراحة وتوزيع المياه بينها دون استئثار بعضها بحقوق البعض الاخر والاضرار به ونجد ان هناك عشرات الاتفاقات الدولية التي عقدت في مختلف قارات العالم تؤكد ذلك، وهي:

١. على المستوى الاوربي

- معاهدة اكس لاشابل بين بروسيا وهولندا الموقعة في ١٨١٦/٧/٢٦.
- معاهدة بين فرنسا وسويسرا وقعت في ١٨٢٤/١١/٤.
- معاهدة بين بلجيكا واللوكسمبورغ وقعت في ١٩٤٣/٨/٧.
- معاهدة بين النمسا وبلغاريا في شأن نهر آين وقعت في ١٨٥٩.
- معاهدة بين المانيا وسويسرا وقعت في ١٨٧٩/٦/١٠.
- اتفاقية جنيف التي عقدت تحت ظل عصبة الامـم المتحدة في ١٩٢٣/١٢/٩.
- اتفاقية بين النرويج والسويد وقعت في ١٩٠٥/١٠/٢٦.
- اتفاقية بين فرنسا وايطاليا بشأن استغلال نهر رويا في ١٩١٤/١٢/١٧.
- معاهدة سان جرمان بين النمسا والدول التي انفصلت عنها في ١٩١٩/١٠/١٠.
- معاهدة كوبنهاكن بين الدنمارك والمانيا وقعت في ١٩٢٢/٤/١٠.
- معاهدة بين هنغاريا ورومانيا وقعت في ١٩٢٤/٤/١٤.
- معاهدة بين النرويج وفلندا في ١٩٢٥/١/١٤ بشأن نهري باسفك وجاكوبسيلف.
- اتفاقية بين فرنسا وسويسرا بشأن نهر الراين وقعت في بيرن ١٩٢٦/٨/٢٧.

- معاهدة بين المانيا واللكسمبوغ المتعلقة بتوليد الطاقة الكهربائية في الساور وقعت في ١٩٥٠/٤/٢٥.
- الاتفاق المبرم بين يوغسلافيا والنمسا بشأن نهر درافا عام ١٩٥٢.
- الاتفاقية المبرمة بين فرنسا والمانيا واللكسمبوغ بشأن نهر الموزيل ١٩٥٦.
- معاهدة بين تشيكوسلوفاكيا وبولندا بشأن استعمال المياه الحدودية التي وقعت في براغ ١٩٥٨/٣/٢١.
- معاهدة بين المانيا وهولندا في ١٩٦٠/٤/٨.
- معاهدة بين النمسا وسويسرا بشأن مياه بحيرة كونستانس وقعت في بيرن ٣٠/٤/ ١٩٦٦.

٢. **على المستوى الامريكي**

- اتفاقية بين الولايات المتحدة وكندا وقعت في ١٩٠٩/١/١١.
- معاهدة غواتيمالا والسلفادور وقعت في ١٩٣٨/٤/٩.
- معاهدة بين الولايات المتحدة والمكسيك بشأن استغلال انهار (كبورادو-تاكنا-ريو كراند) وقعت في واشنطن في ١٩٤٤/٢/٣.
- معاهدة بين الارجنتين واورغواي المتعلقة باستخدام مياه نهر اورغواي في منطقة (سلترلراندي) وقعت في ١٩٤٦/١٢/٣٠.
- معاهدة بين الولايات المتحدة وكندا بشان نهر تايكرا وقعت في ١٩٥٠/٥/٢٧.
- معاهدة بين بوليفيا وبيرو بشأن استغلال مياه بحيرة (تاتاكازي) وقعت في ١٩٥٧/٢/٢٩.
- معاهدة بين الولايات المتحدة وكندا بشأن نهر كولومبيا وقعت في ١٩٦١/١/١٧.
- معاهدة بين الارجنتين والاورغواي وقعت في ١٩٦١/٤/٧.
- معاهدة بين الارجنتين وبوليفيا والبرازيل وبورغواي والاورغواي حول نهر بليت وقعت في ١٩٦٩/٣/٢٣.
- معاهدة بين المكسيك والولايات المتحدة بشأن مياه نهر (ريوكراند) وقعت في مكسيكو في ١٩٧٠/١١/٢٣.

٣. **على المستوى الافريقي**

- معاهدة بين المملكة المتحدة واثيوبيا وقعت في اديس ابابا حول نهر النيل في ١٩٠٢/٥/١٥.
- معاهدة بين الكونغو والمملكة المتحدة وقعت في لندن ١٩٠٦/٥/٩.

- معاهدة بين حكومة جنوب افريقيا والبرتغال حول نهر كوسبو في ١٩٢٩/٧/١.
- معاهدة بين بلجيكا وبريطانيا تتعلق بحقوق المياه بين تتجانيقا وراوندا وقعت في لندن ١٩٣٤/١١/٢٢.
- معاهدة بين الجمهورية العربية المتحدة والسودان حول الانتفاع الكامل بمياه نهر النيل القاهرة في ١٩٥٩/١١/٨.
- معاهدة جماعية بين الكاميرون وداهومي وغانا ومالي والنيجر ونيجيريا وفولتا العليا وقعت في نيامي ١٩٦٤/١١/٢٥.
- اتفاقية بين مالي وموريتانيا والسنغال بشأن استخدام مياه نهر السنغال في دكار ١٩٦٤.

٤. **على المستوى الاسيوي:**

- معاهدة بين الاتحاد السوفيتي وايران وقعت في موسكو ١٩٢١/٢/٢٦.
- معاهدة لوزان بين تركيا والحلفاء في ١٩٢٣/٧/٢٤.
- معاهدة بين اليونان وتركيا وقعت في انقرة في ١٩٣٤/٦/٢٠.
- معاهدة بين سوريا والاردن تتعلق باستقلال مياه نهر اليرموك في دمشق ١٩٥٣/٦/٤.
- معاهدة بين الاتحاد السوفيتي وافغانستان وقعت في ١٩٥٨/١/١٨.
- معاهدة بين الهند وباكستان حول مياه الهندوس وقعت في ٩/٩/ ١٩٦٠.
- بروتوكول بين اليونان وتركيا في ١٩٦٣/١/١٩.
- الاتفاق المعقود بين الصين والاتحاد السوفيتي حول استغلال نهري (امور) و(ارغون) وقعت في ١٩٨٦.

أ. **التعامـــل الدولـــي:**

ان القواعد العرفية تلزم المتشاطئة على النهر الدولي بعدم اقامة اية مشروعات من شأنها التأثير على حقوق الدول المتشاطئة الاخرى وقد تأكد ذلك في العديد من اعمال اللجان والمؤتمرات الدولية التابعة للامم المتحدة، فالمذكرة الصادرة عن اللجنة الاقتصادية الاوربية التابعة للامم المتحدة عام ١٩٥٢ نصت على: "ان الدولة المتشاطئة وان كانت تملك حقوق السيادة على جزء من النهر الدولي المار او المتاخم لاراضيها، إلا ان هذا الحق مقيد بحقوق الدول الاخرى على هذا النهر". كما تأكدت هذه القاعدة العرفية الدولية في اعمال اللجنة السادسة للقانون الدولي فيما يتعلق بموضوع استغلال مياه الانهار الدولية في غير شؤون الملاحة في عام ١٩٧٣ وذلك تنفيذاً لتوصية الجمعية العامة للامم المتحدة الواردة في القرار ٣٠٧١ (د-٢٨) إذ

تضمن تقرير اللجنـــــة على ان: "الدولة المتشاطئة على النهر الدولي تستطيع استعمال المياه طبقاً لاحتياجاتها ولكن بشرط ان لاتسبب بهذا الاستعمال ضرراً للدول الاخرى المشتركة معها في هذا النهر". كما اكد المشروع الذي اعده المكتب القانوني لمنظمة الفاو التابعة للامم المتحدة سنة ١٩٧٢ على: "الزام كل دولة متشاطئة باتخاذ اجراءات معقولة لضمان حماية موارد النهر الدولي وحماية مجراه الطبيعي ومنع اساءة استخدامه". كما ان مؤتمر الامم المتحدة للبيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم للفترة من (٥-٦) حزيران ١٩٧٢ اكد على: "تقيد سيادة الدولة عند استثمارها لمواردها المائية بالحد الذي لايؤثر على الدول الاخرى".

وفي اجتماع لجنة الموارد الطبيعية التابعة للامم المتحدة المنعقد في طوكيو عام ١٩٥٧ اكدت التوصية التي اتخذتها اللجنة على: "التقسيم العادل لمياه الانهار الدولية وضمان حقوق جميع دول النهر الدولي".

كما ان الفقه الدولي الحديث بذل جهوداً كبيرة في سبيل تأكيد وضمان حقوق الدول المتشاطئة في النهر الدولي سواء على مستوى الجمعيات والمعاهد القانونية الدولية، او على المستوى الفردي للفقهاء.

فالفقية ماكس هوبر يقول: على كل دولة ان تسمح بمرور الانهار الى الدول الاخرى، وعدم اعاقة ذلك او حرمانها من حقوقها في ذات النهر، كما يقول الفقيه اوبنهايم: ان اجزاء النهر الدولي التي تمر عبر اكثر من دولة لاتقع تحت السيادة المطلقة لهذه الدول، وان قواعد القانون الدولي تمنع الدول من تحويل مجرى النهر كما تمنعها من استعمال المياه استعمالاً يسبب اضرار للدولة المجاورة.

كما ان الفقيه اوبنهايم يذهب الى اعتبار ان النهر المار عبر اراضي عدة دول يعتبر ملكاً مشتركاً لهذه الدول. فلا تستطيع اي منها الاستحواذ على المياه وحرمان الاخرين من الحقوق والمنافع التي وهبتها الطبيعة للجميع.

كما يؤكد هذا الاتجاه قاضي محكمة العدل الدولية الاستاذ وينتسكي إذ يقول: ان النهر الدولي المار عبر دولتين او اكثر، او يفصل بينهما فان على جميع الدول المتشاطئة احترام حقوق الدول المتشاطئة الاخرى في هذا النهر.

ومن الاساتذة العرب الذين اكدوا على تقيد سيادة الدولة وضمان حقوق الدول المتشاطئة في النهر الدولي كل من الاساتذة مصطفى الحفناوي، وعلي صادق او هيف، و محمد طلعت الغنيمي، وعائشة راتب، وحسن الجلبي، وعصام العطية... وغيرهم.

وكما ذكرنا سابقاً فان المبدأ المذكور اكد في جهود الجمعيات والمعاهد القانونية كمعهد القانون الدولي وجمعية القانون الدولي.

ففي عام ١٩١١ تبنى معهد القانون الدولي اعلان مدريد إذ نص على:

٥. عدم احقية اي من الدول المتشاطئة بالقيام بأية تعديلات في استغلال المياه تؤدي لايقاع الضرر بالدول الاخرى (المادة الاولى من الاعلان).
٦. لا يجوز للدولة اقامة منشآت لاستغلال مياه النهر دون موافقة الدول الاخرى، كما لايجوز انشاء مشاريع تستهلك كميات كبيرة... كما يجب على الدول المعنية تعيين لجان مشتركة لدراسة المشاريع المزمع اقامتها على النهر (المادة الثانية من الاعلان).

وفي عام ١٩٥٧ اصدر المعهد تقريراً في مجال استغلال مياه الانهار الدولية للاغراض غير الملاحية جاء في المادة الثانية والثالثة منه على: "ضرورة احترام حقوق الدول المتشاطئة. وان لكل دولة متشاطئة الحق باستغلال المياه التي تجتاز او تتاخم اقاليمها في اطار احترام الحق العائد للدول المتشاطئة الاخـرى. وفي عام ١٩٦١ تبنت اللجنة المنبثقة عن المعهد قراراً اصدرته في سالزبورغ جاء في مقدمته: "ان معهد القانون الدولي يعتبر المصادر المائية مسألة ذات مصلحة عامة يجب ان يكون استغلالها عن طريق التشاور بين الدول المتشاطئة". وحرصت المادة الثانية من القرار على ضمان حقوق الدول المشاركة في النهر الدولي فنصت على ان: "لكل دولة الحق في الاستفادة من المياه التي تخترق او تحد اقليمها بشرط التقيد بالحدود التي يفرضها القانون الدولي وخاصة لقاعدة مفادها: ان الحق محدد بحق انتفاع الدول الاخرى ذات المصلحة في المجرى المائي نفسه".

وبشكل عام يمكن حصر اهم المبادئ التي تضمنها القرار بما يأتي:
٧. العدالة في توزيع المياه.
٨. التعاون في الانتفاع بمياه النهر.
٩. التشاور عند اقامة مشروع على النهر.
١٠. التعويض عن الاضرار.

وفي عام ١٩٥٦ اعترفت جمعية القانون الدولي بحقوق الدول المتشاطئة بالنهر الدولي واكدت على ذلك في اجتماعاتها المنعقدة في جنيف عام ١٩٥٧، لاهاي ١٩٥٨، نيويورك ١٩٥٨، وفي مؤتمرها التاسع والاربعين المنعقد في هامبورغ عام ١٩٦٠، وكذلك مؤتمرها الثاني والخمسين المنعقد في هلسنكي للفترة من ٤-٢٠ آب ١٩٦٦، إذ قدمت لجنة الانهار الدولية الى المؤتمر مشروعاً نهائياً يحدد قواعد القانون الدولي في مجالات استغلال مياه الانهار الدولية ،إذ تضمنت نصوصاً جاء فيها: "حق كل دولة من دول النهر بالاستفادة من مياهه (المادة الرابعة من المشروع)"، وعلى ان: "الدول المتشاطئة لاتستطيع انكار الاستعمال الحالي لمياه نهر دولي وليس لها الحق بتخزين المياه لاستعمالها في المستقبل "(المادة السابعة من المشروع)، وايضاً نص على: "وعلى الدول المتشاطئة باحالة اية مشكلة تتعلق بأستغلال مياه النهر الى جهة

ثالثة للقيام دور الوسيط، وليس لاي من الدول المتشاطئة القيام بمشروعات قبل التوصل الى اتفاق مع الدول المعنية" (المادة الواحدة والثلاثون من المشروع).

وفي مرحلة سابقة نجد ان المؤتمر الثاني للنقل والمواصلات الذي عقد في جنيف عام ١٩٣٣ كان قد بحث مسألة تنظيم استخدام القوى المائية في الانهار الدولية وجاء في الاتفاقية المنبثقة عنه: "على كل دولة الاحتفاظ وفي حدود القانون الدولي بحرية القيام بجميع الاعمال لاستخدام القوى المائية على اقليمها، ما لم تكن هذه الاعمال من شأنها ان تمس اقليم دولة اخرى، او كان يترتب عليها اضرار جسيمة بدول اخرى، وذلك قبل القيام بهذه الاعمال، يتعين التفاوض بين الدول المعنية للوصول الى اتفاق بشأنها".

كما ان المؤتمر الامريكي السابع عام ١٩٣٣ اقر الشئ نفسه إذ اكد على انه": في حالة استغلال مياه الانهار الدولية في اغراض صناعية او زراعية، فعلى الدول المعنية الاتفاق فيما بينها اذا كان لهذا الاستغلال اثر على اقاليم الدول المجاورة".

ونجد في احكام التحكيم والقضاء الدوليين امثلة كثيرة على ذلك منها:

١١. اصدرت محكمة العدل الدولية الدائمة حكماً قضائياً حول تحويل مياه نهر الماز في النزاع الهولندي-البلجيكي، إذ اكدت على حق الدولتين في استغلال مياه النهر المشترك وبشرط ان لايغير هذا الاستعمال في طبيعة المياه المشتركة بينهما.

١٢. كذلك من احكام محاكم التحكيم الدولية قضية نهر هلمانديس بين افغانستان وايران فقد اكدت اللجنة التحكيمية عام ١٩٤٠ على: "ان الاحتياجات الفعلية المطبقة في منطقة دلتا النهر في ايران وافغانستان يجب المحافظة عليها، ولا يجوز انتهاكها بأعمال جديدة من المنبع".

١٣. وهناك حكم مهم لمحكمة التحكيم الدولية في قضية بحيرة لانوبين بين فرنسا واسبانيا، إذ اكدت المحكمة في قرارها على"... انه طبقاً لقواعد حسن النية تعتبر الدولة صاحبة المجرى الاعلى ملزمة بان تأخذ بنظر الاعتبار كافة المصالح... وان تسعى لضمانها... وعليها ان توفق بين مصالحها ومصالح الدول المتشاطئة الاخرى... ففرنسا لها الحق في ممارسة حقوقها، ويجب عليها ايضاً ان لاتتجاهل او تهمل مصالح اسبانيا".

ثانيا: الاحكام الاسلامية الدولية[28]

يعتبر الاسلام نظاماً شاملاً لتنظيم حياة الانسان لذا فان القاعدة القانونية تشكل جزء من القاعدة الدينية الواجبة الاتباع. وهذا يعني ان من واجب الدولة الاسلامية تطبيق القواعد الاسلامية. ولكون النهر الدولي يقع ضمن اطار القانون الدولي العام، فان النظام القانوني الدولي في الشريعة الاسلامية والذي نجده في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، يرسم المبادئ والخطوط العريضة لتنظيم العلاقة بين الدول الاسلامية وغير الاسلامية سواء اكانت هذه الدول مجاورة ام غير مجاورة ، قال تعالى ((ياايها الذين آمنوا اوفو بالعقود))[29]، ((واوفو بعهد الله اذا عاهدتم ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلا ان الله يعلم ما تفعلون))[30]، ((واوفو بالعهد إن العهد كان مسؤولا))[31].

والعهود هنا المعاهدات التي تنظم العلاقات بين الدول والتي تقوم على قواعد واحكام واضحة تحدد الحقوق والالتزامات التي تترتب على كل طرف. ولكون المعاهدات هي من المصادر الاصلية للقانون الدولي العام، فهي ملزمة للدول بما تتضمنه من قواعد واحكام ولعدم وجود تناقض بين ما جاءت به الشريعة الاسلامية وبين ما جاء به القانون الدولي العام، فان من الممكن تنظيم العلاقة حول الاستفادة من مياه نهر الفرات من خلال ما جاء في الشريعة الاسلامية، لذا يمكن ان نطلق على نهر الفرات على انه: نهر دولي اسلامي، حيث كان نهراً وطنياً لغاية ١٩١٨ ضمن حدود الدولة الاسلامية العثمانية، اما بعد هذا التاريخ فانه يمرعبر ثلاث دول هي: تركيا، سوريا والعراق، والدول الثلاث هي دول اسلامية واعضاء في منظمـــة المؤتمر الاسلامي، إذ يمكن الاعتماد على الاحكام الاسلامية في تسوية الخلاف الحاصل او على الاقل يمكن الاستفادة من الاحكام الاسلامية الدولية، مع تأكيدنا على انه لايوجد خلاف بين القواعد الدولية وبين الاحكام الاسلامية ذات الطابع الدولي لاسيما فيما يتعلق باستغلال مياه الانهار. وبأي حال من الاحوال فان من المفروض على الدول الثلاث ان تحل الخلاف بسرعة اكبر نتيجة العلاقات التاريخية والروابط المختلفة فيما بينها. والنظرية الاسلامية لم تكن اقل اهتماماً من غيرها بمسألة المياه وما لها من اثر في حياة الناس ، وقد جعل الله سبحانه وتعالى منها كل شئ حي . وفي عصرنا هذا زادت استخدامات المياه وراح

[28] حول الاحكام الاسلامية الدولية يمكن مراجعة :-
- عقيل سعيد : " المعاهدات الدولي في الاسلام " ، مجلة الفكر الجديد ، العدد الثامن ، السنة الثانية ، دار الاسلام للدراسات والنشر ، مؤسسة المعارف للمطبوعات ، بيروت ، ص ٢٦١-٢٨٧ .
- الدكتور محمد طلعت الغنيمي : " قانون السلام في الاسلام " منشأة المعارف، الاسكندرية ، ١٩٨٨ ، ص ٦٧٩-٦٩٨ .
- ابو يوسف : " الخراج " ، القاهرة ، ١٩٨١ .
- ابو الحسن الماوردي : " الاحكام السلطانية " ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

[29] سورة المائدة ، الاية (١) .

[30] سورة النحل ، الاية (٩١) .

[31] سورة الاسراء ، الاية (٣٤) .

الجفاف يضرب مناطق مختلفة من العالم لايسعنا إلا ان نتذكر في قوله تعالى ((أرأيتم ان اصبح ماؤكم غوراً فمن يأتيكم بماء معين))[٣٢].

فماذا تقول النظرية الاسلامية في النهر؟ النهر هو الماء العذب الغزير او هو مجرى الماء، وقد يندرج النهر ضمن مفهوم لفظة "بحر" وفي هذا قال تعالى ((مرج البحرين هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج))[٣٣].

وعلى الرغم من ان القرآن الكريم اعطى لفظة البحر الى كل من النهر والبحر المالح لكنه ميز بينهما في الحكم في قوله تعالى (وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج)[٣٤]. كما ان تصوير الانهار بهي دائما إذ اعتبرها زينة للحياة الاخرة كما هي زينة في الحياة الدنيا بقوله تعالى ((بشراكم اليوم جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها))[٣٥].

وبشكل عام تنقسم الانهار حسب النظريات الاسلامية الى مايأتي:

١٤. انهار صالحة للملاحة وللاستخدامات الانسانية والاقتصادية الاخرى .
١٥. انهار غير صالحة للملاحة، وتستخدم اقتصادياً وهذه بدورها تنقسم الى قسمين:
- انهار يعلو ماؤها دون حبس.
- انهار لايعلو ماؤها دون حبس[٣٦].

وآيات القرآن الكريم تسمح لنا بأن نعالج احكام الانهار، على هدى من صلاحيتها للاستخدام لقوله تعالى ((وسخر لكم الانهار))[٣٧]، وحديث الرسول الكريم محمد (صلى الله عليه وسلم) ((الناس شركاء في ثلاث: الماء والكلأ والنار))، وفي حديث آخر ((ولا تمنعوا ماء ولا كلأ ولا نار فانه متاع للمقوين وقوة للمستضعفين)). والحديث الشريف يعني ان الشيوع في الماء قد تقرر كحكم يرتبط بما يمكن ان يحققه من منافع مشتركة للمستفيدين.

وهذا يعني ان النهر الذي يخدم اكثر من دولة ويمكن ان يشبع حاجاتها كلياً او جزئياً هو نهر يخضع لقاعدة الشيوع . بمعنى ان الدولة المطلة على حوض تكون شريكة في مياهه، وعليه فان النهر الدولي وحسب النظرية الاسلامية: هو النهر الذي تجري مياهه في اكثر من دولة ويتسع ماؤه لاهتمامات الدول المتشاطئة له[٣٨].

اما بالنسبة للاحكام الاسلامية المتعلقة بالاستخدامات غير الملاحية للانهار فالفقه التقليدي الاسلامي قد اهتم بها اكثر من اهتمامه بالمسائل المتعلقة بالملاحة النهرية فابو يوسف يقول {أن للناس ان يستقوا من النهر الكبير(اي الدولي)-حسب التعبير المعاصر-ويسقون

---

32 سورة الملك ، الاية (٣٠).
33 سورة الفرقان ، الاية (٥٢).
34 سورة فاطر، الاية (١٢).
35 سورة الحديد ، الاية (١٢).
36 الدكتور محمد طلعت الغنيمي: "قانون السلام في الاسلام"، مصدر سابق ، ص ٦٨٥ .
37 سورة ابراهيم، الاية (٣٢).
38 الدكتور محمد طلعت الغنيمي : " قانون السلام في الاسلام " ، مصدر سابق ، ص ٦٨٦ .

الشفة والحاف والحف وليس لاي ان يمنع ولكل قوم شرب ارضهم ونخلهم وشجرهم. ولا يحبس الماء احد دون احد}[39]. وفي حديث للرسول الكريم محمد (صلى الله عليه وسلم): ((لايمنعن احدكم الماء مخافة الكلأ)). ويقول ابو يوسف ايضاً (الفرات ودجلة يسقي منهما من شاء وتمر فيها السفن ولا يكون فيهما شفعاء وليس كهيئتهم في الشرب)[40]. فالاحكام السابقة تؤكد على مياه النهر الدولي تعد من المشتركات العامة بين الدول والتي لاياذن الاسلام لدولة بذاتها بالانفراد بها وان اي دولة لاتملك حقاً في ان تمنع المياه عن الدول الاخرى، وذلك في الحدود التي لاتتعارض مع حقها لان الدولة لاتملك المياه باعتبارها مصدراً طبيعيا وانما هي احق بالمياه نتيجة لخلقها الفرصة التي اتاحت لها الانتفاع بالمياه. ولكن هل يحق للدولة الواقعة في اعلى النهر حبس المياه بشكل مطلق؟

يقول فقهاء المسلمين ان ما تحبسه الدولة في ارضها هو الى الكعبين فاذا بلغ الكعبين ارسل الى الدولة التالية وذلك لما نص عليه الحديث الشريف من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قد قضى في مهذور بني قريضة ان الماء الى الكعبين[41].

كما ان بعض فقهاء المسلمين يرى ان ما جاء به الحديث الشريف انما روعيت فيه ظروف الزمان والمكان، لذا فان قدر ما يحبس فيحدد بناء على الاعراف والاتفاقات او بناء على قاعدة (لا ضرر ولا ضرار) وعليه يؤخذ بالاعتبار عدد من العوامل:

١٦. طبيعة تربة الارض وقدر اشباعها.
١٧. نوعية الاشجار والمزروعات فيها.
١٨. طبيعة الفصول (شتاءً ام صيفاً).
١٩. وقت الزرع.
٢٠. اختلاف حال الماء[42].

ومن ثم فان لدولة اعلى النهر ان تستفيد من امكانات النهر في حدود مقتضيات حسن النية والجوار من دون ان تتخطى كمية معينة تقدر بما تسير عليه الاعراف الدولية او الممارسات الجارية، ثم تطلق باقي امكانات النهر الى بقية الدول المتشاطئة.

يمكننا ان نستنتج من هذا العرض للاحكام الدولية والاسلامية ومن خلال تصرفات الحكومة التركية برفضها الاعتراف ان الفرات نهراً دولياً او باقامة المشاريع المختلفة والتي كان اخرها سد اتاتورك. ان ذلك مخالف للاحكام الاسلامية والاعراف والاتفاقيات الدولية كافة وللمبادئ الدولية ولاشكال وممارسات الدول كافة، واول هذه المخالفات هي لميثاق الامم

---

[39] ابو يوسف: "الخراج"، مصدر سابق ، ص ٢٠٩ .
[40] المصدر السابق ، ص ٢١٠.
[41] عبد الله الرشيد : " الاموال المباحة واحكام تملكها في الشريعة الاسلامية " ، الرياض ، ١٩٨٤ ، ج٢١ ، ص ٢٠٣ .
[42] ابو الحسن الماوردي : " الاحكام السلطانية " ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ١٩٩ ، نقلا عن الدكتور محمد طلعت الغنيمي : " قانون السلام في الاسلام " ، مصدر سابق ، ص ٦٩٥ .

المتحدة الذي اكد على: "احترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي".

كما ان لجنة القانون الدولي التابعة للامم المتحدة اكدت عام ١٩٧٤، ومن خلال مشروعها المتعلق بشأن التوارث الدولي فيما يتعلق بذلك (على وجوب توارث المعاهدات العينية)[43] وعليه فان الفقه الدولي والعمل الدولي بشكل عام قد سارا على الاعتراف بتوارث المعاهدات العينية، كما ان معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣ تعد معاهدة عينية نظمت استغلال المياه المشتركة وضمان حقوق دول المصب وعلى الدول المعنية ان تلتزم بها. كما يقع على تركيا التزام اتفاقي اخر نص عليه البروتوكول رقم (١) الملحق لمعاهدة الصداقة وحسن الجوار التي عقدت بين العراق وتركيا عام ١٩٤٦ وقد نص على:

٢١.حق العراق كدولة مصب ان يوفـــد بأسرع ما يمكن الى دولة المنبع (اي تركيا) هيئات من الفنيين لغرض اجراء التحريات والقيام بأعمال المسح لجميع المعلومات المائية والجيولوجية وغيرها[44].

٢٢.على تركيا السماح لهم بزيارة الاماكن الضرورية وتزويدهم بكل ما يقتضي من المعلومات والتسهيلات كي يتمكنوا من انجاز عملهم[45].

٢٣.توافق تركيا على اعلام العراق عن كافة المشاريع الخاصة باعمال الوقاية التي تقرر القيام بها على نهري دجلة والفرات وروافدهما، وبهدف جعل هذه الاعمال تخدم مصلحة العراق وتركيا[46].

لذا فان تركيا بقيامها بانشاء مشروعات لاستغلال مياه نهر الفرات من دون الاخذ بعين الاعتبار حقوق العراق المكتسبة المشروعة من مياه هذا النهر، تخالف (اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الدولية والتعاقد بين الدول) الذي ارفق بقرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم (٢٦٢٥) الدورة الخامسة والعشرين والذي الزم جميع دول العالم بتنفيذ التزاماتها بحسن نية. إذ نص صراحة على: "على كل دولة واجب تنفيذ الالتزامات التي تضطلع بها طبقاً لاتفاقات دولية متفقة مع مبادئ القانون الدولي وقواعده المعترف بها عامة تنفيذاً بحدود حسن النية".

---

43 مشروع لجنة القانون الدولي بشأن التوارث الدولي للمعاهدات ، ١٩٧٤ ، المادة ١١ .

44 المادة الاولى من البروتوكول رقم (١) الملحق لمعاهدة الصداقة وحسن الجوار التي عقدت بين العراق وتركيا عام ١٩٤٦ .

45 المادة الثانية من البروتوكول رقم (١) الملحق لمعاهدة الصداقة وحسن الجوار التي عقدت بين العراق وتركيا عام ١٩٤٦ .

46 المادة الخامسة من البروتوكول رقم (١) الملحق لمعاهدة الصداقة وحسن الجوار التي عقدت بين العراق وتركيا عام ١٩٤٦.

الخاتمة

مما لاشك فيه ان تقدم المجتمعات اصبح يعتمد بشكل كبير على وجود المياه ووفرتها، فالدول تنتعش وتتقدم بوجوده وتتوقف الحياة فيها من دونه. وبالاضافة الى ذلك ان الطلب على المياه آخذ بالازدياد بشكل كبير نتيجة للتطور التكنولوجي الذي حصل في ميادين الحياة كافة.

فعلى الصعيد العربي اصبحت مشكلة المياه على درجة من الخطورة بحيث اخذت تهدد مصالح كثير من الدول، بل وتهدد الوجود العربي نفسه، لان عدم التدخل لايجاد حل لهذه المشكلة يعني عدم وجود ما يشربه العرب إلا من خلال الموافقة الاجنبية، لذا فان النقص الحاد او توقف المياه في نهر الفرات يؤدي الى كارثة للعراق، فمن خلال عرض هذه الدراسة لثلاثة من الانهار المائية التي تجري في الاراضي العربية في الهلال الخصيب ووادي النيل ، نلاحظ انه لاوجود لسياسة مائية عربية تقوى على مواجهة التحديات ، ومن خلال العرض ايضاً نلاحظ ان الدول العربية التي ذكرت في الدراسة تتحكم في مصادر مياهها دول غير عربية تحاول استخدام هذه الانهر كأداة ضغط على الجسم العربي الواهن.

وقد حاول البحث ان يبين اهمية المياه بالنسبة للعرب، ويحذر من المخاطر التي تهددهم وبشكل خاص على العراق، ثم يبين موقف كل من القانون الدولي والاحكام الاسلامية في عملية تنظيم استغلال المياه.

ونتيجة لكل ما طرح يمكن القول ان هناك بعض الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها البحث والتي يمكن ان تساعد في امكانية الوصول الى حل لهذه المشكلة. وفي مقدمة الاستنتاجات هو:

٢٤. ان الاستعمال الحالي للمياه سيؤدي الى الاضرار بمصالح دول حوض النهر كافة، لذلك لابد من خطوة سريعة وعلى اعلى المستويات ، وذلك لخطورة الموضوع وهذه الخطوة هي الحوار، ومن خلال اتخاذ القرار العربي الموحد ، وبالذات بين سوريا والعراق من جانب وتركيا من جانب اخر.

وفي هذه الحالة يجب ان تكون المبادرة من دول اسفل النهر اي من العراق وسوريا وبالتالي فان التعاون بين دول المنبع ودول المصب يعود بالفائدة على الجميع من خلال تطور العلاقة ايجابياً، وذلك يؤدي الى التعاون في جميع المجالات، ومن الجدير بالذكر ان تركيا يهمها أن تكون على علاقة جيدة بالعراق . كذلك ان تنظيم سير المياه في حوض النهر في كل من العراق وسوريا سوف ينعكس ايجابياً ايضاً على حوض النهر في تركيا نفسها.

٢٥. بالرغم من ضعف المنظمات الدولية بشكل عام بحيث لم تعد قادرة على القيام بالمهام التي وجدت من اجلها، إلا ان هناك امكانية للتأثير على تركيا من خلال موقف عربي مشترك وسياسة عربية موحدة من خلال جامعة الدول العربية، كذلك من خلال منظمة المؤتمر الاسلامي، ومن خلال اجماع الدول الاسلامية على الاخذ بالاحكام والقواعد الاسلامية، وبالتالي فان الفائدة تعود على جميع الدول الاسلامية

المطلة على حوض النهر وتؤدي الى الإستقرار وتطور المنطقة، وبالعكس فان عدم الانصياع الى القواعد الاسلامية يعود بالضرر على دول المنطقة جميعها.

وخلاصة لما ذكر فان حضارة العرب في وادي النيل ووادي الرافدين قد ولدت نتيجة لوجود المياه ووفرتها . لذا فان نقصها او انعدامها سوف يؤدي الى حرمان فرصة انبعاثها مرة اخرى، ولهذا فان اعتماد الحوار للوصول الى اتفاقيات تلزم الاطراف كافة سوف يؤدي الى ازالة التوتر بشكل عام وبالتالي الى نتائج ايجابية تعود بالازدهار والاستقرار على المنطقة كلها عند:

٢٦. التشاور قبل القيام بأي عمل.

٢٧. التعاون بشأن المياه يؤدي تعاون في المجالات كافة والتي تنعكس بالفائدة على الجميع.

٢٨. ايجاد قاعدة عادلة وتوزيع المياه حسب الحاجة ولكل الاطراف على اساس العدل والانصاف.

كل ذلك لايتم إلا من خلال ايجاد سياسة عربية موحدة للنظر في هذا الامر الحيوي، كما ان الدول العربية المعنية تنقصها الايدي العاملة المدربة على اقامة مشاريعها المائية مما يجعلها تعتمد على دول اجنبية في ذلك.

ان الحاضر والمستقبل القريب يفرض على الدول العربية مواجهة احد الخيارين، اما ان تبقى متفرقة ومتنازعة، واما ان تسعى الى التعاون والتفاهم ورسم سياسة مائية موحدة تؤدي الى رسم سياسات اقتصادية واجتماعية وسياسية واحدة، وبذلك تضمن امكانية وجودها كقوة قادرة على البقاء والاستمرار، فاذا كنا نطالب بتطبيق قواعـد القانون الدولي، فلا بد من موقف عربي مؤثر. فأحداث المنطقة اكدت مسلمة اساسية مفادها ان تطبيق القانون، واقامة العدالة، والحصول على الحق لايمكن ان يتحقق من موقف الضعف.

"السلطة المدرسية"
وعملية صنع ثقافة الديمقراطية

المدرس المساعد
رعد قاسم صالح(*)

المقدمة

لعل المشكل التعليمي او الازمة التربوية قد اصبحت تحتل مكان الصدارة في الخطاب الثقافي للمجتمعات الحديثة العهد بالديمقراطية، وبالذات مجتمعات التنوع العرقي والمذهبي، والازمة لاتشكل فقط مجالا لبروز ثقافات فرعية عرقية ومذهبية متنافرة، بل لانها تعكس الى حد كبير طرح عالم من الخيارات الغير منسجمة امام المعنيين برسم وتخطيط واتخاذ القرار التربوي والسياسي والاقتصادي والامني، وحيث ان خيار الديمقراطية الذي تبنته العديد من شعوب العالم مؤخرا ومنها شعوب منطقة الشرق الاوسط، يواجه تحدي "الفشل السريع" لغياب الاسس الاجتماعية والثقافية وسائل الوعي التي تتطلبها المراحل لعملية البناء الديمقراطي.

فالمستوى السياسي للديمقراطية المتمثل بحرية الاقتراع واختيار ممثلي الشعب، لايحقق كامل الديمقراطية وبالذات عند وصول افرادا "للبرلمان" لايستطيعون الخروج من دوائر فكر وثقافة العرق او المذهب ، كذلك المستوى الدستوري الذي يشكل الاطار القانوني للديمقراطية وما يتضمنه من قواعد تنظم حقوق التعبير والمساواة والتنظيم السلمي لتداول السلطة وواجباتها ومراقبتها، فهو ايضا لايحقق المجتمع الديمقراطي بغياب الفكر والثقافة الليبريالية للفرد خارج مظاهر القهر والعوز والاضطهاد المادي والمعنوي، ومن ذلك نجد ان تطبيق المستوى السياسسي والدستوري فقط دون وجود ثقافة ديمقراطية مواكبة لهما، قد يظهر قوى سياسية قبلية وطائفية تمسك السلطة ومع الوقت تنسف العملية الديمقراطية برمتها ، قد يساعدها في ذلك القراءة التقليدية والسطحية للموروث الثقافي الغير متجدد، والذي ياخذ بنظر شكلا تشائميا في الجانب العربي الاسلامي حول "مستقبل الديمقراطية" مفادها ان الثقافة العربية الاسلامية تتضمن "ما يعادي الديمقراطية" في ينابيعها التي هيأت الناس والحياة في المجتمعات العربية والاسلامية لقبول الاستبداد [1] لغياب افكار حول الحكم الدستوري والتمثيل

(*) دكتور في كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية

(1) ثناء فؤاد عبد الله ، قراءة في اوراق اللقاء الرابع عشر لمشروع دراسات الديمقراطية – مركز دراسات العصرة العربية – بيروت – تموز ٢٠٠٥ ص١٧ .

النيابي في مفرداتها. اضافة الى ضغوط البيئة النفسية الرافضة لكل ما هو غربي لدى البعض بسبب ملابسات التاريخ المتعلقة بالحروب الصليبية والاستعمار العسكري الغربي المباشر للبلدان العربية الاسلامية لذلك عم الحديث عن مدى وحدود اسهام النظام التربوي التعليمي ثقافة وممارسة في "صنع ثقافة" انسجام وتناغم لتركيبات الذهنيات الغير متطابقة لرفعها باتجاه الرقي الحضاري، ولتمكين المجتمع من تجاوز تحديات "البناء الديمقراطي" من الجانب المعنوي في التعليم والثقافة، والتحديات المادية في التخلف الاقتصادي والعلمي ومخاطر البيئة والامن، أي عملية دمج سلامة تنفيذ الهدف الديمقراطي بالاطار الوطني والغايات العليا للشعب، ومن هنا برزت بصورة اكبر اهمية تفعيل دور "السلطة المدرسية" من المراحل الابتدائية وحتى المعاهد والجامعات في عملية "صنع ثقافة الديمقراطية"، ومن هنا ايضا تعمقت فكرة تخويل الشعب لهذه السلطة بهذه المهمة الشاقة مع ضرورة تبوئها المكانة الاعتبارية والقانونية ليس بالشكل الذي تتمتع به "السلطة الرابعة" فحسب بل تتقدم عليها لاسباب ودوافع سنتطرق لها في بحثنا هذا الذي سيتضمن مباحث اولها عن سوسيولوجية "السلطة المدرسية" التي تؤهلها لعملية صنع الثقافة كما سياتي التطرق اليها في المبحث الثاني، وفي المبحجث الثالث يتضمن محاولة لبيان الاهلية الوظيفية والاخلاقية لتقدم المكانة الاعتبارية والقانونية "للسلطة المدرسية" على سلطة الاعلام والصحافة "السلطة الرابعة".

المبحث الاول
سوسيولوجية السلطة المدرسية

ونقصد هنا بالتنظيم المؤسساتي التربوي التعليمي من المراحل الابتدائية والمتوسطة والاعدادية وصولا الى المعاهد والجامعات، واي نظم وتشكيلات متعاونة معها في الطبيعة الوظيفية المهنية المؤثرة في حركة الانشطة الاجتماعية والعلمية والسياسية والاقتصادية للهرم الاجتماعي. بمعنى اخر القوى المؤثرة في "المجتمع السياسي".

المطلب الاول: الثقافة "والسلطة المدرسية"

ان تخلف مستويات التعليم وانتشار الجهل يسحب معه تخلفا ثقافيا يعمم بتخلف المستويات الاقتصادية والعلمية والسياسية ويشكل في اطاره العام تخلفا حضاريا، وسنجد هذه القراءة في التعريف الثقافي ضمن الاطار الحضاري "لابن خلدون" ١٣٣٢-١٤٠٦م، حيث عرف الثقافة (انها التعليم والممارسة والاكتساب "واعمال الفكر

والدراية والذوق، واساليب التعامل التي تزداد رقيا برقي الدولة، وتهذيب الحضارة)[٢] ونجد هذه القراءة لدى علماء الانثروبواوجيا امثال بورنيزلو مالينوفسكي Bronis law Malinowski ١٨٨٤- ١٩٤٢م فعرفها (الثقافة تشمل مصنوعات الانسان والسلع، والعمليات الفنية " التقنية " والافكار والعادات والقيم) وتعمل الثقافة في راي مالينوفسكي على تلبية حاجات الانسان[٣] بـ(وظائف الرزق وحاجات المعاش)[٤] ونجد هذا المعنى لدى العالم الانكليزي ادوارد تايلور Edward Tylar ١٨٣٢-١٩١٧م فعرفها (الثقافة او المدنية Culture or Cirlization في ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والاخلاق والقانون والعرض واي القدرات او عادات اخرى يكتسبها الانسان كعضو في مجتمع[٥] وايضا نجد هذا التعريف في معجم اكسفور المختصر Shorter oxford English، واخرون استعملوها على نحو الثقافة المدنية.

وان استقرار المستوى السياسي والامني رتب تطور النظم والتشكيلات التعليمية لتسحب معها التطور العلمي والاقتصادي والاجتماعي فظهر جيل جديد يعيد هذه القراءات بصياغة متطورة في الغرب . نجدها في تعاريف علماء الانثروبولوجية المعاصرين امثال كيفورد كيرتز Clifford Geertz فنظر الى الثقافة على انها "الـه ضبط" ولم ينظر الى الثقافة بوصفها مركبات من انماط سلوك محددة، وانما كمجموعة من برامج السلوك والقدرات على التحكم في تصرفات الانسان ويشترط عالم الاجتماع البريطاني المعاصر بيتر وورسلي Peter Worsley على تراكم والمعارف في الثقافة التطور والابداع [٦]واكد العديد غيره على هذا الشرط، شرط الغاية او الهدف من وجود الثقافة المتطورة لتطور المجتمع نحو تحقيق غاياته وحقوق الافراد فيه، واكد على عدم الاسراف في الروحنيات او للاسراف في الماديات، أي شرط التوازن بين المقوم المادي للمدنية والمقوم المعنوي للحضارة، كذلك على التوازن بين حقوق الفرد أداة الثقافة ووسيلتها و"سلطان المواطنة" بيد ان الجميع من الباحثين والمفكرين اجتمعوا على اهمية التعليم بصفته عنصرا اساسيا في اكتساب الثقافة ، وبالذات في الوقت المعاصر حيث اصبحت معظم جوانب الثقافة المتطورة تتميز بدرجة عالية من التعقيد والدقة ، فكلما تطورت الثقافة وازدادت تعقيدات مكوناتها احتاج اكتسابها وتطويرها والابداع فيها الى مستوى اعلى من التعليم والتدريب ومن هنا اكتسبت "السلطة

---

[٢] محمد المهدي الحباني – تاريخ ابن خلدون – المكتبة التجارية الكبرى – بناس وتطوان ج١ ١٩٣٦ – المقدمة .

[٣] د. احمد سالم الاحمر–المثقف العربي–واقعة ودورة–دراسات عربية العدد ٧ لسنة ١٩٩٠ ص٦ .

[٤] محمد المهدي الجنابي- المصدر نفسه ص٢ .

[٥] د. احمد سالم الاحمر – المصدر نفسه ص٥

[٦] د. احمد سالم الاجمر ، مصدر سبق ذكره ص٨ .

المدرسية" اهميتها كحاجة لضرورة اجتماعية على اعتبار ان المجتمع هو اصل الانشطة السياسية والاقتصادية والعلمية وهذه الحاجة تزداد عمقا واتساعا في البناء الديمقراطي الذي يشكل بحد ذاته تغيرا تطوريا نحو الرقي الحضاري.

المطلب الثاني: الممارسة الجدلية "للسلطة المدرسية"

يعتبر مفهوم السلطة من اكثر المفاهيم التي تتعرض باستمرار للتشوية والاختزال، وخاصة في النظم الشمولية، فكثيرا مايقع السلطة في المستوى السياسي الدولوي، بينما تتواجد في المجتمع المدني اجهزة سلطوية" الصحافة والاعلام، المنظمات غير الحكومية N.G.O، الاحزاب، جماعات الضغط، الجامعات... الخ. تاخذ دورا مؤثرا بموجب حجم المتاثرين بها وعمقها الزمني، ووظيفتها الاساسية والتي عادة ما تكون "الاقناع Occuite" بغية تثبيت دعائم النظام السياسي القائم، واخفاء المشروعية على وجوده، بمعنى تحويل السيطرة Domination الى نظام هيمنة متغلغل بالهرم الاجتماعي كله[٧] ففي الانظمة الشمولية المؤسسات التربوية التابعة لها عن طريق استدامه نشر مجموعة خاصة من القيم والمفاهيم والاهداف لتحويلها الى مستقرات في مدركات الافراد بغية ترسيخ السلطة السياسية لهذه الانظمة، فالمؤسسات التربوية والتعليمية لا سلطة لها، فهي ذاتية في السلطة الدولوية، ولكننا لانجد الحال نفسه في الانظمة الديمقراطية الغير شمولية فقد تساعد على ترسيخ السلطة او تقويضها او تقومها بعد تقييمها. وبهذا المتطور يرتبط المفهوم السوسيولوجي للسلطة بميدان الممارسة والثقافة، لان حصر السلطة في جانبها السيطري للحكومة ينتهي بنا الى تفتير مفهومها وافراغه من محتواه السوسيولوجي الحقيقي العملي الذي يعتر الدولة شبكة منتجة تمر عبر الجسم الاجتماعي، تتاثر وتؤثر به بموجب القواعد الديمقراطية التنظيمية التربوية لجميع اعضاء الجسم الاجتماعي، اما الاستبدادية فهي عملية قهر وتكييف قسري للهرم الاجتماعي لمصلحة الفئة او الحزب الواحد الماسك لرأس السلطة.

وبذلك يكون الجسم الاجتماعي "بصحة وعافية" ومستعد للتطور كلما كان حجم التعليم المنظم كبيرا، وهنا نستذكر مقولة دانتون الشهيرة "بعد الخبر التعليم حاجة الشعب الاولى"[٨] ولا وجود لتعليم منظم دون وجود مؤسسات بنوية تربوية ذات مكانة قانونية واعتبارية لها حضورها السلطوي المؤثر والفاعل ووفق المبادئ الديمقراطية التالية:

---

(٧) لمزيد من المعلومات انظر – داحسان محمد الحسن – مظاهر التخلف واسبابه في المجتمع العربي – دراسات عربية العدد ١ لسنة ١٩٨٩ ص٣٤ .

(٨) غاستون بوتول – سوسيولوجيا السياسية – منشورات عويدات – بيروت ١٩٧٤ ص١٧٧ .

١. التعبير عن خيار الشعب في تبني الفلسفة الديمقراطية في العملية التربوية التعليمية.
٢. التوازن بين حقوق الافراد والانسان وحقوق وواجبات المواطنة.
٣. التنشئة العلمية والاجتماعية والسياسية والاخلاقية لاندماج الفرد في الجماعة كعضو مبدع.
٤. الترابط العضوي بين "السلطة المدرسية" والمجتمع على اعتبار ان الاخير هو الذي عهد بمسؤولية نشر تقاليده وقيمه وغاياته "للسلطة المدرسية". وفي هذا السياق ماذا يكون دور عميد الكلية ومعاونيه او مدير المدرسة ومساعديه؟ انهم ممثلوا السلطة المدرسية، وهم يلعبون دور الوسيط في ظل النظام الديمقراطي مع مجاميع المتعلمين ، فباستطاعتهم ان يؤمنوا الحماية ضد أي مظاهر للتحر والانحراف عن مسارات العملية التربوية الموضوعية الاخلاقية التطورية الهادفة لخدمة المجتمع. وان يجعلوا هذه العملية مألوفة في متناول الجميع، لها حجمها وبراهينها وقابليتهاللمناقشة وابداء الراي، وهنا تكمن اهمية سلطة المدرسة او هشاشتها، فهي سلطة ان حافظت على الديمقراطية في وظيفتها واهدافها، وتنتفي عنها هذه الصفة السلطوية ان سايرت النظام السياسي لانها ستكون في هذه الحالة هيئة او مؤسسة ذاتية وتابعة وذيلية للسلطة الدولوية، فسر[٩] سلطتها نابع من الجو الديمقراطي الذي تعيش فيه وتساهم في بنائه، وهذا يقودنا الى شرط توفر الحرية الشخصية للشخص الخاضع لها، وهنا تظهر الموازنة بين السلطة التي تمارس والحرية التي تخضع واذا مارست الافراط في تبني وجهة نظر دون غيرها، ومارست فرضها.
٥. سنجدها تابعة عند حزب معي، او تحت مظلة اعلامية معينة، وسيكون منهج تربيتها كالتربية داخل العائلة الواحدة، او القبيلة الواحدة، او صيغة المتعلم[١٠] والمعلم الخصوصي، وسيكون بعيدة عن خلق وتطور ثقافة عامة شاملة حيادية لا شخصية وبالتالي تفقد مقومات ممارسة التاثير على الجميع.

---

(٩) غاستون بوتول – سوسيولوجيا السياسة – منشورات عويدات – بيروت ١٩٧٤ ص١٧٧ .
(١٠) غانتان سنابيل – اية غايات تنشدها المدرسة – ترجمة محمد ميلاد – الثقافة العالمية – الكويت العدد ١٣٣ لسنة ٢٠٠٥ ص١٢ .

المطلب الثالث: السلطة المدرسية والصالح العام

من المفروض وجود مصلحة اساسية عامة متاصلة في المجتمع هي فوق كل المصالح الاخرى للاطراف المعينة بالعملية الديمقراطية، هذه المصلحة متعلقة بدرجة عالية من وجود العقلانية للاقتناع بها وان صياغتها وتقييمها يتطلب كبح جماح الخلافات، والسلطة المدرسية هي من اكثر المؤسسات المدنية التي تعلو على التحزب، وتستطيع ان تتجرد من حيث المبدأ ومن حيث الوظيفة عن النضرة المصلحية والمرحلية بين المصالح والقيم المتصارعة قدر مايستطيع ممثلوها في اخلاصهم للحقيقة المجردة والمضامين المنهجية الموضوعية وبلغة الارقام. ولابد ان يكون الاساتذة والمدرسون بالنسبة الى المجتمع سلطة تقف خارج الصراع السياسي او الطبقي او العقائدي، فهي تقف دائما مع الصالح العام ، او المصلحة العامة لانها راعية للثقافة العامة الحيادية، وتعلن عن موقفها وتوصياتها بخصوص الاعمال التي تقوم بها الحكومات او التي ستقوم بها، بالقدر الذي يتعلق بالصالح العام من خلال التاثير الايجابي او السلبي بالتعليم والتربية والثقافة المتفق عليها من قبل اغلبية الشعب والتي نالت الرعاية والاحترام من قبل ممثلي الشعب في البرلمان جميعهم.

ولايعني هذا تجرد العضو في "السلطة المدرسية" من كل مواقفه الشخصية، بل ان "السلطة المدرسية" ستساعد هذا العضو على الساهمة في سحب رؤيته الضيقة الخاصة الى اطار الصالح العام في البناء الديمقراطي، وبذلك سيخرج سلوكه من السلوك الحزبي الخاص الى السلوك الحضاري الواسع[١١].

فتجارب المدارس الدينية والمدارس العمالية والمدارس الحزبية، ومدارس النخبة من الاثرياء ، كلها كانت عاملا في تلكأ وتعثر التقدم الديمقراطي خاصة في مستواها الاجتماعي، وهذا مايفسر ظهور الصراعات الدينية والطبقية والاضطرابات الطلابية وتفشي مظاهر الجريمة المنظمة والعنف وتعاطي المخدرات والبطالة في قلب مجتمعات اقدم الديمقراطيات في اوربا الغربية والقارة الامريكية، وكلها مظاهر تلحق الضرر بمعنى "الصالح العام" ومستويات الرقي للحضارة، ولو قدر "للسلطة المدرسية" المعنية بالفكر والفعل من احتواء اكبر عدد ممككن من الافراد بعيدا عن قيود تكاليف الدراسة، ومصاعب تمويل المدارس والجامعات، وتدخلات السلطة التنفيذية والاحزاب والصحافة المشبوهة، وضغوطات الكنائس والمؤسسات الدينية، لساهمت بقدر اوسع في عمليات "التطهير والتهذيب" لسلوك الافراد نحو السلوك الحضاري الذي قوامه الفهم الدقيق لمعنى "الصالح العام" المستند على احترام قيم الحرية والمساواة نحو الابداع والتطوير واحترام الاخرين من خلال احترام القانون المتفق عليه، والمحبة من

---

(١١) انظر ادواردس. بانفلير – السلوك الحضاري والمواطنة–ترجمة سمير عزت نصار، دار النسر للنشر والتوزيع – عمان ١٩٩٥ ص ص ٢٥-٢٦ .

خلال احترام الحقيقة الانسانية واحترام حقوق الانسان وحقوق البيئة وعدم الاضرار بها "لانها ملكية عامة" بمعنى اخر ان الفكر الديمقراطي الذي ركز على الحقوق الطبيعية المتاصلة في كل كائن بشري "الحقوق المدنية والسياسية" والذي رتب بان يكون الفرد سيد الموقف وليس المجتمع الذي اعتبره جزءا مكتسبا والفرد جزءا طبيعيا، وهنا تلعب المؤسسة التربوية دورا حيويا في خلق توازن بين الحقوق الطبيعية للفرد والحقوق الغير طبيعية للمواطنة من خلال الصالح العام" فاذا كانت المواطنة "Citizenship" تعني العلاقة بين الفرد والدولة في اطار قانون تلك الدولة، وتتضمن هذه العلاقة مضامين الحقوق والواجبات لكلا الطرفين[١٢] واذا كانت الجنسية رمز لهذه المواطنة فهي في الدولة الغير ديمقراطية تكون مجرد " تابعية " لايكون هنالك شكلا واضحا للحقوق ولا شكلا واضحا للواجبات، اما في الدولة الديمقراطية فهنالك شكلا واضحا للواجبات وللحقوق، لان مفهوم المواطنة فيها واضح دستوريا وثقافيا ويعامل جميع اعضاء المجتمع على قدم المساواة بصرف النظر عن انتمائهم القومي او الطبقي او العرقي او الثقافي او أي وجه من اوجه التنوع بين الافراد والجماعات فان "السلطة المدرسية" بالتعاون مع المؤسسات الديمقراطية الاخرى تستطيع ازالة أي توتر بين المواطنة وحقوق الانسان وعملية البناء الديمقراطي من خلال زرع قيم الالتزام والابداع في العمل وفي البحث وفي التقويم، لاعداد جيل عالي الكفاة والمقدرة ليساهم في عمل المؤسسات المعنية بصيانة البيئة والمؤسسات المعنية بتطوير وسائل النقل والمواصلات والاتصالات ، والمؤسسات المعنية بتطوير الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية، والمؤسسات المعنية بالاعمار والبناء والاسكان. والمؤسسات المعنية بتنشيط العمل الصناعي والتجاري، فكلها مضامين تعبر عن الصالح العام" ولكن بمفهوم حيوي وفاعل.

المبحث الثاني

"السلطة المدرسية" وعملية صنع الثقافة

ام المشكلات في حياتنا الفكرية في محاولة التوفيق بين تراث الماضي وثقافة الحاضر، فمن تراث الماضي تتكون الشخصية الفريدة التي تتميز بها امة من سائر الامم، ومن ثقافة الحاضر تستمد عناصر البقاء والدوام في معترك البيئة الدولية، فهل من سبيل الى التقاء الطرفين في مركب واحد، يزيل مابينهما من التباس ؟ ولا نريدها مزيج من عنصرين مختلفين كمركب "الايبوكسيد" لان ذلك سينسف البناء الديمقراطي اجلا ام عاجلا ، نريد توليف نسيج ثقافي منسجم نستطيع ان نطلق عليه "الثقافة

(١٢) علي خليفة الكواري-مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية-بحث مقدم الى اللقاء السنوي العاشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية – جامعة اكسفورد ٢٠٠/٨/٢٦ ص١١٧ .

الجديدة" التي تكون مصدرا سوسيولوجيا" للسلطة السياسية "وللسلطة المدرسية" لتجانس النظام السياسي ونجاح عملية البناء الديمقراطي.

نعلم هنالك اشكالية ، وهنالك صعوبات، بيد ان المعنى الحضاري للتطور هو قابليته على تخطي المشاكل، فقد شهدناها عند العرب الاقدمين في محاولتهم للتوفيق بين العقل والنقل، والعقل عندئذ هو رمز لفلسفة اليونان، والنقل رمز لاحكام الشرع، وشهدناها عند مفكري الغرب ابان العصور الوسطى في قيامهم بالمحاولة نفسها، وشهدناها في النهضة الاوربية حين حاول اعلامها الجمع بين النهضة العلمية والتراث الكلاسيكي الذي ابتغوه عن اسلامهم الرومان واليونان والكنيسة، كما شهدناها في روسيا القرن التاسع عشر بين الثقافة السلافية الخالصة وثقافة غربي اوربا، وبعد ذلك في تركيا اتاتورك وحاليا في دول الخليج العربي ومصر ودول حوض البحر المتوسط...الخ السؤال هنا: كيف نرد الثقة بثقافتنا؟ هل باحياء الثقافة التقليدية والرفع من شانها دون الوقوع في مازق الاسراف الروحي، ام باقامة البرهان العلمي على كفائتها في ميدان التنافس مع من هم اصحاب التاثير علينا[١٣] دون الوقوع في مازق الاسراف المادي، والهدف هنا هو وجود ثقافة ترصن البناء الديمقراطي ولاتقوضه، وقد يقول قائل ان الثقافة العلمية والتعليم العلمي هما اسلم الاسس التي يتم عليها البناء الديمقراطي، لانهما يستطيعان فهم واستيعاب كافة المتغيرات التي طرأت على التفاعلات المحلية والاقليمية والدولية المؤثرة في طبيعة واتجاهات المسارات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، هذا صحيح، ولكن بعد تفعيل قيم العمل والابداع الموروث الحضاري والملائم من العادات والتقاليد.

المطلب الاول: ثقافة معنى القرن الحادي والعشرون

معنى ثقافة القرن الحادي والعشرون هي قوة التاثير اولا وقبل كل شيء ، وركيزتها العلم والتكنولوجيا، ومضامينها القوانين العلمية التي يتقبلها الجميع مهما اختلفت ارائهم. اذن لابد لنا من هذه الركيزة بكل ملحقاتها، لنستطيع الصمود في ميدان التنافس، والسؤال هنا: هل في ثقافتنا التقليدية التي نريد احياءها وتقويتها ما يتعارض مع هذه الركيزة التي نحن في اشد الحاجة اليها ، واذا لم يكن هنالك تعارض بين الجانبين، فما سبيلنا الى دمجها في وحدة عضوية واحدة[١٤] ومن هي الجهة الواجب قيامها وحمايتها لتولي هذه المهمة التاريخية لتوفر دعامة استراتيجية لنجاح البناء

---

[١٣] ابراهيم الصيرفي – التقدم الحضاري وحقوق الانسان – الفكر المعاصر – العدد ٤٦ لسنة ١٩٦٨ ص٩٨ .

[١٤] د. زكي نجيب محمود – نحو شخصية عربية جديدة – الفكر المعاصر – العدد ٤ لسنة ١٩٦٦ ص١٥ .

الديمقراطي وصموده امام موجات التناحر الثقافي العرقي والطائفي وامـام موجـات القهر والعوز الاجتماعي.

وان استطاعت القوى السياسية الاقتصادية في الـديمقراطيات الدسـتورية الغربية من استيعاب المعنى الخاص للقرن العشـرين والواحـد والعشـرين "بفضـل اعتماداتها على تاسيس الصناعات الضخمة وفتح الاسواق العالمية واجتياح الـدول[١٥] في اسيا وافريقيا بفضل تفوقها العلمي والتكنولوجي، فبالتأكيد ان الديمقراطيات الحديثة في الدول النامية لن تستطيع ان تسلك المسلك نفسه، فحري بهـا ان تسـتنفر قواهـا الداخلية الى الحدود القصوى، وهذا لايتم الا من خلال النظام الديمقراطي الذي يتـيح الفرص للجميع ويساوي الجميع ويمنح الحقوق تلك الحقوق التـي تـوفر مسـتلزمات تحقيق الذات والانطلاق نحو التطور، وهذا ايضا لايتم بصورة تلقائيـة او باسـاليب فضوية، وانما من خلال مؤسسات منتظمة وذات كيان قانوني ومعنوي تدرك الاهداف وتصنع الاستراتيجيات للانظمة الاقتصادية والسياسية والثقافية والعلمية القادرة علـى السيطرة على الشحنات الافعالية للافكار واعادتها جميعا الى الخـط العـام المسـتمر والمتفق عليه من قبل جميع ممثلي الشعب.

وبهذا المعنى يوضح المنظـر الاجتمـاعي تولكـت بارسـونز Talcott Parsons ١٩٠٢-١٩٧٩م حين اكد على الترابط العضوي بين الضروريات الوظيفية والمخططات النظرية للنظام الاجتماعي الساعي لتحقيق البناء الديمقراطي، وقد ذكـر اربعة ضروريات وظيفية لاربعة انظمة.

١. النظام الاقتصادي
٢. النظام السياسي
٣. النظام المجتمعي
٤. النظام الثقافي

وطور بارسونز مفهوم الثقافة ليصبح نظاما من الرموز المشتركة للانظمة الاخرى المكتسبة بالتعليم التي تصغي على خبرة الانسان اهمية خاصة، وتـزوده[١٦] باطار ذي معنى يوجهه في تكيفه مع نفسه ومع الاخرين، وهنا تمكن اهمية العلوم فهي تصبح ذات معنى عندما تخدم عملية البناء الديمقراطي.

وبذلك يستطيع الفرد مواجهة معنى القرن الحادي والعشرين مع الجماعة ولكـن مـن خلال مروره قبل ذلك في حلقات تلقي العلم واكتساب الموفة من المؤسسات التربويـة والتعليمية.

---

(١٥) د. احمد صدقي الرجاني – تطور مفاهيم الديمقراطية في الوطن العربي – المستقبل العربي العدد ٦٢ لسنة ١٩٨٤ ص٧٢.

(١٦) د. احمد سالم الاحمر – مصدر سبق ذكره ص١٠ .

المطلب الثاني: الثقافة "اداة ضبط"

الثقافة الواجب توفرها وتداولها في عملية بناء وترضي الديمقراطية هي انظمة رموز منظمة تعمل على توجيه الفعل، وتوجيه العناصر الذاتية لشخصية الفاعل وفي نفس الوقت تقوم وتقيم الانماط المؤسسة للانظمة الاجتماعية، وهنا تكون الثقافة تنظيم للافكار والمعتقدات والرموز التعبيرية ومعايير قيمية مشتركة تجعلها المؤسسات التربوية والتعليمية قابلة للتعلم والانتقال والانتشار بصورة مسيطر عليها داخل الهرم الاجتماعي من قبل ممثلي الشعب لتحدث تفاعل موجه لخدمة الانشطة الاقتصادية والسياسية والعلمية ، وهذا يقربنا من تعريف البراغماتيين باخضاع الثقافة الى الاختبار والتقييم والتعديل وتطبق عليها الطريقة العلمية كما تطبق على اية ظاهرة اخرى[١٧] بيد ان المهم هنا هو تحقيق اعلى قدر ممكن من وصل الماضي بالحاضر وامكانية التصور المستقبلي لسلامة مسار تجدد العملية الديمقراطية، ولتحقيق ذلك نجد ان المؤسسات التربوية والتعليمية التي تمعن بالالتزام بالموضوعية العلمية انما تساعد في توفير بناء سليم للديمقراطية لان المعرفة العلمية بوصفها معرفة محايدة تنطلق اساسا من الواقع الموضوعي ، حيث يقوم العضو في المؤسسة التربوية بجمع حقائق وبيانات تتعلق بظواهر او وقائع او مشكلات محددة ، ثم يصنفها ويحللها ويفسرها، ويستخلص النتائج اذا ما تمت اعادة نفس العمليات في ظروف متشابهة، ملتزم بمناهج البحث العلمي المحايدة التي تبعده عن تاثير العوامل الذاتية والتحيز وتحميه من مضبة الانزلاق في الصراعات السياسية والايدلوجية.

وبغض النضر عن قصور الاتجاهات الوضعية التي تفتقر مهما كانت درجة موضوعيتها الى النظرة الشمولية، لكن الاضرار لمعاييرها في معظمها اقل خطورة من الاضرار المتاتية على استخدام المعايير الفئوية والحزبية الضيقة.

والمعايير الموضوعية المحايدة المكثفة لحل المشكلات التي تعاني منها عملية بناء الديمقراطية تساعد النظام السياسي الدستوري على تلافي بعض نواحي قصوره واللاطالة في عمره، وفي نفس الوقت تلفت الانتباه الى ضرورة معالجة المشاكل الاجتماعية في الهرم الاجتماعي، في مضامين الاقتصاد والصناعة والعلوم والامن، والتنظيم الاسري... الخ.

وبذلك نحصل على " اداة " تقييم سليمة لتفسير الظواهر الاجتماعية والسياسية السلبية منها والايجابية دون غلو او اسراف او انحياز[١٨].

---

[١٧] ا.د عبد الراضي ابراهيم – مصدر سبق ذكره ص ١١٥ .
[١٨] د. احمد سالم الاحمر – مصدر سبق ذكره ص ١٠ .

المطلب الثالث: الثقافة "اداة نقد علمية ثقافية"

السلطة المدرسية: هي الجهة المؤهلة لفرز فئة لممارسة النقد العلمي الثقافي للديمقراطية تمتلك مواصفات خاصة اهمها:

١. القدرة على التاثير في المجتمع
٢. التعليم الرفيع المستوى
٣. التعامل مع الافكار المجردة وتوليدها والتوليف بينها
٤. الحياد الاجتماعي والسياسي
٥. الابداع
٦. الالتزام بالقيم الرفيعة
٧. المقدرة على تبني المواقف الانتقادية تجاه افكارها هي وافكار مختلف الجماعات في المجتمع للكشف عن مدى تحقيق المجتمع لحرية الانسان وحماية البناء الديمقراطي.

هذه الفئة التي عرفها قاموس علم الاجتماع لعام ١٩٦٩ "فئة الانتليجنتسيا" Inteligenstia فهي بحكم خروجها من رحم المؤسسة التعليمية والتربوية مرتبطة بها، وهي لاتشكل طبقة او حزب بالمعنى السوسيولوجي[١٩] وهي غالبا ماتتكون من العمداء والاساتذة والباحثين والمعنيين الاخرين ممن في مستوياتهم المعرفية والتحليلية، وتزداد اهميتهم في الدول النامية والحديثة العهد بالديمقراطية، لانهم على استعداد دائم لتقديم انتقادات وحلولا بعيدا عن اشكالية تدخل ذاتية الانسان النفسية والفئوية او القناعات الشخصية عند تشخيص الخلل او رسم الحل له، وهذا ما اكده عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو Prerr Bourodieu على تمتع هذه الفئة بصفة الفكر الابداعي الحيادي في عملية النقد ، حيث ينظر الى مفكريها بالاستقلالية وعدم الانحياز لاي من المطالب غير تلك المطالب الجوهرية لمشروع المجتمع الابداعي[٢٠] الديمقراطي، والمجموعة الانتقادية الموضوعية المبدعة هذه لاتستطيع تشكيل جماعة ايدولوجية في حد ذاتها ويجب عليها ان تبقى انتقادية لان مهمتها الرئيسية هي السعي المستمر للتقييم والتشخيص والتكهن، واجراء الاختبارات للظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحديد مختلف وجهات النظر بدلا من رفضها مباشرة والرابطة المهمة التي تجمعهم فيما بينهم ومن خلالهم بالمجتمع هي رابطة "التعليم" فالاشتراك في تراث تعليمي ينمو بطريقة تقدمية نحو طمس فوارق المولد، والمكانة، والثروة، والجنس ، وبذلك تجدهم يتمتعون بمؤهلات:

---

[١٩] المصدر نفسه ص١٢ .
[٢٠] المصدر نفسه ص ١٥ .

١. السعو فوق افاق طبقاتهم الاهلية المختلفة.
٢. الاجتهاد المستمر من اجل احداث التغيير نحو الاصوب والاصلح.
٣. التكيف الفعال مع كافة القوى والاتجاهات بسبب عدم الانتماء الطبقي والحزبي.

ولذلك يصورهم عالما الاجتماع بيتر بيركر Peter Berger وتوماس لكمن Tomas Lukmann "بالخبراء اللا منتمين" الذين يعرفون حدودهم الفكرية والانتقادية ولايعرفون القصور الفكري، ويستطيعون ان يسدوا النقص في النضال السياسي بالنضال التعليمي والعلمي والانتقادي البناء لبناء الديمقراطية.

المبحث الثالث

السلطة الرابعة و"السلطة المدرسية"

تاخذ الصحافة "السلطة الرابعة" مكانة اعتبارية وقانونية في النظم الديمقراطية على اساس فرضية مفادها ان هذه المكانة توفر لها حرية الحركة لخدمة الفرد والمجتمع من تقديم الحقائق والوقائع لهما، ومع ازمات وهزات سياسية واجتماعية طرأت على "السلطة الرابعة" مجموعة من المتغيرات جعلتها تجاري الحقائق وتبتعد عن الدوافع والمبررات التي مكنتها من تبؤ هذه المكانة بيد ان السؤال هنا : من هي الجهة او المؤسسة التي كشفت هذه المتغيرات وسلطت الاضواء على انحرافات "السلطة الرابعة" الوظيفية والمبدئية، انها بالتاكيد منصة التنوير المرفوعة في قمة الهرم الاجتماعي انها المؤسسات التعليمية والتربوية والتشكيلات المتعاونة معها.

المطلب الاول: في طبيعة "السلطة الرابعة"

ان حرية الصحافة هي الضمان الكافي لحق جديد بدات الامم تدرك اهميته الا وهو "الحق في الاعلام" ونستطيع ان نرى في هذا الحق مظهرا جديدا من مظاهر الرغبة المتزايدة في معرفة الوقائع والاحداث لتمكن الفرد من الاسهام الفاعل في اختيار القرار الصائب وليس القرار الزائف، ولم يكن هذا الارتقاء من مبدأ حرية الصحافة الى مفهوم الحق في الاعلام فجائيا، فقد ناضلت الشعوب من اجله مع نضالها في بناء العملية الديمقراطية والمحافظة عليها وتجديدها ولذلك جرت محاولات عديدة:-

١. محاولات لتحرير وسائل الاعلام من اشراف وسيطرة الاحزاب الكبرى او المهمينة او الرصيدة.
٢. محاولات لتحرير الاعلام من سيطرة راس االمال الموظف في الصحافة.
٣. محاولات لمشاركة الصحفيين ورؤساء التحرير في ادارة المؤسسات الصحفية وكان من ابرز الامثلة في هذا المجال حركة تحرير الاعلام التي تبنتها

الجهات الحيادية التربوية في فرنسا عام ١٩٦٥م، والتي انتشرت في العالم الغربي وضغطت على انظمتها السياسية، حتى اقر المجلس الاوربي بالاجماع في ٢٥ك٢ ١٩٧٠م وثيقة عن الصحافة وعلاقتها بحقوق الانسان، وتبنت استقلال التحرير[٢١] واكدت بعد ذلك وثائق ومقررات عديدة على ضرورة تقلص تدخل الدولة وسيطرة اصحاب الصحف على التحرير حتى تركز مفهوم استقلالية التحرير والفريق الذي يعاونه وتحمل مسؤليتهم الكاملة عما ينشرونه.

واخذت اهمية استقلال الصحافة وانتشارها بالاتساع كما" ونوعا مع اتساع انتشار الافكار الديمقراطية ومسائل حقوق الانسان، بيد ان دورها الفاعل والمؤثر اتسع بصورة ملحوظة بعد ثورة الاتصالات وتبادل المعلومات، واخذت دور الصحافة والاعلام تاخذ مكانة مرموقة في العلاقات الدولية في وهذا الذي اعطاها بعدا سياسيا دوليا، فالصحافة والاعلام تجدها حاضرة وعليها تركيز واهتمام في معظم المؤتمرات واللقاءات الدولية وفي معظم المشاكل الدولية والاقليمية والمحلية وتستطيع ان تكون ضغطا في اتجاه القرار السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي المتخذ من قبل اصحاب القرار، وهذا ادى الى اتساع رقعة المهتمين لاشباع رغباتهم او متطلبات عملهم بالحصول على المعلومات واخبار الاحداث وحقائق ما يجري، وبموجب هذا الهدف احتلت الصحافة مكانة "السلطة الرابعة" واتسم عملها:

١. المنهجية والتخطيط
٢. رد الفعل السريع والمكثف
٣. خلق الشحنات المزدوجة (الاستفزاز وشد الانتباه)
٤. الانفتاح والشمولية [٢٢]
٥. طرح قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان ومسائل حقوق وواجبات المواطنة ولهذا نجد جميع المسؤولين يؤكدون على حضور الصحافة في انشطتهم على اعتبار انهم يعبرون عن ايمانهم "بحق الفرد بالاعلام" من خلال الصحافة، لان ذلك اعتبر ركيزة من ركائز البناء الديمقراطي.

---

(٢١) فيليب غابار – تقنية الصحافة – منشورات عويدات – بيروت ١٩٨٣ ص٣ .
(٢٢) لمزيد من المعلومات انظر د. حامد ربيع – الحرب النفسية في الوطن العربي – طباعة اندار العربية – بغداد ١٩٨٩ ص٩٧ .

المطلب الثاني: في تقييم "السلطة الرابعة"

السؤال هنا، هل وفرت الظروف والمتغيرات الموضوعية محافظة الصحافة على النمط الديمقراطي في مسار وظيفتها في سكة الحقيقة والموضوعية؟ للاجابة على هذا التسائل لابد ممن ذكر الملاحظات التالية:

الملاحظة الاولى: وهي المتعلقة بمسائل اللعبة الانتخابية السياسية نجد ان التطور الاجتماعي متعلق بنمو التعليم وبنضج الوعي العقلي والحسي للافراد، واخذ الفرد يستوعب مسائل حقوق الانسان وحقه الديمقراطي السياسي في اختيار ممثليه، واستوعب الوظيفة الدستورية لمبدأ الفصل بين السلطات وقواعد اللعبة الانتخابية، وبذلك امتلك المقدرة الذهنية لتقييم المستوى السياسي والمستوى الدستوري والمستوى الليبرالي والاجتماعي للديمقراطية، وامتلك القدرة التحليلية للتمييز بين المعايير الديمقراطية والمعايير الاخلاقية والمعايير النفعية والمصالح الفئوية، وعلى الصعيد المحلي، نستطيع ان نجسد الانحراف الذي اكتشفه الفرد في مسار الصحافة من خلال:

القولية السياسية: والقولية هي قيام الصحف والاعلام المنحرف عن "حق الفرد بالاعلام الصحيح؟ بفرض مجموعة من المعتقدات والاتجاهات والقيم السياسية التي تنتمي الى عقيدة واحدة ، يهدف تكوين اتجاه عام راسخ في ذهنيات الافراد الخاضعين لاستلام الارسال الاعلامي، بغية تحقيق قوة بشرية تساندها في الانتخابات دون التركيز على الحقائق كما هي وبذلك تشوش على حركة الفرد باتجاه ممارسة مبدأ حرية الاختيار الصحيح من خلال:

١- عمليات غسل المخ.
٢- تسميم الافكار.
٣- تزييف الحقائق.
٤- توسيع الشحنات الافعالية.
٥- حصر الاهتمام في زاوية خيار واحد وحجم نقاط القوة[٢٣] في الخيارات الاخرى.

وهي بذلك تنسق مبادئ الديمقراطية في حرية الاختيار وحرية التعبير وتقبل الراي الاخر وهذه السياسة الاعلامية مارستها معظم الاحزاب الشمولية والانظمة الاستبدادية، ولعل تجربة ستالين في الاتحاد السوفيتي السابق وتجربة هتلر في المانيا النازية دليلان على هذه التجربة التي قوضت عناصر الحركة الفاعلة للمجتمعات المتحضرة فيها، وقد نجد مثل هذه السياسة "القولية" تمارس الان في العديد من الدول بشكل علني او خفي تحت ضغط التطلعات الانسانية ضد التمييز العنصري

---

(٢٣) المصدر نفسه ص ٣٦ .

وضد القهر الفكري وضد الاستبداد، ولذلك تجد الفرد في هذه المجتمعات يملك وجهان[٢٤]، وجه يتعامل به مع المجتمع المحلي والدولي باعتباره فرد يؤمن بالديمقراطية، ووجه يتعامل به مع جماعته التي تسعى لتسلم السلطة بوسائل تزييف الحقائق والوقائع.

الملاحظة الثانية: وهي المتعلقة بمسائل الربح والخسارة "فبعد الثورة العلمية التكنولوجية تحول الاعلام الى صناعة، وبات اقتصاد الاعلام من اكبر الاستثمارات المحلية والدولية التي تسجل ارباحا هائلة" تقدر معاملات صناعة الاتصالات الاعلامية عام ١٩٩٥ بالف مليار دولار[٢٥] ومن الواضح ان مكانة الصحافة في المجتمع المالي تفتح شهيات العاملين فيها الى الشهرة والكسب غي المشروع ، ففيها الاغراءات المالية ومنافذ الشهرة، وفيها ايضا منافذ غسيل الاموال وتجميل وتلوين الصور السياسية المشبوهة وفيها امتيازات تدخل السفارات الاجنبية والاجهزة المخابراتية التابعة لها، ولذلك تشكلت مجاميع من "الاعلاميون المرتزقة"[٢٦] ومن ذلك ايضا اتسعت ظواهر الكذب بالكلمة المسموعة والمكتوبة وتهديد مصادر المعلومات الحقيقية، وسرعة نقل الشائعات البعيدة عن الواقع، وتبرير اراء وتهميش اراء... الخ.

الملاحظة الثالثة: المتعلقة بالبعد الاعلامي السياسي الخارجي للاعلام المحلي، وبسبب التطور التقني للصحافة، مثل اعداد الخبر وعرضه، والسبق الصحفي، والمقابلات والتقارير، والبحوث، واعداد المراسلين وتسهيل تناقلهم للاخبار، واخراجها، والتعامل والتفاعل الكثيف بين وكالات الانباء العالمية وتفعيل النشاطات الاعلامية للملحقيات والسفارات الاجنبية[٢٧] اخذ الاعلام المحلي ذو البعد الاقليمي والدولي يضطلع بدور مهم ومؤثر لخدمة اهداف سياسية اقليمية ودولية في الاراضي الوطنية لدولة ما[٢٨] وفق مصالح ومنافع تلك القوى الاقليمية والدولية وبعيدا عن المصالح الوطنية، الامر الذي يتطلب تزييف الحقائق وخلق الازمات وتهميش دور القوى الوطنية وذلك بشكل انحرافا عن الشرعية الواجب توفرها في الصحافة المحلية وهي التعبير عن حق الفرد في الحصول على الحقائق والوقائع وكل ما من شانه ان يعبر عن مصلحته، وكل ذلك يصب في تهديد قيام او بقاء وتقدم البناء الديمقراطي.

---

(٢٤) ا.د عبد الراهي ابراهيم . مصدر سبق ذكره ص ٦٨ .
(٢٥) محمد شومان – عولمة ومستقبل الاعلام العربي – عالم الفكر العدد ٢ لسنة ١٩٩٩ ص ١٦٣ .
(٢٦) حسين سعد – الاعلام والاخلاق – المستقبل العربي العدد ٣٢٥ لسنة ٢٠٠٦ ص ٦٩ .
(٢٧) فيليب غايار – مصدر سبق ذكره ص ١٨ .
(٢٨) د. ماجد الحلواني – مدخل الى الاذاعات الموجهة – دار الفكر العربي ط١ الكويت ١٨٣ ص١٣.

المطلب الثالث: السلطة المدرسية ومسؤولية التقويم

السؤال الاخر هنا، من هي الجهة المهيئة اكثر من غيرها لتهذيب اثار ايقاعات هذا الكم الهائل المرسل من الاخبار السمعية والمرئية والمكتوبة على ذهنيات الافراد؟ ان اغلب العاملين في الصحافة والاعلام هم اصلا من خريجي المؤسسات التربوية والتعليمية، بيد ان طبيعة العمل المهني فيها ينحرف عن طبيعة العمل المهني للمؤسسات التعليمية، وان ممارسة التهذيب والتقويم من قبل السلطة المدرسية على نتاج الصحافة هو عملية لاستمرار مسؤليتها الموكلة لها بموجب الارادة الجماعية في التنشئة والاعداد البشري، والتربية السياسية.

اولا: في التنشئة والاعداد البشري: هي اعداد الفرد منذ الصغر بواسطة التربية والتعليم والتثقيف للمشاركة الفعالة مع الجماعة بعد تحقيق الذات لتجعله مبدعا في النشاطات الاجتماعية ومنها الصحافة، والسياسة بصفته مشاركا في صنع وتنفيذ القرار، والاقتصادية بصفته منتج وموجه لتطوير الانتاج والانشطة الاقتصادية الاخرى، على على اساس من الاداب والاعراف والقواعد والقيم والاهداف المنفق عليها والتي تحظي بتاييد ممثلي الشعب في البرلمان او الجمعية الوطنية، فهي عملية انتخاب طبيعي وتدرج علمي لتكييف الفرد مع الجماعة والحكومة والمؤسسات الاخرى من خلال:

أ. منحه المهارات عن طريق التعليم.

ب. منحه المعارف الافتراضية والفكرية Cognitive Assumetion.

ج. ابراز الاتجاهات Attitudes اتجاه ذاته الذي يشكل من خلال خبرته المبكرة ويستمر بالتكوين مع التهذيب والتقويم من خلال التعليم.

د. المبادئ الخلقية Values and moral Principles لترسيخ ضرورة الالتزام بالاخلاق العامة ، كقول الصدق والدقة(٢٩).

ه. العادات السلوكية Behavioral Habits التي تليق بالحقيقة الإنسانية في التصرف والاستيعاب والذكر وعادات المأكل والملبس والتي تحقق اقصى درجات القبول والحضور المؤثر لدى الاخرين.

---

(٢٩) أ.د عبد الرضا ابراهيم – مصدر سبق ذكره ص ٦٢ .

في التربية السياسية:

القرار الذي تحتاجه السلطة القضائية هو توفر "الحقيقة" والقرار الاقتصادي الصائب يحتاج ايضا توفر هذه المفردة وكذلك القرار السياسي المتعلق بالسياسة الداخلية او الخارجية هو بحاجة اكبر الى الحقيقة الكاملة لان الامر في القرار السياسي يتعلق بمصير الشعب كله وليس بشريحة او نشاط محدد او بمجوعة من الافراد، هنا يكمن جوهر التربية السياسية للسلطة المدرسية.

فبعد اعقاب الاضطرابات الطلابية في ربيع عام ١٩٦٨م التي اجتاحت اوربا والكثير من بلدان العالم الثالث كالهند والصين، ثم عرض موضوع تدريس التربية السياسية Political Education، ولايستطيع دارس العلوم الصرفة او العلوم الانسانية تجاهل التربية السياسية او التعرض اليها والكتابة عنها وخاصة في المجتمعات التي اتخذت من فلسفة الديمقراطية خيارا للحكم، ونستطيع ان نجسد اهم مضامين هذه التربية:

١. ايجاد مجهودات منظمة لمساعدة الافراد المتعلمين من استيعاب الواقع استيعابا موضوعيا نافذا يتيح لهم التحرك فيه لصياغته مجددا بعيدا عن طروحات التزييف والخيال.
٢. ايجاد منظمة عملية بمعنى فيها الاجرائية والتحديد الواضح للاساليب المعدة من قبل المعنيين بالجانب السياسي والاجتماعي والاقتصادي لتحقيق هذه التربية مع المؤسسات المتعاونة مع "السلطة المدرسية"
٣. تحديد الاهداف الاستراتيجية بامتلاك المتعلم وعي منظم يكون بمثابة محلل ومدقق عند استلام المعلومات لقبول ما يطابق الواقع ورفضه ما يضر به ويضر بمبادئ العملية الديمقراطية.
٤. التدريب المكثف والمستمر لضبط الذات.
٥. التدريب على فهم طبيعة الحقوق والواجبات للصحافة والاعلام[٣٠]
٦. التدريب على اكتساب القدرة لتكوين راي مستقبلي.

وهذا ما يفسر عدول اغلب المتعلمين والمتدربين عن التعامل مع الصحافة المنحرفة او عدم وقوعهم في شراكها التي تستوعب فقط المنتفعين والجهلة.

---

[٣٠] المصدر نفسه ص ٦٧ .

الخلاصة

البناء الديمقراطي الذي لا يكتمل بسهولة، يكون اساسه الابتدائي سليما اذا ما اقترن بشكل مستديم بالتربية الديمقراطية والثقافة الديمقراطية لجميع الافراد المعنيين، ليس من زاوية اذابة الفرد في الجماعة بل من زاوية تحقيق الذات للفرد في اطار الجماعة وحقوق الانسان، ليساهم في ابداعاته في نمو وصيانة البناء الديمقراطي.

وان اخطر مايواجه الفرد في العملية الديمقراطية هو ذلك القهر والتشويش الفكرين المتآتية من القولبة السياسية والانحياز وتغييب الحقائق والموضوعية التي تمارس من قبل بعض الاحزاب الفئوية والصحافة المنحرفة عن "حق الفرد بالاعلام الحقيقي "بسبب الضغوطات المتشعبة المحلية منها او الاقليمية والدولية الواقعة عليها، الامر الذي رتب مسؤولية اضافية على المؤسسات التعليمية والتربوية لتدخل مجال الرقابة والتقويم على الاداء الاعلامي لصالح سلامة عملية البناء الديمقراطي، وهي بذلك تستحق ان تتبوأ مكانه "السلطة الرابعة" وتتقدم عليها في انتزاع المكانة القانونية والاعتبارية "كسلطة مدرسية" لها حضورها المؤثر في جميع القرارات والنشاطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

تطور الموقف الامريكي من قضية القدس

الدكتور
ياسين محمد حمد(*)

المدرس المساعد
علاء جبار احمد(**)

المقدمة

تحتل القدس مكانة خاصة ومتميزة لدى جميع من يهتم بالقضية الفلسطينية سواء أكانوا متابعين او أطراف بالقضية. نظرا لما تتمتع به هذه المدينة من مكانة تاريخية ودينية مقدسة لدى جميع الديانات السماوية.

ولعل تأجيل وترحيل المفاوضون الفلسطينيون والإسرائيليون لقضية القدس الى مفاوضات الوضع النهائي الى جانب العديد من القضايا المهمة الأخرى كالاستيطان واللاجئين والحدود والمياه دليل على ما ذهبنا اليه.

فالقدس إحدى اهم القضايا الشائكة والصعبة بالنسبة الى طرفي الصراع (العربي-الاسرائيلي) ولعل الاستيلاء على الجزء الغربي من المدينة عام ١٩٤٨ وهو عام إعلان دولة إسرائيل وما تبعها من احتلال الجزء الشرقي منها في حرب حزيران عام ١٩٦٧ زاد من تعقيد القضية وجعل من أطراف الصراع تصر على مواقفها في أحقيتها بالمدينة والأمر الذي جعل منها واحدة من اهم القضايا المطروحة في اغلب المحافل الدولية بعد ان سبق وان كانت قد دولت بموجب قرار ١٨١ لعام ١٩٤٧ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

اما اليوم فأننا نرى ان تأثير القوى الفاعلة على الساحة الدولية لها الأثر البالغ في توجيه وحسم موضوع القضية بشكل عام وقضية القدس بشكل خاص وتعد الولايات المتحدة الأميركية إحدى اهم هذه القوى في ظل النظام الدولي الجديد لذا ارتأينا ان بين الموقف الأمريكي من قضية القدس كونه الموقف المعول عليه في رسم مستقبل المدينة.

ثم تقسم هذه الدراسة الى ثلاث مباحث وفق الحقب الزمنية المتتالية فجاء المبحث الأول للمدة المحصورة ما بين ١٩٤٧-١٩٦٧ وهي المرحلة التي شهدت بناء دولة إسرائيل أما المبحث الثاني فقد تطرق لاهم الاحداث والشواهد التي حدثت للمدينة المقدسة ما بين عامي ١٩٦٧-١٩٩١وجاء المبحث الثالث يبين الوقف الأميركي من

(*) دكتور في مركز الدراسات الفلسطينية/ جامعة بغداد

(**) مدرس مساعد في كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية

القدس مع انطلاق عملية التسوية السلمية وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وفي المدة المحصورة ما بين ١٩٩٢- ٢٠٠٣.

المبحث الأول ١٩٤٧-١٩٦٧

من الصعب فصل الموقف الأمريكي من القدس عن موقفها من القضية الفلسطينية بصورة عامة فالموقف الأمريكي الرسمي بدأ مع استصدار الأمم المتحدة للقرار المرقم ١٨١ الذي قضى بموجبه بتقسيم فلسطين الى دولة عربية وأخرى يهودية وجعل مدينة القدس كيانا منفصلا خاضعا لنظام دولي خاص اذ تم بموجبه تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى ثلاثة مناطق[١]:

أ- دولة عربية

١.مساحتها (١٢ر٥٨٩) مليون دونم أي ما يساوي ٤٣% من مساحة فلسطين التاريخية.

٢.وتضم الجليل الغربي (عكا والناصرة) والسامرة (نابلس وجنين وطولكرم) قطاع الضفة عدا مدينة القدس الدولية فقطاع ببيت لحم (عدا جبلية بيت لحم) فقطاع الجليل (عدا الجزء المحاذي للبحر الميت). مدينة يافا، معظم قطاع (اللدن والرملة) السهل الساحلي من جنوب فلسطين (المجدل-غزة-خان يونس) الجزء الشمالي الغربي من قطاع بئر السبع.

ب- الدولة اليهودية

١.مساحتها (١٥٢٦٠) مليون دونم ما يساوي ٥ر٥٦% من مساحة فلسطين.

٢.وتضم الجليل الشرقي (صفد-طبرية-بيسان) حيفا وقراها، تل أبيب والمعسكرات اليهودية الواقعة في السهل الساحلي. قطاع يافا (عدا مدينة يافا) الجزء المحاذي للبحر الميت في قطاع الخليل جزء كبير من القرى الشرقية في القطاع الغربي-قطاع بئر السبع (عدا منطقة عوجا الحفير) حتى العقبة.

ج. القدس الدولية

١. مساحتها (١٧٥ر٠٠٤) دونم. ما يساوي ٥% من مساحة فلسطين.

٢. وهي من الشرق (أبو دبس) ومن الغرب (عين كارم) ومن الشمال (شعفاط) ومن الجنوب بيت لحم.

وبناء على القرار أعلاه الذي ايدته الولايات المتحدة ودعمته الدول الغربية ونتيجة لتنسيق سبق بالمواقف تم الإعلان عن قيام الدولة العبرية في آيار ١٩٤٨ وتم شطر مدينة القدس الى شطرين الأول احتل من قبل العصابات الصهيونية وهو الجزء الغربي اما الجزء الشرقي فقد اصبح تحت السيادة الأردنية حتى حزيران ١٩٦٧ حينما

[١] رامي الفرا.الولايات المتحدة والدولة الفلسطينية . مجلة صامد الاقتصادي. العدد ١٢٨ نيسان ٢٠٠٢ ،ص ٢٢٨-٢٢٩.

سيطرت إسرائيل على باقي الأراضي الفلسطينية أراضي عربية أخرى كالجولان وصحراء سيناء المصرية[٢]. لقد ركزت إسرائيل على الهجرة ليتمكن اليهود من تغيير ديمغرافية الأراضي والمناطق التي تم الاستيلاء عليها بعد حرب ١٩٦٧.

وكانت القدس إحدى هذه المناطق. وقد أخذت هذه الهجرة عدة مبررات اما دينية او ثقافية و غيرها من الأسباب وكانوا يشبهون حركة الاستيطان اليهودي هذا بالاستيطان الآخر الاستعماري الذي قامت به فرنسا في الجزائر فبالرغم من تشابه الادعاءات في تبرير الاستيطان وهو إدخال الحضارة وتطوير سكان أشبه بالمتوحشين الجهلة[٣].

الا ان الواقع يشير عكس ذلك وهذا ما يؤكد لنا ا المستعمر يركز على النتائج وان كانت الأساليب مختلفة والتبريرات عديدة والحركة الصهيونية إحدى أهم هذه الحركات الاستعمارية التي مارست ابشع الأساليب في التعامل مع سكان فلسطين العرب الأصليين.

فبعد إعلان قيام دولة إسرائيل وظهورها إلى حيز الوجود طرحت العديد من المشروعات خلال حقبة (١٩٤٧-١٩٦٧) لتكوين دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ولكنها اصطدمت بفقرتين . أولهما الرفض العربي وثانيهما اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لتصور الأخيرة بان دولة فلسطينية تشكل خطرا على وجود إسرائيل وما أن وقعت هزيمة ١٩٦٧ واحتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة حتى اصبحا جزءا من محاولات التسوية الشاملة بدءا من قرار ٢٤٢ الذي لم يقر ألا بحقوق اللاجئين ، دون ذكر الأرض أو الدولة[٤].

أما الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت إحدى الدول التي ساندت قرار التقسيم والذي بموجبه وضع القدس تحت نظام دولي خاص. وحدد إقليم كلا الدولتين بالرغم من ان حدود كل منهما لم ترسم عمليا حسب نص القرار ذاته وثبت القرار كذلك عنصر الإقليم. وهو العنصر لاول عناصر الدولة ثم السكان، فقد وجدوا على اقليم كل من الدولتين، إما العنصر الثالث (السلطة) فنص القرار على ان تتألف لجنة

---

[2] أسامة حلبي. الوضع القانوني لمدينة القدس ، مؤسس الدراسات الفلسطينية . بيروت. ط٢ ١٩٩٩.ص٨.

[3] -بيسان عدوان. الولايات المتحدة والدولة الفلسطينية ، مجلة صامد الاقتصادي . كانون الاول . ١٩٩٩. ص٣٨

[4] مجلة السياسة الدولية . العدد ١٥٠. ٢٠٠٢ ص٣١١.

خماسية تنتخب الجمعية العامة أعضاؤها بإنشاء مجلس حكومة مؤقت في كلا الدولتين مع مشاورة الأحزاب الديمقراطية والمنظمات العامة الأخرى القائمة فيها[5].

وبموجب قرار التقسيم منحت ((الاونروا)) في نصوص القرار الفلسطينيون حقوقا وطنية فخولهم تأسيس ((الدولة العربية)) أما في قرارات لاحقة ، فان الأمم المتحدة أكدت على الدور الواقعي للفلسطينيين بصفتهم إفرادا من اللاجئين، وضحايا حرب، واستهدفت إعمال الأمم المتحدة في تلك الحقبة تطبيق حق الفلسطينيين الفردي في العودة، وتأمين حقوقهم الإنسانية[6].

ولم تعترف الولايات المتحدة بالفلسطينيين، كمجموعة وطنية، الا في أواخر الستينات حينما اتفقت السياسة العامة للأمم المتحدة مع موقف الولايات المتحدة الأمريكية القاضي بان الفلسطينيين مجموعة من اللاجئين يستحقون حقوقا إنسانية أساسية معينة لكنهم ليسو جماعة قومية لهم الحق في السيطرة على مصيرهم السياسي واقامة دولتهم.

وجاء قرار الجمعية العامة ١٩٤ لعام ١٩٤٨ ليغفل كذلك ((الدولة العربية)) التي نص عليها قرار التقسيم ١٨١ لعام ١٩٤٧ الصادر عن الجمعية العامة. فقد غيب هذا القرار فكرة الدولة وابراز مشكلة اللاجئين مع وجوب السماح لهم العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم في اقرب وقت ممكن او تعويضهم ان لم يرغبوا في العودة إلى ديارهم.

والواقع ان هذا القرار قد حول المشكلة الفلسطينية إلى حقوق إفراد لا جماعة وبذلك فقدت الدولة الفلسطينية العنصر الثالث من عناصر السيادة للدولة وتجاهل ضمنيا هذه السياسة والحيلولة دون إقامة الدولة الفلسطينية وأفسح القرار المجال لترويج فكر إعادة توطين اللاجئين في غير وطنهم . فيما أكد قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧، على إحالة المشاكل الفلسطينية من قضية ارض الى قضية لاجئين أفراد ،ولم يشير إلى حقهم في إقامة دولتهم كما لم ترد التسوية العادلة في القرار ، في إطار تكوين دولة فلسطينية ، او في إطار عودة اللاجئين إلى وطنهم.

ومن ثم جاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٢١٠ بعد أن برزت المقاومة الفلسطينية واتخذت بعدا عالميا بعد بعدها العربي، لتفرض نفسها بقوة كذلك قررت الجمعية دعوة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للشعب الفلسطيني إلى المشاركة

---

[5] Witomas Malison" The United Nation and The National Rights of The People of The Palestine. affirmation and Wilmette. Press. 1982.p23.

[6] معتز سلامة. السياسة الخارجية الأمريكية والازمة بين الرئاسة والكونغرس. السياسة الدولية. القاهرة عدد ١٢٤ نيسان. ١٩٩٦.ص١٨٩.

في مناقشة القضية الفلسطينية واخفقت الولايات المتحدة الأمريكية في محاولتها منع منظمة التحرير الفلسطينية من المشاركة بصفتها مراقب في مجلس الأمن وبهذا تكون أول صوت للشعب الفلسطيني في المنظمة الدولية.

ويمكن القول ان الإدارات الأمريكية المتتابعة كانت تنظر إلى القضية الفلسطينية بصورة عامة وقضية القدس بصورة خاصة من زاوية المصالح الأمريكية وهذا ما يمكن فهم سلوك الرؤساء إزاء القضية الفلسطينية والقرارات المشارة.

فالمشروع الذي طرحه الرئيس الأمريكي ليندون جونسون يأتي وفق هذا السياق اذ جاء بعد أسبوع واحد من وقف إطلاق النار في حرب حزيران ١٩٦٧. واستيلاء إسرائيل على الأراضي العربية. اذ تضمن المشروع خمس نقاط للسلام طالب فيها باحترام الاستقلال السياسي والسلام الإقليمي لجميع دول المنطقة · تماشيا مع ذلك فان ما تحتاج أليه الدول المعنية بالصراع. هو حدود معترف بها. بدلا من خطوط الهدنة المعرضة باستمرار للاختراق والتدمير والحرب، وترتيبات تعترف بالمصالح الخاصة للأديان السماوية الثلاثة في الأمكنة المقدسة في القدس[٧].

أن أهم مميزات المشروع هو ان الولايات المتحدة ترفض عودة إسرائيل إلى حدود ما قبل الخامس من حزيران ١٩٦٧. فالمكاسب الإقليمية من جراء الحرب لايمكن التخلي عنها. بأي حال وهذا ما يتوافق مع السياسة التوسعية لدولة إسرائيل.

وبالتأكيد ان عام ١٩٦٧ وما بعده قد شهد تحولا في الموقف الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية فاصبح من موقف محايد نسبيا الى موقف منحاز كليا الى إسرائيل وهذا ما يمكن تلمسه من خلال المواقف العديدة للولايات المتحدة الأمريكية الرافضة لاي قرار يمكن ان يصدر من قبل الجمعية العامة او مجلس الأمن يمكن ان يدين او يكون ضد إسرائيل حتى إذا تطلب الأمر استخدام حق النقض الفيتو. وهذا من وجهة نظرنا يعزى لسببين الأول قوة اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية والضغط على صناع القرار باتجاه دعم إسرائيل والثاني يعود الى قناعة الولايات المتحدة بأهمية الاعتماد على إسرائيل كحليف في المنطقة بعد التفوق الذي أحرزته على العرب خلال حرب حزيران ١٩٦٧.

وتبعا لذلك نشطت السياسة الأمريكية في أروقة الأمم المتحدة لمنع صدور الكثير من القرارات وكان سلوك الولايات هنا نابعا من مواقفها السياسية من مسالة القدس. ولهذا امتنعت عن التصويت عن القرارين ٢٢٥٣، ٢٢٥٤ الصادرين عن الدورة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٤و١٤/٧/١٩٦٧ والذين طالبا إسرائيل بالتوقف عن أجراء إي تغيير في وضع اقدس وإلغاء جميع ما قامت به من

---

[7] منير الهور. طارق موسى. مشاريع التسوية للقضية ١٩٤٧-١٩٥٨. الأردن . عمان. دار الجليل ط٢. ١٩٨٦. ص٥١.

إجراءات وللتخفيف من شدة النقد الموجه الى الولايات المتحدة أدلى ممثل في الأمم المتحدة آرثر جولدبيرج يوم ١٩٦٧/٧/١٤ ببيان أشار فيه إلى ان الولايات المتحدة ترى القدس الشرقية منطقة محتلة.تخضع لقانون الاحتلال العسكري ولا يجوز لإسرائيل أجراء أية تغييرات منها ودعى إلى فرض رقابة دولية على الأمكنة المقدسة[٨].

في ضوء كل ما تقدم نجد أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القدس يختلف ربما عن موقف أية دولة أخرى في العالم عن موقفها من القضية الفلسطينية ككل. فقد تراجعت المواقف الأمريكية حيال القدس من تأييد شامل للمدينة إلى تأييد تدويل الأمكنة المقدسة فقط وبعد حرب حزيران ١٩٦٧ تمسك الموقف الأمريكي بوحدة المدينة تلبية لسياسة الأمر الواقع الذي فرضته إسرائيل باحتلالها للقسم الشرقي من المدينة.

المبحث الثاني

الموقف الأمريكي وتطورات حقبة (١٩٦٨-١٩٩١)

شهدت هذه المدة أحداث عديدة كانت ذا اثر كبير عل القضية الفلسطينية ومن ابرز هذه الأحداث تلك التي نجمت عن حرب ١٩٦٧ وما نتج عنها من احتلال إسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية ثم اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨ بين مصر وإسرائيل وما شكلته هذه الاتفاقية من خرق إسرائيلي لجبهة المواجهة العربية مرورا بالانتفاضة الفلسطينية في عام ١٩٨٦ وانتهت المرحلة بسقوط الاتحاد السوفيتي وانهياره وبروز نظام دولي جديد (أحادى القطبية) المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية.

فخلال عقدي الستينات والسبعينات نجد ان هناك تهميشا واضحا من السياسة الأمريكية للقضية الفلسطينية، فقد ركزت الولايات المتحدة الأمريكية اهتمام من خلال مبادرتها (السلمية) قبل سنة ١٩٧٣، على عدة مشاريع لانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، تضمن في الوقت نفسه أمن إسرائيل وتتجاهل حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. فخلال السنوات الست (١٩٦٧-١٩٧٣) لم تعترف السياسة الرسمية الأمريكية في الشرق الأوسط، بأن الفلسطينيين عنصر أساسي في مبادرتها من اجل تسوية سلمية. وظلت القضية الفلسطينية تعالج في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبارها مشكلة لاجئين[٩].

---

8 د. ياسين محمد حمد. الموقف الأمريكي من القدس. ورقة تقدم الى وقائع المؤتمر العلمي السنوي لمركز الدراسات الفلسطينية بمناسبة يوم القدس ٢٠٠٥. ص٣٥.

9 نصير عاروري- الولايات المتحدة – القدس مجلة صوت الوطن. تموز ١٩٩٠، العدد ١١.ص١٨

وبعد تصاعد المقاومة الفلسطينية وإعلان منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٥ وبدأت تأخذ بعدا عالميا بعد بعدها العربي حتى اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول /١٩٦٩ القرار رقم ٢٥٣٥ والذي يعد اول قرار تشير فيه الجمعية الى الشعب الفلسطيني وتصف حقوقه بانها غير قابلة للتصرف، وهو أيضا أول قرار تعترف فيه الجمعية بان مشكلة اللاجئين العرب الفلسطينيين ناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها وعن رفضها قرارات الأمم المتحدة. وعليه كان القرار رقم ٢٦٤٩ في ١٩٧٠/١١/٣٠ الذي شجبت فيه إنكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، أكدت فيه لاول مرة شرعية كفاحه لاسترداد هذا الحق باية وسيلة واعترفت بحقه في انه يتسلم جميع المساعدات في هذا الشأن وقد أحجمت الولايات الأمريكية عن الاعتراف بهذا القرار الذي شجب إنكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره[١٠].

وجاء عام ١٩٧٣ ليشهد تطور أخر لصالح القضية الفلسطينية بعد ان قررت الجمعية العامة للامم المتحدة دعوة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للشعب الفلسطيني للمشاركة في مناقشة القضية الفلسطينية. وقد أخفقت الولايات المتحدة في محاولتها منع منظمة التحرير الفلسطينية من المشاركة بصفتها مراقب في مجلس[١١].

كما صوتت الولايات المتحدة ضد خطة أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٧٦/١١/٢٤ لإنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية المحتلة لنهر الأردن وقطاع غزة وتدعو هذه الخطة إلى انسحاب إسرائيل في موعد أقصاه حزيران ١٩٧٧[١٢].

ومع مجيء الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون (١٩٦٨-١٩٧٤) الى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية قدم مشروع لحل قضية الشرق الأوسط بتاريخ ١٩٦٨/١٢/١٨ تضمن لنقاط عديدة لعل من أهمها كان إعطاء الأردن بموجبه طريقا بريا الى غزة ، يمر بالقدس، الخليل، بئر السبع، غزة ويكون تحت السيادة الأردنية الكاملة، تعيد إسرائيل القدس العربية القديمة الى الأردن مع وضع الأمكنة المقدسة كلها تحت سلطة دينية مشتركة، مؤلفة من الأديان صاحبة العلاقات فيها او تعترف بها الأمم المتحدة والدول الكبرى[١٣].

---

10 صالح جواد الكاظم . دولة فلسطين في الامم المتحدة (١٩٤٧-١٩٨٨) شؤون عربية (القاهرة. العدد ٦٤ كانون الاول. ١٩٩٠ . ص٦٨-٧١.

11 توماس ماليس. تحليل لقرارات الامم المتحدة الرئيسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية من وجهة نظر القانون الدولي . نيويورك . الامم المتحدة . ١٩٧٩.ص٧٠-٧٣.

12 فلسطين واعلان الدولة وقرارات الامم المتحدة . تونس. وكالة الأنباء الفلسطينية . ط.ط١٩٨٩.١.ص١٠٦-١١٠.

13 منير الهور. طارق الموسى. مصدر سبق ذكره.ص ١١٥.

وكان وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في عهد إدارة نيكسون ولـيم روجرز قد طرح في التاسع من كانون الأول ١٩٦٩ مقترحـات لتسـوية الصـراع العربي-إسرائيلي حملت اسمه وتضمنت بنودا أساسية[١٤]:

أولا: إدخال تعديلات طفيفة على الحدود يتم الاتفاق عليها من خلال مفاوضات.

ثانيا: تأمين العبور الحر إلى الأماكن المقدسة في القدس، مع الأخذ بعـين الاعتبـار المصالح الدينية لجميع السكان ومصالح أصحاب الديانات الثلاثة من قبل أدارتهـا كمدينة موحدة وتم التأكيد في مبادرة روجرز على ميدانين:

١. بقاء القدس موحدة.
٢. تسوية مشكلة القدس من خلال مفاوضات بين الطرف العربي والإسـرائيلي وهو مبدأ جديد ، يهد

الى إسقاط أي دور للأمم المتحدة. وفكرة تدويل المدينة او الأماكن المقدسة.

وادخلت المبادرة المذكورة تغييرات على الموقف الأمريكي تمثلت في:

١. عدم الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وعدم نقل السفارة الأمريكية اليها.
٢. عدم الإشارة الى العناصر الواردة في بيان جولدبيرج.

كان الأمر الخطير في هذا المشروع يتمثل في انه استطاع ان يحقق جزء من أهدافه عندما اخترقت الصف العربي ووافقت عليه بعض الدول العربية وكانت النتائج قاسية للغاية على الواقع العربي واخطر ما في مشروع القرار ربطه قضـية القـدس بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بالضرورة خاصة بعد اختلاف الأطراف حول تفسـير القرار حيث يلاحظ بأن الولايات المتحدة الأمريكية، حرصت منذ عـام ١٩٦٩ علـى تقليص دور الأمم المتحدة في قضية فلسطين والصراع العربي-الاسرائيلي وتـدخلت الولايات المتحدة بنفسها في هذا المجال.

وخلال حقبة ١٩٧٠-١٩٧١ بقيت الولايات المتحدة الأمريكية تعتبـر القـدس منطقة محتلة حيث أكد ذلك جورج بوش حينما كان سفير الولايات المتحدة في المنظمة الدولية عام ١٩٧١، لكن الأمر لم يستمر طويلا فقد حدث تطور مهم اثر سـلبا علـى القضية الفلسطينية إلا وهو زيارة السادات لإسرائيل وما نتج عنها من اتفاقية كامـب ديفيد عام ١٩٧٨ والتي بدورها زادت الموقف العربي تفككـا وضـعفا إزاء القضـية الفلسطينية مقابل ذلك تعزز التشدد الاسرائيلي اكثر مما مضى، ولم تحل قضية القدس في مفاوضات كامب ديفيد بين السادات-بيغن، ورأى الأمريكيون ضرورة البحث بهـا

---

[14] طارق الموسى. مصدر سابق ذكره.ص ١١٥-١١٦. انظر ايضا:
William Baur Quandt, Decade of Decisions: American policy Toward The Arab-Israeli Conflict , 1967-1976(Berklelyca: University of California press 1977) p1-10

ومعالجتها في مفاوضات لاحقة وبطبيعة الحال انحاز الموقف الأمريكي إلى جانب المفاوض الاسرائيلي خلال مفاوضات كامب ديفيد، هذا مع التأكيد بأن إدارة كارتر اتصفت بالثبات بالنسبة لقضية القدس شأنها في ذلك شأن الإدارات الأمريكية السابقة منذ حرب ١٩٦٧ والتي تميز موقفها بـ[١٥]:

١. ضرورة بقاء المدينة موحدة برغم إعلان التزام هذه الحكومة ببيان جولند بيرج الذي لا ينص على وجوب بقاء المدينة موحدة ويطرح فكرة فرض رقابة دولية على الأمكنة المقدسة.
٢. ضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة لجميع السكان بغض النظر عن طوائفهم.
٣. فصل القدس عن بقية الأراضي المحتلة والتعامل معها على نحو منفصل.

ومع ارتقاء رونالد ريغان سدة الحكم في الولايات المتحدة (١٩٨٠-١٩٨٨) توضح الموقف الأمريكي تجاه إسرائيل وقضية القدس، فقد أدلى ريغان بتصريحات واصدر عدة بيانات في مناسبات عديدة اعتبر من خلالها القدس عاصمة دولة إسرائيل، وانه يجب ان تبقى دائما تحت السيادة الإسرائيلية. وذهبت إدارته إلى ابعد من ذلك، حيث سعت إلى تدعيم علاقتها مع حليفتها إسرائيل بشكل أوثق.

وجاء توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل ليصب في وضرب عصب الاستراتيجية الأمريكية إزاء الصراع-الاسرائيلي. فكان الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ المقاومة الفلسطينية هناك ، ثم جاء مشروع (ريغان) يوم خروج الدفعة الأولى من مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت مستهدفا جني ثمار العدوان وشق المخرج لمشروع الحكم الذاتي في الضفة والقطاع ، واحياء اتفاقات كامب ديفيد على الصعيد العربي[١٦].

كانت السياسة الأمريكية آنذاك هي بداية لسياسة المحافظين الجدد في رسم الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة والتي تعتبر إسرائيل عنصر مهم وأساسي في تحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة ، وهذا ما يفسر لنا الانحياز الأمريكي لإسرائيل والذي بدى واضحا من خلال سلوك الرئيس ريغان إزاء الصراع العربي الاسرائيلي وهذا ما ظهر خلال خطابه بتاريخ ١٩٨٢/٩/٥ خلال معارضته إقامة الدولة الفلسطينية

---

15 انتصار خليل الشنطي. الولايات المتحدة الأمريكية والدولة الفلسطينية، مجلة صامد، العدد ١٢٩- انظر ايضا : فواز جرجس ، السياسة الامريكية تجاه العربي- كيف تصنع ومن يصنعها؟ ، مركزدراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط كانون الثاني ٢٠٠٢. ص٤١.

16 عبدة ألا سدي، المشاريع الأمريكية حول القضية الفلسطينية ، صامد الاقتصادي، العدد ١٠١، تموز -آب-أيلول ١٩٩٥، ص٧٤،٢

اذ قال ((لا دولة فلسطينية في الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة))[17] أكد على وجوب ان تبقى القدس غير مجزأة وان الوضع النهائي يجب ان يقرر عن طريق المفاوضات صاحبة طلب من إسرائيل بتجميد الاستيطان باعتباره لايفي بالغرض الأمني. فالولايات المتحدة ملتزمة بحماية إسرائيل فالمشروع كصيغة سياسية جاء لتصفية القضية[18].

اما في عهد بوش الأب فقد شهد تطورات وأحداث مهمة قد تكون مختلفة بعض الشيء عن سابقتها ألا أنها لم تكن منصفة او إيجابية للفلسطينيين. إذ بدئها الرئيس بوش بإرسال رسالة في ١٩٩٠/٣/٣١ الى رئيس بلدية القدس اليهودي تيدي كوليك جاء فيها (يجب ان تقسم القدس ثانية، هكذا كانت وما تزال سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وتلك سياستي)[19]. ووفق ذلك جاء اعتراض بوش الاب على الطلب الذي تقدمت إسرائيل الذي تضمن منحها قروض بقيمة ٤٠٠ مليون دولار للسكان المهاجرين السوفيت في أوائل عام ١٩٩٠ أكد بوش على ان الاعتراض يشمل القدس الشرقية واعتبرها ارض محتلة.

ومن جهة أخرى تقدم السيناتور الأمريكي (دانيال باتريك مونيهان) وعد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي في خطوة تصعيدية بمشروع قرار يدعوا الكونغرس الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل[20] وقد اصدر مجلس الشيوخ الأمريكي في ١٩٩٠/٣/٢٢ قرارا نص على ((بقاء القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، مع حفظ حقوق الأخرين)) وفي ١٩٩٠/٣/٢٢ اصدر الكونغرس الأمريكي قرارا مماثلا للقرار المذكور.

لقد وافقت الإدارة الأمريكية على صرف قروض الإسكان البالغة (٤٠٠) مليون دولار عبر رسالة وزير خارجية إسرائيل أكد فيها بأن إسرائيل ستستخدم قروض الإسكان في مناطق تحت إدارة إسرائيل قبل حرب عام ١٩٦٧ مما دفع إلى السطح تباينا ملموسا في وجهات النظر بين الإدارة الأمريكية وإسرائيل وقد حصل التباين اصلا على خلفية رفض الحكومة الإسرائيلية الرد بالإيجاب على مبادرة وزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر. ثم اخذ هذا التباين مسارات عدة أكد كلا الطرفين عبرها بعض الثوابت السياسية ومن ثم ندد علنا بمواقف الآخر[21].

---

17 الصدر السابق . ص٧٤

18 عبدة الاسدي، مصدر سبق ذكره ،ص٨٤.

19 لمصدر نفسه ص١٥٨.

20 صلاح عبد الله، حدود التباين في العلاقات الإسرائيلية الأمريكية ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ٢٠٩اب،،١٩٩٠-ص٩١.

21 انتصار الشنطي ،مصدر سبق ذكره.ص١٨٢

وبتسلم اسحق شامير رئاسة الحكومة الإسرائيلية في عـــام ١٩٩٠ . دخلـت مسيرة السلام في الشرق الأوسط نوع من الجمـود السياســي. وانتهجـت الحكومـة الاسرائيلي لعبة شد الحبل في تعاملها مع الإدارة الأمريكية إزاء بعض القضــايا ذات العلاقة بمواقفها من أزمة الشرق الأوسط. وفي مقدمتها قضية الاستيطان في الأراضي المحتلة بعد ان رفع شامير شعار (السلام مقابل السلام) متجاوزا شعار (الأرض مقابل السلام) الذي رفعته الحكومات العربية وأيدته الإدارة الأمريكية ، حينذاك وتماشيا مـع تلك التوجهات الإسرائيلية أجرت الحكومة الإسرائيلية عملية تكثيف للاستيطان اليهودي وتشييد بعض الأحياء الاستيطانية في القدس الشرقية متجاهلـة بـذلك دعـوة وزيـر الخارجية الأمريكية لها بصورة علنية للمرة الأولى للإعلان بوضوح على إنها لن تقيم مستوطنات جديدة في المناطق المحتلة ولن توطن المهاجرين الجدد في المســتوطنات القائمة هناك، كما تجاهلت تصريح الرئيس الأمريكي بصدد استمرار إدارته في موقفها من موضوع القدس. القائل بان موضعها النهائي يتقرر فقط في مفاوضات مستقبلية[٢٢].

وفي إطار الحديث عن أسباب التوتر في العلاقات الإسرائيلية– الأمريكية قال وزير الخارجية الاسرائيلي. حينذاك موشي ارنز ((ان أسباب التوتر تعود الــى عـدم قدرة واشنطن على استيعاب تسارع الأحداث الأخيرة في إسرائيل))[٢٣] وفي ضوء ذلك قرر الكنيست الاسرائيلي من جهتها مجددا بان القدس الموحدة الكاملة. ذات السيادة هي عاصمة دولة إسرائيل. ونوابها لن يشتركوا في اية معارضات حول سلامتها وسـيادة إسرائيل عليها. أما الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية ريتشارد باوتشر فقد قــال في معرض تعليقه على قرار الكونغرس ان موقف الإدارة الأمريكية من مدينة القدس معروف وليس ثمة تبدل في هذه السياسة.

ولكن موقف الإدارة الأمريكية من قضية القدس كان اكثـر وضـوحا حينمـا عرض موضوع الاستيطان على مجلس الأمن الدولي اذ تحول موقفهـا الـى داعـم إسرائيل دون تردد. بعد ان استخدمت الولايات المتحدة ((الفيتو)) فـي ايـار ١٩٩٠ لإسقاط مشروع قرار مجلس الأمن والذي يعتبر المستوطنات في الا راضي المحتلـة بما فيها القدس غير شرعية. وهذا ما يفسر تراجع الرئيس بوش عن شروطه لاعطاء قرض بقيمة عشرة مليارات دولار لإسرائيل إذ بموافقته في آب عام ١٩٩٢ حصـلت إسرائيل بذلك على الضوء الأخضر لمزيد من الاستيطان في ضواحي القدس أراضي القرى العربية المجاورة لها بعد ان تغاضت إدارة بـوش عــن الموضـوع الشـائك بنشاطات البنك اليهودي في القدس الشرقية واكتفت هذه الإدارة بتعهد لفظـي، قطعـه اسحق رابين على نفسه في آيار ١٩٩٩٢ بوقف الاستيطان في الضفة الغربية ولكـن

---

22 المصدر السابق نفسه، ص ١٨٤

23 انتصار الشنطي ، مصدر سبق ذكره. ص١٨٣

هذا الشيء لم يحصل[24] والواقع إن سياسة بوش لم تختلف كثيرا عن سابقاتها في دعم إسرائيل ماديا ومعنويا، هذا الدعم الذي تم من خلاله تهويد مدينة القدس برغم الاعتراضات العلنية لها ألان واقع الحال يشير عكس ذلك فالآمال التي كانت تبنى بها المستوطنات للمهاجرين وغيرهم هي أموال أمريكية بالدرجة الأساس إلى جانب الدعم الذي قدمته هذه الإدارة لهجرة العديد من يهود الاتحاد السوفيتي السابق وتوطينهم في القدس الشرقية والتي كانت توصف من قبل الإدارات الأمريكية على إنها محتلة.

في ضوء كل ما تقدم نجد انه لايمكن لاي مفاوض فلسطيني ان يضع ثقته بالجانب الأمريكي كونه طرف غير محايد، وهذا ما ثبتته الوقائع طيلة مدة الصراع العربي- الاسرائيلي التي أشرنا إليها.

المبحث الثالث

الموقف الأمريكي وتطورات حقبة (١٩٩١-٢٠٠٣)

تعد هذه المرحلة المحصورة بين ١٩٩١-٢٠٠٣ من أهم المراحل نظرا لما شهدته من انطلاق للعملية السلمية، ففي تشرين الثاني ١٩٩١ حضر الفلسطينيون مؤتمر مدريد كجزء من الوفد الأردني. وقد حدث ذلك بعد رسائل الطمأنينة التي بعثها الأمريكان للفلسطينيين بخصوص القدس اذ لم تعترف الولايات المتحدة الأمريكية بضم القدس الشرقية من قبل الإسرائيليين، وكذلك حدود بلدية القدس الجديدة وان موقف الإدارة الأمريكية هو انه من حق سكان القدس المشاركة في مفاوضات المرحلة النهائية، وبأن للمقدسيين الحق في التصويت في انتخاب الحق في التصويت في انتخاب سلطة الحكم الذاتي الانتقالية، وإضافة إلى المواقف المتضمنة في رسالة التنظيمات المذكورة، فقد تضمنت عدة أمور أخرى منها:

١. أن الولايات المتحدة الأمريكية خلال المفاوضات تجنبت البحث في موضوع القدس طيلة الفترة الانتقالية، فيما يعني تأجيل القضية المزيد من سياسات الأمر الواقع التي تفرضها إسرائيل على المدينة المحتلة.
٢. أنها إشارات إلى مطالب الفلسطينيين بالنسبة للقدس الشرقية فقط مع أن القدس بشطريها موضوع مطروح في الأصل، للنقاش، بحسب القرارات الشرعية.
٣. كما أنها لم تتضمن أية إشارة لمرجعية قضية القدس عند التفاوض، وهي قرارات الأمم المتحدة، ذات الصلة بالقضية، منذ عام ١٩٤٧. باستثناء القرار ٢٤٢، ناهيك عن الحقوق التاريخية العربية الفلسطينية. وفي هذا السياق سنتطرق لموقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة من قضية القدس.

---

24 صبيح بشير عذاب، القدس والمشاريع الدولية، لمحات من التاريخ، مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد ٢٠٠٥ ,ص٣٥.

أولا: موقف إدارة كلينتون من قضية القدس:

وصل بيل كلينتون الى البيت الأبيض عام ١٩٩٣ بعد حملة انتخابية تضمنت إشارات واضحة على ان القدس الموحدة العاصمة الأبدية لإسرائيل. وانتقد سلفه الرئيس جورج بوش الأب حيث ربط ضمانات القروض بضرورة تجميد الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة . وبعد فوزه بالرئاسة تركزت تصريحات كلينتون حول ضرورة البت في قضية القدس في مفاوضات الوضع النهائي بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. وفي الوقت نفسه لم تعلق ادارة كلينتون اي موقف ازاء ضرورة وقف الاستيطان الاسرائيلي في مدينة القدس المحتلة، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٨٩ استخدمت الإدارات الأمريكية بما فيها ادراة كلينتون اكثر من مدة حق النقض (الفيتو)، استصدر قرارات تدين الزحف الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها مدينة القدس[٢٥].

ثانيا: اتفاقية اوسلو–وقضية القدس:

تحت وطأة وكثافة الضغوط الممارسة على الجانب الفلسطيني من قبل الولايات المتحدة الامريكية كان توقيع اتفاق ((إعلان المبادئ)) في واشنطن في ١٩٩٣/٩/١٣ ومنذ توقيع مسودة هذا الاتفاق ((توقيعا أوليا)) تم تأجيل البحث في القضايا المهمة الى المرحلة النهائية من المفاوضات حيث قبل المفاوضون الفلسطينيون إرجاء البحث في القضايا المصيرية (القدس، الاستيطان، اللاجئين) وهي من الركائز الأساسية في القضية الفلسطينية وفي تحقيق سيادة الدولة الفلسطينية المستقلة الى المرحلة لاحقة.

كما هو الحال في الاتفاقات التي سبقتها فلم يحصل الفلسطينيون على ما وعودوا فيه من إمكانية حل بعض القضايا المصيرية بالنسبة للقضية الفلسطينية، اذ اكد الرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون على معارضته للدولة الفلسطينية فقد جاء على لسان مستشاره للأمن القومي صامويل بيرغر ان الرئيس الأمريكي قال له: ((أنا ضد إعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد وضد الأعمال المنفردة التي قد تبدل الحقائق على الأرض))[٢٦] وهذا ما زاد الممارسات الإسرائيلية في الاستيطان والتهجير وخصوصا في مدينة القدس.

---

[25] Kaufman,The Arab Middle East and The United States: Inter-Arab Rivalry and Super Power Diplomacy ,new york: Twayne Publishers, 1996.p.134

انظر ايضا :جمال البابا، ارض والمستوطنات والقدس في افكار كلنتون، مجلة التخطيط الفلسطيني، السنة اولى العدد الاول، مارس ٢٠٠١، ص٦.

[26] صحيفة الحياة (لندن) بتاريخ ١٩٩٩/٣/٢٥

خلال هذه الحقبة قام عدد من أعضاء الكونغرس الأمريكي بتقديم مشروع قانون عام ١٩٩٥ يقضي بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس[27].

وانسجاما مع توجه الكونغرس ودعما للتوجهات الإسرائيلية في مدينة القدس لجعلها عاصمة أبدية لإسرائيل وافقت إدارة كلينتون بنقل سفارتها من تل أبيب الى القدس المحتلة شرط ان لا يكون ذلك قبل عام ١٩٩٩. بحيث يرتبط ذلك بمفاوضات الوضع النهائي بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي والاتفاق على مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. ويعد هذا القرار الأخطر والاهم في مسيرة قضية القدس ليس فقط من اعتراف صريح بشرعية امتلاك الإسرائيليون للقدس كعاصمة لهم إضافة الى ان هذا القرار اذ ما نفذ سوف يفتح الطريق إمام باقي الدول لنقل سفارتها الى القدس وهذا ما يعني ضياع المدينة وجعلها مدينة يهودية بعد ان صيغت بصيغة دولية.

اتفاقية كامب ديفيد الثانية ١٩٩٨ والقدس ١٩٩٨

تطلع الفلسطينيون الى مفاوضات الوضع النهائي. بأمل ان يتحقق انسحاب إسرائيل الكامل وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وان يتمكنوا من إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس.

ولكنهم جوبهوا بإصرار إسرائيلي على استمرار بقاء السيادة الإسرائيلية على القدس. وعدم عودة اللاجئين وقيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح بلا سيادة حقيقية مع حدود اي بلد عربي كما اصطدموا بالضغوط الأمريكية عليهم للقبول بجوهر الاقتراحات الإسرائيلية فخلال هذه المفاوضات حاولت الولايات المتحدة الأمريكية بالمقايضة على حق العودة للاجئين مقابل اعتراف إسرائيل بالدولة الفلسطينية المزمع إعلانها في ٢٠٠٠/٩/١٣ مع تعويضات مالية تعطى لهم من المجتمع الدولي الا ان هذه المحاولة باءت بالفشل لعدم قبول ياسر عرفات بهذه الشروط الأمريكية[28].

وبعد هذه المفاوضات بقت القدس على حالها تحت سيطرة الإسرائيليين.

ثالثا: ادارة بوش الابن وقضية القدس:

عند وصول جورج بوش الابن الى سدة السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٣ كانت الانتفاضة الفلسطينية التي انطلقت شرارتها الأولى في ساحات الأقصى الشريف، وكان من المقدمات التي هيأت لشرارة الانتفاضة، الضغوط

---

27 سلامة حجاوي، القدس في السياسات الأمريكية، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد (١)مارس ٢٠٠١، ص٦١.
انظر ايضا ياسين محمد حمد، الكونغرس والنظام السياسي الأمريكي، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية ٢٠٠٠، ص١١٤.

28 انتصار خليل الشطي، مصدر سبق ذكره،ص٥١.

الأمريكية والإسرائيلية على المفاوض الفلسطيني في مفاوضات كامب ديفيد الثانية التي استمرت لأسابيع ، حيث رفض الوفد الفلسطيني التنازل عن القدس الشرقية. واعتبار بعض توسعاتها. عاصمة للدولة المنشودة على كامل مساحة الضفة وقطاع غزة والبالغة نحو ستة الاف كيلومتر مربعا. وتبعا لاشتداد وطأة المجازر الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني والانتفاضة، والخسائر الإسرائيلية من جراء المقاومة المسلحة والضرب في العمق الاسرائيلي. اضطرت إدارة بوش الابن أر سال مبعوثها الى منطقة الشرق الأوسط، وذلك من اجل الضغط على الطرف الفلسطيني للقبول بالشروط الإسرائيلية واضعافه وإجهاض الانتفاضة التي رفعت شعارات الحرية والاستقلال واقامة الدولة الفلسطينية بعد طرد المستوطنين البالغ عددهم نحو (٢٠٠) ألف مستوطنا إضافة الى نحو (١٨٠) الف في عشرة أحياء استيطانية تحيط بالقدس من كافة الاتجاهات[٢٩].

والملاحظ ان إدارة بوش الابن ركزت-على الجانب الأمني عبر إرسال رئيس جهاز المخابرات الأمريكية (CIA) الى المنطقة، لاقامة اتفاقات أمنية إسرائيلية-فلسطينية وتأجيل التفاوض الى وقت آخر بعد إجهاض الانتفاضة وفرض الأمر الواقع الاسرائيلي وهذا ما يؤكد وهذا ما يؤكد أن إدارة بوش الجديدة تابعت نفس سياسات سابقاتها الإدارات الأمريكية ازاء قضية القدس وغيرها من ملفات القضايا الجوهرية في إطار القضية الفلسطينية، حيث اتضح للمتابع لشؤون الشرق الاوسط. ان المواقف الأمريكية بما فيها موقف إدارة بوش الابن منحازة الى جانب الموقف الاسرائيلي لغرض جعل القدس الموحدة بشقيها المحتل عام ١٩٤٨ و١٩٦٧، عاصمة أبدية لإسرائيل وتوج انحياز بوش الابن أدارته الى جانب إسرائيل بتوقيعه على قرار الكونغرس الأمريكي باعتبار القدس الموحدة بشقيها المحتل عام ١٩٤٨ والمحتل عام ١٩٦٧ العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل وذلك في ٢٠٠٢/٩/٣٠ ولابد من الإشارة الى الدور الذي لعبه اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية ورأس المال اليهودي المنظم في الولايات المتحدة الذي كان له بالغ الأثر في الضغط على الإدارات الأمريكية المتعاقبة خلال الفترة (١٩٤٨-٢٠٠٢) لاتخاذ مواقف الى جانب السياسات الإسرائيلية المتبعة في الاراضي الفلسطينية لفرض الامر الواقع الاستيطاني. هذا في وقت لم تظهر فيه ملامح لوبي عربي إسلامي بمقدوره الضغط على الإدارات الأمريكية ومؤسسات صناعة اتخاذ القرار في الولايات المتحدة خاصة الكونغرس بشقيه الشيوخ والنواب.

---

29 منار الشاوي. مخططات ، الاستيطان الاسرائيلي في القدس، حتى عام ٢٠١٠. ، ورقة مقدمة الى مؤتمر يوم القدس ٢٠٠٥. مركز الدراسات الفلسطينية. ص٤٥.
انظر ايضا ، ملفات مكتب الاحصاء الفلسطينية في دمشق حول الاستيطان والقدس.

الخاتمة

من الملاحظ خلال دراسة الموقف الأمريكي من قضية القدس ان هذه القضية ينظر أليها في الولايات المتحدة الامريكية بعيون إسرائيلية نتيجة ما يتمتع به اللوبي اليهودي من تاثير واضح في صياغة القرارات بخصوص الصراع العربي الاسرائيلي بشكل عام وقضية القدس بشكل خاص وهذا ما يفسر لنا ايضا سلوك الادارات الامريكية المتعاقبة في الانحياز الواضح للجانب الاسرائيلي ودفع عملية السلام المزمعة لصالح الإسرائيليين . فمن خلال ما تقدم يمكن ان نسجل بعض النقاط التالية بخصوص قضية القدس:

١. تتبوأ قضية القدس أهمية خاصة في إطار قضايا الوضع النهائي التي أحالها المفاوضون الفلسطينيون والإسرائيليون الى مفاوضات الوضع النهائي.
٢. لمدينة القدس أهمية في مخططات الاستيطان الاسرائيلي حيث له ابعاد سياسية لفرض الامر الواقع بهدف تهويد المدينة.
٣. رغم التباين أحيانا بين الإدارات الأمريكية ازاء قضية القدس فان المواقف بمجملها تنسجم مع التصورات والتوجهات الإسرائيلية.
٤. يتضح موقف الادارات الامريكية من قضية القدس وغيرها من القضايا الشائكة من خلال مساعدات المقدمة لإسرائيل والتي بلغت ٨٠ مليار دولار خلال مدة (١٩٥١-٢٠٠١).
٥. نتيجة للدعم المادي والمعنوي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل باتت المخططات الصهيونية جاهزة لتهويد القدس بحلول عام (٢٠١٠).
٦. رغم دخول العرب المفاوضات وعملية السلام منذ عام ١٩٩١ في مدريد الا اننا نرى ان النشاط الاستيطاني الصهيوني لم يتوقف خصوصا في مدينة القدس اذ تعد الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة الحديثة مدينة القدس بشقيها المحتلين عام (١٩٤٨ و١٩٦٧) عاصمة أبدية للدولة الاسرائيلي، متجاوزة بذلك قرارات الشرعية الدولية التي تعتبر القدس أراضي محتلة.

وبذلك نرى ضرورة دعم الفلسطينيون ماديا وسياسيا للبقاء في أراضيهم داخل مدينة القدس وحولها لكي لا يتسنى لإسرائيل تنفيذ مخططاتها في تهويد المدينة بالكامل. كما نرى ان تأخذ قضية القدس بعدا عربيا وإسلاميا داخل اروقة الأمم المتحدة، وعدم جعلها قضية فلسطينية فقط دون اختزال الصراع العربي الاسرائيلي على قضية القدس فقط بل جعل القضية منطلقا للقضية الاشمل والاعدل وهي قضية حقوق الشعب الفلسطيني.

الصراع والتنافس الاوروبي-الامريكي على القارة الافريقية

الدكتور
علي عبد الحسين(*)

١. المقدمة

منذ نهاية عقد الثمانينات وحتى بداية الألفية الثالثة للقرن الحادي والعشرين يدور صراعاً وتنافساً محتدماً بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا ممثلة بشكل خاص بـ(فرنسا) للحصول على موطئ قدم وتوسيع رقعة النفوذ لهما في القارة السمراء أفريقيا نظراً لثرواتها الكبيرة وسوقها الواسعة، لاسيما في ظل التحولات والتغيرات التي يشهدها العالم أمام محاولات العولمة الحديثة وأمام تحولات إستراتيجية فرنسا في هذه القارة، والإستراتيجية الأمريكية الراهنة والمستقبلية في القارة الأفريقية. لقد أضحت المجالات الاقتصادية قوى مؤثرة في عملية صنع السياسات الخارجية للدول، وفي ظل التوجه الاقتصادي الجديد في القرن الحادي والعشرين فقد برهنت القوة الاقتصادية على إنها ستصبح الأكثر تأثيراً في الشؤون الدولية، وربما يصبح القرن الحالي قرن حرب اقتصادية، ولن تكون الولايات المتحدة الأمريكية وحدها هي القوة العظمى في هذه الحرب، بعد أن أصبح الاقتصاد هو أداة السياسة، وأن توجه العالم نحو الجيوايكونومك سيتعزز بمرور الزمن.

٢. الغاية:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الجوانب الآتية:-

أ. تحديد طبيعة الدور الأوربي والأمريكي في القارة الأفريقية.
ب. الإجراءات المعتمدة لتفعيل دور كل منهما في الساحة الأفريقية.
ج. مستقبل الصراع والتنافس الأوربي-الأمريكي على القارة الأفريقية.
د. محاولة تلمس الآثار المترتبة وعلاقة ذلك بالأمن القومي العربي وماذا ينبغي عمله بهذا الصدد.

(*) دكتور في كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية

٣. الدور الأوربي "الفرنسي" في القارة الأفريقية :

تميزت فرنسا في السابق بسعة نفوذها في مختلف أرجاء القارة الأفريقية والتي كانت تعد من أعظم الدول الاستعمارية الغربية امتلاكا للنفوذ جنوب الصحراء الأفريقية، وكانت تعدّ وإلى وقت قريب بمثابة الوصيّ المتفردّ على عدد كبير من الدول الأفريقية وخاصة الفرانكفونية (أي الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية) وتشكل هذه العلاقة بعداً وامتدادا حضارياً ولغوية قوياً لفرنسا وبالتالي عُدّت هذه الدولة الأفريقية بمثابة الساحة الخلفية للدار بالنسبة لفرنسا[١].

وحتى بعد الاستقلال لهذه الدول ظلت تعتمد على فرنسا سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وعملت فرنسا من جانبها على أستغلال هذا الجانب واستخدامه كورقة رابحة للحفاظ على مصالحها في القارة وعملت على تعميقه في صور شتى مثل إنشاء المجموعة الاقتصادية للدول الأفريقية (الفرانكفونية) وإنشاء بنك مركزي موحد وإصدار عملة موحدة (الفرنك الأفريقي "CFA") ويتم تداولها في خمسة عشر دولة أفريقية الآن.. وعلى الرغم من بعض النجاح لهذه السياسة الفرنسية في تلك الدول المعنية إلا إنها باتت تعطي نتائج عكسية أثرت على النفوذ الفرنسي في أفريقيا، ويمكن أن نشير إلى بعض الانطباعات والمفاهيم المستجدة وكما يأتي:

أ. نتيجة لأنصياع الدول الفرانكفونية للهيمنة الفرنسية فإن فشل حكومات تلك الدول يعزى أو ينسب إلى الحكومة الفرنسية بصفتها الوصي عليها، وأن فرنسا هي المسبب لكثير من الأزمات السياسية والأقتصادية التي كثيراً ما تطرأ في هذه الدول.

ب. تعمد الحكومة الفرنسية إلى حماية ودعم الأنظمة الموالية لها متجاهلة موقف الشعب وحقوقه من هذه الأنظمة وهذا يثير حفيظة الصفوة من السياسيين المعارضين لسياسات حكوماتهم.

ج. تأثر البلدان الأفريقية بتدني مستوى الاقتصاد الفرنسي في السنوات الأخيرة (١٩٩٥-١٩٩٨) من جراء انخفاض المساعدات الفرنسية لتلك البلدات التي تعتمد على الدعم الفرنسي مثل (تشاد، وأفريقيا الوسطى، النيجر، مالي، غينيا الاستوائية).

د. أتهمت القوات الفرنسية التي شاركت في عمليات حفظ السلام في رواندا عام ١٩٩٤ بالتورط في عمليات التصفية العرقية هناك إضافة إلى الانتقادات الموجهة للحكومة الفرنسية لموقفها الداعم لنظام موبوتو في

---

[١] روبرت ورسن "من الإستعمار إلى الاستقلال"، ترجمة نقولا الدر، الدار الشرقية للطباعة والنشر ٢٠٠٠ ص ٢.

زائير، وقد أثر هذا على العلاقات الفرنسية-الأفريقية لاسيما في منطقة البحيرات العظمى وأحست فرنسا أن البساط يسحب من تحت أقدامها تدريجيا.[٢]

٤. الإجراءات الإصلاحية لتفعيل الدور الفرنسي:

لا يمكن لفرنسا أن تقف مكتوفة الأيدي تجاه القارة وباتت تعمل على إتخاذ إجراءات إصلاحية وفعالة في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه القارة الأفريقية وأهم هذه الإصلاحات ما يأتي[٣]:

أ. تقوية وتطوير وزارتي التعاون والخارجية الفرنسيتين.

ب. إخضاع المساعدات الفرنسية للدول الخارجية لبرنامج حسب الأولوية (الدول الأقل حظاً في التنمية والتي ليس لها مداخيل في سوق رأس المال) وتؤكد مشروطية الحصول على الدعم ومنها ترسيخ الديمقراطية، وتحسين سجل حقوق الإنسان، وتحقيق إصلاح اقتصادي ملموس.

ج. عزم فرنسا عن التخلي عن دور الشرطي (الوصي) في القارة الأفريقية وأنحسر التواجد العسكري الفرنسي في أفريقيا في كل من تشاد وأفريقيا الوسطى فضلاً عن القواعد البحرية في جيبوتي وجزر القمر وفي جزيرة مدغشقر.

د. سعي فرنسا الجاد ومعها دول الاتحاد الأوربي لإنشاء شبكة عمل أوربية تتولى الإشراف على دعم وإعانة الدول النامية في أفريقيا، وأن يدعم الفرنك الأفريقي تحت مظلة العملة الأوربية (اليورو).

ه. بعد أن أدركت الإدارة الفرنسية الحالية حقيقة ومستقبل نفوذها في القارة الأفريقية، عملت على إيجاد منافذ أخرى خارج السياج الفرنسي القديم في أفريقيا، من خلال تدعيم علاقاتها مع دول غير الناطقة بالفرنسية مثل نيجيريا وأنكولا وناميبيا وجنوب أفريقيا والسودان.

و. تحاول فرنسا وخلفها دول الإتحاد الأوربي باحتضان الدول ذات الأنظمة المعادية أو المرفوضة أمريكياً مثل ليبيا، السودان، وأقامت معها علاقات اقتصادية-تجارية كبيرة وهذا أثار حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية وهددت بفرض الحصار على العديد من الشركات الفرنسية التي لها مصالح في ليبيا والسودان.

---

(٢) عبد الملك عودة " لعبة الأمم عند منابع النيل " مجلة الأهرام الاقتصادية ٢٠٠١ عدد ١٥٦٨.
(٣) ب، س، لويد: أفريقيا في عصر التحولات الأجتماعية. ترجمة شوق جلال سلسلة عالم المعرفة، مطبعة اليقظة، الكويت، ٢٠٠٠ ص ٨٥ .

٥. الحوار الأوربي الأفريقي (القمم والمؤتمرات):

عملت بعض الدول الأفريقية على لملمة وضعها بعد أن أدركت طبيعة المخاطر المحدقة بها، وفي محاولة منها لأتخاذ موقف آزاء الحوار مع الكتلة الأوربية فكانت هناك قمم ومؤتمرات بهذا الخصوص ومنها[٤]:-

أ. مؤتمر القمة الأفريقي لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد في الجزائر عام ١٩٩٩ وقد ترأس المؤتمر الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، وقد كان هذا المؤتمر حدثاً بالغ الدلالة والأهمية ومن بين أهم ما حققه هو عدم الاعتراف بأي انقلاب يقع في أي بلد أفريقي بل العمل على مقاومته مما يقفل الطريق نهائياً في وجه فوضى الانقلابات العسكرية التي اشتهرت بها القارة وأعطت أسوأ سمعة لمكانة أفريقيا في العالم.

ب. قمة أفريقية في ليبيا متزامنة مع أحتفالات العيد الثلاثين لثورة الفاتح لإنجاز مشروع قيام ما يسمى (الولايات المتحدة الأفريقية).

ج. قمة تعقد في ما بعد بالإشتراك مع قمة أوربية وفقاً لما أوصت به القمة السابقة التي عقدت في بوركينا فاسو.

أن تشابك المصالح والتناقضات والخلافات بين الدول الأفريقية أدى إلى تأخر القمة الأقتصادية، يضاف لذلك مطالب الدول الأفريقية من الدول الأوربية متعددة ومتناقضة وبعد جهود غير اعتيادية تم تهيأة ورقة العمل الأفريقية التي ستقدم في المؤتمر الأوربي الأفريقي وأهم ما تتضمنه ورقة العمل:

- تخصيص الجزء الأكبر من المؤتمر للطابع الاقتصادي (المديونية، الاستثمارات، التدفقات التجارية والمعونات التنموية، والمسائل ذات الطابع الاجتماعي.
- تضمنت مذكرة الجانب الأوربي مسائل سياسية (تحقيق الديمقراطية، احترام حقوق الإنسان، إدارة الحكم بكفاءة ونزاهة ،عدم تبديد الثروات الأفريقية.... الخ).

إن الدول الأفريقية تعّول كثيراً على أوربا في تطوير اقتصادياتها ودعمها سياسياً ، فكان أحد مطاليبها الرئيسية على أوربا مساعدتها وأن تتخذ قراراً صريحاً وملزماً يجعل مصارفها تكشف عن الاموال المنهوبة من القارة بواسطة الزعماء الفاسدين وأن تلتزم بإعادتها إلى الدول الأفريقية لاستثمارها في بنيتها التحتية وليس إخفائها تحت مزاعم سرية المصارف الأوربية، ومن الملاحظ أن إتجاه هذه الدعوة

---

[٤] ابتهاج حمد، جوانب التعاون بين جنوب أفريقيا والإتحاد الأوربي. تقرير مترجم عن صحيفة لوفيفارو الفرنسية، ٢٠٠٠/٢/٢

الأفريقية هو ما قامت به البنوك السويسرية بتجميد أموال حاكم نيجيريا السابق (ساني أباتشي).

أن الدول الأفريقية علقت آمالاً كبيرة على المؤتمر الأوربي – الأفريقي الذي عقد في نيسان ٢٠٠٠ في القاهرة . ومن جانب آخر أنتبه الاتحاد الأوربي لدور ليبيا في القارة الأفريقية فدعت فرنسا ليبيا للمشاركة في الاجتماع التحضيري للقمة الأفريقية-الفرنسية التي عقدت في باريس واستغلت ليبيا ذلك لتؤكد وجودها على القارة الأفريقية ووجهت الدعوة إلى القذافي لزيارة عاصمة الإتحاد الأوربي.

د. المؤتمر الأوربي الأفريقي في القاهرة (مؤتمر القاهرة)(٥):

عقد المؤتمر في الشهر الرابع من هذا العام بين دول الإتحاد الأوربي والدول الأفريقية في القاهرة. ولأول مرة وقفت الدول الأفريقية موقفاً (الند للند) تجاه الدول الأوربية. وقد طالبت بتعويض لفترات الحكم الاستعماري الأوربي لأفريقيا وكذلك بإطفاء الديون التي تؤخر برامج التنمية في دول أفريقيا واحترام سيادة وحقوق الدول الأفريقية. أن ما مطلوب من الطرفين (الاتحاد الأوربي والدول الأفريقية) من أجل التطوير وتعزيز التواجد الأوربي في القارة الأفريقية ما يأتي:-

اولاً: حاجة كلا الطرفين لتعزيز الثقة بالطرف الآخر.

ثانياً: لابد من مبادرات أوربية حقيقية لتطوير الدول النامية الأفريقية من أجل محو خلفية الحقبة الاستعمارية الأوربية في أفريقيا.

ثالثاً: العمل على تطبيق إستراتيجية جديدة تقوم على قواعد إنسانية تحكم العلاقات الأوربية الأفريقية.

رابعاً: قيام أوربا بإطفاء جزء من ديونها الكبيرة كحسن نية ومساعدة والتي أثقلت كاهل الدول الأفريقية وكتعويض لجزء مما نهبته من ثرواتها خلال فترة الاستعمار لها.

خامساً: إرساء مبادئ جديدة لعلاقات طويلة الأمد تقوم على علاقات ومصالح مشتركة بين الطرفين.

سادساً: المشاركة الأورو متوسطية-المؤتمر الاقتصادي لدول البحر المتوسط:

اختتمت أعمال المؤتمر الاقتصادي الثالث لوزراء خارجية دول المشاركة الأورومتوسطية منها (١٥) دولة من الإتحاد الأوربي ودول حوض البحر المتوسط (١٢) دولة أعضاء إعلان برشلونة السابق. وتمت استضافة ليبيا وموريتانيا التي دُعيتا لأول مرة (كضيف)، وحضره الأمين العام للجامعة العربية وإتحاد المغرب العربي وممثلون لعشرين دولة أخرى، ورئيس المفوضية الأوربية وبمشاركة وزراء اقتصاد

(٥) سامي عبد، "أفريقيا والإتحاد الأوربي ومجالات التعاون والتقارب" تقرير مترجم عن صحيفة هيرالدتربيون، ١٩٩٩/١١/٢١ ص ٤.

ورجال أعمال من الدول المشاركة، ويعد هذا المحفل مبادرة من الجانب الألماني، وفرصة لإقامة إتصالات مباشرة بين رجال الأعمال من الدول المشاركة والتعرف على الإمكانيات الحقيقية للتعاون فيما بينهم من أجل تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين الدول تمهيداً لإقامة منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء بحلول عام ٢٠١٠ والمتوقع أن تضم (٢٧) دولة وتطوير فرص التعاون الأوربي-المتوسطي، وأهمية الاستفادة من هذا التجمع في تكثيف علاقات التعاون بين دول شمال وجنوب البحر المتوسط بما يؤدي إلى إقامة مشاركة حقيقية فيما بينهما كبداية لحقبة جديدة للتكامل في المجال الاقتصادي التجاري من خلال فتح أسواق الدول الأوربية أمام منتجات دول البحر المتوسط. وفي مجال الاستثمار ونقل التكنلوجيا، وأساليب التمويل في الدول العربية المتوسطية، وبرنامج التعاون المالي الذي يقدمه الإتحاد الأوربي للدول المتوسطة في إتفاق برشلونة والذي بلغت قيمته (٤،٧) مليار وحدة نقد أوربية الذي استمر خلال المدة (١٩٩٥-١٩٩٩) موضحاً أهدافه وما حققه من نتائج[٦].

لقد كانت القضايا الأساسية التي طرحت في جدول أعمال المؤتمر ونوقشت في جلساته ولجانه المتخصصة ومن بين أهم هذه القضايا الآتي:-

أولا: مساهمة أتفاق (أعلان) برشلونة في التطوير والبناء للمنطقة.

ثانياً: موضوع المشاركة السياسية والأجنبية في إطار عملية برشلونة.

ثالثاً: مشروع ميثاق أوربي متوسطي للسلام والاستقرار من أجل حل الأزمات من خلال إجراءات مبنية على أساس من الثقة المتبادلة بين الأطراف.

رابعاً: الحوار السياسي حول الإرهاب والموضوعات التي تضمنها الفصل الأول لإعلان برشلونة، مثل مكافحة المخدرات، والجريمة المنظمة، وحقوق الإنسان، وضبط التسلح.

خامساً. التعاون المالي بين الإتحاد الأوربي ودول حوض المتوسط، وركزت على مدى التقدم الذي تم تحقيقه حتى الآن في هذا المضمار وفي مجال الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية والإدارية في دول الحوض وفي مجال توثيق العلاقات التجارية والاقتصادية بين الشركاء الأوربيين ودول الحوض المتوسط.

سادساً: مناقشة إمكانية التوصل إلى إلتزام جديد من جانب دول الحوض (دول جنوب الحوض) بالنسبة لجهودها في مجال الإصلاح الاقتصادي والمالي والتجاري في ضوء تحديد الإتحاد الأوربي لشكل المساعدات المالية خلال المدة القادمة من (٢٠٠٠-٢٠٠٦) وتأكيد استمرار المساعدات.

---

(٦) علي عبد الهادي، "المشاركة الأوروMتوسطية، دول البحر المتوسط شركاء القرن الحادي والعشرين" تقرير، مركز البحوث والدراسات ١٩٩٩.

سابعاً: موضوع المشاركة الاقتصادية بخصوص ما تم تحقيقه في مجال إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام (٢٠١٠) والتعاون الإقليمي في المنطقة وزيادة الجهود في مجال التعاون الإقليمي وإنشاء المناطق للتجارة الحرة فيما بينهم.

ثامناً: المشاركة الإجتماعية والثقافية والإنسانية، والهدف هو زيادة ربط المجتمعات المدنية في هذا المجال بعملية برشلونة لتحقيق أساس شعبي واسع لها. ونظم المؤتمر في هذا الإطار لتغطية هذه المجالات منتديات مدنية إلى جانب المؤتمر كل ضمن تخصصه واهتماماته.

أن المجموعة الأوربية تركز على المشروع المتوسطي لأهداف اقتصادية وسياسية واستراتيجية تخدم مصالحها كتجمع اقتصادي أوربي يحتاج إلى الأسواق، والمواد الأولية وكبيئة مناسبة للإستثمار في ظل التنافس الدولي والإقليمي، ومع طرح مشروع الشرق أوسطية لدول المشرق العربي، تأتي الأهمية والتفعيل نحو التعاون الاقتصادي مع دول المغرب العربي وفق هذا التجمع كمنافس للتغلغل والتحرك الأمريكي في الساحات الأخرى.

وهذا بدوره قد حفزّ الولايات المتحدة الأمريكية لتفعيل حركتها وعلاقتها في هذه المنطقة وبشكل خاص مع الجزائر، والمغرب[٧].

٦. التبادل التجاري بين الإتحاد الأوربي-وجنوب أفريقيا-آفاق وتوجهات[٨]:

بعد مفاوضات استمرت حوالي أربع سنوات وقعت الاتفاقية الخاصة بالتعاون التجاري بين جنوب أفريقيا والإتحاد الأوربي والتي ستعمل على إزالة الحواجز من التبادل التجاري السنوي الذي سيصل إلى (٢٠) مليار دولار بعد أن هذه الاتفاقية إلى إلغاء التعريفة الكمركية عن (٩٠%) من البضائع التجارية المتبادلة بينهما إذ ستقوم جنوب أفريقيا وعلى مدى (١٢) عاماً بإلغاء التعريفة الكمركية عن (١٥%) من البضائع التي تستوردها من الإتحاد الأوربي فيما سيتم إلغاء التعريفة عن (٩٠%) من صادراتها إلى الإتحاد الأوربي خلال (١٠) سنوات.

وتعد هذه الاتفاقية أهم عمل تنجزه جنوب أفريقيا بعد انتهاء فترة الحكم العنصري التي كانت سائدة ويقول عنها "أليس أبروين" وزير تجارة جنوب أفريقيا بأنها واحدة من أهم الاتفاقيات الموقعة بين الدول النامية والدول المتقدمة خلال هذا القرن...

وقد استطاعت جنوب أفريقيا أن تتمسك بموقف تفاوضي صعب مع أكبر شريك تجاري خلال المفاوضات إلى أن استطاعت أن تحقق نجاحاً لتسويق منتجاتها

---

(٧) سامي عبد، مصدر سابق، ص ٢.

(٨) ناظم عبد الواحد، التصور الادبي لأمن البحر المتوسط وتأثيره على الوضع العربي، جملة دراسات عربية، دار الطليعة، بيروت، العدد ١٢/١١/أيلول /تشرين أول ١٩٩٦.

الزراعية وقد صادق أعضاء الإتحاد الأوربي على اتفاقية على الرغم من الموقف الذي كان قد اتخذه الإتحاد الأوربي بالعمل على إيجاد مدى واسع في الشروط الجديدة لعقد الاتفاقية والمطالبة بإعطاء ضمانات إضافية مكتوبة حول ضمان العلاقات التجارية لبعض منتجاتها.

٧. الدور الأمريكي في القارة الأفريقية:

أن من أبرز المحاولات الأمريكية للهيمنة على القارة الأفريقية تتمثل في بعض النقاط الآتية[٩]:

أ. المبادرة الأمريكية لإنشاء قوات تدخل أفريقية لحل النزاعات الأفريقية وحددت مهمة هذه القوات في القيام بعمليات حفظ السلام وتوفير غطاء أمني للعمليات الإنسانية عند نشوب الحروب في القارة وحظيت بتأييد الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان وقال بأنها خطة إيجابية ويؤيدها لأن من شأنها معالجة الأزمات في القارة، وبدأت الولايات المتحدة بتنفيذها وأوفدت عدد من أفراد القوات الخاصة للوحدة الثالثة لمباشرة تدريب أكثر من ألفي جندي وتقدم الدعم اللوجستي لها.

ب. سعي الولايات المتحدة إلى تقوية منظمة الوحدة الأفريقية لأستخدامها للقيام بالدور الأكبر في هذا الخصوص وقدمت الدعم المباشر وغير المباشر للمنظمة لتطوير قدراتها. ويأتي في مقدمة تنشيط هذا الدور من خلال مصر وتأثيرها على المنظمة الأفريقية.

ج. سارعت الولايات المتحدة لتأخذ بعين الاعتبار ومدركة مدى أهمية الدول المتاخمة للبحر الأحمر استراتيجياً وعملت على ملء الحيز الناتج عن تفكك وانهيار الإتحاد السوفيتي هناك، وتقدم الدعم الاقتصادي والمالي والعسكري لأثيوبيا، وكذلك مع أرتيريا، وبالمقابل حصولا على قواعد عسكرية في البحر الأحمر.

د. تستخدم الولايات المتحدة نظامي أرتيريا وأثيوبيا كأدوات مواجهة ضد الحكومة الإسلامية في السودان لأنه بات يشكل تهديداً للمصالح الأمريكية في الشرق الأفريقي لخنق الحكومة السودانية، وتساند قوات (جون قرنق)، وسعت بشتى الوسائل إلى تغيير نظام الحكم في السودان لكنها فشلت.

---

(٩) حورية توفيق، "الاستعمار كظاهرة عالمية-حول الأستعمار والأمبريالية والتبعية" عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٥.

هـ. تسعى الولايات المتحدة إلى تقوية النظام الأوغندي وتجعل منه قوة إقليمية يمكن أن تلعب الدور الأعظم في تنفيذ المخططات الأمريكية في شرق أفريقيا عامة والبحيرات العظمى خاصة لاسيما انحسار الدور الفرنسي في تلك المنطقة .

و. جولة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في أفريقيا العام الماضي ليكون الاختيار الأمريكي للدول الأفريقية التي تشكل محاور ومرتكزات أساسية تبني عليها السياسة الخارجية الأمريكية الخاصة بالقارة الأفريقية إلا أن الرئيس كلنتون وجد في جنوب أفريقيا ما لم يكن يتوقعه برفض مانديلا الحازم للاستجابة للمطالب الأمريكية لوقف علاقات جنوب أفريقيا مع ليبيا، إيران، كوبا. وقد مثلت هذه الحالة أقوى التحديات للولايات المتحدة في أفريقيا.

ز. تعاظم الدور الأمريكي في الجزء الغربي من القارة الأفريقية منذ بداية التسعينات بأستثناء (نيجيريا) حيث تميزت علاقاتها بالتوتر مع الولايات المتحدة. أن دول الغرب الأفريقي خاصة المستعمرات الفرنسية السابقة أخذت تساير المد الأمريكي الجديد من خلال الاعتراف بالمساعدات وتكثيف التعاون المتعدد والمنح الدراسية وتوسيع دائرة التبادل التجاري وتدرك الولايات المتحدة الأمريكية إنها بأمس الحاجة إلى حليف ذو تأثير قوي في المنطقة (غرب أفريقيا) قادر على تسيير الأمور وفق المخططات الأمريكية المرسومة على غرار يوغندا في الشرق الأفريقي.

ح. إرسال الوفود الكبيرة إلى القارة الأفريقية لاسيما غرب أفريقيا لتطوير العلاقات معها وبشكل خاص مع نيجيريا.

ط. أن من بين الدول التي تشكل عمقاً استراتيجياً للولايات المتحدة للقارة الأفريقية هي مصر التي تحظى بالقدر الأكبر من الأهتمام من قبل الولايات المتحدة وهي الأكثر أستفادة من المساعدات الأمريكية، وفي الجانب الآخر تجد أن ليبيا هي الدولة الوحيدة الأشرس عداء في القارة للولايات المتحدة.

٨. القمة الأفريقية-الأمريكية:

بموجب توجهات العولمة الأمريكية فقد حضيت القارة الأفريقية بأولوية واهتمام وتعمل الولايات المتحدة بشتى الوسائل من أجل ترسيخ وجودها الاقتصادي والسياسي في هذه القارة فقد أعلن مؤخراً ممثل الولايات المتحدة في مجلس الأمن والذي كان رئيساً لمجلس الأمن للدورة الحالية أنه آن الأوان للتركيز على أفريقيا وما

ستصحب ذلك من بحث واهتمام بمكافحة مرض الإيدز وكذلك مخاطبة الرئيس الأمريكي في جلسة مجلس الأمن مما لفت الأنتباه إلى تزايد الدور الأمريكي بما يؤكد التنافس الأمريكي مع الإتحاد الأوربي في القارة الأفريقية.

لقد دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد مؤتمر قمة مع الدولة الأفريقية قبل موعد مؤتمر القمة الأفريقي-الأوربي ويشترك في هذا المؤتمر ستة آلاف شخص وأن هذه القمة تهدف لتحقيق الأمور الآتية[١٠]:

أ. إطلاع الرأي العام الأمريكي على الشؤون الأفريقية وعلاقات الولايات المتحدة مع أفريقيا.

ب. توسيع وتعزيز شبكة مناصري الولايات المتحدة ووضع خطة عمل لتوجيه العلاقات التي تقيمها الولايات المتحدة مع بلدان وشعوب أفريقيا.

ونظراً للدور والمكانة التي باتت تحظى بها ليبيا على الساحة الأفريقية فقد قامت العديد من الدول الأفريقية قرار المقاطعة على ليبيا وناصرتها واخترقت الحظر الجوي عليها وبالتالي فقد أصبح عدو الولايات المتحدة بالأمس محور حديث لبعض المسؤولين الأمريكيين. بضرورة بدأ صفحة جديدة مع ليبيا لأعتبارات المصالح الإقتصادية والسياسية في القارة الأفريقية ولتصبح ليبيا أحد المفاتيح المهمة لمساندة الإختراق الأمريكي للقارة السوداء إلا أن الموقف الحكومي الرسمي الأمريكي لا يزال بالضد من ليبيا أو إمكانية التقارب وإعادة العلاقات بينهما حالياً.

وتشير الوقائع الحالية أن الإدارة الأمريكية الحالية بدأت مؤخراً بمغازلة ليبيا في محاولة لأعادة العلاقات بينهما بحدود وضوابط تحددها الإدارة الأمريكية فقد أوفدت لجنة خاصة زارت ليبيا تمهيداً لإجراء مباحثات ثنائية ذات طابع إقتصادي-تجاري ظاهرياً وتنطوي على أبعاد إقتصادية وسياسية واستراتيجية من بينها سعي الولايات المتحدة للتأثير على الموقف الليبي أو على الأقل كسب حياديتها آزاء الموقف لدول الأوبك فيما يتعلق بالضغوط الأمريكية-الغربية لزيادة إنتاج النفط من الأوبك من أجل تحقيق الأسعار للنفط الخام في السوق النفطية العالمية ومما يدعم هذا التحليل التحرك الأمريكي والمغازلة أيضاً لإيران لذات الغرض والأهداف.

ومن ناحية أخرى معاكسة نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية وفي إطار إجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المقرر عقدها في منتصف نيسان الجاري في واشنطن عارضت مناقشة موضوع منح أفضليات تجارية للدول الأكثر فقراً والأقل نمواً .ويشير مكتب الممثلية الأمريكية للتجارة (برندان دالي) لإن الإطار الأفضل لبحث هذا النوع من المسائل هو منظمة التجارة العالمية.

(١٠) حلمي شعراوي، "أفريقيا وخطاب التنمية المرتبك" الإتحاد، أبو ظبي، في ١٩٩٨/١١/١٧.

أن هذا الموقف يمثل محاولة واضحة للتهرب من أية إلتزامات تجاه الدول الفقيرة وليؤكد التناقض في السلوك والتوجه الأمريكي إلا إذا كانت لخدمة مصالحها وأهدافها الاقتصادية والسياسية وبموجب جهد ثنائي مشترك طرفها الأساس والأولى الولايات المتحدة الأمريكية.

٩. مستقبل الصراع والتنافس الأوربي-الأمريكي على القارة الأفريقية:

يمكن استقراء وتلمس الصراع والتنافس الأوربي-الأمريكي في هذه الساحة وفق رؤية مستقبلية توضحها النقاط الآتية[١١]:-

أ. كانت لدول الإتحاد الأوربي علاقات متينة مع عدد من الدول الأفريقية لا سيما فرنسا، إيطاليا، إلا أن هذه العلاقات لم يجر تغذيتها واستمراريتها بشكل فاعل كما كانت في السابق ويمكن أن نشير بهذا الصدد إلى عدة عوامل شكلت بمثابة المعوقات أو القيود على الدور الأوربي وفاعليته في القارة الأفريقية ومنها:-

أولاً: ضعف الدعم الأقتصادي والمالي الأوربي للدول الأفريقية والتي هي بأمس الحاجة إلى هذا الدعم وكذلك منح القروض والتسهيلات الإقتصادية-التجارية.

ثانياً: أنعكست حالات التباطؤ في النمو الاقتصادي للدول الأوربية على برامج المساعدات والعلاقات الاقتصادية-التجارية مع بعض الدول الافريقية مما عكس وجهة نظر سيئة تجاه بعض الدول الأوربية في موقعها مع بعض الأنظمة الحاكمة في الدول الأفريقية.

ثالثاً: ضعف وعدم استمرارية تطوير العلاقات مع الأحزاب السياسية والشخصيات المؤثرة في بعض الدول الأفريقية دول الإتحاد الأوربي لأمكانية التأثير ولعب دور فاعل على تلك الساحة.

إلا أن بعض دول الإتحاد الأوربي قد انتبهت إلى هذه المقيدات وعملت جاهدة إلى تفعيل دورها من جديد في القارة الأفريقية لا سيما (فرنسا، إيطاليا) واعتمدت لذلك سياسات خاصة بهذا المجال.

ب. يقابل أنحسار الدور الأوربي في القارة الأفريقية بروز دور أمريكي وبشكل فاعل في هذه القارة ويمكن أن نحدد بعض أهم الدوافع والمقومات لهذا الدور الأمريكي الجديد والرؤية المستقبلية لعلاقاتها مع القارة الأفريقية ومنها:-

أولاً: في ظل التوجهات الجديدة للهيمنة الأمريكية وتفردها لا بد تكون الساحة أية جزءاً من هذا التوجه للاعتبارات الاقتصادية والسياسية والأمنية.

---

[١١] عبد الملك عودة ، "سنوات الحسم في أفريقيا" المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة ٢٠٠١ ص ٩

ثانياً: في ظل العولمة الإقتصادية والأمريكية تجد الولايات المتحدة بأفريقيا مصدراً واسعاً للمواد الأولية الرخيصة وسوقاً للمنتجات وعمل الشركات الأمريكية والإستثمارات الواسعة وغيرها.

ثالثاً: الدعم والرعاية الخاصة لمنظمة الوحدة الأفريقية من خلال مصر كمدخل لها في تطوير علاقاتها ووجودها وتأثيرها على الساحة الأفريقية.

رابعاً: التأثير على مواقف المنظمات الدولية ومجلس الأمن في العديد من القضايا التي تخص دول القارة الأفريقية وبما يمكنها من استغلال ذلك خدمة لمصالحها الستراتيجية والحيوية في تلك القارة وتدخلها المباشر في تلك القارة.

خامساً: وجدت الولايات المتحدة الأمريكية استجابة ورغبة من العديد من الدول الأفريقية في تطوير العلاقات معها ومستفيدة من الدعم الاقتصادي والعسكري والسياسي وبالتالي أصبحت بعضها بمثابة الأدوات التي تحركها السياسة والمصالح الأمريكية في المنطقة وتسعى جاهدة للتأثير وتجيير أطراف أخرى ضمن هذه القارة لمصالحها.

ج. بموجب التنافس الحاد الأوربي-الأمريكي حيال القارة الأفريقية يقوم الإتحاد الأوربي بتزعم وقيادة التكتل الاقتصادي للدول النامية وبما يسمى مجموعة الـ(٧٧) ضد السياسة والتوجهات الاقتصادية الأمريكية وبشكل خاص تأثيراتها على اقتصاديات البلدان النامية.

د. دعمت دول الإتحاد الأوربي وساهمت في التركيز الإعلامي وخلق الضجيج الاقتصادي العالمي ضد طروحات العولمة الاقتصادية الأمريكية لاسيما في مؤتمر"سياتل" ومؤتمر "دافوس" وأجهضت التوجهات الأمريكية للهيمنة الاقتصادية العالمية ونجحت هذه المجاميع المعترضة في إعادة النظر في العديد من هذه القضايا الاقتصادية التي تهم مصالح أوربا والبلدان النامية.

ه. من المحتمل أن تحقق الولايات المتحدة الأمريكية نجاحات جزئية وتطور علاقاتها مع بعض الدول الأفريقية بحكم تأثيرها وإمكانياتها السياسية والاقتصادية إلا أن هذا النجاح سيزيد من حدة الصراع والتنافس بينها وبين الإتحاد الأوربي.

و. لا نعتقد إمكانية نجاح الإدارة الأمريكية في كسب ليبيا أو جنوب أفريقيا واستخدامها كجسور ومدخل إلى القارة الأفريقية في المدى المنظور نتيجة للمواقف المتناقضة بين الطرفين والعدوان والمقاطعة بالنسبة لليبيا إلا إذا حصل تغيير كبير في السياسة الخارجية الأمريكية أزاء مثل هذه الدول.

ز. هناك تحرر أوربي حثيث بإتجاه دول حوض البحر المتوسط وعقدت العديد من المؤتمرات الأورومتوسطية وعلى مختلف المجالات وتركز على دول المغرب العربي ومصر وليبيا وسوريا وفلسطين وهذا بدوره حرك الولايات المتحدة وبنشاط باتجاه هذه الساحة المهمة فركزت على الجزائر وتونس ومصر وفلسطين لتفعيل وتطوير العلاقات معها وبالتالي سيشهد هذا الجزء من القارة تنافساً وصراعاً حادين أيضاً بين الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية.

ح. الآن تحاول الأيادي الاستعمارية إعادة السيناريو القديم في القارة الأفريقية ولكن تحت ذرائع مضللة وأسباب مفبركة والوسيلة الأكثر فعالية حالياً في استراتيجية القوى الاستعمارية هي إفتعال وتأجيج الحروب العرقية والقبلية أو بما تسميه بالعنف الديني والإدعاء بخروقات حقوق الإنسان والديمقراطيات كمبررات وذرائع للتواجد والنفوذ وبالتالي الهيمنة على دول هذه القار.

ط. المحاولات الخبيثة التي تقوم بها هذه الدول الاستعمارية من خلال صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الغربية الأخرى بتخريب وإضعاف الاقتصاد للدول الأفريقية باعتماد آليات وأدوات ضبط وتكييف الاقتصاد لهذه الدول وفقاً لمشروطية الصندوق والتي أضرت كثيراً باقتصاديات الدول الأفريقية.

١٠. الآثار المترتبة وعلاقة ذلك بالأمن القومي العربي[١٢]:

لكل مرحلة من التطور خصائصها وسماتها وإذا كانت المرحلة الراهنة المرحلة الرأسمالية الإمبريالية هي العولمة (والتي تعني تدويل الظواهر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في ظل ثورات المعلومات والاتصالات والتقانة) وبعد أن تحولت من استعمار مباشر إلى غير مباشر لتتحول إلى عولمة استعمارية أمريكية مع تسعينيات القرن العشرين ولتمثل الاستمرارية في سياسات الاستحواذ والهيمنة وتحقيق مصالح الدول الرأسمالية اللامشروعة على حساب الدول الأخرى. إن إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي هي آلية جدلية تعكس طبيعة صراع القوى على الساحة الدولية، ففي كل مرحلة يقوم الأقوى أو القوى المهيمنة بإعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية والسياسية الدولية وإعادة هيكلية الاقتصاد العالمي بما يتوافق مع مصالحة على حساب الدول الأخرى ومصالحها لضمان استمرارية السيطرة والهيمنة وتعزيزها وأن الجنيد

---

(١٢) محي الدين صابر، العرب وأفريقيا، بحث في الندوة لمركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢.

في ظل هذه المرحلة مرحلة العولمة التنافر الاقتصادي الشديد بين الدول الرأسمائية المتقدمة إذ على الرغم من الانسجام والتناغم الظاهر إو الذي يبدو ظاهرياً بينها إلا أن الحقيقة هي الصراع والتنافس والتطاحن الاقتصادي الذي يغلب على العلاقات في ما بينها وبين شركاتها متعددة الجنسية هذا الصراع والتنافس الذي أخذ مداه الواضح في تناقض المصالح بين أقطاب الكتلة الرأسمالية المكونة من مجموعة الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى خلق ثنائية أو تعددية أقتصادية جديدة تتطور لاحقاً إلى ثنائية أو تعددية سياسية وهذا ما يتسم مع منطق الأمور والتاريخ.

أن تاريخ مراحل الرأسمالية كان ولا يزال تاريخ صراع وتنافس بين المصالح الاقتصادية للدول الرأسمالية ذاتها وبما أن الصفة الغالبة لصراع القوى المؤثرة في عالم اليوم هي صفة التنافس الاقتصادي لهذا أصبح هذا التنافس أحد العناصر الأساسية في مفهوم الأمن القومي، ولهذا أضحى التناغم الظاهر بين الدول الرأسمالية يخفي ورائه تطاحناً على المصالح الاقتصادية بينها إلى الدرجة التي تطلبت أن تتغير فيه أولويات ونوعية التجسس من تصيد الأسرار العسكرية إلى تصيد الأسرار الاقتصادية لتتمكن شركات الدول المعنية على المنافسة في السوق العالمية لضمان وفرض هيمنتها وبالتالي تعزيز قوة تأثير دولها، وعليه لا يمكن في ظل العولمة الفصل بين التنافس الحاصل بين الدول الرأسمالية والتنافس بين شركاتها المتعددة الجنسية لأن الأولى تمثل "الوجه السياسي" لهذه الشركات كما أن هذه الشركات تمثل "الوجه الاقتصادي" لهذه الدول.

ومن جانب آخر فأن التنافس الأوربي-الأمريكي في إطار الزعامة العالمية سيكون الاختبار فيه واضحاً في مديات القدرة الأوربية على إدارة استراتيجية دفاعية مستقلة وبهذا فأن ما كانت تعجز عنه أوربا في إطار سياسة الحلف أصبحت قادرة على أن تمرره في إطار الإتحاد الأوربي مما يعني أن لا وجود للشراكة الدولية بل كلٌ يعمل على جعل أوار النار إلى رغيفه[١٣].

لقد عانى الوطن العربي من الاستعمار بشكله القديم ويبدو أنه الآن أحد حقول التجارب لظاهرة الاستعمار الجديد، ويبدو من بعض المشاريع المطروحة في الساحة العربية ومنها ما يسمى بـ(مشروع الشراكة الأوربية المتوسطية) والذي يهدف إلى إخضاع المجال المتوسطي لعلاقات خصوصية مع دول الإتحاد الأوربي من خلال تجديد اتفاقيات الشراكة مع هذه الدول ومن خلال تعاقد بين كل الأطراف المتوسطية التي خرج بها اجتماع برشلونة عــام ١٩٩٥، وتقضي هذه الشراكة كما أشرنا لذلك

---

(١٣) عماد قدورة، الأوربيون والأمريكيون في التوازنات العربية الراهنة، مجلة قضايا دولية، إسلام آباد، باكستان، العدد ٣٧٠، ١٩٧٢/٢/٣.

كما سبق ، إحداث علاقات ذات طابع شمولي وذات أبعاد سياسية واستراتيجية واقتصادية تستهدف تكوين منطقة تجارة حرة في آفاق عام ٢٠١٠ تضم نحو (٤٠) بلداً ونحو (٨٠٠) مليون نسمة إلى مجال أوربا الغربية والشرقية والبلدان المتوسطية كلها غرباً وشرقاً وجنوباً ومنها الأقطار العربية المتوسطية وإذا كان مشروع الشراكة الأوربية المتوسطية يقوده الإتحاد الأوربي فإن المشروع الثاني المطروح في الوطن العربي وهو ما يسمى بـ(المشروع الشرق أوسطي) الذي تقوده الولايات المتحدة ويتسم بطابع إقليمي ويهدف هذا المشروع إلى إحداث تقارب بين اقتصاد الكيان الصهيوني والاقتصادات العربية من أجل ضمان نجاح ما يسمى بـ(مباحثات التسوية والسلام) والمشروع يفرض رهاناً جديداً على بعض الأقطار العربية بادعاء أن موقع الكيان الصهيوني داخل الوطن العربي يمثل (قطباً تكنولوجياً متقدماً) وينتمي إلى مراكز (الولايات المتحدة) تدير المعركة بكل أبعادها الاقتصادية والتكنولوجية والمالية والسياسية والثقافية كذلك اعتماد بعض الأقطار العربية على برامج ومشروطيات مؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتبّني سياسات الإصلاح والتخصصية باعتبارها مدخلاً مباشراً وواسعاً للاستثمارات الأجنبية فضلاً عن دخول تسع أقطار عربية إلى منظمة التجارة العالمية من دون أي تنسيق فيما بينها أو مع الأقطار العربية الأخرى ومن المعروف أن هذه المنظمة تشكل الآن ركناً أساسياً من أركان العولمة وهي أيضاً (المنظمة) الركن الثالث لآلية الاقتصاد العالمي الراهن.

هذا بالإضافة إلى أن للتنافس والصراع الأوربي-الأمريكي على القارة الأفريقية آثار أخرى وذات علاقة مباشرة فيما يتعلق بوضع الوطن العربي والأمن القومي العربي ومن بينها أحكام الطوق على المنظمة العربية وتقليص مساحات ومنافذ التنسيق والعلاقة المتطورة لمنع أي تفاعل حيوي يخدم المصالح العربية أي تضييق وتقييد هامش المناورة والحركة والتنسيق مع دول الجوار وهذا ينعكس بدوره على طبيعة العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية ، ومن ناحية أخرى يمكن أن يستغل هذا التنافس والصراع بينهما لصالحنا من خلال تنسيق مواقف معينة مع أوربا بموقف مضاد للهيمنة الأمريكية وصراعها للسيطرة والإستحواذ العالمية، كما أن الأمن الاقتصادي والمالي العربي بشكل خاص سيصبح أكثر خطورة كركن أساسي من أركان الأمن القومي العربي لاسيما وأن (٩٠%) من مصادر المياه العربية هي من خارجه أي من دول الجوار وبعضها أفريقية وهنا يأتي الدور والتأثير الأمريكي-الصهيوني بشكل خاص في أرتهان ذلك وهذا هو حاصل الآن سواء للنيل أو لدجلة والفرات وغيرها. كما أن حدة الصراع والتنافس تنعكس سلبياً على حركة التجارة العربية مع الدولة الأفريقية بأعتبارها سوق واسعة قريبة للوطن العربي وحركة الأيدي العاملة ورأس المال الاستثماري والتبادل العلمي والتقني وغيرها.

١١. التعاون العربي–الأفريقي؛ الأبعاد الاستراتيجية[١٤]:

في ضوء تجربة الماضي والمستجدات والتحولات التي طرأت على الساحتين الإقليمية والدولية يمكن القول أن جانباً كبيراً من التعاون العربي–الأفريقي قد أفتقر إلى النظرة الشمولية مما أخل ً بمفاهيم التوازن في المشاركة، فقد طغت عليه أساليب المقايضات والتمويلات المالية الثنائية لتمويل مشروعات قطرية خارج التعاون المشترك ومن غير ضبط لهذا التعاون الثنائي، أو ضبط لعمل المؤسسات الجماعية في هذا الإطار، وتشير تجربة الماضي أيضاً إلى أن العرب والأفارقة مالوا نحو المشاركات الطويلة الأجل مع الدول الغربية، رغم أن التبادل بين الأسواق العربية والأفريقية يمكن أن يخدم في تعظيم معدلات النمو الإقليمية أفضل ما يحققه الجري وراء الأسواق العالمية ، كون الأسواق العربية والأفريقية أسواقاً متقاربة القوى الإنتاجية والاستهلاكية كما ولوحظ أن الجانب العربي مركز في فهمه للتعاون المشترك أبعاداً أخرى بالغة الجدوى والحيوية وحصر التعاون في الأطر الرسمية والبيروقراطية دون أن ينفتح على آفاق أوسع وأرحب وأشمل كل ذلك وغيره وفرت الأرضية الملائمة لنشوء الأزمة في التعاون وغياب التصور الاستراتيجي . إن العرب والأفارقة يواجهون تحديات متشابهة تتعلق بالتنمية المستدامة والمشاركة والبحث عن الأمن والاستقرار والتعامل الفاعل مع إشكاليات غول العولمة وثورة التقنية ومواجهة تحديات الموقع والموارد والمواد الأولية ومشكلات التبعية والمديونية والتدهور البيئي واستفحال تداعيات اللاجئين والنازحين والعنف ...الخ ويمكن رصد عدد من المتغيرات في الساحتين العربية والأفريقية التي ينبغي أخذها بالحسبان عند صياغة آليات ومفاهيم التعاون الإنمائي المشترك والشراكة الاستراتيجية في إطار شمولي متوازن للقرن الجديد (القرن الحادي والعشرين) منطلقين من الاعتماد الجماعي على الذات، لأن الحاجة ملحة جداً لأهمية التعاون العربي–الأفريقي وبأبعاده الاستراتيجية ودعمه وتطويره، وبلورة أساليب عمل جديدة تتكيف وتتفاعل بإيجابية مع خبرة الماضي ومستجدات الحاضر، ومتغيرات الغد الآتي. إن مشروع التعاون العربي الأفريقي الذي تبلور في مؤسسات واليات عام ١٩٧٧ هو مشروع ضروري وحيوي وله مقومات الحياة والنمو والتطور خاصة في ظل تنامي دور التجمعات والتكتلات السياسية والاقتصادية في العام ويمكن استثمار الأدوار المستجدة لبعض الدول مثل مصر وتحركها داخل إحداث القارة الأفريقية كمشروعات المعرض المشتركة والمعاهد الثقافية وتوفير الإمكانيات المالية والبشرية الكافية والكفوءة وتشجيع القطاع الخاص لتحمل جزء غير قليل من تغطية نفقات المشاريع وخلاصة ذلك ينبغي وضع العلاقات العربية الأفريقية على المستوى الاستراتيجي بدلاً من مستوى شراء المواقف وسياسات

---

[١٤] محي الدين صابر ، مصدر سابق ، ص ٧ .

المقايضة وانتهازية المواقف وطغيان العلاقات على مستوى الثنائي وظهور عمل آليات التعاون لان ذلك ممكن وضروري وحيوي بل واجب[١٥].

١٢. المعالجات المقترحة:

لقد أدخلتنا الألفية الثالثة الى عصر جديد انه عصر جديد من حيث الصراع بين قوة الشر وقوى الخير في العالم وفي طبيعة الصراع وأساليبه وفي شؤونه السوقية والتعبوية، ولقد تضافرت مجموعة من العوامل التي شجعت وإتاحة الفرصة لقوى الهيمنة العالمية على ان تضع مخططاتها الجديدة والمتكبرة في غيبة الإدارة الموحدة لكل الشعوب التي تراجعت وانحسرت قياداتها وارتفعت لنفسها ان تقبل بأنصاف الحلول أو الأقل من إنصاف الحلول وفقدت قدرتها على مواجهة التحديات الجديدة، وتساهلت في انتماءاتها المصيرية لشعوبها وقومياتها التي تحتم مستويات عالية من المسؤولية والالتزام، لم تعد قادرة على الاستجابة لها باستعداد دائم للمواجهة.

ومن هنا يمكن ان نشير بهذا الصدد الى بعض المعالجات المقترحة منها:

أ. نهوض العرب بمسؤولياتهم الى جانب الشعوب الاخرى في التصدي الايجابي للهيمنة والعولمة على نحو يصون المصالح المشتركة للشعوب ودرء المخاطر التي تواجهها.

ب. تستلزم بل وتوجب المتغيرات والمستدات الاقليمية والدولية تطويراً للأساليب والايلات كما للاهداف والبرامج بين العرب والافارقة لاسيما وانهم يواجهون تحديات متشابهة وعديدة تتعلق بالتنمية مع اشكاليات غول العولمة والهيمنة ومشكلات التعبية والمديونية وغيرها، وذلك يتطلب التعاون الانمائي المشترك والشراكة الاستراتيجية في اطار شمولي متوازن منطلقين من الاعتماد الجماعي على الذات لتلبية شروط هذا التعاون واحتياجاته واعتماد مداخل التكامل الانمائي بين اقتصاديات العرب والافارقة، ووضع تصور جديد واساليب عمل جديدة لمؤسسات التمويل المشتركة ومؤسسات العمل المشتركة للمرحلة القادمة، ووضع العلاقات العربية الافريقية على المستوى الاستراتيجي.

ج. ان العولمة بدون وجه انساني ذات قيم مادية ترتكز على الارباح فحضارة العولمة ستدمر مستقبل الجنوب وتزيد من ساكني الشوارع والنائمين على قارعة الطرق، وتجعل حياة البشر اقل امناً اذ ان انتشار التهديدات العالمية لفراه الانسان تفوق سرعة التدابير التي تتخذ للتصدي

---

[١٥] محي الدين صابر، مصدر سابق، ص١٢.

لها، ومن اهم نتائج العولمة الاقتصادية هي تعميم الفقر وانتشار ظاهرة تسريح العمالة، فالعولمة الاقتصادية في ضوء مرجعياتها الحالية تتعامل مع الانسان تعاملاً لا انسانياً ومن هنا بات من الضروري ونحن ننشد سعادة الانسان "فهو الاداة والغاية" لكل عمل تنموي وفكري وحضاري التحوط والتصدي لاشكاليات العولمة والتمسك بالقيم والمفاهيم الخاصة بنا كشعوب مميزة العطاء والعمق الحضاري.

د. وعلى صعيد الوطن العربي ولمواجهة هذه التحديات نجد من الضرورة العمل بالآتي:

اولاً: ان تعمل الاقطار العربية على تغيير الهيكل الانتاجي فيها وتحسين توزيع الدخول والنهوض بمستوى الحياة للشرائح الدنيا في المجتمع وصيانة الثقافة والوطنية والقومية ودعمها، وهذا لن يتحقق الا بتدخل ايجابي من قبل الدولة.

ثانياً: انشاء سوق عربية مشتركة بدلاً من منطقة التجارة الحرة الكبرى على ان تقوم هذه السوق على اساس الهوية العربية والانتماء القومي والمصلحة الاقتصادية العربية المشتركة وبما يدعم الامن القومي العربي.

ثالثاً: دعم المؤسسات الاقليمية المالية العربية وزيادة امكاناتها في تمويل التنمية العربية ومعالجة الخل في موازين المدفوعات العربية.

رابعاً: التراجع عما يسمى بالتخصيصية وعن تطبيق نظام الحرية الاقتصادية واعطاء الدور الاهم والرائد في التنمية لدور الدولة والقطاع الاشتراكي والعام بمعايير واليات جديدة فاعلة مع دور قطاع خاص فاعل.

خامساً: التقليل بقدر الامكان من الاعتماد على الاستثمارات الاجنبية المباشرة وبخاصة تلك التي لا تتضمن زيادة الطاقة الانتاجية العربية وانما تتضمن احلال ملكية اجنبية محل ملكية وطنية.

سادساً: الحيلولة دون نزوح الرساميل العربية الخاصة الى الخارج وعدم السماح للاجانب بشراء اسهم وسندات ووسائل الدين الاخرى التي تصدرها بعض الاقطار العربية والشركات العاملة فيها.

سابعاً: تحجيم دور الفئات الطفيلية التي تجني ثروات كبيرة دون جهد انتاجي والتي تروج لظاهرة العولمة وترى وجود مصلحة لها في هذه الظاهرة.

ه. ان وجود الامة العربية ومستقبلها مرهون بمواجهة تلك التحديات وليس الاستسلام لها بخاصة على وفق مشروع التجمع المؤسسي الذي يضيف للعرب قوة دولية مناهضة للهيمنة وكذلك مرهون بتحرير ارادة العرب وفي تضامنهم العربي ونبذ الخلافات وطي صفحة الماضي، وفي جعل الخيمة العربية هي الملاذ الوحيد لحل مشاكلهم وتسوية خلافاتهم وليس

الخيمة الامريكية الصهيونية، بعد ان اوضحت السنوات الاولى من اقارن الحادي والعشرين ان الهرولة وراء امريكا والكيان الصهيوني لا تعني الا المزيد من الهد في الكرامة العربية والمزيد من الاستلاب للمقدارت العربية والمزيد من النهب للمال والثروات العربية والمزيد من تفاقم المشكلات الداخلية والسياسية والامنية والاقتصادية وما احتلال العراق وما هو عليه اليوم الا دليل واضح على النهج الاستعماري.

ان مواجهة التحديات لا تتم الا من خلال الاعتماد على الذات والعمل الجماعي العربي، وهذا يستلزم اعادة النظر بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية العربية وقبلها بالطبع المواقف والعلاقات السياسية واجراء مراجعة شاملة لذلك.

و. استثمار العلاقات المتميزة والمتطورة مع جنوب افريقيا وبخص الرئيس "نلسن ماندلا" باعتباره شخصية مناضلة عالمية وله وزنه ودوره النضالي والفاعل في الساحة الافريقية. لذ ينبغي تطوير واستثمار هذه العلاقات بكافة السبل والوسائل بما يخدم المصالح المشتركة للشعبين وتوجهاتهم المستقبلية المناهضة للهيمنة الامريكية.

ز. استثمار القدرات والمواقف وتطور المرتكزات الاقتصادية مع السودان، بل ينبغي ايجاد مرتكزات اقتصادية عربية هناك، من اجل وضع موطئ قدم للنصاعة العربية مستقبلاً، فضلاً عن تطوير العلاقات التجارية مع السودان والبلدان الافريقية الاخرى.

ح. التفكير والعم وفق سياقات منطقية وعملية لاقامة مشاريع مشتركة مع ليبيا التي تعتبر حالياً بمثابة الجسر للقارة الافريقية نظراً لدورها وامكانياتها المالية والمناهضة للهيمنة الامريكية او للغطرسة الاوروبية.

ط. من الخطأ التصور ان الانضمام الانفرادي للاقطار العربية الى منظمة التجارة العالمية سيكون (العصا السحرية) لتخليص ذلك القطر او الاقطار من اختلالاته الاقتصادية بل ان الانضمام النهائي الى المنظمة كمحطة نهائية لتصحيح السياسات التجارية هو مطب اخر قد يجر معه هموماً تكثف تلك الاختلالات. واذا كان للنظام التجاري العالمي الجديد مزايا لا يمكن الحصول عليها الا بالانضمام الى منظمة التجارة العالمية، فاننا نوصي بالاسراع باعادة صياغة التكامل العربي الى المادة (٢٤) من اتفاقيات الكات التي تجيز قيام اتحاد كمركي او منطقة تجارة حرة تمنح من خلالها لاعضائها ميزات دون غيرها، كما اجازت الاتفاقية تجارة الخدمات في اطار تكتل متعدد الاطراف لقادة الدول المشاركة التكتل دون غيرها، واذا ارادت الاقتصادات العربية استخدام منفذ المادة

(٢٤) من اتفاقية الكات فعليا ان تكون جادة في العمل من اجل التكتل، ولو حدث هذا تكون منظمة التجارة العالمية قد افادتنا من حيث ام نرد.

ي. تعزيز التعاون والتنسيق الفاعل بين الاقطار العربية والدول النامية ضمن مجموعة الـ(٧٧) وحركة عدم الانحياز من اجل تعزيز القوة التفاوضية في اطار المفاوضات، ومن اجل تقليل السلبيات وتوسيع المكتسبات.

ك. عدم تسرع الاقطار العربية في الانضمام الى منظمة التجارة العالمية الا بعد ان تسعى لتشكيل كتلة تجارية بمثابة معقل تجاري يحقق لها فوائد الانضمام ويقلل من الخسائر المتوقعة، وان أي انضمام بصورة فردية سيكون عديم الجدوى وسوف يعظم الخسائر. لذلك فان ترتيب الاوضاع التجارية العربية داخل البيت العربي ضرورة مركزية قبل الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، لذلك فان الاقطار العربية مطالبة باعادة صياغة تكاملها الاقتصادي كخيار مركزي للتعامل مع متغير الكات.

وفي الواقع تكتسب هذه الخطوات اهمية كبيرة ومضاعفة في الازمة الحالية التي تشهد جهوداً مكثفة لترويج صور بديلة منها (التعاون الشرق اوسطي والمتوسطي) من جانب دوائر الشمال التي تهدف الى ضرب التضامن العربي وتعطيل الجهود العربية التاضمنية والتكاملية واثار عوامل التجزئة والتفتيت والتقسيم الى اجزاء غير متآخية وقبل ذلك احكام التطويق والعزل.

التلفاز بوصفه وسيلة
لصياغة الوعي السياسي للامريكيين

عن كتاب:

(الثقافة الفنية الأمريكية في السياق والاجتماعي لسنوات الحرب الباردة) للمؤلفة الروسية (ي. ف. بنيلوفا)

مديرة معهد الولايات المتحدة الأمريكية وكندا–أكاديمية العلوم السوفييتية سابقاً، دار نشر "العلم" موسكو، ١٩٩٢

ترجمة

المدرس المساعد

محمد جميل

مقدمة المترجم:

من نافلة القول ان التلفاز قد أضحى الآن أهم وسائل الأعلام التي تسيطر على حياة الأفراد والمجتمعات في معظم دول العالم، برغم حداثة عهده بالنسبة الى وسائل الأعلام الأخرى، كما للمذياع والصحف بكل مستوياتها وأنواعها. فالتلفاز يحتل الآن موقعه في البيت تقريباً ويشاهده الملايين من مختلف الأعمار والأجناس والأديان والثقافات والأجيال والشعوب، ولشتى الأسباب والاعتبارات. ولم يكن هذا النفوذ الكبير للتلفاز محض صدفة، ولم يأت اعتباطاً، ذلك ان أهمية التلفاز تعود الى عمق الأثر الذي يخلفه في نفوس مشاهديه، لما له من خصوصية تتجلى في المميزات التي اختص بها دون جميع وسائل الأعلام الأخرى، حيث يحتل الإنباء والمعلومات الى تجارب حية، مما يجعلها أقوى تأثيراً من الكلمة المسموعة أو المطبوعة، وهو يقدم لنا الأفكار والمعارف والمعلومات في مشاهد متكاملة تتكون من الصورة الحية بلونها الطبيعي، والمدعومة بالصوت الأصلي الذي يضفي عليها مزيداً من الواقعية، ويزيد من جاذبيتها وشدة تأثيرها. وتعتبر الصورة الحية من أحسن الوسائل أقناعا، لاسيما وان الرؤية أساس الاقتناع، والعيان يغني عن البيان، كما تقول الحكم والأمثال، ذلك ان الصورة لغة عالمية تفهمها كل الشعوب، كما إنها أقوى تأثيراً نظراً لاستخدام أكثر من حاسة في تلقيها، فضلاً عن، ان الألوان تزيد من فاعلية المشاهد التلفازية وأهميتها في استبيان المعلومات واستيعابها. وعلى صعيد آخر، فان التلفاز يتفوق على الاتصال

الشخصي ذاته في قدرته على الإقناع عندما يكبر الأشياء بالغة الصغر، بالإضافة الى ان الصورة المتحركة تثير الاهتمام، وحين تخضع لخطة منطقية ذات هدف محدد يتعاظم الإقبال عليها. ويتميز التلفاز بتنوع أساليب عرض برامجه التي تثير اهتمام مشاهديه، وهو وسيلة جامعة تتوفر لها خلاصة امكانات وسائل الأعلام جميعها، فيمكن عن طريقة تقويم المعلومات التي يتعسر نقلها عن طريق الكتابة أو الصورة أو الصوت إذا استعمل كل منها على حدة. ولم يكن الأمريكان بحاجة الى معرفة كل هذه المميزات والامتيازات والافضليات للتلفاز، بوصفه وسيلة إعلامية، لكي يتبنوا التلفاز، فهم بحكم عمليتهم وفلسفتهم البراغماتية كانوا من أوائل من انتبهوا الى خطورة التلفاز في معركة الأعلام والمعرفة، والهيمنة على الجانب الروحي للمرء، وإعادة صياغة وجدانه. كما ان هذه الحقائق التي اشرنا إليها في تبيان امتيازات التلفاز كان للأمريكان الحصة الكبرى في إضاءتها، وهكذا ولإيمان الأمريكي المتوسط بالبث التلفازي واصطفائه وسيلة معتمدة (تكاد تكون الوحيدة احياناً) لمعرفة الحقيقة، فان التلفاز جاء في المركز الثاني بعد البيت الأبيض على صعيد المؤسسات ذات السلطة والنفوذ في الحيات المجتمع الامريكي (بينما جاءت الصحف في المركز الثاني عشر، والإذاعة في المركز السابع عشر من بين المؤسسات المخالفة) وقد أشار احد التقارير العلمية الى ان ٧٥% (من أفراد العينات المجتمعية التي جرى استبيانها) تتجه الى التلفاز كمصدر لاستقاء أهم الأخبار القومية والعلمية، وفي جدلية التأثير والتأثير لهذا السلاح الاعلامي الخطير ،تبين ان الأكثرية الساحقة من الأمريكيين تستقي معلوماتها من التلفاز،الذي يعد على صعيد الصناعة والفن الاعلامي معا، أضخم مصدر للمعرفة بالإنباء والمعلومات، وهو مصدر يؤمن الأمريكان انه أوثق مصادر الإنباء، حيث لا ترقي المصادر الأخرى الى مستواه.

لقد اعتمدت الإمبريالية الأمريكية على هذا السلاح الاعلامي المتطور والخطير من حيث مفعوله وتأثيره، في جميع معاركها السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، بل في جميع المعارك الداخلية والخارجية، لقد اعتمدته قناة للسلطة للوصول إليها وترضيها والاحتفاظ بها، كما اعتمدته وسيلة بالغة التأثير في سياسة التضليل الاعلامي، وفي دعايتها السوداء منذ الحرب الباردة. وقد عهدت الأوساط الأمريكية الحاكمة للتلفزة بمكانة ودور خاص لا يدانيه دور آخر في خطط الهجوم الإيديولوجي الواسع، باستثمار الافضليات المهمة للتلفزة على الوسائل الإعلامية الدعائية الأخرى.

ويتجلى الجوهر الدعائي للتلفزة في المواد الإعلامية والاجتماعية-السياسية، فبحيوية شكله وخصوصيته المؤثرة، وبالموضوعة التي تلوح ظاهرياً وللوهلة الأولى، فان الأعلام التلفازي الامريكي، ظل أكثر القنوات الإعلامية تأثيراً في الرأي العام. وحسبنا الإشارة الى الحرب الفيتنامية، وقبلها الحرب الكورية، والى فضيحة "ووترغيت" وأحداث الحرب الباردة ووقائعها، والموقف الامريكي من الاشتراكية وحركات التحرر الوطني والقومي، والى صناعة الرؤساء في البيت الأبيض، والانتخابات على جميع مستوياتها، وفي عموم الولايات المتحدة الأمريكية. بل ان المواطن الامريكي لازال يجهل حقائق اكبر في تاريخ البشرية حتى الآن، نعني بذلك الحرب العالمية الثانية، التي ليس دون سبب تدعى في أمريكا بالحرب المنسية، فقد اظهر الاهتمام الكبير من لدن المواطنين الأمريكان (الذين جرى تجيلهم عمداً في سياسة الأمية الثقافية المحكمة التي تتولاها أجهزة الدعاية الإمبريالية الأمريكية) بالشريط السينمائي الوثائقي المشترك (الامريكي-السوفيتي) المكرس لإحداث الحرب العالمية الثانية، والمعروض عام ١٩٧٨، اظهر هذا الاهتمام الامريكي الشعبي البالغ مدى أمعان منظري وموجهي السياسة التلفازية الأمريكية في حجب الحقائق والتعميم عليها، بل تجلى ذلك الحين في التقديم الامريكي للفلم، حيث أسميت الحرب "الحرب المجهولة" ذلك ان حقيقة الدور السوفيتي في دحر الفاشية، وحقيقة عذابات الشعوب السوفيتية وتضحياتها كانت بالفعل مجهولة بالنسبة للأمريكان العاديين. وتتضح طبيعة تأثير التلفاز على الوعي السياسي الامريكي بأكبر قدر من الجلاء، عند تحليل إذاعاته الإعلامية والاجتماعية-السياسية، وعند تحليل الجوهر السياسي-الفكري-الاجتماعي لعموم المواد التلفازية الأمريكية، بما فيها برامج التسلية والإعلان والجنس والبرامج الثقافية والاقتصادية والتاريخية "والنوافذ" التلفازية على قنوات الشعوب الأخرى.

بل وحتى برامج الأطفال والخيال العلمي. ان المنظور العنصري الإمبريالي الذي لا يمجد سوى نمط الحياة الامريكي والأمة الأمريكية (التي لا تدانيها في المكانة سوى الصهيونية). وإسرائيل وما تقتضيه كل ذلك تمجيد ما يسمونه "بالعالم الحر" و"اقتصاد السوق" والديمقراطية على الطريقة الأمريكية ذات الطبيعة الازدواجية. وهذا المنظور الخطير في تأثيراته القريبة والبعيدة قد انفضح، اشد ما يكون الانفضاح، في انتهاء الحرب الباردة، بأوضح شكل ممكن في سياسة التضليل الإعلامية الأمريكية، حتى ان كتباً عديدة الفت في ذلك، منها كتاب "احذروا الأعلام" للكاتب السوفيتي "فيفانوف" ومع الزمن تهاوت جميع الأكاذيب والافتراءات الإعلامية المحركة التي تعاظمت وتأثر تطوره في العقود الأخيرة من القرن العشرين تقنياً، والتي كان للتلفاز الامريكي التجاري والمخابرات الأمريكية والصهيونية حصة الأسد فيها.

ان الكتاب الذي نترجم هذا الفصل منه، يقع تحت عنوان (الثقافة الفنية الأمريكية في السياق السياسي الاجتماعي لسنوات الحرب الباردة) للمؤلفة الروسية (ي.ف بيرفيلوفا) مديرة معهد الولايات المتحدة الأمريكية وكندا/ أكاديمية العلوم السوفيتية، دار نشر "العلم"، موسكو، ١٩٩٢.

نتمنى ان نكون قد وفقنا في عملنا هذا، ويبقى الكمال لله وحده. والله ولي التوفيق.

ان أحدى الصفات المميزة للمناخ الاجتماعي السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الحرب الباردة هي التعزيز المستمر لمواقع التلفاز بصفته قناة مهمة للتأثير في الوعي السياسي لدى الأمريكان. فقد ولدت الشواهد الكثيرة على الظواهر المتأزمة في الاقتصاد والسياسية والأخلاق استياءاً جماهيرياً لدى السكان. وعززت من شكوك المواطنين العاديين في قدرة الدوائر الحاكمة على الحل الفعال للمشاكل الماثلة إمام البلاد. الأمر الذي يرغم الدولة البرجوازية على تنشيط فعالياتها الدعائية بشكل واسع. وتعطى الولايات المتحدة للتلفزة مكانة خاصة لتنفيذ خطط انتشارها الإيديولوجي الواسع. كما ان التلفزة بتمتعها بجملة من الافضليات المهمة على الوسائل الإعلامية–الدعائية الأخرى، واعتمادها الموارد المالية الضخمة، والقاعدة التكنيكية القوية، وملاكات من العاملين المؤهلين، وقد توطدت على نحو راسخ في دورها كطريقة واسعة الانتشار للتسلية وملء الفراغ، بكونها المصدر الأساس والوحيد والأكثر مصداقية في نشر المعلومات.

ان الجوهر الدعائي للتلفزة الأمريكية يظهر على نحو بالغ الجلاء، في برامجها الإعلامية والاجتماعية والسياسية ولذلك فان هذا الأعلام الجماهيري يقدم أكثر الإشكال تأثيراً في التحكم في الرأي العام لحيوية شكله وموضوعيته التي تلوح ظاهرياً للوهلة الأولى، فبتضخيمه أهمية بعض الأخبار الى حد الإثارة، وتقليله من شأن الأخبار الأخرى، وإعطائه اهتماماً استثنائياً للتفاصيل على حساب الشيء الأساس، وتحويله إحداث الساعة الى مشاهدة ممتعة، فان التلفزيون يقدم لملايين من الأمريكان بتفسيره لمجرى الإحداث المحلية والعالمية، والى جانب ذلك، فان التعددية داخل النظام السياسي للدولة الرأسمالية التي تشترط الاختلاف في عدد من المشاكل التكتيكية في السلطة الحاكمة ذاتها، إنما تقود الأحزاب والجماعات المساندة للطرق والمذاهب المختلفة للحفاظ على الرأسمالية وترسيخها، والى اللجوء بقوة مطردة الى التلفاز، من اجل التعزيز المعنوي والسياسي لمواقعها.

ان استقلالية وسائل الأعلام الجماهيرية نسبياً، في إطار النظام التلفاز وأسسه التجاري الذي ولد صراعاً تنافسياً حاداً من اجل كسب المتفرج وتباين النظرات السياسية لمالكي محطات التلفزة أنفسهم. قد ساعد على ان تظهر على شاشات التلفزة عدد من الحالات صور للحياة الحقيقية في ظروف الرأسمالية وان يرد تقويم جاد بدرجة كبيرة للإحداث الدولية. وعلى أي حال، فان مؤلفي هذه البرامج بانتقادهم المجتمع البرجوازي من مواقع الولاء، إنما يحولون توجيه استياء الرأي العام نحو الاتجاه الأمن بما فيه الكفاية معززين لدى الجماهير الآمال بقوة "الإصلاحات" و"التطور".

ان برامج الإعلانات والتسلية تحمل أيضا شحن مطلوبة لان أهداف الإعلان لا تنحصر فقط في بيع السلعة بفضل الإعلان ترويج لأفكار إيديولوجية أيضاء، وفي ظروف المجتمع البرجوازي كان الإعلان وسيبقى الأداة الأهم للأعلام لتكون الاتجاه والمثل الاستهلاكيين وتوطيدهما رابطا باستمرار مفهوم السعادة والنجاح والشهرة بكمية الخدمات والسلع الاستهلاكية ونوعيتها . فالإعلان يناقض موضوعيا نمو الوعي الذاتي لدى الجماهير ونشاطهما الاجتماعي. وبالقدر ذاته، فان برامج التسلية أيضا ليست وسيلة "لقتل الوقت" فبغض النظر عن كون ان التلفاز تحت تأثير إحداث الحياة الاجتماعية لحقبة الستينات قد كف لحد كبير عن البرامج المفرطة في الانهزامية واخذ يعطي اهتماما اكبر للمشاكل الاجتماعية والسياسية المهمتين. ان برامج التلفزة ظلت موجهة الى المتفرج التقليدي "المتوسط" الذي يفضل طبقا لكلمات الباحث الأمريكي (غ شتاينر) قضاء أمسية مع هيجوك أكثر من قضائه ساعة مع همنغواي. وهكذا فان مالكي صناعة التلفزة بتسترهم بالأحاديث الديماغوغية (التظليلية) حول ان التلفاز يقدم الى الجمهور "ما يريده" فإنهم في الواقع قد حولوا التلفزة باستغلالهم الأذواق غير المتطورة للجمهور العادي. ليس فقط مصدر للإرباح الخيالية وإنما الى أداة بالغة القوة للدعاية البرجوازية. ويمكن الحكم حول التأثير الذي يحدثه التلفاز في أمزجة الأمريكان حسب نتائج الاستبيان الذي أجرته مجلة "يونايتد ستيت اند ورلد" في ربيع عام ١٩٧٦ بين ١٤٠٠ شخص يشغلون مناصب حساسة في ميادين الحياة السياسية-والاقتصادية والثقافية للبلاد. لقد اقترح عليهم ان يقيموا في جدول من عشر نقاط، تأثير كل مؤسسة من أهم أربع وعشرين مؤسسة اجتماعية على القرار والأفعال التي تمس الأمة كلها. وبعض نتائج الاستبيان يعرض في الجدول التالي:

المؤسسة	
البيت الأبيض	٨،٥١
الحكمة العليا	٨،٠٤
التلفاز	٧،٩٥

ان سكان الولايات المتحدة الأمريكية عمليا "مأخوذين كليا" ببرامج التلفزة ففي عام ١٩٧٧ بلغ عدد أجهزة التلفاز في البلاد ١١٥ مليون جهاز، وكانت نصف العوائل تقريبا" يمتلك جهازين أو أكثر، وفي "لوس انجلس" تستلم سبع عشرة قناة تلفازية وفي "نيويورك" ثلاث عشرة عدا البرامج التي تنقل سلكيا".وأجمالا" ففي ٩٦% من البيوت المجهزة بالتلفزة بامكان المشاهدين ان يختاروا خمس قنوات في لقل تقدير.

ويقتطع النوم والعمل فقط من الفرد الأمريكي وقتاء يفوق وقت مشاهدة البرامج التلفازية، فهو يعير للتلفاز في المتوسط سبعاً وعشرين ساعة من ساعات الأسبوع. ويلتهم التلفاز جزءاً كبيراً من ميزانية وقت الامريكي ويؤثر في الوقت ذاته على البصر والسمع ويحدث لدى المشاهدين احساساً "بالمشاركة". وفي اللحظة نفسها يوهم المشاهد بصدق الإحداث الجارية على الشاشة ويؤثر التلفاز حتماً على علاقة المتفرجين بالعالم المحيط بهم، لقد لاحظ الرئيس الأسبق لقسم الأخبار في شركة سيبي-اس-مايكسون انه "ليس ثمة غرابة في ان يعد التلفاز موضوع الاهتمام الأشد حيوية من قبل مختلف طبقات المجتمع، بما في ذلك الحكومة ورجال العلم والعاملون في البث، ان انتشار التلفاز الذي لصبح ظاهرة "واقترابه" من العالم الداخلي والخاص للإنسان وجمعه بين الصورة والصوت وامتزاج الحقيقة فيه بالخيال قد جعل منه قوة جديدة تماماً من حيث طابعها (ليس لها نظير) في تاريخ الاتصال ووسائله. ويمكن تلمس نتائج الانتشار الواسع للتلفزة عملياً في جميع نطاقات الحياة الاجتماعية الأمريكية، فقد اظهر عدد من الدراسات انه بفضل ذلك تغير طابع سلوك الناس وعلاقاتهم المتبادلة. لقد تقلص باستمرار الوقت الذي تكرسه الأسرة خارج البيت في دور السينما، وزيارات الضيافة لدى الأقارب، وفي الأنشطة الرياضية والألعاب، وتضاءل كل من عدد العروض المسرحية، ومشاهدات الأفلام في دور السينما، وتغيرت كذلك ملامح الصحف والمجلات، فقد ازدادت فيها أعمدة الموضوعات ومواد التسلية التي تعني اساساً بإضاءة الأخبار المحلية لان الإعلاميين القومي العام والدولي يردان في الأساس عبر الاقنية التلفازية.

لقد باشرت الأمريكية ببث برامجها المنتظمة في ١٩٤٥ وعلى أي حال مضى وقت غير قليل قبل ان تغدو مؤثرة بشكل فعال على العمليات السياسية في المجتمع الامريكي، وإذا كانت التلفزة في المرحلة الأولى لا تعكس سوى المعايير السياسية والاجتماعية لتلك الأعوام، فأنها ابتداءاً من الستينات قد انطلقت بدور العامل المهم لتشكيل الرأي العام وتحولت الى قوة سياسية مستقلة بما فيه الكفاية. وفي السنوات العشر الأولى من التأسيس قد ناضلت واقعياً لمجرد الحصول على مكان"تحت الشمس" مدافعة عن حق

الوجود إمام منافسين مجربين ومقتدرين: هم الصحافة والإذاعة والسينما. ان مهمتها كانت تنحصر في الإسراع قدر الامكان في كسب اهتمام ودعم جمهور كبير وثابت وبهذه الطريقة فقط كان ممكناً تغطية التوظيفات المالية الضخمة التي وضعت في التلفاز وإيجاد قاعدة مالية ضرورية لتطوره اللاحق. لقد أدى التركيز على الجانب التجاري في نشاط التلفزة الى تعاظم تأثير المعلنين على مضمون برامج الإذاعات، وفي ذات الوقت كانت شاشات أجهزة التلفزة مليئة فقط بالبرامج ذات الطابع التجاري المكشوف (إما ألعاب أو مليودرامات عاطفية مفرطة أو ما يسمى بـ "الأوبرات الفقاعية (الصابونية) التي تدعو الى مثل عصر ما بعد الحرب "الذهبي" وتعود الى هذا الوقت، المحاولات الأولى لاستخدام التلفاز في الإغراض السياسية.

ولكن تطور الإرسال الاجتماعي-السياسي قد تعرقل بسبب التقنية غير المكتملة والقاعدة المالية وغياب التصور الواضح عن امكانات التلفاز في هذا المجال والتحامل من جانب السياسيين أنفسهم وكذلك أجواء الإرهاب السياسي الذي ظهر نتيجة الدعاية الواسعة لأفكار الحرب الباردة وهجوم الماركاثية. ولعله لن يكون مبالغة القول بأنه ما عدا استثناءات نادرة كانت معاداة الشيوعية الموضوعة السياسية المهمة والوحيدة غالباً للتلفزة الأمريكية في تلك الأعوام. ومع تعاظم مكانتها في عيون الجمهور الواسع وتوطد الوضع المالي للشبكات التلفازية ونتيجة للتقلص الجزئي في اعتماد هذه الشبكات على المعلنين وكذلك نتيجة للوضع الليبرالي المحدد للسياسة الداخلية فقد لوحظت في التلفزة اتجاهات نحو التغطية الأكثر تفصيلاً للإحداث في البلاد وخارجها. لقد ازدادت الى حد بعيد إعداد التقارير ما قبل الحملات الانتخابية وجرى البحث عن امكانات جديدة لاستثمار التلفزة لصالح السلطة التنفيذية، وتغير شكل تقديم الأخبار وتزايد عدد الموضوعات المنقولة على الشريط التلفازي إمام المذيع القارئ لنشرة الأخبار بطريقة رتيبة فقد أخلى مكانه للمعلق الرئيس.

ففي عام ١٩٦٨ كانت شركة روبر المتخصصة باستطلاعات الرأي العام قد سجلت للمرة الأولى ان معظم الذين جرى استطلاع أرائهم يعدون التلفزة أهم مصدر للمعلومات مقارنة بالصحف، ان مثل هذا الموقف لازال قائماً حتى الآن. وهكذا وطبقاً للاستطلاع الذي اجري في العام ١٩٧٥ فان ٢١% من الأمريكان اعدوا الإذاعة مصدراً اساساً للمعلومات بينما اعد ٥١% من الأمريكان الصحف والمجلات ولكن ٦٥% من الأمريكان اعدوا التلفزة مصدراً اساساً للمعلومات (ان المجموع الكلي يفوق ١٠٠%) لان الذين استطلعت آراؤهم كانوا يسمون اثنين الى ثلاثة مصادر عند الإجابة على السؤال. لقد تزامن قيام هذا المركز الاعلامي-الدعائي الكبير مع تعاظم حركة الحقوق

المدنية، ومن هنا في غريباً ان يكون النضال من اجل الحقوق المدنية الموضوع السياسي الأول الذي يغطيه التلفاز على نحو مفصل ونظامي والشيء الذي لا يقل شأناً هو ان هذه الحركة تتميز بالملامح التي تضمن اهتماماً كبيراً من قبل المشاهد بسعة الانتشار، والحجم الضخم للحركة واتجاهها الإنساني وسهولة تحديد "أبطال" الحركة و"أعدائها". وقد أظهرت تجربة الأعوام المنصرمة آنذاك انه مع تناقض التأثيرات السياسية للتلفزة وعلى الرغم من تباين تقويمات وطرق تناول هذه الإحداث أو تلك فان إضافة التلفزة الى الحياة الاجتماعية-السياسية الإضافة الملموسة والايجابية بالتأكيد إنما كانت تنحصر في كونها قد أسهمت في ظهور موجات الاهتمام من جانب الطبقات الواسعة من السكان بمشكلات كتزايد الجريمة والفساد، وتلوث البيئة المحيطة و"قضية ووترغيت" الخ. وتعد تغطية للحرب في فيتنام المثال الأشد وضوحاً في هذا الخصوص. فعلى مدى أعوام الحرب كان الأمريكان يشاهدون كل مساء تقريباً "تقارير" من فيتنام على شاشات تلفازاتهم وكانت التلفزة للأكثرية المصدر الأساس والوحيد غالباً للمعلومات حول الإحداث في هذه البلاد. ولهذا بالذات يتفق العلماء والسياسيون التطبيقيون وفنيو البث على ان التلفزة كانت أداة مهمة لتبلور الرأي العام حول المشكلة الفيتنامية. ومنذ ذلك الوقت الذي ظهرت فيه القطعات الأولى للقوات الأمريكية في جنوب شرق آسيا وحتى توقيع اتفاقية السلام كان موقف الرأي العام تجاه الحرب وإضاعتها تلفازياً قد شهد تغييرات ملحوظة ومهما كان الأمر فمع الاعتراف بالدور الكبير الذي لعبته التلفزة في خاتمة المطاف كعامل محفز في تطور النزعات المعادية للحرب لا ينبغي المبالغة في تضخيم مساهمة التلفزة في حل المشكلة الفيتنامية. فمن ناحية لا يجوز ان نسقط من اهتمامنا ظرفاً مهماً مفاده انه حتى العام ١٩٦٨ كانت تغطية التلفزة لسياسة الولايات المتحدة في الهند الصينية، باستثناء نادر للغاية تتسم بطابع متطرف بين. ومثلما يلاحظ بحق الباحث الامريكي أي انستين: "انه لأمر لا يطاله الشك في ان التلفزة قد ساعدت بدرجة لا يستهان بها في خيبة الأمل في الحرب ويلاحظ كثيرون من عاملي البث باعتزاز هذا الأمر فضلاً عن ذلك فان الحقيقة تظل امراً أخر غير هذا. فالتلفزة ينبغي ان تتحمل مسؤولية كونها قد خلقت-أو عززت على الأقل-وهم الجبروت العسكري الامريكي الذي لا يقهر ذلك الوهم الذي رسخ على أساس دعم الحرب في مرحلتها الأولية. ومن ناحية أخرى فان التقارير الحقيقية من فيتنام التي تزايد عددها جوهرياً في المرحلة الختامية للحرب غالباً ما كانت تظهر على شاشات أجهزة التلفاز إما نتيجة لحشد الظروف الاتفاقية فحسب، وإما لان الوضع الحقيقي للأمور لم يعد ممكناً إخفاءه آنذاك. ان تعاظم الاهتمام بالسياسة الذي تطلبه تنشيط الحياة الاجتماعية-السياسية الأمريكية في هذه الفترة لا يمكن ان يبقى بعيداً عن دائرة موضوعات برامج التسلية وان لا ينعكس فيها. وهكذا فان المشاكل الاجتماعية والسياسية المهمة أخذت ترتقي باستمرار الى-البرامج المشهورة التي تعرض في حلقات ما يسمى

"محادثات العرض" التي في غمرتها يكون المحبون من أمثال (جوني كارسونا وماري غريثين) وقد حشدوا في الأستوديو مشاهير مختلفين واجروا معهم في ذات الوقت مناقشة مسلية عميقة المغزى (ان هذه المواد المبثوثة تحتفظ بشعبيتها ألان ايضا). وثمة مثال آخر اشد سطوعاً-العرض الهجائي التلفازي" الهجوم بالضحك" وهو الذي قدمته شركة أم-بي-سي طوال الفترة ١٩٦٧-١٩٧٣. وكان ذلك عبارة عن صندوق عجائبي للمشاهد في الموضوعات الأمريكية الحياتية الملحة، وهذه الفترة بالذات قد جلبت الشهرة لواحد من اكبر منتجي التلفزة الأمريكية موهبة ونجاحاً وهو نورمان لير.

ان الكوميديات الاجتماعية، التي أخرجها نورمان لير في فترة السبعينيات، تعد بحق "ذروة" التلفزة الأمريكية، وهكذا فان مسلسل "في دائرة العائلة" الذي ظهر على الشاشة في العام ١٩٧١ هو حتى الآن يحتل في قوائم البرامج الأسبوعية الأكثر شعبية. لقد أصبحت شخصيته الرئيسة ارجي بانكر، "الوطني ضيق الأفق" شخصية عامة مشهورة في أمريكا، إما فلسفة "البانكرية" فهي مرادفة لضيق التفكير والظلامية والعنصرية، ولو ان شخصية بانكر هذه تثير لدى شطر معين من الجمهور رجوعاً مضاداً، على نحو مباشر، لذلك الرجوع الذي يؤمل منه مبدعوا هذه الشخصية. ان هؤلاء المشاهدين ليس فقط يتضامنون مع "الأفكار" التي يبشر بها، بل ويحصنون في خرافاتهم ايضاً. ان شخصيات المسلسلات الأخرى التي أبدعها نورمان لير (معبرة عن الليبرالية المناضلة من اجل مساواة المرآة بالرجل في الحقوق)، مثل (مودفينلي مود) والأسرة الزنجية آل سينفورد: الأب الكسول، المراوغ، وابنه المفعم حيوية ونشاطاً (سينفورد الابن) وربة العائلة الأمريكية النموذجية (ماري هارتمان) معبرة للغاية.. في الحقوق. ان التلفاز الامريكي بتوجهه نحو الواقع وتدميره" مؤامرة الصمت" إمام مجموعة كاملة من المشاكل المهمة (المخدرات والجنس والطلاق والجريمة بين الإحداث ووضع الأقليات القومية) فانه ليس فقط عكس وجود الاتجاه الليبرالي أو بالاحرى الليبرالي الجديد. في الوعي الجماهيري لفترة الستينات وبداية السبعينيات بل اثر بدرجة مهمة ايضاً في تطور الاتجاهات القيمية والاتجاهات الاجتماعية السياسية لدى الأمريكان. وبظهورهم من يوم لأخر على شاشات أجهزة التلفاز عاملين في ظروف واقعية أو قريبة من الواقعية ومتمتعين بملامح تلك الاصالة الخاصة التي تميز كل ما يستحق اهتمام التلفزة كان أبطال المسلسلات التلفازية الشعبية يساعدون موضوعياً على نشر نماذج مجسدة تماماً للأمزجة الذهنية والتصرفات بين طبقات السكان الواسعة.

ان التدهور الخطير للمناخ الاجتماعي-السياسي والأخلاقي قد ولد السخط الجماهيري على وضع الأمور داخل البلاد والرعب والقلق على المستقبل. قد تفاقم التقييم السلبي للوضع الحقيقي وتوسعت دائرة الموضوعات الجريئة لبرامج التلفزة الأمريكية.

ان نجاح البرامج الكوميدية الاجتماعية التي عرضها التلفاز قد آثار ردود أفعال متصلة لمحاكاتها وعلى أي حال ففي زحمة السعي لكسب المشاهد فان مؤلفيها اخذوا يتوجهون نحو جوانب الواقع المشوهة والمتكاثفة الظلمة للغاية. وبغض النظر عن النجاح التجاري لأمثال هذه البرامج فان حقيقة تدهور الأسس القيمة والأخلاقية عن طريق التلفزة قد تفهمها المواطن الامريكي الاعتيادي على نحو غاية في السوء. وفضلاً عن الشواهد المباشرة على التأثير المدمر لمثل هذا الصنف من المواد الشخصية الإنسانية (فقد اتضح في مجرى التحري عن عدد كبير من الجرائم الجنائية الخطيرة ان أصولها إنما كانت إعمال عنف مشهورة في المسلسلات التلفازية) فان المستوى الرفيع من الثقة بالتلفاز في عيون الجمهور الواسع قد قاد الى ان جزءاً مهماً من المشاهدين صار ينظر الى العالم الذي يظهر على شاشات أجهزة التلفاز بوقائع القتل التي لا تنتهي فيه، والشذوذ الجنسي والاضطرابات العائلية بصفتها انموذجاً يماثل تماماً المجتمع المعاصر. ان وعي "الأكثرية المستاءة" المرعوبة بالظواهر المنذرة بالخطر في أهم ميادين الحياة الاجتماعية الأمريكية والخائب أملها في وعود الليبراليين قد أصبح سريع التأثير للغاية في الأفكار المحافظة عن "الأنموذج الأمريكي للحياة" ودعواتها الى الانضباط الاجتماعي والتلاحم والوعظ الأخلاقي الصارم. ولم يبطيء التلفاز في التقاط اتجاه جديد فابتداءً من أواسط السبعينيات اخذ التلفاز الأمريكي يتكيف من موسم النزعات المحافظة في طبقات المجتمع المختلفة، فقد تعاظم لحد كبير عدد الأشرطة التلفازية التي امتزجت فيها الدعاية لرسوخ دعائم الرأسمالية بالمساعي لتصوير الماضي بهيئة الكمال وإسباغ الأجواء الرومانسية المسبغة عليه، وحل رجل البوليس العادي حارساً أحب ما يتلهف كثير من الأمريكان إليه هو "القانون والنظام" فقد حل وكيل الأمن الخارق-الغانغستر-محل البطل الرئيس للمسلسلات البوليسية ومحل الجنس ايضاً ولو انه كان الموضوع "رقم ١ " للموسم ١٩٧٨-١٩٧٩. وقد تأسفت لذلك مجلة "تي-في-هايد" لان هذا الأمر ليس بالجنس الحقيقي، وإنما هو مجرد "إثارة خفيفة وتلميحات غير مباشرة وإشارات ضمنية". وحظي بالاحترام الكبير ايضاً ما يسمى بمسلسلات "الحنين الى الوطن" التي أحيت مبادئ أنتاج برامج التسلية في فترة الخمسينيات-بداية الستينيات. وهكذا ففي أفضل تقاليد التسلية" الخالصة" احتفظ بأكبر المسلسلات نجاحاً. بهذا الخصوص للفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ ان موضوع مسلسل "مورك وميندي" بسيط غير ماكر، ويدور حول ملابسات سوء الفهم المضحكة، والصدف الخرقاء، التي سببها

حلول مخلوق ساذج من كوكب آخر، في ولاية كلوراد وهي من كوكب الأرض، بعادته الملازمة له في الجلوس على وجهه. وبتحليل العمليات الجارية في تلفزة الولايات المتحدة الأمريكية لسنوات السبعينيات لا يسمح ان لا نذكر شريطين للمسلسلات التلفازية يخرقان الرتابة النمطية لمنتوجات الخط التلفازي الأمريكي. ان تحويل عرض "القصة الوثائقية" الجذور" لمؤلفها آل هيلي الى شريط سينمائي الذي عرض للمرة الأولى عبر شبكة أي-بي-سي في بداية العام ١٩٧٧، قد حشد جمهوراً قياسياً في تاريخ التلفاز الأمريكي بأكمله فقد شاهد الفلم ١٣٠ مليون مشاهد (وفي وقت تكرار العرض في خريف العام اللاحق كان جمهوره يبلغ ثمانين مليون مشاهد) وكسب اكبر عدد من جوائز" ايمي" مما يستطيع كسبه فلم في وقت ما-وهي تسع جوائز.

وعلى امتداد ١٢ساعة تجري الإحداث إمام المشاهدين عن قصة تقليدية لأسرة زنجية عانت من جيل الى جيل فظاعة العبودية وعلى الرغم من ان عدداً من المواطنين الأمريكان السود يعدون وضع الزنوج في الواقع كان أسوأ بكثير مما يعرضه الفلم إلا انه حتى تلك الصيغة المخففة للعبودية في أمريكا أعدت كشفاً حقيقياً بالنسبة لملايين المشاهدين ولكن ومثلما كان ينبغي التوقع فن هذا العمل الذي يعد واحداً من أفضل إعمال التلفزة الأمريكية ومع ذلك لم يستطع تفادي الهجمات الحاقدة من جانب الدوائر الأشد رجعية واليمينية المتطرفة ومثلما أعلن آل. هيلي مؤلف هذه الأسطورة الشعرية ذاته" فان الجائزة الأولى كان سيعطيها من بين جميع "الجذور" الى ذلك الممثل الرسمي منظمة (لكو-كلاكس-كلان) الذي "مزج" بكآبة قائلاً: ان السبيل الأفضل لعرض هذا الفلم التلفازي-هو نقضه ظهراً لوجه كي يتحرر الزنوج الأمريكان تدريجياً من العبودية بل كي يحصلوا على الغل المقبل على الأيدي والإقدام.

وفي خريف العام ١٩٧٨ استطاع الأمريكان ان يعيشوا تجربة أخرى جديدة حين قامت الشبكات "المستقلة" (غير المرتبطة باتفاقية مع الشبكات الوطنية) في أكثر من ٢٠ ولاية من ولايات البلاد بعرض شريط سينمائي وثائقي من ٢٠حلقة كان قد أنتج بالمشاركة بين سينمائي الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وكرس لإحداث الحرب الوطنية العظمى وحول مديات أهمية وضرورة عرض هذا الفلم في الولايات المتحدة تتحدث على الأقل حقيقة انه في المبيعات الأمريكية سمي "الحرب المجهولة" لان حقيقة الدور الحاسم للاتحاد السوفيتي في دحر الفاشية وحقيقة ظلمات وتضحيات الشعب السوفيتي كانت فعلاً مجهولة بالنسبة للمواطن الأمريكي العادي. وعلى الرغم من انه طبقاً لمعايير التلفاز التجاري لم يكن جمهور الفلم كبيراً جداً (لقد رفضت الشركات الوطنية قطعياً بث هذا الفلم). إلا ان مغزى هذه التجربة قد ترك أهمية

كبيرة لآفاق التعاون بين هيئات السينما والتلفزة السوفيتية والأمريكية وخاصة للتلفزة الأمريكية ذاتها أو بالنسبة لوجهة نظر توسيع التفاهم المتبادل بين شعبي البلدين. ان طبيعة تأثير التلفزة على وعي الأمريكان قد تجلى بقدر اكبر من الوضوح عند تحايل برامجه الإعلامية والاجتماعية السياسية وكما اشرنا-من قبل-فانه منذ أواسط الستينيات تحول التلفاز وهو المصدر الوحيد غالباً للمعلومات في أوقات كثيرة ولاحقاً-المصدر الأكثر مصداقية بالنسبة لملايين الأمريكان. وعلى الرغم من ان البرامج الإعلامية والاجتماعية-السياسية تشغل حيزاً ضيئلاً للغاية (لا أكثر من ١٠%) من جدول الفقرات التلفازية إلا ان من الصعب المغالاة في تقدير تأثيرها على بلورة النظرات السياسية للجمهور ذلك ان إخبار الشبكات التلفازية وحدها يشاهدها أكثر من ٧٠% منه البيوت المجهزة بأجهزة التلفاز. إما البرامج المنفردة أو ما تسمى بالبرامج الخاصة المكرسة للإحداث السياسية المنفصلة فأنها تجتذب اعداداً اكبر من المشاهدين لمتابعة بعض الإحداث السياسية. ويستقى الأمريكان الأكثرية الساحقة من المعلومات حول الإحداث داخل البلاد وخارجها من إصدارات نشرات الأخبار المسائية لشبكات البث التلفازي الوطنية الثلاث إما نشرات الأخبار التي تبثها المحطات المحلية فأنها لا تستطيع ان تنافس إخبار الشبكات الوطنية في نطاقات المنطقة التي تعمل فيها هذه المحطات الثلاث لأنها تعتمد كلياً هذه الشبكات فيما يتعلق بالأخبار ذات الطابعين الوطني والعالمي وكذلك لان عملية التحكم المفضوح بالأخبار بروحية الصحافة الرخيصة قد أبعدت عن الأخبار المحلية المشاهدين الأشد طلباً. هنالك عاملان مترابطان بالغا الأهمية يكمنان في أساس نشاط المؤسسات الإعلامية للتلفزة الأمريكية فإذا كانت تأدية التلفزة الأمريكية لوظيفتها المرسومة لها في منظومة البرجوازية للأعلام الجماهيري والدعاية قد حددت مسبقاً اتجاهها السياسي العام (الدفاع عن الراسمالية ومعاداة الشيوعية ومعاداة السوفيت) فان نظام البث التجاري المعمول به في الولايات المتحدة والتراصف على الربح قد ترك تأثيره الحاسم في تشكيل أساليب وطرائق الصحافة التلفازية". ان نظام البث التجاري يحدد في كثير معايير اختيار الإنباء التلفازية والأساليب التكنولوجية لتقديمها الأساليب الموجهة قبل كل شيء ومهما كلف الأمر الى اجتذاب اكبر قدر ممكن من جمهور المشاهدين". ومنذ عام ١٩٥٨ قال المخرج التلفازي- التسجيلي أي. ميرو ان الأخبار التلفازية قد أصبحت عبارة عن مشهد لمزيج غير متجانس من الإعلان والمعلومات. ان جميع هذه الأشياء توجد في الأخبار وقد أصبحت أكثر تنافراً ولاشيء سوى ذلك.

لقد أدركت التلفزة الأمريكية منذ السنوات الأولى لوجودها ان غالبية المشاهدين يجتذبها الجانب المسلي للتلفزة فحسب وان الاستعانة بالعواطف تعد على نحو متعاظم طريقة اشد فعالية من اللغة الجافة للحقائق والأرقام وقد اثبت كذلك ان زيادة الطلب على "السلعة" التلفازية يتم بمساعدة "التغليف" الجيد لبرامج التسلية. ومن هذه اللحظة ابتدأ الاستغلال المكثف للأذواق المتواضعة للجمهور العام ولم يكن باستطاعة هذه العملية تفادي المساس بالبرامج الإعلامية. ما هذا "الجمهور العظيم" الذي تمثل أذواقه واولاعه طبقاً لتأكيدات مالكي صناعة التلفزة المعيار الأساس عند تنظيم النشرة الإعلامية؟ (لاحظ: تعرض على المشاهد ليس أهم الإنباء بل تلك الإنباء التي يرغب في التمتع بها)! ومثلما أظهرت البحوث فان الطابع المميز لجمهور الإنباء التلفزيونية هو الطابع العرضي، اساساً فان هذه الميزة تتشكل إما بفضل الفقرة التي تتلو النشرة الإعلامية مباشرة وإما بسبب البرنامج الذي يسبق النشرة ولهذا واستناداً على المعلومات التي حصل عليها.

د.هوفتيتر من جامعة سان-ديغو فان ٨٧% من المشاهدين يتابعون نشرة الأخبار لاعتبارات لا علاقة بها بالسياسة. وبكلمات أخرى فان جمهور الإنباء-ذاته جمهور تلفاز التسلية جمهور مبرمج مسبقاً وقصداً لاستهلاك التسلية والإعلانات ان مستوى تحصيله الدراسي واطئ وبفضل التلفاز باتت الأخبار ميسورة لأولئك الذين يعانون بسبب وضعهم الاجتماعي صعوبات في التحصيل الدراسي (على الرغم من ان الجزء الأكثر تعلما في المجتمع ظل يحافظ على ولائه للصحافة كمصدر للمعلومات). وكما قال في وقته الرئيس السابق للجنة الفيدرالية لشؤون الاتصالات أو. هنري حاولوا دعوة مسؤول البث الى حديث صريح وسيقول لكم ان التلفزة تتوجه في الغالب الى الإنسان الذي يرتدي فانيلة ذات رسومات ويضع إمامه على الطاولة علبة بيرة.

ان إدارات الأخبار التلفازية لا تسعى قطعاً الى رفع المستوى الفكري لبرامجها ولاحقاً لا تسعى الى رفع مستوى مشاهديها كذلك بل على العكس من ذلك فهي بنظرها الى الأمور المعقدة من خلال منظور تناولها الحياتي وباستغلالها على نطاق واسع للغة العبارات الدارجة وبإضفائها الصفة الدرامية على الأخبار بشكل مصطنع فأنها في ذلك كله أخذت تخاطب عواطف المشاهدين لا عقولهم وبذلك سهلت لحد كبير مهمة غرسها للتقييمات والتصورات الضرورية في وعيهم. ولهذا الهدف بالذات اخضع مفهوم الصحافة الأمريكية التي تفهم كلمة (الأخبار) على إنها إحداث ديناميكية مثيرة ويفضل ان تكون سلبية الصفة. ولهذا يشير غ. هانس أستاذ علم الاجتماع في معهد ماساشوتس

التكنولوجي الى ان التلفزة تفضل دائماً تلك الموضوعات الحافلة بالإحداث ولاسيما إذا كان هذا الحق تعبيراً عن السخط أو الصدام أو المغامرة وهكذا مثلا فان المظاهرة التي تقترن ولو بحالة واحدة للصدام مع الشرطة ستحظى بأسبقية العرض على المظاهرة السلمية. زد على ذلك ان هذه الحادثة بالذات والمختارة من كامل مجرى التظاهرة هي التي ستدخل في النشرة. ان مجرد السعي لان تنظم الأخبار التلفازية أكثر ما يمكن من الإحداث الحافلة بالمواد المرئية المصورة لا يثير أي اعتراض طبعاً. وفي نهاية المطاف فان قدرة التلفزة على جعل المشاهد شاهداً على الإحداث الجارية وتعد أهم افضلياته على وسائل الأعلام الجماهيرية الأخرى ومع ذلك ينبغي تقرير ان الحرص على "مشهدية" الأخبار قد اتخذ في التلفاز الأمريكي طابعاً مفرط النمو للغاية. وفي عملية تصنيف المعلومات الواردة يمنح التفضيل للموضوعات المعززة بالمشاهد واللقطات الأكثر متعة وبالنتيجة فأنها لكثيرة تلك الوقائع التي تزاحم فيها الإحداث التافهة الأخبار المهمة فتدفع الى المقام الأول لا لسبب إلا لسهولة إضاءتها بفضل العدسات التلفازية وبمعرفتهم مثل هذا المدخل لاختيار الأخبار. وقد اضطر مراسلو التلفزة الذين علموا بهذه الطريقة في اختيار الأخبار الى اللجوء الى جميع الحيل الممكنة من اجل ان تلبي المعلومات التي يقدمونها المطالب المطروحة عليهم. وهكذا ففي زحمة الجري وراء "مشهدية" الأخبار يلجأ المندوبون في كثير من الحالات الى ما يسمى بـ"إخراج" الموضوعات حاّملين الأشخاص المهمين في هذا الحدث أو ذاك على تمثيل الحدث مرة أخرى إمام الكاميرا. لقد اتخذت هذه الممارسة نطاقات واسعة للغاية بحيث إنها أصبحت مادة للتحقيق في أحدى اللجان الفرعية لمجلس الشيوخ الأمريكي التي كانت مضطرة للاعتراف بان "إخراج" الأخبار غالباً ما يعد سبباً لإضفاء صفة الدرامية المصطنعة عليها أو تزييفها. ان نزوع التلفزة الى تغطية الإحداث المثيرة ونبش تفاصيلها" الطريفة" قد تجلى تأثيره سواء على موقف الطبقات الواسعة من السكان تجاه المشاكل الاجتماعية–السياسية وعلى اتجاه الرأي العام اجمالاً وكذلك على تأدية أهم مؤسسات المجتمع البرجوازي وظائفها. لقد تعرضت مؤسسات الانتخابات البرجوازية الى تغييرات جدية تحت تأثير التلفزة ان استخدام وسائل الأعلام الجماهيري وخاصة التلفزة في صراع الحملة الانتخابية مضافاً الى ذلك إشراك الدوائر المختلفة المشتغلة بدراسة الرأي العام وإنشاء الشركات المتخصصة في الإدارة السياسية وظهور وكالات دعائية لدى الأحزاب الخاصة بها وتحويل الدعاية السياسية الى عنصر لا يتجزأ من عناصر الحملة الانتخابية يعد أهم سمات الانتخابات المعاصرة في الولايات المتحدة. ان هذه المؤسسات التي يجمعها مصطلح "السياسة الجديدة" تمثل "تكييف المؤسسة الديمقراطية الشكلية الأهداف البرجوازية الاحتكارية في عصر الثورة

العلمية-التقنية وتعد هذه المرحلة جديدة في تطور وسائل التحكم في التأثير على تشكيل وعي الجماهير.

لقد استخدمت التلفزة بشكل منتظم في الحملات الانتخابية منذ العام ١٩٥٢ ولكن خلال الأعوام المنصرمة لم يتوصل الباحثون الى رأي موحد بخصوص المشاكل التي ظهرت خلال هذه الانتخابات نتيجة التدخل في السياسة ويتفق غالبية العلماء الأمريكيين والعاملون في البث التلفازي كما يبدو، على ان تأثير التلفاز على نتائج الانتخابات لا يتحدد فقط باستخدامه في الحملة الانتخابية. فهم يفضلون الحديث عن تأثيره ليس على الناخبين فحسب" وإنما على المواطنين" آخذين باعتبارهم في هذا الأمر ان التلفزة تمس وعي الناخب بشكل عام وليس موقفه من الحملة الانتخابية لمرشح معين وهي تؤثر على كامل المناخين السياسي والثقافي للبلاد، وليس على رأي الأمريكان تجاه بعض المرشحين. وتجدر الإشارة الى ان التلفزة بشكل عام لم تغير ولم تستطع ان تغير جوهر الحياة السياسية للولايات المتحدة فقد مست إشكالها الخارجية فقط مخلة وراءها تأثيرها الأقوى على تكتيك النخبة الحاكمة وتأثيرها الأضعف على الجماهير الواسعة من المشاهدين الناخبين. وهكذا فان عدداً من الدراسات المكرسة حول تأثير الحملات الانتخابية على نتيجة التصويت قد اظهر ان عدداً يسيراً جداً من الناخبين فقط يتخذ قراره أو يراجع وجهة نظره تحت تأثير الحملة الانتخابية، ولذلك فان النتيجة الكلية للدراسات تنحصر في الأتي:

ان الغالبية الساحقة من الناخبين وهم يشكلون (٨٠%) تتخذ اختيارها النهائي قبل بداية الحملة الانتخابية بينما يفضل ما بين ٧٠%-٨٥% من المشاركين في التصويت مرشح ذلك الحزب الذي أيدوه في الانتخابات السابقة ويغير ١٠% من الناخبين انتماءهم الحزبي، اما العشرة بالمائة الباقون فيكونون في وضع متردد وهذا القسم من الناخبين بالذات هو الذي يتعرض بقدر اكبر لتأثير الحملة الانتخابية. ولكننا يجب الا نفهم من هذا الامر، ان الاشخاص الذين وضعوا خيارهم متدماً هم غير متكرثين نهائياً بنشاطات المرشحين انفسهم ومساعديهم ووسائل الاعلام الجماهيري فوظيفة جميع هذه النشاطات التي اتخذت في اطار الحملة الانتخابية تجاه هؤلاء الاشخاص تنحصر كما يبدو في دعم اهتمامهم بشخصية المرشح وارضيته السياسية، وبذلك تقلل هذه الوظيفة الى الحد الادنى مخاطر عدم الوضوح لدى المشارك المحتمل عند اعطائه صوته في صناديق الاقتراع. لقد شهد للتفلزة بدور اكبر في رفع النشاط السياسي للناخبين وعلى الرغم من ذلك هنالك معطيات تشير الى ان اعداد المشاهدين الذين يستقون معلوماتهم عن سير صراع الحملة الانتخابية من البرامج التلفازية فقط

تنخفض باطراد كلما ارتفع مستواهم التعليمي. وخلال السنوات الماضية ومنذ ظهور التلفاز اعادوا النظر في صياغة الحملات الانتخابية على نحو جذري في كل تقنية قيادة الحملة الانتخابية فحلت اللقاءات بدلاً عن الخطابات ذات الطباع التقليدي. أي تلك البرامج التي تظهر فيها بقوة واضحة قدرة التلفزة على جذب اهتمام المشاهدين تجاه هذه المشكلة أو تلك وبمقتضى ذلك تغيرت ايضاً المتطلبات المطروحة على المشرحين. ان المرشح المثالي في الحملة التلفازية هو على الأرجح ليس ذلك الإنسان المؤهل لان يعرض على البلاد الأفكار الفريدة والعميقة وليس ذلك الشخص الذي يفهم الأهمية إلا منهجية القصوى للمنصب الذي يسعى إليه وإنما عليه ان يمتلك قدرته على الإدلاء بتصريحاته بما ينتج انطباع الإنسان العليم المطلع ذي الكامة الموثوقة وعليه ان يمتلك قدرة الأهلية وعلى ان يبدو واثقاً لان هذا الانطباع سيبقى طويلاً عند المشاهد الذي سينسى الكلمات والصورة.

ان برامج التلفزة بصفتها الأداة الأساسية للحملة الانتخابية المعاصرة قد آتت بتعديلات مهمة حتى في نشاط الأجهزة الحزبية للأحزاب البرجوازية الرئيسة وفي ظروف الثورة وداخل وسائل الأعلام الجماهيري وظهور الأساليب الجديدة الأشد تأثيراً على الناخبين فان الأحزاب كانت مضطرة للسماح للتلفزة باقتحام جميع مجالات نشاطها عملياً ونتيجة لذلك فان عملية انخفاض تأثير آلية العمل الحزبي التي لوحظت منذ نهاية القرن التاسع عشر على مجرى الحملة الانتخابية قد تسارعت بدرجة كبيرة، فقد أصبحت بأيدي المرشحين أداة مكنتهم من القيام بالحملة الانتخابية بأنفسهم موجهين الناخبين من خلال القادة الحزبيين. ان التلفزة قد عززت دور تلك الملامح في طبع المرشح ومؤهلاته ومظهره الخارجي بشكل يمكن ان تجتذب تعاطف المشاهد والناخب وقلصت بالمقابل دور انتمائه الحزبي لاسيما وان الفروق بين الخطط السياسية للحزبيين البرجوازيين ضئيلة جداً. ان تقوية دور شخصية المرشح والعناية الفائقة لتكوين "الصورة" التلفازية المناسبة وتقليص أهمية انتمائه الحزبي قد ساعد على تشكيل ملامح مميزة أخرى للحملات الانتخابية المعاصرة فوظيفة المنظمات الحزبية التي هي بشكل تقليدي حلقة الوصل بين المرشح والناخبين وقد اضطلع بها أشخاص وشركات ليست لها علاقة بالسياسة-وإنما هي وكالات إعلان، تضم متخصصين بالاتصال بالرأي العام ومتخصصين بعلم النفس وتضم ايضاً مؤسسات استطلاع الرأي العام وكل هؤلاء ادخلوا في الحملة الانتخابية طرقهم الخاصة في العمل التي كانت مميزة تتخصص من قبل بالإعمال التجارية فحسب وفي الوقت الحاضر فان دراسة "سوق الترويج" للمرشحين ووضع الميزانيات والرقابة على نفقاتها وتنظيم الأعلام-قد أصبح جزءاً لا يتجزأ من صراع الحملة الانتخابية في الولايات المتحدة وفي نشاطها فان

المجاميع الخاصة التي تشكل فريق عمل مع المرشح في قيادة الحملة الانتخابية وإنما تستند في نشاطها على آخر ما توصلت إليه الثورة العلمية-التقنية، وتستخدم أحدث الدراسات في ميداني علم الاجتماع وعلم النفس وتقتبس بشكل فعال من التجربة المتراكمة لدى الإعلان التجاري. ان مثل هذه التجربة قد أدت الى زيادة كبيرة جداً في النفقات المالية للقيام بالحملات الانتخابية عملياً ولذلك فان حصة الأسد من نفقات المرشحين تذهب الى التلفزة. ان آلية ارتباط المال بالساسة مسالة في غاية البساطة ومن اجل الوصول الى هذا المنصب الانتخابي او ذاك فان هذا الأمر يستلزم النقود على الرغم من انه من الواضح تماماً ان قدرة المرشح على شراء الوقت التلفازي لا يمكن ان تكون اساساً لانتخابه للمنصب المناسب. ويتنامى باستمرار الوزن النوعي بأسلوب آخر للصراع من اجل السلطة وهو استخدام الإعلانات السياسية "التجارية" فالإعلان السياسي شأنه شأن أي إعلان اخر يستمر من ٣٠ الى ٦٠ ثانية ويتألف من اشد تصريحات المرشح لهذا المنصب الانتخابي او ذاك تأثيراً وتعميم خطته السياسية اثناء الحملة الانتخابية وامتداح احد جوانب نشاطاته. ويظهر على شاشة التلفاز جنديان امريكيان يشقان طريقهما في الخندق وهما يتحدثان عن الحرب انهما يعدانها حرباً بلا جدوى-ولا يرون الهدف الذي يستحق ان يقاتلوا من اجله وفجأة تدوى اطلاقه فيقتل احدهما. وعندما شهد الجندي الاخر مصرع رفيقه اندفع باستماتة مستديراً بوجهه نحو العدو ليخسر نفسه ويسقط من جراء زخات الرصاص ويظل المذيع التلفازي يدعو بالحاح "صوتوا للجمهوريين"!

ان هذا العام ليس العام ١٩٦٨-الذي شهد الحرب في فيتنام وانما هو العام ١٩٥٢-الذي وقعت فيه الحرب الكورية وبهذه الطريقة ظهرت اوائل البرامج الاعلانية الدعائية التي بوساطتها ابتدأت التلفزة الامريكية "بيع" المرشحين السياسيين. ومنذ ذلك الوقت كان منظمو حملة ايزنهاور الانتخابية قد توصلوا الى استنتاج مفاده ان الاعلان القصير وعدم تركه فسحة للتردد واغراقه المشاهد في اجواء الادراك السلبي يعد اداة مثالية "لغرض" الاراء انه نافع للشبكات التلفازية ولا يزعج المشاهد ولا يفسد عليه امسيته بالأحاديث السياسية الطويلة والمملة. ان اهداف الاعلان السياسي لا تتميز من حيث المبدأ عن اهداف الاعلان التجاري العادي على ان الاعلان السياسي يتعامل مع "سلعة" مغايرة بعض الشيء الامر الذي يفسر بالدرجة الاولى تشابه الاساليب والطرائق المستخدمة فيهما. ان الاعلان السياسي شأنه شأن الاعلان التجاري يهدف قبل كل شيء الى اثارة العاطفة واللاوعي لذا فان "الفرديدية والتحليل النفسي مشهوران للغاية سواء عند محترفي الاعلان السياسي ومستخدمان لدى زملائهم العاملين في مجال الاعلان التجاري. ان الاستخدام الواسع للاعلان السياسي يقلق على

حد سواء الراي العام الامريكي وعدداً من الباحثين الذين يفترضون وهم محقون ان الراي في المشاكل التي تقلق ملايين الامريكيين لا يمكن ان تضحي بجوهر المناقشة السياسية ذاتها. وعلى أي حال فان النقاشات حول مسألة هل يعد لا اخلاقياً" بيع المرشحين كما يباع الصابون" قد فقدت وبدرجة كبيرة حدتها. ان الناخب بتعدوه على الاعلان السياسي غالباً ما عاد يتقبله كواقع حتمي ولو انه حسب المعطيات المتوافرة ليس اكثر من ١% من المشاركين في التصويت يتخذون قرارهم او يغيرونه تحت تأثير "البث التجاري".

وتعد ان التغييرات الجوهرية في اجراء مؤتمرات الحزبين الديمقراطي والجمهوري واحدة من مظاهر التأثير الذي يحدثه التلفاز في الحياة السياسية الامريكية. فقد تحولت هذه المؤتمرات الى مشاهد بهيجة وهائلة موجهة الى ملايين من الجماهير فضلاً عن ذلك فان اجراءات عقد المؤتمرات باتت اقصر فقد الغيت الجلسات اليومية اما الاحاديث فصارت تلقى باسلوب " أي اقل كثافة وابلغ عاطفة".

ان تحليل الحملات الانتخابية يدل على تعاظم استخدام التلفزة بصفتها احدى الادوات الاساسية للدعاية في الحملة الانتخابية داخل الولايات المتحدة. فضلاً عن ذلك فان التلفزة لا تغير فقط مجرى الحملة الانتخابية بل وتزيد ايضاً من تأثير الخطباء المتحدثين عبر التلفاز وكذلك المدراء والمستشارين ومنظمي استطلاع الراي العام ووكالات الاعلان محولة اياهم بهذه الطريقة الى عامل اكثر استقلالية وفعالية في الحياة السياسية الامريكية وواضح للعيان ايضاً ان العناية الفائقة "بصورة" المرشح تدفع الى الظل موقفه من هذه المشاكل المحددة او تلك وبالنتيجة يؤدي الانتماء الحزبي دوراً اقل شاناً للطامحين الاساسيين لمنصب الرئاسة. ومن الطبيعي فان سلطة التلفزة ليست بعيدة جداً عن ان تكون غير مفيدة، وهكذا فان صراع المرشحين في العام ١٩٧٦ انتهى بانتصار كارتر–ليس لانه استطاع استخدام التلفاز على نحو افضل من منافسيه وانما نتيجة لمجموعة عوامل ذات طابع اخر (فيتنام ووترغيت البطالة التضخم المالي وما شاكل ذلك) التي صاغ من خلالها التلفاز مع وسائل الاعلام الجماهيري الاخرى الراي العام لامد طويل قبل الانتخابات. وفضلاً عن ذلك فان مسألة تحديد من سيحصل على كرسي الرئاسة ظلت كما في السابق تقرر ليس في قاعات الجمعيات العامة، وخاصة ليس امام ابصار المشاهدين بل من خلال الصراع الجاري بين التجمعات السياسية الكثيرة وراء الكاميرا. اما التلفزة فهي تدعم هيبة الدولة في هذه المسرحية الانتخابية المدعوة لتقديم المرشحين.

ان احدى الموضوعات البارزة للتلفزة الامريكية هي سياسة الادارة الامريكية وبصفة عامة–شخصية الرئيس والقرارات التي يتخذها موجهة انظارها الى واشنطن فان التلفزة ليس عبثا ان تختار الرئيس كمادة اساسية لاهتمامها بصفته المصدر الاكثر هيبة ومصداقية للمعلومات عن الاحداث داخل البلاد وخارجها الذي يثير باستمرار الاهتمام لدى جمهور المشاهدين الواسع كانسان وسياسي لان الرئيس يحتل جميع اقنية التلفزة التجارية في أي وقت مناسب ولاي فترة ملائمة. فهو يستطيع الادلاء بحديث رسمي وعقد مؤتمر صحفي والتحدث في مقابلة ومهاتفة رجل الفضاء واستقبال رؤوساء الدول والقيام برحلة الى الخارج وحضور مباراة لكرة القدم ومداعبة كلبه امام البيت الابيض او توجيه عدسة الكاميرا التلفازية الى عائلته او اعضاء ادارته او مشايعي رايه السياسي.

ان التلفزة الرئيسية عادة ما تكون العرش الالكتروني الخاص الذي لا يطاله أي ملك جبار ولا أي امبراطور متغطرس ولا أي بابا من بابوات روما ولا أي نبي يستطيع حتى ان يحلم بمثل هذا المنبر الرفيع وبمثل عصا المايسترو السحري هذه ويشير استاذ الصحافة في جامعة كولومبيا الامريكية ف.فريندلي ان قدرة الرئيس غير المحددة في استخدام اقنية التلفزة والرقابة الصارمة على المعلومات الواردة من البيت الابيض تمنح بالتأكيد الرئيس افضلية ملموسة على منافسيه السياسيين (خاصة وان السلطة التشريعية تحدد صرامة، اما السلطة القضائية فتحظر تماماً وجود الكاميرات في قاعات جلسات الكونغرس والمحكمة العليا). وبكل ذلك تساعد على توطيد السلطة الرئاسية مقارنة مع العناصر الاخرى لبنية المجتمع السياسي. ان تعاظم تأثير المعلومات الواردة مع الرئيس على الرأي العام اجبر اسياد البيت الابيض على توجيه اهتمام خاص لخلق الظروف المناسبة لادارة التيار الاعلامي ان مصطلح "ادارة الاخبار" في الولايات المتحدة الامريكية يلقى انتشاراً واسعاً ويفهم من هذا المصطلح نظرياً منع المندوب من الحصول على هذه المعلومة او تلك بحجة حماية اسرار الدولة او تعريفه بالرواية الرسمية للحدث فقط. وفي الواقع فان مؤسسات الاعلام الحكومي س/صاغت على مدى عدة سنوات لوجودها طرقاً دقيقة متنوعة للغاية للتحكم بالاخبار. فهي تقدم عادة اثناء العمل للهيئات الاعلامية الاخبار المناسبة للحكومة وتلزم جانب الصمت فيما يتعلق بالحقائق السلبية محاولة ان تخفي عن الرأي العام سوء الاستخدام والأخطاء التي هي ليست نادرة في ظروف النظام الأمريكي. ان الإحداث التي تضمن الحصول على رأسمال سياسي محدد تعد باستمرار بمنتهى العناية الفائقة تحسباً لإمكانية تغطيتها المكثفة جداً عبر شاشة التلفاز وهكذا فان الرئيس نكسون قضى عند عودته من الصين تسع ساعات في المطار (غي الاسكا) فقط من اجل ان يتزامن تقديم

التسجيل التلفازي المباشر لوصوله الى واشنطن مع فترة الأخبار المسائية ومع ذلك فان الرؤساء الأمريكان يلجأون الى جميع الحيل الممكنة من اجل تجنب اهتمام التلفزة بهم في الأوضاع التي لا تناسبهم فإذا كان هذا الأمر غير ممكن عن قصد فان بامكان الرئيس اللجوء الى أكثر ملائمة له لتقديم المعلومات (وهذا ما يفسر الى حد كبير شغف نكسون بالأحاديث الرسمية ومجافاته المؤتمرات الصحفية وهجماته الكثيرة على الكونغرس والحزب المعارض متهماً الكونغرس بعدم الرغبة في الإسهام في حل المشاكل الاجتماعية–السياسية عاقداً ورابطاً بشكل دائم احباطاته بسياسة الإدارة السابقة وبكل ذلك حاول ان يلقي عليهم مسؤولية تدهور الوضع داخل البلاد). وثمة طريقة أخرى–هي محاولة صرف اهتمام الرأي العام عن الموضوعة غير المريحة ففي وقت مراجعات القضية الفيتنامية في العام ١٩٦٦ طار الرئيس جونسون على عجل الى هونولولو بغية اللقاء بقادة فيتنام الجنوبية فقط لكي "يصنع" حدثاً يثير اهتمام حتماً. وتجدر الإشارة الى عنصر مهم آخر يرتبط "بإدارة الأخبار" تمثل هذه الممارسة كثيراً ما يؤدي الى شحة المعلومات في جملة من القضايا محاولين ان يسبقوا منافسيهم، فهذا الصحفي أو ذاك سيبذل قصارى جهده من اجل ان يصبح شخصاً موثوقاً لدى الرئيس ويتلقى المعلومات اللازمة له من مصدرها الأول. وغالباً ما يوافق الرئيس برغبة على مثل هذا التعاون ولكن ليس من دون أساس ومع هذه الحال يتوقع الرئيس من هذا الصحفي المندوب التقويم المناسب للمعلومات الواردة اليه. ان اهتمام التلفزة الكبير بشخصية الرئيس وبالقرارات التي يتخذها وطبقاً لذلك تحويل بؤرة الاهتمام بالرأي العام من المجلس البلدي الى البيت الأبيض قد ساعدا بدرجة واضحة على تغيير نزعات عدم الرضا من موضع الى موضع آخر.

ان تدهور الثقة تجاه الحكومة الفيدرالية والمثبت باستطلاعات الرأي العام إنما كان يستند على عدة حقائق شوهت سمعتها ان عدم القدرة على معالجة المصاعب الاقتصادية على نحو فعال والاحباطات المتعاطفة في حقل السياسة الخارجية والفساد المستشري بين موظفي الدولة الكبار–وغير ذلك من حقائق أمريكا المعاصرة التي يجب ان تقود الى زيادة إعداد المستائين من وضع الأمور في البلاد ولكن من دون ذلك التلفزة كان من العسير تزايد النزعات الاقتصادية التي كانت واضحة للجميع ان تكون على هذه الدرجة من الأهمية. ان التلفاز لم يوسع فقد دائرة متلقي الأعلام الذي يمس القوى المحركة والية عمل السياسة "العليا" وإنما كشف أيضا تلك الطبقات المتراصة في عمل الجهاز الحكومي التي ما كان لها إلا ان تثير استياء من جانب شرائح واسعة من السكان والى جانب ذلك فان التلفزة دون شك لم تعتزم إجهاض أركان النظام القائم وعض اليد التي تطعمه (وبشكل موجع احياناً) لان التلفاز في

المحصلة النهائية كان يراعى دائماً قواعد اللعبة التي وضعها" رجال الأعمال الكبار". فمن ناحية كان التلفاز يناضل من اجل المشاهدين (أي من اجل الربح) ومن ناحية أخرى ينفذ وظيفة مانع الصواعق الاجتماعي الفريد من نوعه لأنه بتضخيمه إثناء اللهاث وراء الإثارة أو لصالح الصراع التنافسي أو تحت ضغط الكتل المتنفذة لهذه الفضيحة أو تلك ولتكن مثلاً تشهيراً كاملاً يمزق مرتش من مرتفع الكابيتول أو لتكن "قضية ووترغيت" التي تعد واحدة من اسطع الشهادات على أعمق أزمات النظام الاجتماعي السياسي الأمريكي لم يتوجه التلفاز في ذلك كله اطلاقاً نحو الأسباب الحقيقية لهذه المشكلة ويتجنب بقوة معالجة جوهر القضية بل على العكس من ذلك فان التلفزة بتركيزها الاهتمام على شخصية الضحية الدورية إنما كانت تعلم المشاهدين بان "العمل الشرير" الذي ارتكب كان فقط نتيجة حتمية للجوانب المظلمة للصفة الأخلاقية ولسلوك هذا السياسي الفاشل وما دام الأمر كذلك فان "الفضيحة" الجديدة تعد نصراً اخراً للديمقراطية الأمريكية الرفيعة" ومناسبة لإرجاء المديح للتلفاز وليدها-الحبيب الذي لا يشتري العارف بكل شيء.

ان مشكلة التغطية المناسبة لنشاطه بوساطة الأعلام الجماهيري والتلفزة بشكل خاص قد جذبت الاهتمام الثابت لإدارة ج. كارتر فالرئيس كارتر شانه في ذلك شأن أسلافه في البيت الأبيض حيث استخدم بشكل فعال لأغراض نشر سياسته: ودعم علاقات الثقة مع عدد من مراسلي التلفزة المتنفذين وتحدث في المؤتمرات الصحفية التي كانت تبث من خلال التلفزة وأدلى من خلال التلفاز بتصريحات رسمية محاولاً تقوية التأثير الدعائي على نتائج المفاوضات التي جرت في جو بالغ الكتمان والسرية في كامب ديفيد التي أسفرت عن عقد صفقة منفصلة بين الكيان الصهيوني ومصر، وكان كارتر وقت إذاعة هذا النبأ ومع تلك اللحظة التي يحتشد فيها اكبر عدد ممكن من المشاهدين إمام شاشات أجهزة التلفاز ان النقل المباشر من البيت الأبيض قد أرغم الشبكات التلفازية على التضحية بالجزء الأكثر ربحاً من جدول الأحد للبرامج التلفازية المسائية (ففي هذا الوقت تعرض شبكة أي، بي، سي مشهداً كينغ كونغ" المشهور وتقدم شبكة سي، بي، أس تقريراً مباشراً عن مراسيم تسليم جوائز" ايمي" وبذلك ضمن لكارتر جمهوراً مؤلفاً من خمسة وثمانين مليون مشاهد.

ان سياسة كارتر تجاه التلفزة التي تهدف الى ظروف مثالية لإدارة التيار الإعلامي والتأثير الموجه نحو الرأي العام كانت قد أرست إثناء الحملة الانتخابية للعام ١٩٧٦ وآنذاك كان كارتر يبدو إمام مشاهدي التلفاز انساناً مخلصاً ومهتماً على نحو عميق بمصير أمريكا ولم يتلوث بالعلاقات مع تجار السياسة الواشنطنيين. وقد كان

يلاحظ في خطابه الذي ألقاه إثناء* الحملة الانتخابية تلك النزعة نحو الوعظ الأخلاقي الذي يعد سمة بارزة للمفكرين المحافظين الذين كانوا قد وطدوا الى ذلك الحين مواقعهم". ان على الحكومة ان تكون جيدة للغاية شريفة مستقيمة صادقة واسعة الإطلاع عطوفة وحسنة النية مثل الأمريكيين أنفسهم. ان الشعار الفعال جداً في ظروف أمريكا المعاصرة" القائد باسم التغير! والإعلان المعد لمرشح الديمقراطيين الذي يلفت اهتمام المشاهدين طوعياً نحو الجوانب الأكثر جاذبية في شخصيته والجهود البطولية المبذولة من قبل في المرحلة الأولية" لصنع الرؤساء" والموجهة من اجل تثبيته بصفته الأكثر نجاحاً لاحقاً للمليودرامات ذات الحلقات الثلاثين المكرسة للعرض الأمريكي العظيم الجوال-أي الانتخابات الأولية-ان هذا كله ساعد كارتر على إحراز تفوق ملموس على منافسيه الأساسيين. ولكن مع اقتراب أيام الاقتراع كان كارتر يخيب آمال المشاهدين على نحو مطرد لأنه مقدم نفسه كما أعلنت شبكة أي، بي، سي أسلوبا ممتداً دونما مضمون. ومع ذلك فان كارتر باعتراف مستشاريه وقد تسلم الوظيفة قانعاً بقدرته على استخدام التلفزة في تحقيق الأهداف المرسومة ولكن منذ الأشهر الأولى لوجوده في منصب الرئيس كانت الصحافة الأمريكية قد أشارت غير مرة الى عدم فعالية سياسته تجاه وسائل الأعلام الجماهيري عامة والتلفزة خاصة ولم يول مساعدو كارتر اهتماماً لمثل هذه التقييمات مستندين على تحامل الصحفيين الى ان أكدت استطلاعات الرأي العام وجهة نظر الصحافة فضلاً عن ذلك ففي العام والنصف من وجوده على قمة السلطة كانت التوصيات بخصوص العلاقات المتبادلة مع التلفزة من التناقض البالغ بحيث ان البيت الأبيض اتخذ قراراً يليق بأي إدارة بيروقراطية-مفاده عدم اتخاذ أي قرار.

وقد استمر الحال هكذا الى ان تم العمل على صناعة "صورة" تلفازية لكارتر ملائمة لـــج. رفسون وهو متخصص في الإعلان كان يعمل على صورة الرئيس منذ محاولته الفاشلة الأولى من اجل ان يصبح محافظاً على ولاية جورجيا، وقد أوجد رفسون مدخله الخاص به تجاه المشكلة فهو لم يتضامن مع وجهة نظر أولئك الذين كانوا يدعون الى تقليص عدد المؤتمرات الصحفية التلفازية للرئيس لان أي خطأ يسمح به يتحول ثوراً الى ملك عام للجميع كما لم يؤيد أولئك الذين دعوا الى عرض جميع المؤتمرات الصحفية في التلفزة لان النقل "الحي" يثير الاهتمام الكبير لدى المشاهدين الذي يأملون في قرارة نفوسهم دائماً ان يصبحوا شهوداً على أي هفوة للرئيس وقد ركز رفسون على التهيئة الأكثر دقة للمؤتمرات الصحفية الرئاسية بحيث ان كارتر لا يجيب على هذا السؤال المحدد أو ذاك فحسب وإنما يستطيع ان يجد نفسه في حرية

حتى في القضايا المتشابكة، وبهذا الشكل فقد كما يؤكد رفسون يستطيع الرئيس تجنب العوائق والتوفقات التي غالباً ما يفهمها الجمهور غياباً للموقف أو نقصاً في الأهلية.

ان الاستراتيجية التي صاغها رفسون كانت تقوم على عدد من الإجراءات المحددة: المقابلات الكثيرة غير المسجلة على شريط لأكثر المعلقين والمحللين نفوذاً!!. ومناسبات تناول الطعام غير الرسمية مع دعوة المسؤولين مع دعوة المسؤولين وكبار العاملين في الصحافة والتلفزة ونجوم التلفزة حيث كان جيمي كارتر الحقيقي خلال ذلك يرد على استفساراتهم والقيام بالتنسيق والرقابة على جميع التصريحات التلفازية لأعضاء الحكومة وحاشيته وفضلاً عن ذلك فان رفسون أوصى بتحديد شخصية كارتر نفسه–المزارع المغالي في التدين من جورجيا وبدلاً عن ذلك يجب الإشارة الى عمق اهتماماته وسعتها لشخصية سياسية على النطاق العالمي.

ان الاختصاصيين في مجال وسائل الأعلام الجماهيري يرون ان علاقات الرئيس بالتلفزة لم تترتب بالشكل المريح الذي كان يتمناه هو لوجود تلك الملامح المميزة لشخصية كارتر–مثل التمسك الوثيق بمعايير أخلاقية محددة والتوازن وحب العمل وهي أمور يصعب تغطيتها بالوسائل البصرية. ان خصوصية التلفزة ذاتها تحدد اهتمامه بكل ما هو براق وإزاءه ومعبر ويتناقض معه التأمل والهدوء فهما طبقاً بنظرية الصحافة الأمريكية أمران سيثيران لدى الجمهور حتماً الضجر والرغبة في التحول الى قناة تلفازية أخرى. ويمكن ان يظهر الرئيس على نحو أفضل بكثير من وجهة نظر المتطلبات التلفازية عندما يبدو في موقف ليس شكلياً. ان هذا هو الذي دفع مساعدي كارتر الى فكرة انتشار جو غير مصطنع حتى في أوقات إلقاء الرئيس خطابه الرسمي وبالنتيجة وكما تكتب مجلة "تي. في. غايد" فان المشاهدين ينظرون باهتمام الى الرئيس في كنزته الصوفية ويستمعون بتلذذ الى فرقعة احتراق الخشب في الموقد ولكنهم بالكاد يستحلون جوهر المشاكل التي يتطرق الخطاب إليها. ان تحايل استخدام التلفزة لصالح السلطة التنفيذية يبرهن على تعزيز دورها لنشر الدعاية الإعلامية السياسية الرسمية لواشنطن. ان الرؤساء الأمريكان ميالون غالباً الى التوجه للاستعانة بالتلفزة لاستبيان الرأي العام وكذلك لغرض تعميم هذا الأجراء أو ذاك من إجراءات السياستين الخارجية والداخلية.

ان زيادة أهمية التلفزة في العمل السياسي قد ساعدت بدورها على تعزيز مواقع السلطة التنفيذية مقارنة مع السلطتين التشريعية والقضائية وبالإضافة الى ذلك فان زيادة حجم الإعلان الصادر عن البيت الأبيض عبر اقنية التلفزة قد تزامنت مع

تنشيط جهود القوى والتجمعات السياسية ذات التوجهات المختلفة التي لها خلافات تكتيكية معينة مع الخط الرسمي التي تستخدم التلفزة كميدان للصراع السياسي الداخلي التي تطمح لجني رأسمال سياسي على حساب أخطاء الإدارة الأمريكية وان هذه القوى والتجمعات السياسية كانت تستند بدرجة كبيرة على النزوع نحو الإثارة التي هي من صفات التلفاز الأمريكي. مستنتجاً إمام أبصار المشاهدين بان الأعمال التي عارضت مشروع نشر الدعاية الإعلامية السياسية غير ممتعة.

ان التلفاز عندما يجعل المتفرج شاهداً على التفاصيل المملة لتناقضاتهم فان ذلك يساعد وبدرجة ليست قليلة على خيبة أمل الأمريكان العاديين فيما يتعلق بنشاط السياسيين المحترفين بما في ذلك الرئيس ذاته ويؤدي الى نشر روح عدم الثقة واللامبالاة والغربة. لقد اقترن تكون وتطور المجال المعلوماتي-والدعائي للأداء الوظيفي للتلفزة الأمريكية لسنوات الحرب الباردة بتحسن أساليب وطرق تقديم المعلومات إذ ان إدارة الأخبار عندما اعتمدت في أساس نشاطها معايير مشهدية الأخبار وخلق أوهام تجردها جاعلة من التشويق جزءاً لا يتجزأ من البرامج الإخبارية فأنها حققت زيادة كبيرة في عدد المشاهدين وزيادة الثقة ببرامجها وقد ساعد بروز التلفاز كمصدر ظاهرياً الأكثر مصداقية ويساعد بدوره على تحويل الأخبار التلفازية الى قناة مهمة للتأثير على الوعي السياسي للأمريكان ان العالم المصغر بحجم شاشة التلفاز فقد بدرجة كبيرة مدياته وتناقضاته معوداً المشاهد الانزلاق على سطح هذا الحدث أو ذاك دون الدخول في جوهره، فالتلفاز خفف لحد كبير من التأزم في استيعاب الجماهير وبذلك سهل عملية ادخال الأسس الايديولوجية الضرورية للطبقة الحاكمة في وعي الجمهور. ومع ذلك فان ادخال الوسائل المستخدمة في برامج التسلية في عمل المؤسسات الإعلامية والسعي لتقوية التأثير الدعائي على حساب الإضافة التكميلية والعاطفية وجعل الأخبار درامية عن قصد. واعتماد النتائج السلبية الممكنة للإحداث قد ساعد الى درجة معروفة على نمو علاقة سلبية لدى مختلف شرائح المجتمع إزاء الحالة داخل البلاد، كما عززت شكوك المواطنين الأمريكان العاديين من إمكانية تجاوزها في إطار الوضع الحالي للقوى السياسية. ويجدر التأكيد ان التلفاز الأمريكي وهو يؤدي وظيفته داخل المنظومة الثقافية برمتها لا يمكن إلا ان يخضع الى القوانين العامة لتطورها ولهاذ بالذات كانت تظهر بين برامجه ذات مضمون تقدمي ديمقراطي التي وجدت جمهورها واسعا للغاية وأثرت فيه تأثيراً فنياً كما أثرت فيه سياسياً.

عرض كتاب

التصدع العظيم النظرة الانسانية واعادة تشكيل النظام الاجتماعي

تأليف: فرانسيس فوكوياما

ترجمة: عزة حسين كبة

الناشر بيت الحكمة، بغداد، ط١، ٢٠٠٤

عرض
المدرس المساعد
زياد طارق خليل(*)

يعد فرانسيس فوكوياما(**) من بين اكثر المفكرين الامريكان اصالة وذكاء، ففتحت اعماله افاقاً فكرية جديدة وواسعة، ففي كتابه "نهاية التاريخ" The End of History، وفي كتابه "الرجل الاخير" The last Man، كان اول من لمح التكوين الجديد لعالم ما بعد الحرب بالباردة. اما في كتابه "الثقة" Trust، فانه يحلل العوامل الاجتماعية التي تخلف الثروة، ويسبر افضل الطرق لتسخير هذه العوالم. ولكن فوكوياما يوجه اهتمامه الى قضايا واسئلة اكثر عمقاً واهمية حول طبيعة المجتمع الحديث، في كتابه هذا، التصدع العظيم The Great Disruption.

(*) مدرس في كلية العلوم السياسية ـ الجامعة المستنصرية

(**) يشغل فرانسيس فوكوياما منصب بروفيسور في السياسة العامة في جامعة ماسون George Mason وقد عمل بمناصب عالم اجتماعي اقدم في مؤسسة راند RAND Corporation ومدير مفوض في دايرة تخطيط سياسة العالمين في الولايات المتحدة الامريكية.

فيستهل الكتاب بملاحظة ان الولايات المتحدة الامريكية والدول المتقدمة الاخرى كانت قد شهدت تحولات عميقة خلال العقود الثلاثة الاخيرة، حيث تحولت من مجتمعات صناعية الى مجتمعات ملعوماتية، بفعل الثوارت التكنولوجية المتعاقبة التي احتلت المعرفة فيها دور الانتاج الواسع النطاق، فأصحبت المعرفة اساس الثروة والنفوذ والتفاعل الاجتماعي. وازدادت المجتمعات الغنية او دول عالم الشمال -كما عادت تعرف-غناً ليس اقتصادياً حسب وانما تكنولوجياً ومعرفياً ايضاً، لتعمق الفجوة التي طالما كبلت عالم الجنوب طيلة قرون زمنية فضت.

الا ان ذلك الغنى التكنولوجي، والثورات التقنية والمعرفية المتعاقبة، لم تأت من دون اثمان اجتماعية-منتجة باهضة دفعتها مجتمعات عالمي الشمال والجنوب على حد سواء.

فتصاعدت معدلات ارتكاب الجرائم بمختلف اشكالها وتجاوز الامر ذلك الى تطوير تقنيات وتكنولوجيا التمايل والالتفاف على القوانين والضوابط بضمنها الدولية.

الى جانب ازمات وتفكك عام شهدته جل البنى الاجتماعية ابتداءاً من اللبنة الاساسية للمجتمع ممثلة بالاسرة وصولاً الى انخفاض مستويات الثقة بين التجمعات المجتمعية الاكبر ومما غلب معه النزعة الفردية على الجماعة.

ولعل مما تجدر الاشارة اليه، ان مجتمعات عالم الشمال الغنية استقبلت التحول الجديد نحو "مجتمعات المعلوماتية" او "عصر المعلوماتية" بتغييرات عميقة وخطيرة في القيم الاخلاقية حينها، كما اسماها الفن توفلر Alvin Toffler كانت بنفس اهمية

التحولين السابقين من تاريخ البشرية من مجتمع جمع الطرائد الى مجتمع الزارعة، ثم من مجتمع الزراعة الى مجتمع الصناعة.

ثم يظهر فوكوياما ومن خلال ما عرف عنه من مواكبته لاحدث التطورات العلمية والقواعد البيانية والمعلوماتية وفي جملة من الحقول العلمية الممتدة من الاقتصاد الى البايولوجي، انه وعلى الرغم من تحطم وتفكك النظام القديم، فان نظاماً اجتماعياً جديداً قد بدأ يتشكيل، ويتماشى الاخير مع طبيعة التغييرات الحاصلة.

فما سبق ان اضاعته مجتمعات الرأسمالية المتطورة من "رأس مال اجتماعي" وقيمي، اشارت الطبيعة البشرية الى انها تسير دائماً باتجاه تعويضه.

الا ان فوكوياما يخشى من صعوبة التعويض، حيث ان رأس المال الاجتماعي المهدور كان قد تكون نتيجة تراكمات زمنية طويلة المدى من ترسيخ القيم الدينية والخلقية. الا ان هذه الخشية تزول من خلال ملاحظته للتصدعات العظيمة التي حدثت في الماضي. فعلى الرغم من ان الوهلة الاولى تنبئنا بتناقص رأس المال الاجتماعي بشكل مستمر، الا ان رصيد راس المال الاجتماعي قد ازداد في حقب تاريخية معينة لاحقة لذلك.

فالكاتب يرى ان عملية اعادة وضع القيم كانت قد بدأت بالفعل. فقد تباطأت معدلات زيادة الجرائم، ونسب الطلاق والاطفال غير الشرعيين بشكل كبير جداً، بل انها انعكست وتراجعت فترة التسعينات في عدد من البلدان التي شهدت من قبل انفجاراً في الفوضى الاجتماعية.

وهذا هو الحال تماماً في الولايات المتحدة الامريكية، حيث انخفضت معدلات الجريمة باكثر من ١٥ بالمئة عن معدلاتها التي وصلتها في مطلع الثمانينات من القرن الماضي، وتوقفت زيادة نسبة المواليد لامهات غير متزوجات. وقد ارتفعت ايضاً معدلات الثقة بين المؤسسات وبين الافراد عما كانت عليه في اواخر التسعينيات.

لذا فان رأس المال الاجتماعي ليس سلعة نادرة باهظة الثمن ظهرت الى الوجود في عصر الايمان، ثم انتقلت الى الاجيال التالية. وان رأس المال الاجتماعي ليس سلعة تخضع للانتاج المحدود، فتعرضت للاستنزاف الان بسبب الجيل الحالي العصري، ولكن، على الرغم من ان رصيد رأس المال الاجتماعي في تجدد وتعويض مستمر ودائم، فان هذه العملية ليست عملية اوتوماتيكية او سهلة، او منخفضة التكاليف. كما ان سرعة التغيرات التكنولوجية تفوق وتتجاوز سرعة التكيف واعادة انتاج رأس المال الاجتماعي. وحين ذاك قد تضطّر المجتمعات الى دفع ثمن باهظ جداً.

لذا فان فوكوياما يرى ان اتجاه سهم التاريخ يعتمد بالدرجة الاولى على نجاح عملية اعادة التشكيل والانتاج هذه، والتي يدعوها "الترميم العظيم".

عرض كتاب: الجيو سياسية والعلاقات الدولية

المؤلف: موسى الزعبي

سنة النشر ٢٠٠٤

محل الاصدار

منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية (سوريا-دمشق)

عرض

المدرس المساعد

زياد طارق خليل (*)

الكتاب عبارة عن مجموعة من البحوث، يأمل الكاتب ان تكون موضع اهتمام القارئ العربي. وهذه البحوث بدورها تتوزع على ستة عشر فصلاً هي فصول الكتاب مع مقدمة وفصلاً مستقبيلي مثل الخاتمة والفصل السابع عشر في ذات الوقت.

وكما هو العنوان انطوى على اشارة ضمنية الى وجود ثمة علاقة من نوع ما بين متغيري (الجيو سياسية) و(العلاقات الدولية)، فان الكاتب اشار في مقدمته الى ان المواضيع المطروحة هي المواضيع المستحدثة او الحديثة بضمنها الجيو سياسية واخرى متضمنة لموضوعة اوسع هي (العلاقات الدولية).

ففي الفصل الاول والذي يحمل عنونا (الجيو سياسية: الثوابت والمتغيرات في التاريخ)، يناقش تناول الايديولوجيات المختلفة لموضوعة الجيوسياسية اضافة الى تطور العلاقة بين الاثنين (الايديولوجيا والجيوسياسية).

اما الفصل الثاني، فيناقش الافكار الجيبوسياسية الالمانية، موضحاً ان فريديرك واتزل (Friedrich Ratzel) يشغل موقعاً مركزياً في علم الجيوسياسية وهو في نفس الوقت المقترح الاهم للمفاهيم الاساسية للجيوسياسية الالمانية.

(*) مدرس في كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية

وكان واتزل قد تأثر بطبيعة الحال بنظرية دارون في التطور العضوي ليخضع الدولة الى ذات التجارب التي مرت بها الكائنات العضوية في مراحل تطورها.

ثم يأتي الفصل الثالث تحت عنوان القوة البحرية-الجيوسياسية الانجلوسكسونية، في اشارة واضحة الى تفوق (البحر على البر) وهيمنة هذه الفكرة ورائدها الاميرال الامريكي الفردماهان (AlFred Manhan) (١٨٤٠-١٩١٤) على الفكر الجيوسياسي للانجليز والامريكان، ليقابل القارية الالمانية ملتمسين الهيمنة العالمية.

الفصول السابقة قد مثلت دراسة للتصورات الاساسية في ميدان البحث وموضوع الكتاب. ثم ما يلبث ان يتطرق الكاتب الى التزامات المسلحة، حيث تصاعد الوتيرة وعجز المنظمات الدولية عن الحيلولة دونها.

وهذه النزاعات المسلحة تنقسم بدورها الى دولية، كتلك التي بين الهند والباكستان من اجل كشمير، او داخلية متشابكة مع نزاعات دولية في كثير من الاحيان كتلك التي تجري في الشيشان.

وفي العموم، ووسط نداءات الرأي العام العالمي بوضع حد لظاهرة الحروب بكل اشكالها، تبقى (الامم المتحدة) المنظمة الدولية الوحيدة التي يسمح لها القانون الدولي بالتدخل مع بعض الشروط، طبقاً للفصل السابع من ميثاقها.

الا ان تفعيل نظام التدخل للقوات الدولية، بالتأكيد، يتطلب معالجة موضوع ضعف الوسائط المادية والمالية والعسكرية.. ذلك الى جانب المشاكل السياسية التي لها اليد الطولى في تكبيل الجهود الدولية لاحلال السلام.

فقد ينظر كل طرف دولي للاخطار التي تحط بثقلها على قابلية الثقة بمنظمة الامم المتحدة، او بالقوى المهيمنة عليها، وكذلك بقواعد القانون الدولي، كما تكمن الصعوبات احياناً في غياب الاتفاق على القواعد والشروط التي يجب ان تتحقق من اجل ان يكون التدخل مشروعاً، وبارادة دولية مشتركة، لا انتقائية، وبان لا تخضع لهيمنة قوة دولية واحدة.

فالقوة والهيمنة المطلقة هي فساد وافساد بالضرورة. ولعل هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على المنظمة الدولية هي من هذا القبيل، فهي تقف حجر عثرة وعقبة امام العديد من الحلول التي تتفق مع الشرعية الدولية والقانون الدولي.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، يتحدى الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة، تطبيق القرارات الصادرة عن المنظمات الدولية والشرعية الدولية بغطاء وحماية الولايات المتحدة الامريكية.

ويوضح مثل ذلك التصرف، ويشهد، على المكانة الاساسية لبعض الدول عن غيرها، وصعوبة الاتفاق من قبل الدول الاعضاء في مواجهة الحلو العادلة.

ومع ذلك ينبغي فرض حلول عادلة لتصبح دائمة ومقبولة من المجتمع الدولي- على حد قول الكاتب-وفي مقدمة هذه الحلول تلك المتعلقة باصلاح المنظمة الدولية (الامم المتحدة) بشكل يخلق توازناً ما بين دول الهيمنة، مع الاطراف الدولية الاخرى.

ايضاً فان الكاتب يرى ثمة تناقضاً بين ما غلبه الرؤية الواقعية الجديدة ونظرية تخطي الحدود القومية في مجالات السيادة، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، فلابد من تعايش هاتين النظريتين على ارض الواقع ولا سبيل لاي فصل بين النظريتين وان وجد يعد مصطنعاً.

فقوة الدولة ما زالت طاغية على تفكير الساسة مما يجعل التنبؤات والتكنهات التي جاء بها ماركس وانجلز حول نهاية الدولة امور مبالغ بها، وغير مبررة في الواقع. حيث يرى الكاتب ان الدولة ستبقى الفاعل الذي لا يمكن تجاوزه في العلاقات الدولية المعاصرة.

وفي ذات الوقت، اضحى لمخرجات العلاقات الدولية اثار ونتائج تلقيها على حياة الشعوب اليومية، فلا مجال ونحن نعيش زمن العولمة-اياً كان الفهم الانساني او الخلفية الايديولوجية لماهية العولمة-ان نتجاوز افرازات البيئة الخارجية سلباً او ايجاباً.

فيرى الكاتب ان ثمة تحديات كبرى، ثلاث على الاقل، مترابطة فيما بينها تجعل من الدول سائرة في ذات الإتجاه نحو معالجتها.. وتتمثل في عدم التوازن الاقتصادي الدولي، فطبقاً للبنك الدولي من بين (٦) مليارات نسمة يعيشون على سطح المعمورة، هناك (٢,٨) مليار نسمة منهم-أي النصف تقريباً-يعيشون على اقل من (٢) دولار في اليوم الواحد، للفرد الواحد. والاسوء من ذلك ايضاً، ان هناك (١,٢) مليار انسان-أي الخمس-يعيش ٤٤% منهم في جنوب اسيا على اقل من دولار واحد في اليوم للفرد.

من جانب اخر، يصل الدخل المتوسط في العشرين بلداً، الاغنى في العالم، الى ما يعادل (٣٧) مرة افضل من العشرين بلداً الاشد فقراً، ايضاً، يصل معدل الوفيات بين الاطفال دون سن الخامسة الى اقل من طفل واحد من كل (١٠٠) طفل في البلدان الغنية. في حين تبلغ النسبة ذاتها في البلدان الافقر طفلاً واحداً، من كل خمسة اطفال ولذات الفئة العمرية!!.. ويقدم الكاتب المزيد من البيانات والإهداءات التي تؤكد حالة عدم التوازن بين عالمي الشمال والجنوب ومما يعزز الدعوة نحو الاصلاح بعد ان بلغت الحالة مبلغها الخطير.

والى جانب تحدي عدم التوازن الاقتصادي الدولي، هناك تحدياً البيئة وحماية طبقة الاوزون اللذان لا يقلا اهمية عن الاول.

فالعالم بدأ يدرك التحويين الاخيرين بصيغة القديس اكسوبريي، التي بحسبها "ليست الارض تركة عن اسلافنا، بل هي قرضاً لاحفادنا" وهنا ليس المطلوب ايقاف

عجلة الصناعة والتطور التكنولوجي، والعودة بالنتيجة الى نقطة الصفر، وانما اتباع ما يعرف بالتنمية السمتمرة التي اطلقت عام (١٩٨٧) في تقرير اللجنة الدولية حول البيئة والتنمية! "تقرير برونتلاند (Bruntland) وهو اسم رئيس وزراء النرويج الذي ترأس تلك اللجنة". فالتنمية المستمرة هي: "التي تستجيب للحاجات الانسانية الحالية دون تعريض قدرة الاجيال المستقبلية للخطر".

وفي خاتمة الكتاب يأتي الحديث في الفصل السابع عشر عن مستقبل ظاهرة "الحرب"، ولعل اللافت للنظر ان العنوان الفرعي الاول في هذا الفصل هو (الوهم بوجود عالم دون حروب)، فبعد ان خابت الامال بان العالم ومتجه نحو الاستقرار والسلام عقب نصف قرن من الصراع بين العملاقين الامريكي والسوفيتي، يرى الكاتب ان القرن الحادي والعشرين لن يكون الا امتداداً للعقد التاسع من القرن العشرين، "فما من شيء يسمح اليوم بالاشارة، ان القرن الواحد والعشرون سيكون قرن السلام". كما يقدم نماذج لحروب جديدة تتسم بسمة العصر، او العكس.

وفي مقدمته هذه النماذج "التهديد القادم كمن الجنوب" و"صدام الحضارات" و"النزاعات الخاصة بالهوية" وتصاعد وتيرة الحروب الاهلية.

الاانه ما يلبث الى ان يعود للحديث عن السلام ولكن الشروط بتوجيه عقلاني للتكنولوجيا، الى جانب الاخذ بما يجاجت به الساحة الفكرية في عقد التسعينيات من القرن المنصرم وما اطلق عليه بـــ(السلام الديمقراطي) والذي يستند الى مقولة "سيشكل تطور النظام الديمقراطي في العالم، افضل وسيلة لانهاء، خطر الحروب".

وتجدر الاشارة الى ان اهم مفاصل وركائز النموذج الديمقراطي يتمثل في تلك القيمة العليا التي يتمتع بها الانسان والامن الانساني.

كذلك، لا تبلغ الديمقراطية عادة بدون انطلاقة اقتصادية، وقيل "ان الحرب كانت وما تزال ترف البلدان الفقيرة".

Ministry of Higher education
And Scientific Research
Al-Mustansiriyah UniversityCollege of political Sciences

The International and Political Journal



No.4 2006